الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

العمل الفلاحي والشباب في المجتمع الجزائري

-دراسة سوسيولوجية على عينة من شباب ولاية تيارت-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي

إعداد الطالبة:

بوغدو رشيدة

إشراف:

الأستاذ بوحسون العربي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بلغيث عبد المجيد	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بوحسون العربي	أستاذ	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. بركة مصطفى	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
أ.د عطار عبد الحفيظ	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
أ.د بن يوب محمد	أستاذ	جامعة غليزان	عضوا مناقشا
د. بوريش محمد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

تمهيد .....أ
1. أسباب اختيار موضوع الدراسة.....2
2. أهمية الدراسة العلمية والعملية 3
3. أهداف الدراسة 3
4. 3الدراسات السابقة 4
5. 4الإشكالية.....10
6. فرضيات الدراسة 14
7. التحليل النظري والإجرائي للمفاهيم.....17
8.نظريات الدراسة 21
9.منهج الدراسة ومبررات اختياره 26
10. خلفية اختيار تقنية الدراسة وكيفية تطبيقها..... 26
11. تحديد عينة الدراسة وكيفية معاينتها.....27
12.صعوبات تطبيق تقنية المقابلة 29
13.الأسلوب المتبع في تحليل المعطيات الميدانية 29
14.التعليق على الجدول الخاص بالمبحوثين.....30

الفصل الأول
السياسات التنموية المطبقة في الجزائر بعد الاستقلال

تمهيد.....**34**
المبحث الأول: الأسس والركائز التي اعتمدتها الجزائر في سياستها التنموية بعد سنة 1962. 35
المطلب الأول: السياسة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال. 35
المطلب الثاني: تبني السياسة الاقتصادية الاشتراكية. **37**
المطلب الثالث: اعتماد أسلوب التخطيط.....39
المطلب الرابع: تطبيق سياسة التأميمات 41
المطلب الخامس: دولنة الاقتصاد "رأسمالية الدولة"..... 44

المبحث الثاني: أهم المخططات التنموية المطبقة في الجزائر خلال منتصف الستينات وعشرية السبعينات ومكانة الفلاحة ضمنها 46
المطلب الأول: المخطط الثلاثي "1967-1969" واستثماراته المخصصة لقطاع الفلاحة. . 47
الفرع الأول: نتائج استثمارات المخطط الثلاثي على الفلاحة. 49
المطلب الثاني: الاهتمامات الكبرى للمخطط الرباعي الأول "1970-1973" وأهميته في بناء الاقتصاد الوطني. 50
الفرع الأول: الاستثمارات الموجهة لقطاع الفلاحة ضمن المخطط الرباعي الأول. **54**
الفرع الثاني: الوضعية التي آلت إليها الفلاحة والريف جراء الخطة الرباعية الأولى. 57
المطلب الثالث: حظوظ الفلاحة من استثمارات المخطط الرباعي الثاني "1974-1977".59
الفرع الأول: حالة الفلاح والأرض من تطبيق الخطة الرباعية الثانية. **60**
المبحث الثالث: آثار وانعكاسات سياسة التنمية الاشتراكية على العالم الريفي والقطاع الفلاحي. **63**
المطلب الأول: آثارها على عالم الريف..... 63
المطلب الثاني: آثارها على القطاع الفلاحي. 65
المبحث الرابع: مميزات السياسة الفلاحية وتوجهاتها الجديدة ضمن المخططات الخماسية "1980-1989". 69
المطلب الأول: آفاق التنمية الفلاحية إثر التوجه الجديد للمخطط الخماسي الأول "1980-1984". 70
الفرع الأول: تطبيق سياسة إعادة الهيكلة على القطاع الفلاحي. **71**
الفرع الثاني: الفلاحة ضمن قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية. 72
الفرع الثالث: نتائج استثمارات المخطط الخماسي الأول على الفلاحة. 73
المطلب الثاني: نصيب الفلاحة من استثمارات المخطط الخماسي الثاني "1985-1989".76
الفرع الأول: نظام المستثمرات الفلاحية نمط جديد لتسيير القطاع الفلاحي..... 78
الفرع الثاني: تقييم نتائج القطاع الفلاحي من خلال المخطط الخماسي الثاني..... 79
خاتمة..... **82**

الفصل الثاني
واقع الفلاحة وأهم السياسات الفلاحية في المرحلة الراهنة

تمهيد..... **84**
المبحث الأول: تغيير السياسات الفلاحية ومضامينها خلال العقد الأخير من القرن العشرين "مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق 1990-2000"..... 85
المطلب الأول: تجربة الفلاحة الجزائرية مع سياسات برنامج التعديل الهيكلي..... **86**
الفرع الأول: آثار تطبيق سياسات التكيف الهيكلي على الفلاحة. 89
المبحث الثاني: أبعاد وخلفيات السياسات الفلاحية المطبقة خلال الألفية الثالثة "2000-2014". 94
المطلب الأول: مخطط التنمية الفلاحية والريفية اســـتراتيجية جديدة لتفعيل الفلاحة وإعادة توطين الريفيين. 94
الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية آلية للارتقاء بالفلاحة. 94
الفرع الثاني: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 96
الفرع الثالث: توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أبعاد ريفية. 97
الفرع الرابع: المشاريع الجوارية أداة لتحقيق التنمية الريفية والأهداف الاستراتيجية..... 99
الفرع الخامس: الأجهزة والوســائل المعتمدة في تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. 100
الفرع السادس: تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية..... 101
المطلب الثاني: اســـتراتيجية التجديد الفلاحي والريفي فرصـــة لإتمام الملفات المفتوحة وانطلاقة لتنمية فلاحية وريفية شاملة. 105
الفرع الأول: أسباب انتهاج الحكومة الجزائرية استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي. 106
الفرع الثاني: الأهداف والمحاور المعلن عنها في سياسة التجديد الفلاحي والريفي. 107
الفرع الثالث: الركائز المتبناة لتثبيت سياسة التجديد الفلاحي والريفي. 109
الفرع الرابع: نقد وتقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي. 111
المبحث الثالث: مخطط عمل الفلاحة خارطة طريق لتشغيل اليد العاملة والإنتاج الفلاحي. 115
المطلب الأول: مفهوم مخطط عمل الفلاحة. **115**

الفرع الأول: المحاورالمتبناة لتفعيل مخطط الفلاحة "2015 -2019"..... **116**
الفرع الثاني: نظرة نقدية حول مخطط عمل الفلاحة..... 117
خاتمة..... **122**

الفصل الثالث
اتجاهات ونظريات حول الشباب

تمهيد **124**
المبحث الأول: التعريفات المتعددة لمرحلة الشباب وأهم تقسيماتها. 125
المطلب الأول: التعريفات المختلفة لمرحلة الشباب..... 125
المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة لفئة الشباب. 127
المبحث الثاني: الخصائص والسمات المميزة للشخصية الشبابية وضرورة توجيهها كمورد بشري فعال. 130
المطلب الأول: خصائص وسمات مرحلة الشباب..... **130**
الفرع الأول: الخصائص الجسمية "الفيزيولوجية..... 130
الفرع الثاني: الخصائص النفسية. 131
الفرع الثالث: الخصائص العقلية. 132
الفرع الرابع: الخصائص الاجتماعية. 132
المطلب الثاني: ضرورة توجيه الشباب كمورد بشري فعال..... 134
الفرع الأول: التوجيه النفسي والثقافي والاجتماعي 134
الفرع الثاني: التوجيه العلمي والمهني..... 135
الفرع الثالث: التوجيه الديني والعقائدي..... 136
المبحث الثالث: احتياجات الشباب الجزائري المعاصر وأهم المتغيرات المؤثرة في شخصيته... 137
المطلب الأول: حاجات الشباب الجزائري المعاصر. 137
الفرع الأول: **الحاجات النفسية** **137**
الفرع الثاني: الحاجات العقلية "المعرفية" 138
الفرع الثالث: الحاجات الاجتماعية 138

الفرع الرابع: الحاجات الدينية 139
المطلب الثاني: أهم المتغيرات المؤثرة في الشخصية الشبابية. **140**
المبحث الرابع: أزمات الشباب الجزائري ومشكلاته منذ الاستقلال. **143**
المطلب الأول: أزمة البطالة..... 143
المطلب الثاني: أزمة الهجرة غير الشرعية. 146
المطلب الثالث: أزمة والتطرف والعنف. 149
المطلب الرابع: أزمة المواطنة. 152
المطلب الخامس: أزمة المشاركة السياسية. 154
المبحث الخامس: سياسات تشغيل الشباب الجزائري. **156**
المطلب الأول: سياسة إدماج الشباب في العمل منذ الاستقلال. **156**
الفرع الأول: المرحلة من 1962 إلى منتصف الثمانينات..... 156
الفرع الثاني: المرحلة من منتصف الثمانينات حتى سنة 2000..... 158
الفرع الثالث: المرحلة من سنة 2000 إلى يومنا هذا. 161
المطلب الثاني: البرامج التنموية الفلاحية المخصصة للشباب. 163
الفرع الأول: برنامج استصلاح الأراضي. 163
الفرع الثاني: برنامج الدعم الفلاحي الخاص باقتناء العتاد الفلاحي وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا. 165
الفرع الثالث: برنامج الدعم الفلاحي الخاص بتطوير السقي الفلاحي والاقتصاد في المياه. . 166
خاتمة **168**

الفصل الرابع
العمل الميداني تحليل أسباب نفور الشباب من العمل الفلاحي من خلال المقابلات

تمهيد..... **170**
المحورالأول: الاستخدام غير العقلاني للريع وتخلف الفلاحة. 171
تمهيد:..... **171**
المبحث الأول: الدولة الريعية ومصادرة القطاع الفلاحي. 171

المبحث الثاني: العقلية الريعية تضعف قيمة العمل الفلاحي..... 180
خاتمة..... **195**
المحورالثاني: الدعم الفلاحي يرهن مهنة الفلاحة. **196**
تمهيد..... **196**
المبحث الأول: نقص الدعم الحقيقي يؤثر سلبا على امتهان الفلاحة..... 196
المبحث الثاني: استراتيجية قضاء المصالح وعزوف الشباب عن الفلاحة. 204
الخاتمة:..... **215**
المحور الثالث: انعكاسات العولمة الثقافية على العمل الفلاحي. 217
تمهيد:..... **217**
المبحث الأول: قيم الكسب السريع والاستهلاك التفاخري تؤثر سلبا على قيمة الفلاحة... **217**
المبحث الثاني: الهجرة إلى أوروبا بديل استراتيجي عن الفلاحة في الجزائر..... 226
الخاتمة..... **232**
مناقشة الفرضيات:..... 234
الخاتمة..... 241
قائمة المصادر والمراجع..... 324
الملاحق 349

فهرس الموضوعات

المقدمة العامة

تمهيد:

يحتل العمل قضية مركزية في مختلف المجتمعات وهو أكثر من ضرورة اجتماعية، إذ بواسطته يعاد تنظيم المحيط ويدخل طابع العقلانية ويخلق الثروة، ويؤسس لأركان العمران البشري من حيث نظامه ونتائجه وروابطه وقيمه، إلا أن استقرائنا للواقع الاجتماعي يبين أن قيمة العمل غائبة عن حاضرنا وفي تراجع خاصة عند الشباب[1] إضافة إلى الاستمرار في احتقار الكثير من أنواعه، فالعامل الجزائري لا يعطي أهمية وقيمة للعمل ولا يقوم بتنفيذ ما يطلب منه حيث يشتغل أقل من الساعات المطلوبة[2] مما يؤدي بنا إلى إغتيال كل فرصة حقيقية للخروج من التخلف.

من الأعمال التي يبنى بها العمران ويساهم في تقدمه نجد "العمل الفلاحي"، إذ يعتبر من أقدم وجوه الكسب والمعاش وأنسبه للطبيعة، فقد شهدت المجتمعات منذ آلاف السنين مهنة الفلاحة وتطورت الاختراعات الفلاحية، فتضمنت استئناس الحيوانات وغراسة النباتات ومرت صناعة الفلاحة بمراحل بالغة الأهمية، فكانت مناطق الهلال الخصيب في غرب آسيا والعراق ومصر والهند أولى المواقع التي امتهنت الفلاحة وبنت السدود واستخدمت نظم السقاية.

وكان أهم ما يميز منطقة شمال افريقيا الثراء الاقتصادي المبني أساسا على الثروة الفلاحية، حيث عرفت المنطقة الفلاحة منذ فجر التاريخ ليتطور العمل الفلاحي خلال الفترة النوميدية والقرطاجية ويصل إلى أوج ازدهاره في المرحلة الرومانية، وذلك لتوفر التقاليد الفلاحية وقيم حب الأرض وخدمتها الراسخة لدى شعوبها.

---

[1] – بوغدو رشيدة، أسباب تراجع قيمة العمل عند الشباب الجزائري"دراسة سوسيولوجية لمجموعة من المؤسسات –تيارت أنموذجا–"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: مجاود محمد، تخصص علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس–، 2014–2015، نوقشت الرسالة يوم 01–12–2015.

[2] – _ عبد المالك سراي "الخبير الاقتصادي"، جريدة الشروق، 12 أكتوبر2014، العدد 4523. الرابط

ففي عهد قريب، كانت الجزائر تسمى مطمورة العالم في إنتاج القمح والمحاصيل الفلاحية، إذ كانت الأراضي شديدة الخصب فارتفاع سنابل القمح يزيد في بعض الاحيان عن قامة الرجل –حسب قول "حمدان خوجة" في كتابه "المرآة"[1] وكان المجتمع في أغلبه مجتمعا ريفيا فلاحيا كل توجهاته وقيمه وانشغالاته تصب في خدمة الأرض وتربية الأنعام، إذ تمتد ساعات العمل إلى تسع ساعات في فصل الشتاء وثلاثة عشرة ساعة في فصل الصيف–حسب رأي "بن أشنهو" في كتابه "تكوين التخلف في الجزائر"[2]– رغم حالات الاقصاء والتهميش اللذان خضع لهما الفلاح الجزائري بفعل القوانين العقارية الكولونيالية.

واليوم نلاحظ أن الفلاحة أضحت قطاعا اقتصاديا جد استراتيجي، إذ توفر مدخلات الصناعة والتجارة وتنتج الاحتياجات الغذائية وتنشيء فرص العمل، وتساهم في تطوير وضعية الريف وتحسين معيشة الفلاح وتعد مصدرا متجددا في جلب العملة الصعبة، وبالتالي عامل أساسي في استقرار المجتمع نظرا لما يجلبه من أمن غذائي واكتفاء ذاتي ويجنبه التبعية الغذائية، لأن إنتاج الموارد الغذائية والمحاصيل الفلاحية لم يعد مجرد غذاء، بل تستعمل سلاحا خاصة إذا تعلق الأمر بالقرارات السياسية والقضايا الدولية.

لذا عملت جل المجتمعات المنتجة للغذاء على إعادة بناء اقتصادياتها نحو الهدف الغذائي، موجهة أنظارها واستثماراتها ومواردها المالية في دعم القوى العاملة الفلاحية، خاصة الشباب لما لهذه الفئة من قدرات منوط بها في انطلاق التنمية الاقتصادية، مدركة بذلك أن أول مطالب الانسان ضرورية،

[1] _ ينظر: عثمان بن حمدان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد الزبيري، سلسلة التراث ANEP، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2006.

[2] _ينظر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر"محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830_1962"، دط، دت.

ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حصلاً -حسب تعبير "ابن خلدون" في "مقدمته"[1]- .

والجزائر كغيرها من الدول حاولت حذو طريق تنمية الفلاحة قصد زيادة مساهمتها في التنمية الشاملة للبلاد منذ السنوات الأولى للاستقلال، واضعة حزمة من الخطط والبرامج الفلاحية، غير أنه لوحظ أن هذه البرامج لم تستطيع تثبيت الريفيين أو الحد من هجرة الفلاحين ونزوحهم نحو المدن –رغم عراقة البلد في امتهان سكانه للفلاحة-، بل أصبح الريف مكان طرد وموطن عجز وقصور، وبدأ الفلاح يعاين فروقات لاحصر لها بين عيشة العامل في المدينة وعيشة الفلاح في الريف، ما ترتب عنه زوال الرغبة في مزاولة الفلاحة، خاصة عند الأجيال الطالعة والناشئة الشباب، الذي أضحى لا يكترث لمورد الأرض ولا لعوائدها ولا حتى ضرورة البقاء في الريف.

هذه التغيرات والتحولات أضرت كثيرا بالفلاحة، علما أن الجزائر بلد متخلف تكنولوجيا وتقنيا، يعتمد قطاعها الفلاحي بالدرجة الأولى على الآلات التقليدية البسيطة والمعتمدة على اليد العاملة في كليتها لتعرف اليد العاملة الفلاحية انكماش وعزوف لا مثيل له، هذه الظاهرة الباثولوجية ظهرت جليا اليوم وأضحت مشكلة اجتماعية وثقافية واقتصادية، تعانيها الفلاحة بما في ذلك اقتصاد البلد عامة.

[1]- ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار ابن الجوزي للطبع والنشروالتوزيع، القاهرة،2010 .

وتعد الجزائرمن الدول النامية لم تهتم بتنمية الفلاحة ولا بتنمية فعالة للريف رغم أن الزراعة*، ظلت الحرفة الأساسية لسكان الجزائر حتى عام 1970 فقد كانت حرفة ثلثي السكان ونظرا لجهود الحكومة في إيجاد فرص عمل غير زراعية خاصة مع اكتشاف الغاز والنفط وتوجيه الاستثمار صوب الصناعة انخفضت نسبة المشتغلين بالزراعة انخفاضا تدريجيا حادا فبلغت 25% في عام 1980 ثم 18% فقط في عام 2000 وفي المقابل تضاعفت نسبة المشتغلين بالصناعة والخدمات في فترة زمنية قصيرة[1].

فالمستقرئ للتاريخ الاقتصادي للجزائر يلاحظ أنه منذ البدايات الأولى للاستقلال تناقصت نسبة اليد العاملة الفلاحية تناقصا رهيبا وأصبحت ظاهرة هجرة العمل الفلاحي والوسط الريفي متفشية في مجتمعنا ومنذ سنة 1968-1969 بدأت أفواج العمال تغادر المزارع بأعداد كبيرة، غير أنه كان من الأصح بعد الاستقلال بناء الإنسان الجزائري من أجل بناء الاقتصاد، فاستمرار اليد العاملة الفلاحية في الظروف التي كانت عليها في عهد الاستعمار ليس في صالح المجتمع ولا المصلحة العامة لأن الإنسان يعتبر عنصرا جوهريا تدور حوله العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن توعيته وتكوينه وتأهيله وقدرته وكفائته لها أهمية كبرى في تحديد مستوى العمل والإنتاج الفلاحي، فالحياة عامة مربوطة بالأرض والأرض أساس انطلاق التنمية.

فكل الاستراتيجيات والسياسات التنموية الفوقية المتخذة من طرف الحكومات المتعاقبة لم تأت ثمارها ولم تفلح في زرع بذور فلاحة منتجة ولا في استقطاب الفلاحين ولا في احتواء الريفيين النازحين، حاصدة بذلك نتائج عقيمة نظرا لتأثير عدة متغيرات مستقلة دفعت بالفلاحة الجزائرية إلى التراجع ولم تستطع تحريك عجلة التنمية المتوقفة أساسا.

والظاهرة التي برزت بقوة اليوم تمثلت في هجرة العمل الفلاحي في مجتمعنا وخاصة من جهة الشباب، الفئة الأكثر تطلعا للمستقبل والطاقة الخلاقة في العمل والإنتاج خصوصا إذا علمنا أنهم

* لقد وجدنا كلمة "زراعة" لها نفس المعنى والمدلول لكلمة " فلاحة" وذلك في حدود اطلاعنا.

[1] – فايز العسوي، سكان الجزائر "دراسة ديمغرافية"، مجلة كلية الآداب، العدد 52، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 243.

يشـكلون أكبر نسـبة في المجتمع، وبهذه الحالة أصـبح المجتمع الجزائري يسـتورد كل لوازمه انطلاقا من حاجات بطنه وصولاً إلى التقانة والأفكار والنظم مع استعارة مبادئ وخطط جاهزة واستهلاك نظريات مسـتوردة من وراء البحار، لتبدأ الأخطاء القاتلة تعشـش في مجتمعنا وتعيده إلى أحضـان اسـتعمار جديد- فكري واقتصادي- وتَعبد طريقه إلى العبودية Route de Servitude والانحسار في أخطبوط التبعية.

1. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من **الأسباب الموضوعية** التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- سـر تقدم المجتمعات يكمن في اهتمامها بالقطاع الفلاحي لأنه مهما بلغ المجتمع من تطورات ورقي، إلا أنه دائما لا مجال لتوفير غذائه إلا باللجوء للعمل والكسب وخاصة مزاولة الفلاحة.

- والجزائر كغيرها من المجتمعات العربية تسـتورد مليارات الدولارات سـنويا مما يجعلها قوة استهلاكية بامتياز، هذا ما كلف الدولة والمجتمع مبالغ مالية باهضة، فعوض أن توجه هذه الأموال إلى تنمية القطاع الفلاحي، ظلت تدفع ضـرائب باهضـة لأجل توفير الغذاء لأفراد المجتمع المتزايدون كل سنة وبنسب عالية.

- أصبح الاهتمام بالعمل الفلاحي يعد أولوية للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، أي البحث عن بدائل اسـتراتيجية للطاقات غير المتجددة وغير المتحكم فيها، فهو مطلبا ضـروريا خاصـة وأن الجزائر تعتمد في مداخيلها على الريع الطاقوي rente énergétique الخاضـع للتقلبات العالمية وتعاني هذه المادة أيضا مشكلة النضوب والزوال -علما أن الجزائر تشكل مداخيلها 98% من الريع البترولي

- إضـافة إلى ذلك، فالمجتمع الجزائري رغم أنه يمتلك قاعدة شـبابية كبيرة إلا أن هذه الفئة لا تشكل أية قوة إنتاجية بل قوة استهلاكية مهدورة الأفكار والطاقات.

وبهذه الأسـباب عمدنا إلى بلورة اشـكالية تتعمق في فهم هذا الواقع المرير، إذ قمنا بالدراسـة الاستطلاعية محاولين معرفة اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي، غير أنه ما تأكد لنا أن شبابنا ينفر ويستبعد العمل ضمن الفلاحة باعتبار أن التقدم في نظرهم لا يستوجب العمل في الفلاحة فهي شاقة

ومتعبة ولا تعود عليهم بأرباح سريعة، كما أن الفلاحة -في نظرهم- يختص بها أهل الريف و"العروبية" – على حد قولهم-.

2. أهمية الدراسة العلمية والعملية:

من **الناحية العلمية:** تتجلى أهمية دراستنا في كونها تساهم في إغناء المعرفة السوسيولوجية وذلك من خلال ما تتوصل إليه من حقائق واستنتاجات، فدراستنا تسلط الضوء على ظاهرة خطيرة يواجهها المجتمع الجزائري، وتعتبر من مواضيع الساعة ألا وهي ظاهرة تراجع وتدهور الإنتاج الفلاحي ونفور الشباب من الفلاحة.

أما من **الناحية العملية:** فإن دراستنا تطرح أمام المسؤولين وصنع القرار والمهتمين بشؤون ومشاكل الفلاحة عدة تساؤلات حول سبب تراجع القطاع الفلاحي ونفور الشباب منه، ولعل التفكير في الاسباب يؤدي إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات ضمن هذا القطاع، وتصحيح السلبيات التي رافقته طيلة زمن طويل.

3. أهداف الدراسة: من خلالها وضعنا الاهداف التالية:

- محاولة التعرف على مختلف السياسات الفلاحية وتحليلها لغرض الوقوف على الإخفاقات واستدراك نقاط الضعف والقوة.
- معرفة التحولات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية التي خلفتها السياسات التنموية الفلاحية في الجزائر.
- الوقوف على أسباب هجرة وحراك اليد العاملة الفلاحية من الريف إلى المدينة خلال التسعينات والالفية الثانية وامتدادها إلى الوقت الحالي.

أما الهدف **الرئيسي والأساسي** هو محاولة البحث في أسباب هجرة الشباب للفلاحة، بالرغم من أنه يشكل مصدر الطاقة والإبداع والإنجاز، وخزان للقوة العاملة في البلد.

غير أننا في مجتمعنا لا نجد شبابها يعيش هذه المرحلة القوية وخاصة في مجال العمل وكأنه مصاب بإغتراب العمل، هذا ما حفزنا على البحث في عوامل تقاعس شبابنا عن العمل الفلاحي.

4. الدراسات السابقة:

اعتمدنا على الدراســـات والبحوث الأكاديمية التي تحدثت عن الفلاحة أو الزراعة ومنها: المجلات والدوريات والكتب المتخصصة، إضافة إلى الرسائل الجامعية والأطروحات، وقد حاولنا انتقاء بعضها التي لها نقطة التقاء مع دراستنا الحالية، كما أنه لم نجد دراسة تناولت مشكلتنا بشكل مباشر فهناك بحوث تناولت مشــكلة الفلاحة بإرجاعها إلى أســباب فنية تكنولوجية خارجة عن إرادة الأفراد ودراسات أخرى أرجعت المشكلة إلى أسبابها الطبيعية وأخرى إلى العلل المادية والتنظيمية.

غير أن دراستنا أرجعت مشكلة الفلاحة إلى أسباب اجتماعية ثقافية، وما يمكن قوله أن جل الدراســـات والبحوث التي اعتمدنا عليها أفادتنا في الجانب المعرفي أو المنهجي –التعرف على المفاهيم والمصـــطلحات العلمية والمناهج المتبعة والأدوات المســـتخدمة والفروض المنطلق منها، وكذا النتائج المتوصل إليها–، وساعدتنا على التعرف على المراجع والمصادر العلمية التي اعتمدتها.

وبالتالي فالمعرفة التي تحصــلنا عليها مكنتنا من الانطلاق من فكرة مفادها أن الفلاحة الجزائرية في عمومها تعاني التدهور والتراجع وخاصة هجرة الأيدي العاملة الفلاحية لها وتناقصها باستمرار منذ الاستقلال، إضــافة إلى عدم الاهتمام بها كقطاع حيوي فعال قادر على إيجاد مكانا له في المجتمع إلى جانب قطاع المحروقات أويصبح بديلا له، ومن أهم هذه الدراسات مايلي:

الدراسة الأولى[1]:

ترى **الاشــكالية** أن القطاع الفلاحي في الجزائر يتســم باختلال التوازن بين الموارد الاقتصــادية والموارد البشــرية والموارد الطبيعية، مما ترتب عنه انخفاض حجم الناتج الزراعي وبالتالي تحقق الأوضــاع المتعلقة بالعجز الغذائي، فلم تعد الموارد الطبيعية الزراعية المطلوبة لمزيد من الاســـتثمارات متاحة، ولم تعد التكنولوجيا الحيوية التي تبني عليها الآمال في مســتقبل التنمية الزراعية أيضــا متاحة إذ أصــبحت

[1]– زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة "1980–2009"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013–2014.

تنتجها شـركات عابرة للقارات، هذا رغم قيام مسـؤولي القطاع بجهود تسـتحق الثناء لإصـلاح هذا الوضع وإعادة تكييف السياسات الوطنية ضمن خطة استراتيجية ومبادرة تنموية زراعية جديدة لزيادة النمو الفلاحي والتي كـان من أبرزهـا إطلاق المخطط الوطني للتنميـة الفلاحيـة والريفيـة "2000-2009" بشطرية الأول والثاني.

وتوصل الباحث من خلال دراسته هذه إلى عدة **نتائج** أدرجنا منها ما يلي:

تراجع مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي نظرا لطابعه التقليدي وأن تطور النمو الاقتصادي الجزائري أضحى بعيدا عن تطور القطاع الفلاحي، أما من حيث استيعابه لليد العاملة فقد سجلنا هبوطا تنازليا لنسبة العمالة الفلاحية ويعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مسـتوى المداخيل وكذا عدم توفر الإمكانيات للفلاح، مما سـاعد على الهجرة الريفية نحو المدن لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم علما أن قطاع الخدمات استحوذ على أكثر من نصف العمالة وهو مؤشر غير مرغوب باعتباره قطاع غير منتج للثروة.

تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية وبشـرية ورأسمالية ما يؤهلها إلى تحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسـبي، لكن من خلال هذه الدراسـة لخصـائص عوامل الناتج الفلاحي تبين أن الفلاحة تعاني من مشاكل وصعوبات طبيعية "كالافتقار المائي" وصعوبات بشرية "كانخفاض المستوى التعليمي والأمية، مشاكل العقار، ضعف البرامج التنموية والإرشاد الفلاحي لدى عدد كبير من الفلاحين...الخ".

الدراسة الثانية[1]:

تطرق من خلالها الباحث إلى مشكلة الغذاء بأسلوب غير مباشر للولوج إلى وضعية الفلاحة، إذ أن مشكلة الغذاء تعاني منها الدول المتخلفة بما فيها الجزائر وتتمثل أساساً في زيادة الاعتماد على

[1]- عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005-2006.

الخارج لســـد العجز الغذائي، وعلى الرغم من أن الجزائر تتوفر على مقومات نجاح زراعتها غير أن سياستها الزراعية منذ الاستقلال لم تأت ثمارها المنتظر بل أسفرت عن نتائج سلبية أثرت على التنمية الزراعية وأوقعت البلد في مشكلة غذائية حادة خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الاستراتيجية كالقمح والبقول الجافة التي تعاني فجوة كبيرة بين الإنتاج الوطني والاحتياجات الكلية.

ليخرج الباحث من خلال دراسته بعدة **نتائج** منها:

- تواجه الجزائر في الوقت الراهن مشـــكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج بسبب قصور الإنتاج الزراعي عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي وما يزيد الوضع خطورة تدهور أسعار المحروقات التي تعد الدخل الأساسي للبلد.

- اتصاف الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بالتذبذب من سنة لأخرى ولا تزال إنتاجية الهكتار من الحبوب والخضر والبقول الجافة منخفضة.

- عرفت واردات الجزائر من المواد الغذائية تطورا كبيرا مستمرا من حيث الكمية والقيمة بسبب ثبات أو انخفاض الإنتاج الزراعي من جهة وارتفاع الطلب على الغذاء بفعل الزيادة السكانية.

- تعد سياسة الدولة في مجال الاستثمار مسؤولة عن قصور الإنتاج الزراعي وذلك من خلال ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي.

- معاناة القطاع الزراعي في الجزائر وخاصة خلال عقدي التسعينات والثمانينات من نقص في الأيدي العاملة الزراعية المؤهلة.

الدراسة الثالثة[1]:

تناولت الباحثة في **اشكاليتها** مشكلة الأمن الغذائي في تصور عام يتدرج من العام إلى الخاص ضـــمن منظور نظري يبدأ بالتســـاؤل عن دلالات اكتفاء ذاتي نســـبي فيما يتعلق ببعض المنتوجات الاســـتراتيجية باعتبارها دعائم الأمن الغذائي للســـكان وفي نفس الوقت تحقيق اســـتقلالية اقتصـــادية

[1]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2007-2008.

للدولة، أما على المستوى التطبيقي فإن دراستها تسعى للإجابة على تساؤلات تستمد عناصر الإجابة عنها من خلال مؤشرات اقتصادية مستقاة من الواقع وبالتركيز أكثر على حقيقة إنتاج بعض المحاصيل الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وطرحت عدة أسئلة في هذا الباب أهمها:

-هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع، بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا؟

ومن خلال تحليل المعطيات والبيانات الإحصائية المختلفة توصلت الباحثة إلى أنه لا توجد قاعدة ثابتة لوتيرة الإنتاج الزراعي مما يؤدي باتساع الفجوة الغذائية وخاصة بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الواسع مما يؤدي بالجزائر دوما إلى اللجوء إلى الخارج، ما يعني ضعف مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتعبر ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأنية من العوائد النفطية من جهة أخرى، والسبب في ذلك يعود إلى جملة من المشاكل والمعيقات التي أصبحت تتعايش مع القطاع الزراعي.

الدراسة الرابعة[1]:

يرى الباحث في مشكلته أن سياسة الدعم الفلاحي المقدم من قبل الدولة هو هدف كل تنمية فلاحية مستدامة، باعتبار الفلاحة خيارا استراتيجيا يقوم بامتصاص نسبة مقبولة من الفئة البطالة، وتعتبر ولاية تيارت من بين أهم الولايات التي حظيت بدعم القطاع الفلاحي خلال تنفيذ مختلف المخططات والبرامج الفلاحية، فالدعم المقدم خلال فترة الإنعاش الاقتصادي كان مرتفعا، غير أنه خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي واكب تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2005-2009 عرف تذبذبا ملحوظا وذلك حسب المواسم الفلاحية.

[1] – عدة عابد، سياسة دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة "1990_2016" – دراسة حالة ولاية تيارت–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017_2018.

أما في فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو فعرفت سياسة الدعم الفلاحي ارتفاعا في البداية، ثم انخفاضا شديدا سنة 2014 وذلك لتراجع أسعار البترول والدخول في سياسة التقشف التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة، ليتواصل هذا التراجع في الدعم للفلاحة سنة 2015، ثم ليعرف أدنى مستوياته في سنة 2016، وفي ظل هذه الأوضاع قام الباحث بإجراء دراسة قياسية حول أثر سياسة الدعم الفلاحي على التشغيل بالولاية مقدما تساؤلاته التالية:

- إلى أي مدى يمكن لسياسة دعم التنمية الفلاحية التأثير على التشغيل في الجزائر؟
- هل ساهمت السياسات الفلاحية المتبعة في التأثير على التشغيل في ولاية تيارت؟

ليتوصل الباحث في دراسته إلى عدة **نتائج** نوجز منها:

- تزخر الولاية بعدة إمكانيات فلاحية تؤهلها لأن تكون قطبا فلاحيا بامتياز يمكن الاستفادة منه لدعم الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه الإمكانيات غير مستغلة بالشكل اللازم، رغم استفادتها من سياسات الدعم الفلاحي وخاصة خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2000/ 2016.
- هشاشة القاعدة الفلاحية وضعف الإنتاجية الفلاحية، نتيجة غياب الإدارة والسياسة السليمة والتي من شأنها وضع حد للمضاربات التي عرفتها الفلاحة.
- لن تنجح البرامج المقترحة ولن تعطي نتائج مرضية في ظل إقصاء رأي الفلاح المرتبط بشكل مباشر بالميدان التطبيقي.
- لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات فلاحية تنموية مختلفة، بل عرفت نفس السياسة بتسميات مختلفة على مدى الخمسين سنة الماضية، ولم تستفد من ثروتها المالية والبشرية، ولهذا ظل التخلف في الفلاحة قائما.
- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة المتوالية على الفلاحة وإطلاق جملة من الإصلاحات بأغلفة مالية ضخمة، والتي حققت بفضلها ارتفاعا بسيطًا في معدلات النمو، إلا أنها لم تخفف من حدة الفقر والبطالة في الأرياف.

- أما بالنسبة لأثر سياسات الدعم الفلاحي على التشغيل بولاية تيارت، فكان له الأثر الفعال والايجابي الواضح في خلق عدد لابأس به من مناصب الشغل المؤقتة أو الموسمية لدى الرجال، أما بالنسبة لمناصب الشغل الدائمة وتشغيل النساء فلم يكن للدعم أثر واضح على ذلك، وهو ما يفسر فشل سياسات الدعم الفلاحي في خلق مناصب شغل دائمة بسبب سوء استخدام الدعم في الأوجه المخصصة له، إضافة إلى سوء تسيير الدعم وعدم متابعة المشاريع من قبل السلطات المعنية.

وأخيرا: ضعف اليد العاملة وعدم تأهيلها والتي يسود فيها الجهل والأمية، وعزوف الشباب خاصة عن الفلاحة، بالاضافة إلى شيخوخة اليد العاملة الفلاحية وتركز مهنة الفلاحة على عنصر الرجال، وإهمال مساهمة المرأة الريفية في العمل الفلاحي.

الدراسة الخامسة [1]:

ناقشت الدراسة **مشكلة** خطيرة تهدد القطاع الفلاحي، ألا وهي ظاهرة هجرة اليد العاملة للعمل الفلاحي، باعتبار اليد العاملة هي أساس كل تنمية فلاحية، إذ عرفت مساهمة العمالة في الفلاحة انخفاضا متتاليا وسريعا في فترة 2000-2016 بعد ما كانت تسجل قيمة 23.8% سنة 2000 انخفضت إلى أقل من نصف هذه النسبة سنة 2011، لتتواصل سلسلة انخفاضها بعد ذلك مسجلة نسبة 7.97% في نهاية سنة 2016، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل الاحصائيات والبيانات الخاصة بالظاهرة، وتوصلت إلى أن هجرة اليد العاملة للفلاحة راجع إلى عدة أسباب، وبذلك طرحت الدراسة تساؤلات تمثلت في:

- ماهي الأسباب الحقيقة التي أدت إلى ظهور وانتشار ظاهرة هجرة العمالة للقطاع الفلاحي؟
- ماهي انعكاسات ذلك على الفلاحة؟

[1] – بن جلول خالد، جدي عبد الحليم، فلفول عبد القادر، القطاع الزراعي في الجزائرواشكالية هجرة اليد العاملة"دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة"، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

- ماهي الحلول الممكنة؟

لتخرج الدراسة بعدة **نتائج** كانت أسبابا في هجرة خدمة الأرض تمثلت في:

– انتقال القوى العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وكذلك عدم توفر الامكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لكونها مناطق جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف العمالة وهذا غير مرغوب فيه باعتباره قطاعا غير منتج للثروة.

– رغم التحفيزات والاجراءات التي وفرت من أجل جعل الظروف مناسبة للتوسع الرأسي والأفقي من خلال برامج الدعم والمساندة، والتي نتج عنها اقبال الأفراد على الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الفلاحي، غير أنه من جهة ثانية نجد جزءا كبيرا من هذه العمالة عمالة مؤقتة مما نتج عنها عدم الاستقرار وهروب العمال إلى القطاعات الأكثر استقرارا وأجرا.

– ضعف الأجور وغياب التأمين والامتيازات والحقوق، خصوصا وأن معظم الفلاحين لا يقدمون أية عقود لعمالهم ولا يضمنون حتى التسجيل في الضمان الاجتماعي، ناهيك على أن العمل الفلاحي غير مستقر ولا يضمن مناصب عمل دائمة، إذ برز عدم توجه أغلب الشباب إلى الفلاحة، إلى جانب أن النشاط الفلاحي موسمي لا يستمر لأكثر من ثلاثة أشهر في أغلب الأحيان، لذلك فهم يبحثون عن عمل دائم يضمن لهم تأمينا صحيا.

– إضافة إلى ذلك، سياسات التمويل لإنشاء المؤسسات المصغرة ومنها وكالة الدعم لتشغيل الشباب، والتي من خلالها تحاول الدولة خلق فرص عمل للتقليل من البطالة المتزايدة، بإتباعها برامج موجهة إلى فئات متنوعة لطالبي الشغل وخاصة الشباب.

5.الإشكالية:

تعد الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية في كل المجتمعات فهي تمثل العصب الحيوي وشريان التنمية وركيزة أســاســية في إنتاج الغذاء، ذلك أن المجتمع مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته

وأطواره من لدن نشـــوءه إلى تطوره وازدهاره، ومهما بلغ المجتمع من تقدم ورفاهية فإنه لا مجال لتوفير غذائه ســـوى عن طريق العمل الفلاحي ومهما عظم الاقتصـــاد الوطني خارج الفلاحة، يعد هشـــا وضعيفا ولا يعقل أن تصنع تنمية شاملة ومستدامة من دون قطاع فلاحي قوي مبني ومهيكل ومنظم يوفر الغذاء لمجتمعه، وإذا أراد المجتمع تحقيق نقلة نوعية يجب عليه وضـــع العمل الفلاحي في ســـلم أولوياته ويوليه اهتماما أكبر في نسقه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويشهد التاريخ البشري للمجتمعات التي تطورت، أنها أولت العمل الفلاحي* قيمة وأولوية في ثقافة أفرادها، ومجال لإنتاج فائض القيمة، والجزائر كما هو معلوم ليســت بمعزل عن مشــكلة الفلاحة فإنتاجها الفلاحي لا يساير طلبها الداخلي، خاصة مع ازدياد عدد سكانها مما يعني الزيادة في الطلب على الغذاء فوقعت في فجوة غذائية أوقعتها في أزمة غذائية، وتبعية مزمنة إلى الخارج منذ عدة عقود،، وأضــحت تنفق مبالغ ضــخمة على الاســتيراد بما فيها الضــرائب المتأتية من عائدات الريع الطاقوي، فعوض أن تســتغل الجزائر هذه الموارد المالية وتســتثمرها في تنمية المشــاريع والعمل على إنجاح وإعادة توطين الفلاحة، بقيت تستورد غذائها من الخارج إلى يومنا هذا.

ولقد حذرت دراســـات** حول الســـياســـات الفلاحية والأمن الغذائي من مواجهة الجزائر لتحديات صـعبة لضـمان أمنها الغذائي في المسـتقبل في ظل تبعيتها المزمنة للخارج، إذ سـجلت أكبر زيادة 61.03% بانتقالها من 6.05 مليار دولار ســـنة 2010 إلى ما يزيد عن 9.75 مليار دولار

* يشير تاريخ تحليل تطور الفلاحة في البلدان المتقدمة أنها عملت على تعميم التعليم وإعداد الكوادر الفنية من باحثين ومهندسين زراعيين ومنتجين ومثقفين بثقافة فلاحية إنتاجية للقيام بالأعمال الفلاحية على أسس متينة وصحيحة، فهذه البلدان عرفت تطورا وإنتاجا فلاحيا قبل التطور الصناعي واهتمت بالأرياف والقرى قبل المدن، والفلاحة هي أصل المعاش تاريخيا فالبشرية بدأت بالفلاحة ثم أخذت بالصناعة التي تعد المعاش الطبيعي الثاني بعد ذلك بعدة أطوار والفلاحة تعد المعاش الأساسي الأكثر فطرة والأكثر التصاقا بالطبيعة فهي جد ضرورية للبشرية لأنها تنتج القوت الذي يحفظ النوع البشري.

** تفيد الإحصائيات أن الجزائر ترصد ما يقارب 7.2 مليار دولار للاستيراد الزراعي منها حوالي 5.4 مليار دولار واردات غذائية وذلك من أجل تغطية 30 في المئة من الاحتياجات الغذائية بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي الفلاحي حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2009 ومن المفارقات أن معدل نمو الناتج الفلاحي يتناقص بالتزامن مع المخططات التنموية، إذ انخفض من 20.5% خلال فترة التسعينات إلى 14.2% خلال مرحلة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" إلى 10.3%خلال مرحلة تنفيذ برامج دعم النمو "2005-2009" وهو ما يتناقض والمبالغ المالية المرصودة، المرجع: زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 02.

سنة 2011 وهو ما يمثل 19% من إجمالي الواردات التي تجاوزت 46 مليار دولار سنة 2011 وهي مرشحة لبلوغ 15 مليار دولار في نهاية 2015[1] وبهذا أضحت فاتورة الاستيراد الغذائي في تزايد مستمر.

في المقابل نجد الجزائر تتوفر على كل الإمكانيات والمؤهلات لأن يكون قطاعها الفلاحي رائدا ومنتجا يحقق أمنا غذائيا، فهي تملك الرأس المال الذي لا يتوفر حتى في المجتمعات المتقدمة[2] إضافة إلى توفر العامل الطبيعي والمتمثل في الأراضي الفلاحية، حيث تبلغ مساحة الجزائر الزراعية 238.2 مليون هكتار[3] أي ما يعادل 17% من المساحة الكلية وتقدر المساحة الفلاحية المستغلة بـــ 8.4 مليون هكتار[4]، فهذه الإمكانيات والامتيازات لو توفرت في مجتمع آخر لحقق مرحلة الإقلاع أو الانطلاق التنموي خاصة إذا استغلها بطريقة عقلانية.

غير أنه من خلال تصفحنا للدراسات السابقة التي أكدت أن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني عجزا وضعفا* وعدم قدرته على توفير الغذاء اللازم، كما تبين الإحصائيات على أن نسبة اليد العاملة الفلاحية انخفضت وتزايدت في القطاعات الأخرى[5]، وهذا راجع لعزوف الشباب عن العمل

[1] – وكالة الدراسات الاقتصادية حول الأمن الغذائي العالمي في سبتمبر 2012.
www.elkhaber.com/ar/economie/301123/.html/05/09/2012.

[2]– حصة تلفزيونية على القناة الأرضية "الحوار الإقتصادي"، تصريح أحد المحللين السياسيين، يوم الثلاثاء 19 مارس 2014، على الساعة 21:15.

[3]– صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي "حاضره ومستقبله"، منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2010، ص 164.

[4] – Ministre de l 'agriculture, statistique agricole, superficies et production, série B, 2002-2003, janvier, p02.

* فقد بلغت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام نسبة 9.8% لعام 2013 حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، وما نسبته 8.3%كمتوسط للفترة الممتدة بين "2000-2013" وبهذا فقد احتلت الفلاحة الصف الرابع بعد قطاع المحروقات، الخدمات، البناء والأشغال العمومية على الترتيب، المرجع: سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "دراسة نقدية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 41، كانون الثاني، 2017، ص 61.

[5]– صبحي القاسم، مرجع سبق ذكره، ص22.

الفلاحي، حيث أن أكثر من 50% يتجاوز سنهم 50 سنة في حين نجد 16% يتراوح سنهم بين 18 و30 سنة[1] وشكل القطاع الفلاحي نسبة 10.8% من إجمالي القوى العاملة في الجزائر محتلا بذلك المركز الرابع بعد كل من قطاع التجارة والخدمات 59.8% والبناء والأشغال العمومية بـ 16.6% والصناعة بـ 13% وذلك حسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2013[2].

كما بينت الدراسة الاستطلاعية* مع مجموعة من الشباب في عدة مقابلات، أن تصريحات المبحوثين تبدو متشائمة من العمل الفلاحي، تمثلت فيما يلي:

- لا يوفر المال الكافي للعيش الكريم "السكن والسيارة".

- عمل شاق ومتعب ومتسخ لا يصلح للشباب "خاصة ونحن في عالم يعترف بالمال والمظهر والكسب السريع".

- العمل الفلاحي يُخفض من قيمة الشباب حاليا داخل المحيط الاجتماعي «**الفلاحة تهنبير، الناس تخدم في الإدارات وليس في الفلاحة**» وكذلك أن الوقت الحاضر هو للترفيه والراحة «**لْخير كاين في لْبلاد علاش نخدم لْفلاحة واحد يدي شكارة بساهل أو واحد يهنبر في لْفلاحة!!**»، «**نخدمو في لْفلاحة ولا منخدموش غير كيف كيف، لْبلاد غانية وشعب عايش**».

من خلال ما سبق انتهينا إلى فكرة يقينية مفادها أن شبابنا في مجتمعنا فعلا ينفر ويتقاعس من العمل الفلاحي، وبهذه الحالة نفض الشباب سواعده من امتهان الفلاحة وكأنه أُقتلع من جذوره التاريخية والفلاحية كونه يأكل مما تنتجه أيادي الغير "الآخر"، فشبابنا بهذا المعنى مسكون باغتراب العمل الفلاحي مما يعني أن الابتعاد عن الفلاحة هو مأذن بخراب العمران وفساد الأمصار.

1- بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد 01، العدد01 ، ص129.

2- سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، مرجع سبق ذكره، ص 61.

* لقد قمنا بالجولة الاستطلاعية في عدة مؤسسات بضواحي مدينة تيارت "فرندة، مشرع الصفا، مهدية، الدحموني، الرحوية" مع مجموعة من الشباب شبه عاطلين عن العمل، أي يعملون في إطار عقود ما قبل التشغيل أو الشبكة الاجتماعية، ولقد قمنا باختبار فئة منهم يمتلكون أراضي فلاحية أو لعائلاتهم فهم على دراية بالعمل الفلاحي سواء مارسوه أو مارسه أحد أفراد عائلاتهم.

ولفهم وتفسير هذه الظاهرة الباثولوجية والمتمثلة في عزوف الشباب عن العمل الفلاحي، تمكنا من طرح السؤال السوسيولوجي التالي:

- ✓ كيف يمكننا فهم وتفسير ظاهرة تراجع العمل الفلاحي في المجتمع الجزائري؟
- ✓ ولماذا يهجر الشـــباب هذا المجال ويبعده عن ســـلم أولوياته، ويتجه إلى البحث عن مجالات أخرى كالصناعة والخدمات المختلفة، أو الهجرة إلى الخارج؟

6. فرضيات الدراسة:

لقد استقر الأمر بنا على اختبار ثلاث فرضيات لعلها تكون إجابة كافية وشافية لمشكلتنا:

- ✓ الاستخدام غير العقلاني لعائدات الريع أنتج ثقافة ريعية اتكالية لدى الشباب لا تؤمن بالعمل الفلاحي.
- ✓ أدى نقص دعم الشـباب من طرف الدولة في مجال الفلاحة إلى تصـنيفها ضـمن القطاعات المتخلفة.
- ✓ تأثيرات العولمة الثقافية على الشباب، إذ أخذ بسلبياتها دون النظرإلى ايجابياتها جعلته ينفر من الفلاحة.

7. التحليل النظري والإجرائي للمفاهيم:

تمثلت مفاهيم دراستنا فيما يلي:

أ. مفهوم العمل:

المفهوم النظري:

يعتبر مفهوم العمل من المفاهيم التي استفاضت بها الكتابات العلمية والأدبية منذ بدء الخليقة وأسال حبر العلماء والمفكرين على اختلاف تخصصاتهم واتجاهاتهم الفكرية لكونه عنصرا أساسيا تقوم عليه كل المجتمعات البشرية، بل هو من أبرز عناصر الإنتاج الثلاثة "الطبيعة، رأس المال، العمل"

يقول العلامة "ابن خلدون " في مقدمته في الباب الخامس" في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الاحوال" "فصل في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما": «أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية»[1]، ويقول أيضا: «ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه...فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول»[2] وجعل "ابن خلدون" العمل مصدر كل القيم فيقول: «... فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها وأكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية»[3].

ويعرف "كارل ماكس" العمل في كتابه " رأس المال" بقوله: « إن كل عمل هو من جهة بذل بالمعنى الجسدي لقوة بشرية وهو بهذه الصفة يكون قيمته البضائع، ومن جهة أخرى فإن كل عمل هو بذل للقوة البشرية تحت هذا الشكل الإنتاجي أو ذاك، تلك القوة المحددة بهدف خاص، وهو بصفته محسوسا ومفيدا، إنما ينتج قيما استعماليه ومنافع»[4]، ويعرفه "ألفرد مارشال" بأنه: «كل نشاط إنساني يهدف إلى إنتاج ويقتضي بذل قدر من الجهد العضلي أو الذهني أو العصبي»[5].

المفهوم الاجرائي:

العمل هو كل نشاط أو مجهود عضلي أو فكري يمارسه الفرد ليستغل ما يحيط به من موارد مختلفة ويثمن قدراته ومهاراته وأفكاره وكفاءاته، ويهدف من خلاله إلى خلق الثروات المادية واللامادية وبالتالي إشباع حاجاته ورغباته النفسية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية وحتى السياسية.

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص317.

[2]- المرجع نفسه، ص318.

[3]- نفسه، ص318.

[4]- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دط، دت، ص226.

[5]- باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الاسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006، ص15.

ب. مفهوم العمل الفلاحي:

المفهوم النظري:

الفلاحة عند "ابن خلدون" هي:« صناعة من فروع الطبيعيات، وهي النظر في النبات من حيث تنميته ونشوئه بالسقي والعلاج واستجادة المنبت وصلاحية الفصل وتعاهده بما يصلحه ويتممه من ذلك كله، وكان للمتقدمين بها عناية كثيرة، وكان النظر فيها عندهم عاما في النبات من جهة غرسه وتنميته...»[1]، ويقول أيضا: «هذه الصناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها وإزدراعها، وعلاج نباتها، وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته، ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه واحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه، ودواعيه...»[2]، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[3].

المفهوم الاجرائي:

العمل الزراعي أو الفلاحي هو مجموع العمليات والانشطة والمجهودات المادية والمعنوية التي يقوم بها الفلاح، متمثلة في إستصلاح الاراضي الفلاحية وحرثها وغراستها وسقيها وحصادها وتربية الحيوانات المختلفة ذات الفوائد الاقتصادية من أبقار ومواشي ودواجن، بغية انتاج المحاصيل الزراعية والموارد الغذائية وانتاج اللحوم والاجبان ومختلف أنواع العسل...إلخ، بهدف تحقيق منافع مادية ومالية لذاته من جهة، ومن جهة أخرى يعمل الفلاح على انتاج الغذاء لافراد مجتمعه بنوعيه الحيواني والنباتي.

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص429.

[2]- المرجع نفسه، ص337.

[3]- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، العراق، 1969، ص37.

ج. مفهوم العولمة الثقافية:

المفهوم النظري:

إن أخطر ما في العولمة الجانب أو الوسائل الثقافية أو ما يطلق عليه العولمة الثقافية، فيعرفها "عبد الله بلقزيز" بأنها: «السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقافة في ميدان الاتصالات وهي التتويج التاريخي لتجربة مديدة من السيطرة بدأت من انطلاق الغزو الاستعماري منذ قرون وحققت نجاحات كبيرة في إلحاق التصفية والمسخ بثقافات جنوبية عديدة»[1]، وتعرف على أنها:« تبادل ثقافي غير متكافئ بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة وثقافات تقليدية لا تزال أدواتها الموروثة التاريخية هي ذاتها وبذلك يكون الحاصل غزوا واستتباعا ثقافيا... بل هيمنته احتوائية... وبهذا تصبح ثقافة العولمة فعل اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقافة»[2]، فالأقوى سياسيا واقتصاديا وإعلاميا لا شك أنه الأقوى ثقافيا وفكريا.

وهي ترويج لأفكار وايديولوجيات عالمية تعمل على تحطيم الثقافات القومية والانتماءات التاريخية وهويات الشعوب المستضعفة وتهدف بالدرجة الأولى إلى غسل الأدمغة وإخراج الشعوب من مللها ونحلها واستبعادها والتحكم في مصيرها أكثر فأكثر، عبر الضخ المتزايد والتدفق اللامحدود لمضامينها وأدواتها في العالم[3]، متمثلة في بروز الثقافة كسلطة عالمية تَسوق كأية سلعة تجارية أخرى بمفاهيم وقيم

[1]- رحيمة الطيب عيساني، العولمة الاعلامية وآثارها على مشاهدي الفضائيات الأجنبية، عالم الكتب الحديث، إربى للنشر والتوزيع، 2010، ص24.

[2]- عبد الغني عماد، سوسيولوجية الثقافة، "المفاهيم والإشكالات من الحداثة إلى العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص289.

[3]- المرجع نفسه، ص294.

وسلوكيات ورموز وقناعات وأنماط عالمية الطابع تقودها الثقافة المهيمنة* المؤمركة، فهي تعنى أمركة كل شيء.

المفهوم الاجرائي:

العولمة الثقافية هي تلك القيم والتصرفات والسلوكيات والتصورات والانماط والافعال والآراء السلبية المتعلقة بطرق العيش واللباس والعمل والكسب، التي تدعو إلى التمتع بالحياة والبذخ والترف وتبذير الوقت والمال وامتهان مهن الراحة والارياحية والمدرة للأرباح السهلة والسريعة، كما تدعو إلى إعلاء النزعة الاستهلاكية التفاخرية المفخخة بالماديات والكماليات، والتي يمارسها الفاعل الاجتماعي بعيدا عن قيم العمل والأداء والانتاج والانجاز، ويكتسبها عبر آليات ووسائل التواصل والاتصال التي يصدرها الغرب لمجتمعات العالم أجمع.

د. مفهوم الثقافة الريعية:

المفهوم النظري:

إذا كان الريع دخل غير مرتبط بعمل أو بتعب أو بمشـــقة، أو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما كالأرض والمناجم والموارد البترولية المستخرجة من الأرض[1] فإن تنامي ظاهرة الاقتصاد الريعي قد تســتولد ثقافة عضــوية خاصــة به وتمثل منظومة قيمية ســلبية معوقة للنمو الاقتصــادي والتقدم الاجتماعي والتطور الحضـاري ومؤسـسـة للأزمات الاقتصـادية والاجتماعية وحتى الثقافية الخطيرة على الدولة والمجتمع، وتتجلى تلك الثقافة الريعية وتتسم بعدة ظواهر منها[2]:

* ما يلاحظ في عالم اليوم تطابق الأنماط الإستهلاكية فسلاسل مطاعم ماكدونالد نفسها ومسلسلات دالاس وفران وأفلام وديزني نفسها في قاعات العرض المتعمدة ومشروب الكوكا كولا والبيبسي وسوندويتشات الهومبورجر ومايكرو- سفت نفسها ووينـدوز نفسها وبريتني سبيرز نفسها وحتى الملابس والأنماط الشاذة في الغرب وجدت لها صدى في العالم العربي الإسلامي.

[1]- مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهلندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد15 ، العدد15، 31 ديسمبر 2010، ص2.

[2]- المرجع نفسه، ص7، 8.

– تناقض ثقافة الريع مع ثقافة العمل والجهد إذ لا ضـــرورة اقتصـــادية لبذل الجهد والمال، إذ كان بإمكان الحصول على الثروة من خلال الوساطات والوكالات والصفقات والسمسرة واستغلال الوظيفة العامة.

إذا كانت الثقافة —حسب إدوارد تايلور– ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف وغيرها من الامكانيات والقدرات والعائدات التي يكتسبها الفرد باعتباره عضوا في المجتمع[1]، فإن الثقافة الريعية هي تلك السلوكيات المبنية على التراخي واللامبالاة والتسيب وعدم الانضباط وهدر الوقت في العمل وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وترسيخ لمنظومة قيمية مستحدثة سلبية معوقة للأداء والانجاز والإنتاج والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتطور الحضاري ولها دور في التأسيس للأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية الخطيرة على الفرد والمجتمع.

المفهوم الاجرائي:

تعد الثقافة الريعية مجموع الأفكار والآراء والتصورات المشجعة على تكوين الانسان الاستهلاكي الطفيلي غير المنتج والمتقاعس عن العمل وغير المقدس له، وهي نزعة قناصة للموارد والمغانم وميالة أكثرإلى قضاء المنافع والحوائج دون بذل أي مجهود بدني أو فكري أوحتى التفكير فيه، فلا ضرورة اقتصادية لبذل الجهد لأن الجهد والعمل والانتاج والاستثماروتنمية الثروة والانجازواحترام الوقت ...إلخ لا حاجة لهم في مواطن الثقافة الريعية، وتتجلى هذه الثقافة في المجتمع بصور مختلفة وفي مجالات عدة.

[1]– سعدون حمادي وآخرون، قضايا اشكالية الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص92.

هـ. مفهوم الشباب:

المفهوم النظري:

يرجع اهتمام الأكاديميون والباحثون اليوم بدراسة موضوع الشباب في مجتمعنا إلى استدراكهم لأهمية هذه الفئة في المجتمع كفاعل اجتماعي بارز يحرك النظم والأنساق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ويحاول "علماء السكان" تحديد مفهوم الشباب وفقاً لمعايير السن، إذ حددت هيئة الأمم عام 1980 هذه الفئة على أنها: «تمتد من 15 إلى 24 عاما»[1] في حين تشير منشورات المجلس الأعلى للشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية أن مرحلة الشباب تمتد فيما بين « 15 إلى 30 عاما» على أساس أن عمر الخامس عشر هو بداية الإدراك العقلي بمجريات الأمور وأن إطلاق نهاية مرحلة الشباب حتى سن الثلاثين يتيح فرصة لأعداد كبيرة من الشباب للمساهمة في حل مشكلاتهم[2].

ويرى "بيار بورديو Pierre Bourdieu" أن الشباب« ما هو إلا كلمة la jeunesse n'est qu'un mot»[3]، ويربط "أوليفييه غالون Olivier Galland" الشباب بعملية الدخول في الحياة ويرى بأنه: « ذلك الفرد الذي لا يعمل ولم يتزوج ولم يستقيل عن عائلته الأصلية» ويتم الخروج من مرحلة الشباب والانتقال إلى مرحلة الكهولة عند تغير هذه الوضعية[4] ويمكن تقسيم مرحلة الشباب إلى مرحلتين نوعيتين لكل منهما خصائصها وسماتها[5]:

المرحلة من "13إلى 18 عاما" "المراهقة" تتميز بنمو بدني ويقظة عقلية واضطراب نتيجة التغيرات الجسمية، واجتماعيا يحس بذاتيته وميلاً إلى التمرد على سلطة الكبار.

---

[1]- محمد سيد فهمي، العولمة والشباب منظور اجتماعي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2009، ص85.

[2]- المرجع نفسه، ص86.

[3]-Pierre bourdieu, question de la sociologie, édition de minuit, Paris, 1980, p10.

[4]- حسيبة لولي، الثقافة الرقمية في وسط الشباب، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 2017، العدد 29، جوان 2017، ص63.

[5]- محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من مظور اجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص98-100.

المرحلة من "18-إلى 30سنة" "النضج" وتنقسم إلى مرحلتين:

أولا: من 18 إلى 22 سنة وهي "فترة الانتقال ولذا يلاحظ أنها تتشابه في بعضها مع مرحلة المراهقة والبعض الآخر يشبه الشخصية الناجحة.

ثانيا: من "22 إلى 30 سنة" وهي أهم مراحل الحياة إذ يدخلها الشباب مزودا بأقصى قدر له من النضوج البدني والعقلي والاجتماعي.

المفهوم الاجرائي:

مرحلة الشباب هي تلك المرحلة العمرية ما بين المراهقة والكهولة المتميزة بالحيوية والحماس والقوة والديناميكية والطموح والجرأة والاستقلالية والمرونة والاندفاع والتحرر والرغبة في العمل والانجاز وتحمل المسؤولية، والقادرة على اكتساب المعارف والخبرات وتوفير متطلبات النمو الاجتماعي والاقتصادي وممارسة التغير في كل جوانب المجتمع المختلفة، وهي مرحلة يتأهل فيها الشباب اجتماعياً وثقافياً ومهنياً، وتعد طاقة خلاقة منوط بها في إعالة شرائح المجتمع والنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة.

8. نظرية الدراسة:

استنادا إلى الواقع واستطلاع الدراسات والنظريات السوسيولوجية، فإن النظرية التي وجدناها قادرة على تحليل وتأويل وتفسير مشكلتنا هي: نظرية التحليل الاستراتيجي، محاولين إسقاطها على دراستنا لفهم وتفسير الفروض المدرجة.

نظرية التحليل الاستراتيجي:

تهتم نظرية التحليل الاستراتيجي بتحليل الفعل الجماعي في العديد من مجالات البحث المتنوعة، وهي اشكالية في تحليل المادة الاجتماعية تميز الطريقة التي يستخدمها الوكلاء المنخرطون في تفاعل

يتبادلون فيه "الضربات" بموجبها قواعد اللعبة لصالحهم ويستثمرون الموارد المتوفرة[1]، وانطلاقا منها حاولنا فهم سلوك ومواقف الفاعلين الاجتماعيين "الشباب" بصفته سلوكًا استراتيجيا يقوم به هؤلاء الفاعلين بغية الحصول على مخرج لمصالحهم وأهدافهم الإستراتيجية سواء عل المدى القريب أو البعيد.

يرى كل من "كروزييه" و"فريدبارغ" أن سلوك الفاعلين ليس استجابة آلية ميكانيكية للوضعية التي يعيشونها داخل المنظمات وإنما هو فعل واعي نابع من اختياراتهم، وبهذه النظرية أردنا تفسير وفهم العلاقة الارتباطية بين مواقف وتصرفات وآراء الفاعلين والواقع المعاش الذي يؤدي إلى نفورهم من العمل الفلاحي، والفاعل ليس بالضرورة أن يكون فردا بذاته فقد يكون مصلحة أو فريق عمل أو فئة نقابية أو مجموعة أفراد[2]، فالفاعلون دائما سواء كانوا أفراد أو جماعات لهم أهدافًا شخصية يسعون إلى تحقيقها وذلك لمواجهة التحديات والصعوبات المحتملة والمعرقلة لهم في مسار حياتهم المهنية، واستعمل "Crozier" الاستراتيجية ليعبر به عن تلك الألعاب التي يلعبها اللاعبون لبلوغ أهدافهم وبهذه الأهداف تتحدد سلوك الفاعلين وتصرفاتهم فهي إذن فعل عقلاني بالنسبة لكل فاعل، يتبناها الفاعل من وجهة نظر خاصة به وهكذا يوجه الفاعل استراتيجيته حسب نوعية الرهانات والأهداف والمصالح المتوخاة.

مفهوم الاستراتيجية:

تَعرف "الاستراتيجية" على أنها علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد "مختلف أشكال الثروة أو القوة" لتحقيق الأهداف الكبرى وشاع استخدام المصطلح في العقود الأخيرة وهو من أصل يوناني ويعني فن الأشياء أو الخطط العامة ثم اُستخدمت أيام اليونان لتعني فن قيادة القوات العامة، وقد تطور استخدام المصطلح على يد "كلاوزفيتز"

[1]- فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص557.

[2] - philipp Bernoux, la sociologie des organisation, Edition du seuil, Paris, 1985, p138.

في القرن التاسع عشر الذي درس العلوم العسكرية على أسس عقلية فعرف الاستراتيجية على أنها: «نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب»[1].

وعلى الرغم من وجهة تعريف "كلاوزفيتر" فإن المنظرين العسكريين أمثال "ليدل هارت" و"أندريه بوفر" و"ماوتسي تونغ" و"سوكولو فسكي" قدموا تعريفاتهم المختلفة والتي يجمع بينهما الاتفاق على أنها علم وفن إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تَستخدم فيه القوة بشكل مباشر وغير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه بوسائل أخرى.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ تطور استخدام المصطلح في الأزمة الحديثة باتجاه المعنى الأشمل المتجاوز المجال العسكري ليصبح مجموع الخطط والتعليمات المعدّة لمواجهة كل الاحتمالات وذلك على جميع الأصعدة -لا الصعيد العسكري فحسب-[2] وهكذا تعددت استخدامات الاستراتيجية حتى شملت العديد من العلوم والتخصصات ولم يعد استعمالها قاصرا على المجال العسكري، بل نجده اليوم امتد إلى كافة العلوم الاجتماعية "علم الاجتماع علم السياسة، علم الاقتصاد، علم الإدارة...الخ".

مفهوم التحليل الاستراتيجي:

إذا كانت الاستراتيجية مفهوما أُشتق أصلا من الكلمة اليونانية Strategos أو Strategia وتعني فن القيادة وتوجيه الجيوش، فإن اللواء" Gil Fievet" يعرفها على أنها: «حوار بين التفكير والفعل في التصميم والتنفيذ بهدف التحكم في زمن من الماضي والمستقبل في الوقت الراهن»[3]، وللاستراتيجية تعريفات كثيرة تعددت وتنوعت باختلاف الظروف والأماكن والاتجاهات والمدارس الفكرية التي صاغتها وتبقي الاستراتيجية دوما علما وفنا.

[1]- عبد الوهاب الكيالي، الجزء الاول، مرجع سبق ذكره، ص169.

[2]- مرجع نفسه، ص170.

[3]- José Allouche et géralidine schmidt, les outils de la décision stratégique, Paris, la découverte, 1995, p5.

والتحليل الاستراتيجي هو اتجاه تحليل كل من "ميشال كروزييه" و" ارهارد فريد بارغ" اللذان استعرضا مقاربتهما في مؤلفهما "الفاعل والنسق L'acteur et le système التي عرفت به سوسيولوجياتهما، ويعترف "Crozier" بأن مفهوم الاستراتيجية قد استمده من الفكر العسكري ويرى بأن مفهوم الاستراتيجية هي "فن علاقات القوة" ومن خلال ترجمة القوة إلى مناورة التأثيرات يكون مفهوم الاستراتيجية مقبولاً سوسيولوجيا وقد استخدمه "كروزييه" ليعبر به عن تلك الألعاب "كر وفر" التي هي بين الفاعلين لبلوغ أهداف مبتغاة وهي التي تحدد سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعد فعلا عقلانيا لكل فاعل، ومفهوم الاستراتيجية يحمل معنيين معنى هجومي وآخر دفاعي، فالمعنى الهجومي يتعلق بردود الفعل لتحسين قدرته على الفعل أو حفظ هوامش المناورة وبواسطة الاستراتيجية يتبنى الفاعلون مجموعة من الأفعال ويوجهونها حسب نوعية الأهداف والرهانات.

ومن هذا المنطلق يقدم التحليل الاستراتيجي على مصطلحين رئيسيين هما: "التحليل-الاستراتيجي"، فمقولة "التحليل Analyse" يقابلها "النظرية Theorie" وتعني هذه الثنائية "التحليل-النظرية" أنه يرتكز على وصف الوضعيات والمواقف التي يقوم بتحليلها، ومقولة "الاستراتيجي" يقابلها "التخطيط " وهي تسمح بتجاوز الحتمية وتعني أن جملة الأفعال موجهة ومقصودة والمنفعة تمكن في معرفة إلى أي شيء تنتهي.

ويعتبر "Crozier" مؤسس المدرسة الفرنسية للتنظيمات، إذا ارتكزت تحاليله على علم الاجتماع العام لتوسيع نطاق نظريته في تحليل التنظيمات والتي قدمت إسهامات كبيرة في بناء تفكير جديد، استند بعض المحللون عليه لدراسة وضعيات تتميز بعلاقات السلطة في ظل التناقضات النسقية، فهو مؤسس نظرية التحليل الاستراتيجي*، فالتحليل الاستراتيجي "لميشال كروزييه" و"ارهارد فريدبارغ" جاء

* يعتبر نموذج التحليل الاستراتيجي لـ"كروزييه" و"فريدبارغ" من بين المنظورات السياسية لتحليل الفعل الاجتماعي في مجال علم الاجتماع وفي تحليل السلوك التنظيمي والتغير التنظيمي وعلاقات السيطرة والنفوذ والصراع داخل الجماعات، فقد تطور هذا المنظور عبر عدة دراسات وأبحاث قام بها الباحثان طيلة سنوات ضمن البحوث التي كان يجريها مختبر علم الاجتماع التنظيم الفرنسي، وبذلك

معاكسا للنظريات الميكانيكية أو الشرطية، بحيث يؤكد أن السلوك البشري ليس سلوكا ميكانيكيا يعبر عن طاعة الفرد الآلية لأوامر البناء التنظيمي الذي ينتمي إليه بل بالعكس هو نتاج استخدام لحريته مهما كانت درجة هذه الحرية[1]، فالفاعلون دائما لهم هامشا للحرية لا يمكن للجهات الفاعلة تنظيمهما وهم يوظفونها للاستفادة منها في تحقيق استراتيجياتهم[2]، إذن: فالفاعلون يتمتعون بنوع من الاستقلالية والحرية النسبية[3].

ومن خلال الاستراتيجية حاول "Crozier" وزميله فهم مناورات وألعاب الفاعلين والبنية المنظمة التي يتم فيها ذلك وانتقد النظريات التي تكتفي بإعطاء أعضاء التنظيم أدوارا محددة وسلوكا عقلانيا محددا متوقعا وبدلا لذلك وضع نظرية العقلانية المحددة، إذ يتمتع كل فاعل بعقلانية محددة خاصة به تسمح له بوضع استراتيجية شخصية يحاول من خلالها إيجاد التدابير والحلول اللازمة والممكنة لقضاء مصالحه وحوائجه، ويدعو "Crozier" الباحث السوسيولوجي في التنظيم أن ينطلق من مسلمات خاصة بالتحليل الاستراتيجي كمنطلق لتحليله لسير التنظيمات، فما عليه إلا أن يدرس علاقات السلطة وتأثيرات استراتيجيات الفاعلين في المنظمة، وتتمثل هذه المسلمات في[4]:

– الفعل الإنساني فعل منظم قصدي مبني أي ثقافي وليس حدسيا وتلقائيا أي أنه يخرج عن كونه فعلا طبيعيا.

أصبح هذا النموذج العصب الاساسي في كثير من التحليلات التي تهتم بالتنظيمات الاجتماعية لا سيما المتخصصة في الانتاج المادي والاقتصادي، واعتبر نموذج الباحثان نظرية اجتماعية بديلة للنظريات الكلاسيكية المعروفة في علم اجتماع التنظيم والعمل.

[1] - Michel de coster, françois pichault, traite de sociologie du travail, Paris, bruxelles, de boeck et larcier, 2ed, 1998, P96.

[2] - Michel foudriat , sociologie des organisation,paris ,pearson,education,France ,ed,2007, P 171.

[3] - philippe bernoux, op cit, P374.

[4] – عبد القادر خريبش، التحليل الاستراتيجي عند"ميشال كروزييه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 01 و02، 2011، ص15.

– الفعل الإنساني لا يخضع للحتمية كما الحال بالنسبة للمادة والمبدأ الذي تقوم عليه العلوم الصلبة إنه فعل حر، إذ يتمتع بالاستقلالية في اختيار أفعاله ضمن إكراهات معينة، فالإكراهات ليست محددا لاختياره وإنما هي التي تجعل اختياره محدود فحسب، لذا يكون الفعل ممكنا وليس ضروريا.

– الفعل الإنساني مبني بواسطة البنى وهو يبنيها في آن واحد، أي أن المنظومة يبنيها الفاعل وهي التي تبني الفاعل في الوقت نفسه.

9. منهج الدراسة ومبررات اختياره:

فرضت علينا طبيعة بحثنا استخدام المنهج الكيفي méthode qualitative الذي «يهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها»[1]، لأننا بصدد فهم الظاهرة موضوع الدراسة وتطبيقًا لهذا الغرض المنهجي وجدنا أنفسنا أمام الأخذ بالمنهج الفهمي Méthode Compréhensive، والفهم هو عملية إدراكية لأفعال وتصرفات وسلوكيات الفاعلين الاجتماعيين بفهمها وتأويلها وتفسيرها والتعبير عن التجارب الإنسانية المعاشة في المجتمع باعتباره تعبيرا رمزيا لنسق المعاني والدلالات والمقاصد والنوايا والغايات.

10.خلفية اختيار تقنية الدراسة وكيفية تطبيقها:

وبما أن دراستنا تَصنف ضمن البحوث الكيفية كان لزاما علينا استخدام تقنية المقابلة العلمية، فقد عرفها "موريس أنجرس M.Angres" بأنها: «تلك التقنية المباشرة التي تستعمل لمساءلة أفراد على انفراد وفي بعض الحالات مجموعات بطريقة نصف موجهة»[2]، وتعرفها "مادلين غراونس M.grawtz"

[1]– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية "تدريبات عملية"، ترجمة: بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، ص 100.

[2] – Maurice Angers, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, çasbah université, Alger, 1997, p 140.

أنها: «طريقة البحث العلمي، تستعمل فيها سيرورة اتصالية شفاهية لجمع المعلومات المتعلقة بالهدف المحدد»[1].

ونحن بصـــدد فهم وتفهم عزوف الفاعلين الاجتماعين عن العمل الفلاحي، اســـتعملنا المقابلة لأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف على آراء ومواقف وقيم وتمثلات هؤلاء الفاعلين اتجاه مشـــكلة البحث.

11.تحديد العينة وكيفية إجراء المقابلة:

أ. تحديد مجتمع البحث:

إذا كان مجتمع البحث مجموعة عناصر لها خاصية أوعدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، فإن مجتمع البحث الذي ارتاينا اجراء الاختبار و التقصي عليه تمثل في شباب ولاية تيارت، وركزنا في بحثنا على شباب دوائر وبلديات وضواحي الولاية، لندرج المناطق الفلاحية الأقرب إلينا، حتى يتسنى لنا الوصول أكثر إلى المبحوثين وتسهيل البحث، وتمثلت هذه المناطق في: "ضواحي دوائر الرحوية، بلدية الدحموني وضواحيها، دائرة واد ليلي وضواحيها، بلدية قرطوفة وضواحيها، بلدية سيدي الحسني وضواحيها، بلدية ملاكو وضواحيها، بلدية مدريسة، قرية بيبان المصباح وضواحيها".

ب. عينة الدراسة:

بما أن العينة أداة استراتيجية لدراسة الظاهرة، فإن العينة التي ارتكزنا عليها تمثلت في **العينة النمطية**، وفيها تم التركيز على بعض الصفات النمطية لمجتمع البحث، واختيارنا لها لم يكن عشوائيا وإنما تماشيا مع شروط البحث الكيفي الذي يقوم على سحب العينات الهادفة والمقصودة غير الاحتمالية، ففي البداية اصطدمنا بصعوبة الحصول على العينة فاتصلنا بالجهات المعنية بالمجال الفلاحي ومنها: مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية لولاية تيارت، وهذه الجهات بدورها ساعدتنا في الاتصال

[1]- Madleine grawtz, méthode de science sociales, édition dalloz, 11éme édition , 2001, p 644.

بالفاعلين الاجتماعيين بحكم تعاملهم مع شباب الريف، معتمدين بذلك على خبرة هؤلاء العاملين والعاملات، ليتم الفرز بواسطة **الخبرة**، لنشكل عينة مكونة من عشرون "20" مبحوثا يقطنون بضواحي الولاية وجلهم من مناطق فلاحية –ريفية[1]–.

ج. كيفية إجراء المقابلة:

بعد قيامنا بتحديد أسئلة المقابلة وفقا للمؤشرات المتولدة من التحليل المفهومي، قسمنا أسئلة الفرضية الأولى إلى محورين والفرضية الثانية كذلك إلى محورين والفرضية الثالثة بدورها إلى محورين، لتتضمن هذه المحاور أسئلة عامة وأسئلة فرعية مفتوحة، متدرجين بها من العام إلى الخاص حسب الفرضيات، وحاولنا قدر الإمكان وضع أسئلة واضحة ومقبولة تتوافق مع واقع المبحوثين.

وكانت كل المقابلات فردية وجها لوجه ومتفرقة، فكل مبحوث أجرينا له مقابلة خاصة به –في مكان ويوم ووقت محدد–، أي بالاتفاق معهم حول إجراء المقابلة وبذلك وفرنا لهم الحرية الكاملة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم بطريقة تلائمهم، وكانت المقابلات تجرى مساءا وفي الأماكن التي يقطنون بها، حتى من العرض الكامل والجيد لأسئلتنا.

وفي هذا المضمار، قمنا بتدوين كل أقوال المبحوثين كلمة كلمة وفي حينها حتى يتسنى لنا التحليل الشامل والكامل لكل المقابلات، لذا فإن مقابلتنا هي مقابلة تفهمية معمقة **شبه موجهة** ذات أسئلة مفتوحة تحتوي على **13 سؤالا**، وما كنا نتدخل إلا لإيضاح الأسئلة للمبحوثين أو طلب توضيح أو تعمق في نقطة بدت لنا مهمة أكثر ضمن تصريحات المبحوثين، أي كلما دعت الضرورة.

أما فيما يخص مدة المقابلات، فقد تراوحت من ساعة إلى ساعة وربع إلى ساعة ونصف ومن خلال المقابلة كنا ننصت جيدا لتصريحات المبحوثين حتى نحفزهم على البوح بما يجول في مخيلتهم – كوننا ندرس الثقافة– وهذا ما تتطلبه المقابلة التفهمية.

[1]– ينظر: الملحق رقم 02.

كما أننا عند طرحنا للسؤال، كنا دوما نوضحه باللهجة العامية المتداولة، وتمت الإجابة من طرفهم بالعامية الخاصة بهم، وندون بدورنا أقوالهم كما صرحوا بها، وليسهل لنا التحليل والتأويل فيما بعد.

12. صعوبات تطبيق تقنية المقابلة:

لقد واجهتنا صعوبات كبيرة تمثلت في تنقلنا إلى البلديات وضواحي البلديات والمناطق النائية المعزولة إلى المبحوثين لاجراء المقابلات ولا تكمن الصعوبة هنا، بل أيضاً عدم توفر وسائل النقل إلى هاتة البلديات وخاصة إلى المناطق النائية التي كانت شبه خالية من وسائل النقل، وما عمق هذا المشكل لدينا أكثر هو انتشار المرض- Covid 19- فهذه الفترة أعاقت كثيرا مقابلاتنا مع مبحوثينا الشباب مما تمخض عنه إطالة مدة اجراء المقابلات الميدانية، فقد بدأت المقابلات الميدانية في 15 جانفي 2020 لتتوقف منتصف شهر مارس ثم تبدأ ثانية في 10 ماي لتنتهي في 02 جويلية 2020- حيث كانت آخر مقابلة.

إضافة إلى ذلك، فتبعثر المبوحثين في عدة مناطق و بلديات وضواحي الولاية أيضا شكل لنا صعوبات، فالعينة لم تكن متجمعة، فكل مبحوث كان يقطن في منطقة بعيدة عن منطقة المبحوث الآخر، ولذا حاولنا قدر الإمكان التركيز على المبحوثين القاطنين في الأماكن القريبة من الولاية والبلديات.

كما أنه أثناء قيامنا بالمقابلات مع الشباب، كثيرا ما كانوا يعيقوننا بطرح أسئلة عديدة عن الغرض من المقابلة ولماذا نريد استجوابهم بالذات وماذا سنفعل بهاته الاجابات والاستفسارات وإلى أي جهة تتجه، غير أننا دوما كنا نقنعهم أن كل ما يصرحون به هدفه علمي خاص بانجاز دكتوراه"بحث أكاديمي"، وفي النهاية تمكنا من اكمال عشرون"20"مقابلة مع عشرين"20" شابا.

13. الأسلوب المتبع في تحليل المعطيات الميدانية:

يستعين الباحث بأسلوب تحليل المحتوى بهدف تحليل البيانات والمعطيلت الخام التي تم جمعها باستعمال تقنية المقابلة، فظاهرة عزوف الشباب عن العمل الفلاحي تعد مشكلة ظهرت بقوة في الآونة

الاخيرة في مجتمعنا، وبواسطة إستعمال أسلوب تحليل المحتوى، حاولنا تحليل المقابلات ومضامينها الظاهرة منها والمستتر وفك معانيها ورموزها وذلك حتى نرفع اللبس عنها ونكشف غطائها ونفتش عن مثالب هذا الواقع المخفي والمتخفي في خطابات مبحوثينا، وماتفرزه من ممارسات اتجاه الظاهرة الباثولوجية المتجدرة في عمق الواقع الاجتماعي وفي بنياته الثقافية، كما حاولنا قدر المستطاع الالتزام بالحياد والموضوعية في تحليلنا.

14. التعليق على الجدول الخاص بالمبحوثين:

كما هو معلوم، أن دراستنا تختص بفئة الشباب لذا ارتأينا تقديم قراءة بسيطة حول الجدول المتضمن الشباب المبحوث، حيث تتراوح أعمارهم ما بين 25 و30 سنة وجلهم ذكور فلما بحثنا وفتشنا في الميدان لم نجد أية امرأة شابة امتهنت الفلاحة أو تمتهن الفلاحة أو على دراية بالعمل الفلاحي وربما يعود ذلك إلى صعوبة العمل الفلاحي الذي يقتضي الخروج إلى الحقول والمتابعة اليومية للثروة الحيوانية والنباتية، كما أن التغير الذي حدث في المجتمع ومس الفلاحة والريف أيضا مس توجهات واختيارات المرأة، فلم تعد المرأة "فلاّحة" كسابق عهدها وتؤمن معيشتها من الفلاحة، بل أضحت اليوم تتجه أكثر نحو أعمال أخرى غير فلاحية، وتفضل قطاع الخدمات بشكل كبير.

أما فيما يخص المهن المزاولة من طرف الشباب فكانت غير فلاحية خدماتية أو تجارية أو شباب بطال رغم أنهم أبناء فلاحين ومن محيط فلاحي وريفي بالدرجة الأولى وأغلبهم مارس مهنة الفلاحة وتخلى عنها لظروف معينة، فهؤلاء الشباب لا يرون من الفلاحة أو الحياة الريفية الحقّة إلا القليل ونادرا ما يبقون في الريف- خلال عطلة الأسبوع فقط-، فهم يعانون من هجرة فلاحية، هذا ما يعكس فعلا عزوف الشباب عن الفلاحة والعيش في الريف.

بالإضافة إلى أن مكان الإقامة كان الريف أوالقرية أوالبلدية- أي أنهم من محيط فلاحي بامتياز- فهم على دراية كاملة وكافية بالفلاحة، كما تطرقنا كذلك إلى نوعية ملكية اللأرض التي يحوز عليها المبحوثين أو عائلاتهم، زد على ذلك ارتأينا وضع مستوياتهم التعليمية تتراوح بين ابتدائي، متوسط،

وثانوي إلى جامعي وحالتهم الاجتماعية كذلك تتراوح بين أعزب، متزوج، ومطلق، – غير أن الحالة الاجتماعية للمبحوثين لا تفيدنا في المقابلة–.

وللتفصيل أكثر في هذا الموضوع السوسيولوجي الموسوم بـ"العمل الفلاحي والشباب في المجتمع الجزائري –دراسة سوسيولوجية على عينة من شباب ولاية تيارت–"، ارتأينا هيكلة دراستنا إلى جزئين، جزء نظري يضم ثلاثة "03" فصول وجزء تطبيقي ميداني.

أ– **الجزء النظري**: هو الجانب النظري من دراستنا، مقسما إلى ثلاثة "03" فصول، وفيه تم التطرق إلى الدراسات السابقة المطلع عليها والتي ارتأينا أن لها نقطة إلتقاء أو عدة نقط مع دراستنا الحالية، مع وضع أسباب اختيار الدراسة التي دفعتنا للغوض في دراستنا واكتشاف أهدافها العلمية والعملية، إضافة إلى بلورة الاشكالية وطرح السؤال السوسيولوجي الخاص بها، واستخراج فرضيات الدراسة التي وجدنا فيها ضالتنا وذلك حسب الأدبيات المطلع عليها واستقراء الواقع المعيش.

إضافة إلى ذلك، تطرقنا إلى التحليل النظري والاجرائي لمفاهيم الدراسة والتعرض إلى النظرية المطبقة لدراسة المشكلة، مع وضع المنهج ومبررات اختياره، وتقديم خلفية اختيار تقنية الدراسة وكيفية تطبيقها وتحديد العينة وكيفية معاينتها، إضافة إلى وضع طريقة بناء دليل المقابلة والتطرق أيضا إلى الاسلوب المتبع في تحليل المعطيات الميدانية، والتعليق على الجدول الخاص بالمبحوثين "الشباب".

الفصل الأول: المعنون ب" السياسات التنموية المطبقة في الجزائر بعد أخذ السيادة الوطنية"، والذي وضعناه لغرض فهم دراستنا دراسة تفهمية تفسيرية، مقسمين إياه إلى عدة مباحث ومطالب وفروع ومتتبعين السياسة التنموية المنتهجة منذ الاستقلال، مركزين من خلاله على مكانة الفلاحة ضمن هذه السياسة ومبرزين المعوقات والمشاكل الناجمة عن تطبيق هذه التجربة.

الفصل الثاني: تحت عنوان "واقع الفلاحة وأهم السياسات الفلاحية في المرحلة الراهنة"، وتطرقنا فيه إلى واقع الفلاحة الجزائرية وتتبع مختلف المخططات والبرامج الفلاحية المطبقة في المرحلة المعاصرة،

والكشف عن نجاحاتها وإخفاقاتها ومعرفة الآثار الناتجة عن تطبيقها على الفلاحة، مع تركيزنا على تقسيم الفصل إلى جملة من المباحث والمطالب والفروع.

الفصل الثالث: المعنون ب "اتجاهات ونظريات حول الشباب"، من خلاله تم القاء الضوء على دراسة الشباب العربي والجزائري، دراسة عامة من حيث أوضاعه وأزماته وقدراته وتوجهاته نحو العمل، كما ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى عدة مباحث ومطالب لغرض الفهم والتفسير والتحليل.

ب- الجزء التطبيقي: وفيه تم تحوير فرضياتنا الثلاثة إلى ثلاثة مباحث، كل مبحث يتضمن محورين، من خلاله قمنا بعرض المعطيات الميدانية المتضمنة بدورها تصريحات وآراء المبحوثين وتمثلاتهم إزاء مشكلة الدراسة وتحليلها وتأويلها سوسيولوجيا، لننهي دراستنا بمناقشة الفرضيات والتحقق من مطابقتها مع المعطيات الميدانية سواء بالنفي أو الاثبات، ونصل في الأخير إلى خاتمة نهائية.

الفصل الأول

السياسات التنموية المطبقة في الجزائر بعد الاستقلال

تمهيد:

عمدت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال إلى تغيير الأوضاع المزرية الموروثة عن العهد الاستعماري البائد والمتمثلة في اقتصاد مفكك يفتقد لأدنى قاعدة مادية أو تقنية، وبذلك قامت القيادة الثورية بعد الاستقلال-آنذاك- باسترجاع الثروات الوطنية ومحاولة تحقيق الأسباب الأساسية لانطلاقة التنمية- باعتبار التنمية القاعدة الأساسية لحل مختلف المشاكل-، ولغرض إحداث تغيرات في هيكل وبنية الاقتصاد الجزائري وخلق الشروط الضرورية ورفع المستوى المعيشي لجمهور الشعب، صدرت سلسلة من المخططات التنموية، اهتم كل منها بقطاع معين وذلك بالاعتماد على تخطيط استراتيجي منبثق عن المواثيق التاريخية والنظريات العالمية المعروفة آنذاك.

المبحث الأول: الأسس والركائز التي اعتمدتها الجزائر في سياستها التنموية بعد سنة 1962.

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع الاستراتيجية التي احتلت مكانا بارزا في أوساط الباحثين والمنظرين والمفكرين والعلماء وحتى القادة السياسيين في مختلف الدول والمجتمعات، وذلك لأهمية العملية في إحداث النقلة النوعية في المجتمع، كما أثار هذا الموضوع كثيرا من الجدل على جميع المستويات النظرية والعملية والتطبيقية، وتحمل المؤلفات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية العديد من التعاريف للتنمية وأول من أطلق مصطلح التنمية هو "بوجين ستيلي boujin stelli" عندما اقترح خطة تنمية العالم عام 1889.

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1996 قرارا تضمن «إعلان الحق في التنمية واعتبر في مادته الأولى أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاما»[1]، كما اعتبر الإعلان «أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها»[2].

المطلب الأول: السياسة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال.

إن المصاعب التي تنشأ بعد الثورة لا تقل عن مصاعب ما قبل الثورة، فهي تفوقها لأن تحقيق الاستقلال الاقتصادي أصعب وأقوى من تحقيق الاستقلال السياسي، وإن كان إشراك الجماهيرفي النشاط الثوري لاستلام السيادة أمرا ضروريا لابد منه، إلا أن إشراك الجماهير بعد الانتصار السياسي في عملية البناء الاقتصادي أشد صعوبة وخاصة في دولة عانت ويلات الاستعمارالاستطاني، ولذا مباشرة بعد الاستقلال بدأ البحث عن بدائل تُخرج الجزائر من أزمتها، تمثلت في تطبيق سياسة تنموية خاصة بها وعليه: فسياسة التنمية: «هي الدفع المنظم لعملية التنمية والجمع الواعي بين عدد من

[1]- خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 38.

[2]- المرجع نفسه، ص 38.

الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة –محددة بشكل ذاتي– من التنمية»[1]، وهي: «ذلك الأسلوب أو الطريقة التي تخططها الدولة وتنتهجها بغية النهوض بالمجتمع وانتشاله من حالة الضعف والتخلف إلى حالة التطور والبناء أي الرغبة في تحقيق النقلة النوعية».

وتعود التصورات المتعلقة بالمشروع الاجتماعي الاقتصادي المستقبلي للجزائر إلى مرحلة النضال المسلح إبان الفترة الاستعمارية، إذ نجد بعض الوثائق الإيديولوجية التي صيغت أثناء فترة الحرب "كميثاق طرابلس 1962" الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبيل الاستقلال 1962، ثم تمت بلورة تلك الأفكار الايديولوجية فيما بعد خلال المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني 1964 وصيغت في وثيقة تاريخية عرفت "بميثاق الجزائر".

لكن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات حول السلطة التي ميزت السنوات الأولى من الاستقلال أخر نوعا ما بلورة المشروع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر، ومع ذلك برزت إلى الوجود ثلاثة مشاريع اجتماعية سياسية تعبر عن مصالح القوى الرئيسية في المجتمع الجزائري، تسعى كل واحدة منها إلى جعل مشروعها النهج الرسمي للتنمية الوطنية والبناء الاقتصادي وتتمثل هذه المشاريع في[2]:

– يمثل المشروع الأول التيار الليبرالي الذي كان ينوي دفع الجزائر إلى النظام الرأسمالي المعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والسوق الحرة وكان طموح هؤلاء تحقيق رغبتهم في السيطرة على الاقتصاد والسياسة، لكن قبيل الاستقلال تم إبعادها رغم أن عددا كبيرا من ممثلوا البرجوازية الوطنية كانوا في أجهزة الثورة الجزائرية ومنذ ذلك الحين أصبحت تحت الرقابة وتم إقصاءها تدريجيا من تثبيت مشروعها على الساحة الوطنية.

– المشروع الثاني الذي طرح على الساحة السياسية مثلته تجربة النمو الاشتراكي القائمة على التسيير الذاتي autogestion العمالي، وكان ذلك نتيجة حركة عمالية عفوية سيطرة على المزارع والورشات الصناعية... التي هجرها المعمرون بعد الاستقلال ولم يمض وقت طويل حتى تدخلت البرجوازية الصغيرة المسيطرة على الدولة بإلقاء مجموعة من القوانين من خلال قرارات مارس 1963، وبهذه

1– محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 147.

2– ينظر: العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 105، 106.

الطريقة حولت القيادة السياسية الحركة العمالية الجماهيرية إلى مؤسسة بيروقراطية وأخضعتها مباشرة لرقابة وسيطرة الأجهزة المركزية للدولة.

- أما المشروع الثالث فيتمثل في اشتراكية الدولة ويعتبر هذا المشروع تطبيقًا لطموحات ومصالح البرجوازية الصغيرة الموجودة على مستوى الدولة والجيش وحزب FLN، وبهذا فرضت هذه الفئة سيطرتها فعليا على النقابات وكذلك البرجوازية الوطنية المقصاة من المشروع الوطني، وعليه أصبحت الإيديولوجيا الشعبوية* ومشروعها التنموي التحديثي الورقة الرابحة، أي -البرجوازية الصغيرة- لتزعم المشروع المزمع تطبيقه.

المطلب الثاني: تبني السياسة الاقتصادية الاشتراكية.

إن السياسة الاقتصادية الاشتراكية هي: «نشاط حكومي هادف يقيم التطور الاقتصادي على أسس مخططة ومتوازنة وهذا النشاط ينجم عن الوضع الخاص للدولة والذي لا يمكن فصله عن مظاهر حياة الدولة، فالدولة تنظم الاقتصاد وتحدد مؤشراته الملزمة وتصنع الإطارات والأشكال القانونية وتضمن القانون والنظام عن طريق الأجهزة التابعة لها، حيث يتم من خلال هذه السياسة تحقيق التنمية الاقتصادية وفقًا للخطة»[1]، فالدولة لها اليد المطلقة في تسيير السوق وآلياته، وقد عرف المنظرون والمفكرون السفيات الاشتراكية بأنها: «نظام اجتماعي يحل محل الرأسمالية ويتصف بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وبعدم وجود استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وبالإنتاج الاجتماعي المخطط على نطاق المجتمع بأسره...»[2].

وبهذا تم تبني الاشتراكية لكونها أسلوب عمل يستجيب لتطلعات التنمية الشاملة والسريعة، ومن خلالها تتقلد الدولة القيادة في العملية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تمثل المجتمع وتعبر عن

---

* نَقصدُ بالإيديولوجيا الشعبوية: بناء المجتمع الجزائري على وحدة وهمية خالية من الاختلافات والتناقضات والصراعات وهذا ما يؤدي إلى نفي كل الاختلافات على مستوى المجتمع والسياسة وإلغاء الآخر المخالف ويبرز الاتجاه الأحادي للسلطة في الجزائر.

[1]- سيكوس ناجي، السياسة الاقتصادية الاشتراكية، ترجمة محمد صقر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 1982، ص 17.

[2]- إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي"مبادئ-مدارس-أنظمة"، دار المنهل اللبناني، مكتبة راس المنبع للطباعة والنشر، ط2، 2001، ص 159.

إرادة جماهيره العاملة وتعمل على تحقيق طموحاته ومشاريعه، وهناك عدة أسباب جعلت الجزائر تتجه نحو الخيار الإيديولوجي الاشتراكي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة منها:

-ظهور الخيار الاشـتراكي في أفكار وتمثلات مناضـلي جبهة التحرير الوطني ومجاهدي جيش التحرير وهذا على طول مدة الكفاح المسـلح، كما برز بصـفة خاصـة قبيل الاسـتقلال في نصـوص ومواثيق برنامج طرابلس 1962* وفيما بعد في ميثاق الجزائر 1964 ثم في الميثاق الوطني 1976.

-رفض الجزائر المستقلة الاتجاه الرأسمالي باعتباره يطابق الاستعمار الذي تجند الشعب الجزائري لمحاربته وهدم بنياته وهياكله لأنه لم يجد في هذا النظام الجائر لا رحمة ولا شـفقة على مدى أكثر من قرن وربع القرن، فقد عانى من امبريالية رأسمالية اسـتعمارية ميكيافلية بيزنطية أفقدته حيوية وذاتيته وإرادته في التقدم والتطور والبناء.

-تقديم الدعم والمساندة المادية والمعنوية من البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع ثورته المسلحة، فرات الجزائر في البلدان الاشـتراكية حليفة لها، وهي فرصـة تاريخية لتوطيد الاسـتقلال السـياسـي واستكمال الاستقلال الاقتصادي.

-النظام الاشـتراكي ينسـجم مع مبادئ العمل والكسـب الحلال والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والتضامن الاجتماعي وهكذا تقبل الجزائريون نفسيا وثقافيا واجتماعيا هذا النظام.

-اختيار الاشـتراكية كان حتمية في ظل الظروف وامكانيات الجزائر في تلك الفترة الحرجة، لأنه على مسـتوى المجتمع الجزائري لم تكن قد تكونت طبقة برجوازية رأسمالية وطنية قادرةعلى قيادة الاقتصـاد، وانما وجود طبقة برجوازية صغيرة في التجارة أو في بعض النشاطات الصناعية الصغيرة مرتبطة في تموينها

*هذا البرنامج يحدد الأرضية التي تجسدت عليها عملية التنمية، إذ أنه يحاول دراسة الوضع العام للمجتمع الجزائري قبل وأثناء حصوله على الاستقلال السياسي، وتتمحور خطوطه العريضة حول عدة نقاط:

- بناء اقتصاد وطني قوي يرتكز على مبدأ التخطيط في توظيف الموارد المادية والبشرية في مختلف القطاعات - تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير عن طريق رفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة

- محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية - انتهاج سياسة خارجية مستقلة تحارب الاستعمار والامبريالية من خلال دعم علاقات الجزائر بالبلدان الاشتراكية وكذلك دعم حركات التحرر والنضال في العالم.

وتجهيزها بالرأسمال الأجنبي، إلى جانب طبقة اقطاعية أو شـــبه اقطاعية في الزراعة خاضـــعة لعلاقات إنتاج جامدة ميتة.

ويتضـــح ذلك في قول الرئيس "هواري بومدين" في خطاب له يوم 25 ســـبتمبر 1965: «إن الاشتراكية معناها تحقيق العدالة بين جميع أفراد الشعب ومعناها توزيع ثروات البلاد بكيفية عادلة على جميع أبناء هذا الوطن وإن سألنا أنفسنا هل حققنا الاشتراكية أم لا فالجواب لا وهذا لكي لا تغلطوا أو نغالطكم لكننا على كل حال أننا في طريق البناء الاشـتراكي»[1] ويضـيف بقوله في خطاب له يوم 24 فيفري 1968: «إن ثورتنا التحريرية التي هي ثورة الجماهير الشعبية تأمر بتطبيق الاشتراكية...»[2].

المطلب الثالث: اعتماد أسلوب التخطيط:

إذا كان التخطيط فن وعلم ويعرف كمفهوم على أنه: «جهد موجه ومقصـــود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة وبمال وجهد محددين»[3] ويعتقد مؤســـســـــو المذهب الاشتراكي أن هناك قوانين اقتصادية موضوعية خارجة عن إرادة الإنسان ومستقلة عنه وهذه القوانين الموضـــوعية لا تعمل كقوى عمياء وإنما تحتاج إلى ظروف مواتية لكي تعمل حيث يجب أن تعمل هذه القوانين بطريقة واعية لخدمة أهداف المجتمع[4].

وإذا كانت الاشـتراكية نظام اجتماعي واقتصـادي يجسـد التنمية الشـاملة فالتخطيط أسـلوب تنظيمي يســـير التنمية، كما أنه أداة فعالة في يد الدولة الاشـــتراكية لتحقيق أهدافها ومن أجل هذه الأهداف وضـــع التخطيط الشـــامل،إذ يتطلب التخطيط الشـــامل أن تكون اليد العاملة في القوى الاقتصـــادية في البلاد أو على الأقل في أهم جزء منها شـــرط لازم لأن بدونه لا يمكن على الإطلاق تطبيق المخطط ولذا كان لزاما على الدولة الجزائرية التي اعتمدت الاشـــتراكية كنظام اجتماعي

[1]- سعيد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد " 1932-1978"، قصر الكتاب، البليدة، ب ط، سنة 1997، ص 98.

[2]- المرجع نفسه، ص 99.

[3]- عبد الملك المقرمي، الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين، بيروت، 1991، ب ط، ص 96.

[4]- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط3، 2005، ص 40.

واقتصادي للتنمية أن تهيئ الشروط الموضوعية لتطبيق التخطيط الشامل كأسلوب تنظيمي محكم يدير ويوجه التنمية الشاملة.

إذن: فالتخطيط الاشتراكي يتضمن أبعاد ومضامين سياسية واجتماعية واقتصادية ويعبر عن أسلوب معين من المجتمعات من حيث البنيان الاجتماعي وطبيعة علاقات الملكية والطبقات المسيطرة التي تلعب دور القيادة في المجتمع حيث يكون للقطاع الاشتراكي الدور الحاسم في قيادة التحولات الاشتراكية للقضاء على العلاقات الإنتاجية الاستغلالية ونشر القيم والمفاهيم والممارسات الاشتراكية لبناء الإنسان الجديد القادر على المساهمة والعطاء في حركة تطور وتقدم المجتمع[1] وبالتالي فالتخطيط هو توجيه ثابت للنصوص الأساسية للبلاد وخصوصا منها الميثاق الوطني* يجد أصله في ضرورة تركيز الموارد من أجل تخصيصها المتوازن لأولويات التنمية.

ومن أجل توجيه وتسيير سياسة الجزائر التنموية والاقتصادية اعتمدت بعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال على أسلوب التخطيط ودخلت الجزائر عهدا جديدا سنة 1967 بتطبيق أول مخطط، وهو المخطط الثلاثي 1967-1969 كبداية للتخطيط الاشتراكي الحقيقي في الجزائر، وبهذا اعتبر الميثاق الوطني* التخطيط الأداة الناجعة لتوجيه الاقتصاد والسير به في الطريق الصحيح،

[1]- محمد العيد مطمر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع "هواري بومدين أنموذجا"، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2004-2005، ص 239.

*كما ورد في الميثاق الوطني: «إن التخطيط يكتسي طابعا إنسانيا ويقضي بالتالي متابعة النشاطات الجارية من خلال مختلف مؤسسات الدولة حتى تحترم الأهداف التي سطرتها القيادة السياسية ويشكل التخطيط أيضا الأداة التي تسمح للقيادة السياسية بتجديد الآجال التي تتلاءم وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، المرجع: محمد العيد مطمر، مرجع سبق ذكره، ص 243.

* يعتبر هذا الميثاق بمثابة الإطار المرجعي référence للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر وهو استمرار لعملية التوضيح السياسي والبلورة الإيديولوجية التي ما فتئت تتطور منذ أكثر من 20 سنة ابتداءا من نداء أول نوفمبر 1954 ووثيقة مؤتمر الصومام 1956 وبرنامج طرابلس في 1962 وميثاق الجزائر 1964 وعلى هذا الأساس فإن هذا الميثاق يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي: دعم الاستقلال الوطني، إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان، ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتحه وازدهاره.

ويتضـــمن التخطيط حصـــرا دقيقًا وكاملاً لإمكانيات وطاقات البلد المادية والبشـــرية المتوفرة واعتماد الجزائر على أسلوب التخطيط يعبر عن ثلاثة حقائق كبرى[1]:

– حقيقة مذهبية أو إيديولوجية: كما يشـاع تداولها وهي اسـتقرار الدولة على النهج الاشـتراكي في توجيه الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتسييره ويعكس هذا الاختيار تطلعات الثورة التحريرية المعبر عنها من خلال النصوص الوثائقية الصادرة أثناء الثورة أو بعد الاستقلال والتي بنيت على تحليل الواقع التاريخي والاجتماعي للشعب الجزائري.

– حقيقة سياسية: هي أن الجزائر تَشكل الجهاز القادر على حماية مصالح المجتمع الاقتصادية من اسـتغلال الرأسمال الأجنبي الذي سـاعدته ظروف الاحتلال على غرس جذوره في الاقتصـاد الوطني وإحكام السـيطرة عليه، أما الرأسمال الخاص الوطني يظهر ضـعيفًا أمامه ويظهر عاجزا تماما على المنافسة، بل كان بصفة عامة واقعا تحت كابوس استغلاله وعلاقة تبعيته.

– حقيقة اقتصادية: هي أن الجزائر لم تتكون فيها خلال عهد الاستعمار طبقة رأسمالية وطنية خاصة في القطاع الإنتاجي كالزراعة والصـناعة فالطبقة الرأسمالية المسـيطرة على السـاحة الاقتصـادية كانت تتمثل في مالكي وسائل الإنتاج الأجنبي، أما مالكي وسائل الإنتاج الوطني فكانوا في الزراعة خاضعين لعلاقات الإنتاج الرأسمالي.

المطلب الرابع: تطبيق سياسة التأميمات:

ظهرت فكرة التأميم كمطلب وطني حيوي في دول العالم الثالث من أجل اسـتعادة ثرواتها الطبيعية والمعدنية ووضع يدها على كل المرافق الحيوية للاقتصاد، فمن الناحية السياسية يشكل التأميم ظاهرة اشـتراكية ووسـيلة لرفع سـيطرة الطبقة البرجوازية الرأسمالية على وسـائل الإنتاج وحجب النفوذ الاقتصادي والمالي عنها وبالتالي إضعاف النفوذ السياسي الإمبريالي من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحكم في القوى الاقتصادية الأساسية في البلاد.

[1] – محمد العيد مطمر، مرجع سبق ذكره، ص207، 208.

وبعد الحصول على الاستقلال السياسي تحول الكفاح من جديد إلى الصراع ضد الإمبريالية الاقتصـــادية، وبهذا كونت التأميمات الكيفية الأولى لخوض التناقض بين التكوين الاجتماعي والثقافي للجزائر والإمبريالية[1]، وبدأت حركة التأميم في بدايتها الأولى بعد الاســتقلال مباشــرة وما تلته العودة الجماعية للمعمرين إلى ديارهم وخوض الجزائريين العمال وخاصـــة العمال الفلاحون الاســتيلاء على الأملاك الشاغرة Biens vacant في إطار ما يسمى بالتسيير الذاتي Auto gestion، فأممت الأراضي الزراعية من أيدي الكولون الذي نهبها خلال العهد الاستعماري وقدرت بـــ 2.7 مليون هكتار إلى جانب بعض قطاعات الصـــناعات التحويلية، ولهذا فإنه يلاحظ أن التأميم في الســـنوات الأولى من الاستقلال غلب عليه التسرع والشمولية غير أن السلطة اضطرت بعد ذلك إلى التباطؤ في عملية التأميم والسير في هذه العملية بخطى أكثر ثباتا[2].

جاءت سياسة التأميم في إطار عملية نظامية شملت ما يلي:

- تأميم القطاع الزراعي في أكتوبر 1963 لأراضي المعمرين واسترجاع نحو ثلاثة ملايين هكتار والأمر المتضمن تطبيق الثورة الزراعية الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 1971 تحت رقم 71-73.

- تأميم القطاع المالي وذلك بتأميم المؤسســات المالية الأجنبية "شـركات التأمين والمصـارف" عامي 1966 في شـهري جوان وديسـمبر وفي شـهر أكتوبر من سـنة 1967 وبهذا اسـتبدلت الدولة العملة الفرنسية بالعملة الوطنية في سنة 1966.

- تأميم قطاع التجارة الخارجية والنقل واحتكار الدولة لجميع عملياتها ابتداء من سنة 1966.

- تأميم القطاع الصـــناعي وذلك بتأميم رؤوس الأموال الأجنبية في فروع المناجم بتاريخ 08 ماي 1966 وشبكة توزيع وتخزين ونقل المحروقات في أوت 1967 وفي ماي 1968 والصناعات الميكانيكية والكهروبائية والأسمدة ومعدات البناء والصـــناعات الغذائية شـــهري ماي وجوان 1968، ثم تتويج

[1]- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث "دراسة سوسيولوجية"، ترجمة: فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1983، ص 181.

[2]- علي غربي، واقع التنمية في الجزائر "دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي"، الأزمة الجزائرية "الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص 328.

سـياسـة التأميمات بدخول معركة البترول أو بالأحرى الثورة الثانية*، وقد تمت هذه المعركة على مرحلتين:

- فالمرحلة الأولى تم تأميم المؤسسات الأمريكية "أسوموبيل أويل" والانجليزية "شل" والإيطالية "أويف" غير أن هذه المرحلة لم تكن سوى مقدمة للإجراءات التي تستخدمها السلطات الجزائرية في نطاق سياسة تستهدف قطاع النفط بأكمله تحت سيطرة الدولة، فبعدما حققت السيطرة التامة على قواعد التوزيع فرضت الدولة السيطرة على أكثر من نصف شبكات النقل والتنقيب والتكرير 56% في أواخر سنة 1969[1].

- أما المرحلة الثانية من التأميم فكانت ضد مصالح الشركات النفطية الفرنسية وبموجبها دخلت الجزائر في مفاوضات شاقة وجد صعبة لا تقل صعوبة ومرارة عن "اتفاقية إيفيان"، حيث كان الطرف الجزائري يأمل من الطرف الفرنسي - الذي كان متصلبا ومراوغًا إزاء هذه القضية - إعادة النظرفي اتفاقية 1965** ومراجعتها لتتلاءم مع الظروف الجديدة للجزائر، غير أن الرجل الكاريزما الذي لا يتخلى عن مواقفه أعلن قراره البطولي وذلك في خطاب له يوم 24 فيفري 1971 بقوله[2]: «لقد حان الوقت لنأخذ مسؤولايتنا، وقررنا ابتداءا من هذا اليوم أن تدخل الثورة قطاع المحروقات وقررنا تطبيق

* إزاء هذا الموقف اتخذ الرئيس الراحل "هواري بومدين" قراره التاريخي في عبارته المشهورة: «قررنا اليوم أن نحمل الثورة إلى قطاع البترول».

[1]- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية "في المغرب"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، دون تاريخ، ص 155.

** وقعت هذه الاتفاقية في سنة 1965 حيث تنص مواد الاتفاقية التي تعترف بسيادة الجزائر على الثروة الهيدروكاربونية على أن فرنسا تلتزم في مقابل التزام الجزائر بتموينها بالمنتجات الهيدروكاربونية التي تدفع ثمنها بالفرنك وتشتريها بسعر منخفض وفي مقابل المعاملة التفضيلية التي تمنح لشركات النفط الفرنسية العاملة في الجزائر تلتزم فرنسا بما يلي: تمويل نشاط التنقيب في النفط، مساعدة الجزائر على تنمية صناعة بيتروكميائية، تسهيل تصريف النفط الجزائري في الأسواق العالمية، تسهيل مهمة سوناطراك في الحصول على التدريب لاكتساب الخبرة اللازمة لممارسة مهنة المقاول أي "المنتج الحقيقي"، المساعدة للتنمية الصناعية في الجزائر، المرجع: إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2]- سعيد بن البشير العمامرة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الاختيارات الأساسية لبلادنا في هذا الميدان وعلى هذا الأساس أُعلن بصفة رسمية وباسم مجلس الثورة والحكومة بأنه ابتداءا من اليوم قررنا:

- أخذ 51% من أسهم الشركات البترولية الفرنسية.
- تأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء.
- تأميم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية».

فبواسطة هذه الجملة من التأميمات والتي كانت في الواقع عبارة عن تغيرات اجتماعية واقتصادية جذرية وثورية في علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الرأسمالي اكتسبت الجزائر قاعدة مالية ومادية ضخمة وهامة، من خلالها بدأت في الشروع في بناء التنمية الشاملة المرتكزة أساسا على التخطيط الشامل لتشييد المجتمع الاشتراكي.

المطلب الخامس: دولنة الاقتصاد "رأسمالية الدولة".

لقد اقتنعت القوى السياسية التي تسلمت السلطة بأنه من الضروري إجراء تغييرات للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمل على اتخاذ تدابير لازمة تنقل البلاد من وضعها الصعب، لذا كانت الضرورة تستدعي تدخل الدولة عن طريق قيام قطاع عام كتغيير صريح للسعي في التخلص من الاقتصاد الرأسمالي إلى نوع من رأسمالية الدولة.

وبما أن القطاع العام هو محصلة الصراع ضد الاستعمار من أجل القضاء على الخلل الهيكلي والبنيوي الناجم عن حالة التخلف والتراجع، كانت البداية الأولى لانطلاقة القطاع العام وتكونه مع انحسار عملية التسيير الذاتي حيث تم وضع جميع الوحدات الإنتاجية والمؤسسات الزراعية والصناعية التي شملها التسيير الذاتي تحت إشراف وإدارة الشركات الوطنية، وما زاد من تجذر القطاع العام سياسة التأميمات التي امتدت حتى بداية السبعينات سنة 1971 خاصة تأميم المحروقات التي أصبحت تحت إدارة "سوناطراك" – الشركة الوطنية للبحث والاستغلال والنقل والتحويل والتسويق –، وبهذه العملية التأميمية برزت الدولة الجزائرية باعتبارها المؤسسة الأقوى القادرة على تعبئة كل الموارد والمغانم المالية واحتكارها لممارسة النشاط الاقتصادي.

وفي هذه الأحوال، تقوم الدولة للحد من مجالات التراكم بالنسبة إلى البرجوازية الخاصة* من جهة وتضع تدريجيا القطاعات المسيرة ذاتيا تحت سيطرتها من جهة أخرى وبهذا بدأ القطاع العام ينمو بصورة منتظمة[1]، وفي ظل الأوضاع المذكورة هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ هذه السياسة الفوقية من القمة فأصبحت المضخة التي تَنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي بواسطة القاعدة المادية التي وفرتها التأميمات.

ويمكن القول: أن القطاع العام قام بدور كبير وقيادي مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فسلكت الدولة سياسة التخطيط للتحكم أكثر في سيرورة التنمية والتحديث فتوجهت مباشرة ابتداءا من سنة 1966 لتطبيق سياسة التخطيط منطلقة في تجربتها الأولى في وضع المخطط الثلاثي الأول.

* في هذا المجال يقول الرئيس "هواري بومدين" في خطاب له يوم 24 فيفري 1973 بقوله: «لا يمكن أن تنشأ في هذا البلد طبقة برجوازية مستقلة وإلا فإن جميع تضحياتنا تذهب سدى، تضحيات الشهداء أو التضحيات التي بذلت لتحرير الاقتصاد من التبعية الأجنبية»، المرجع: سعد بن البشير العمامرة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[1]- علي غربي، واقع التنمية في الجزائر "دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي"، الأزمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 330.

المبحث الثاني: أهم المخططات التنموية المطبقة في الجزائر خلال منتصف الستينات وعشرية السبعينات ومكانة الفلاحة ضمنها:

تميزت السنوات الأولى من الاستقلال 1962-1966 بصفة عامة بعدة مشاكل اجتماعية وثقافية واقتصادية وخاصة منها السياسة والنزاع والتصادم حول السلطة، وكانت هذه الفترة بمثابة مرحلة انتقالية اُصطلح على تسميتها بـ "مرحلة الانتظار" لكونها خالية من أي مشروع تنموي حقيقي رائد ويعود ذلك لعدة أسباب حالت دون بلورة مشروع اجتماعي واقتصادي وسياسي يحظى بتأييد القوى الاجتماعية الفاعلة على مستوى الساحة السياسية والاقتصادية.

وتم الإعلان لأول مرة عن أهداف استراتيجية التنمية في الجزائر لأول مرة، في نشرية حكومية بعنوان "آفاق التخطيط واستراتيجية التنمية" التي تضمنت الخطوط العريضة للسياسة العامة للفترة ما بين 1967- 1980 ومن بين أهدافها الرئيسية المعلنة "بناء اقتصاد مكتمل النمو ومتكامل لتلبية كل الحاجات لمجمل 18 مليونا من السكان"[1]، ويتم من خلال ذلك تحقيق هدفين في غاية الأهمية هما[2]:

- بلوغ التشغيل الكامل والقضاء على البطالة المكشوفة والمقنعة التي تمثل مشكلة حادة.
- تحسين مستوى الحياة للشرائح الفقيرة والمحرومة التي تمثل الغالبية الساحقة من السكان.
- أما الهدف الضمني الذي يتمثل في الوقت نفسه وسيلة ضرورية لتحقيق تلك الأهداف فيتمثل في الرفع المستمر لإنتاجية العمل.

ولأجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التنموية عملت القيادة السياسية الجديدة بعد الاستقلال على مضاعفة المجهودات والإمكانيات المادية والبشرية الضخمة للخروج من وضعية التخلف المزرية والمترتبة بشكل أساسي عن بقايا الاستعمار، إذ أعدت هذه القيادة التخطيط الشامل لتحقيق الطموح التنموي منتهجة بذلك السياسة الاشتراكية ومشروع للتصنيع الثقيل، وشرع في تطبيق جملة من المخططات السريعة بدءا بالمخطط التجريبي الثلاثي "1967-1969".

[1]- العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2]- المرجع نفسه، ص 107.

المطلب الأول: المخطط الثلاثي "1967-1969" واستثماراته المخصصة لقطاع الفلاحة.

يعتبر المخطط الثلاثي* "1967-1969" أول مخطط تجريبي شامل، حيث كان بمثابة أرضية استثمارية لبناء المخططات اللاحقة، والدولة في هذه الظروف لم تكن لها أية تجربة سابقة كما أنه وضع المسؤولين وصناع القرار أمام مسؤوليات تاريخية ثقيلة، وبهذا المخطط دخلت الجزائر مرحلة كبيرة مملوءة بالطموح لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ورغم قصر مدته إلا أن تكاليف برامجه في القطاعين المنتجين قدرت بـــ 6.79 مليار دج، حصة الفلاحة منه1.88 مليار دج والصناعة ب 4.91 مليار دج.

وقد تقررتوجيه معظم الاستثمار الفلاحي إلى تطوير الزراعة النباتية ومحاولة ادخال تقنيات أكثر تطورا، خصوصا في قطاع التسيير الذاتي الزراعي كأسلوب انتاج جديد، يمثل التطبيق الاشتراكي للجزائر المستقلة، وبصدورأوامر 1969 أعيد تنظيم إدارة المزارع، وتوجب هذه الأوامر أن يخضع مدير المزرعة المعين من قبل الدولة إلى سلطة لجان التسيير المنتخبة من طرف عمال المزرعة، كما تم وضع "ديوان وطني للعتاد الفلاحي" مهمته تمويل المزارع المسيرة ذاتيا.

*كان أول مخطط شامل للتنمية الاقتصادية في الجزائر هو "مخطط قسنطينة" الذي أعلن عنه "ديغول" سنة 1959، ولقد تمت أعمال التخطيط الأولى في عام 1966 خلال إعداد "المنظورات العشائرية" الكائنة في امتداد خطة قسنطينة والتي بدأ تطبيقها في عز حرب التحرير الوطني وكانت تهدف إلى خلق 400 ألف فرصة عمل وذلك لصرف الشباب الجزائري عن الثورة، كما تهدف إلى محاولة ملء الفراغ السياسي الذي خلفته الثورة وقد تم اتخاذ إجراءات مغرية في هذا الشأن "مساعدات مالية، تخفيضات جبائية، فتح الأسواق الفرنسية..الخ"، و شوهد في هذا الإطار إطلاق عدد من المشاريع الصناعية قبل عام 1962 في فروع التعدين والميكانيك والنسيج...الخ، التي يتم إنهاؤها بعد 6 أو 7 سنوات من الاستقلال السياسي، وترك الفرنسيون كذلك للجزائريين مشاريع أخرى كانوا قد أعدوها في إطار تقوية الجزائر الاقتصادية التي نصت عليها "المنظورات العشائرية" المعدة في "باريس"، وتطبيق خطة قسنطينة وإعداد خطة بعيدة المدى لآفاق عام 1970 سوف تستمد منها من جهة أخرى مشاريع الجزائر المستقلة، إنما نتج منهما تعزيز آليات التبعية الاقتصادية التي تشكل اتفاقية ايفيان إطارها الرسمي وذلك للحفاظ على المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر التي تشد الجزائر دوما إلى فرنسا، المرجع: عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، "شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص137.

- إن الأرقام الموجودة في هذه الصفحة تم نقلها من كتاب محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 1999، ص 168.

غيرأن قطاع الصناعة كانت استثماراته عالية اذ أخذت نسبة51.95% والفلاحة 17.56% من مجمل الاستثمارات[1]، والتوجه البارز للدولة في هذا المخطط هو التنمية السريعة للقطاع الصناعي وحظي فرع المحروقات "الهيدروكاربونات" بحصة الأسد في قطاع الصناعة، إذ بلغت نسبة استثماراته في المخطط بـ 47.8% [2].

فالقيادة السياسية راغبة في إنشاء قاعدة صناعية كبيرة تقوم بتحويل المواد الأولية المحلية من جهة ومن جهة أخرى تمد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالأجهزة والإمكانيات التي تحتاجها، كما أن الاهتمام بالتصنيع هو رد فعل على السياسة الاقتصادية الاستعمارية في تهميشها للقطاع الصناعي وحرمان المجتمع الجزائري من بناء قاعدة صناعية متينة.

إضافة إلى ذلك، فإن إعطاء الأولوية لفرع المحروقات في قطاع الصناعة يتمثل في أنه مصدرا هاما واستراتيجيا لجلب العملة الصعبة، كما تشكل المحروقات بالنسبة للتنمية موردا ماليا كبيرا ولذا تركز الاهتمام أكثر على توسيع البحوث الجيوفيزيائية لاكتشاف حقول جديدة للبترول والغاز وإنشاء شبكات نقل قوية ورائدة لتوزيع هذه المادة الحيوية سواء في داخل البلد للمستهلك المحلي الوطني أو في الخارج للمستهلك الأجنبي.

وهكذا فإن السياسة التي اتبعت في الجزائر كانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- الاستثمار في قطاع المحروقات لرفع الصادرات لأجل تغطية الاستثمارات الصناعية.
- الاستثمار في القطاع الصناعي لتزويد البلاد بقدرات صناعية تحل محل المحروقات لضمان وسائل الدفع الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- خلق أقطاب النمو لتحفيز عملية تنمية قطاعات النشاط الأخرى.

وبتطبيق لنظرية G.destanne de Bernis والمتمثلة في Industries Industrialisantes.

---

[1]- Mohamed el-hocine benissad; economie du dèveloppement de L'algèrie "1962-1978"; 2em edition; alger; o.p.u; 1981; p46.

[2]- youcef benhafsi ; L'algèrie un dèveloppment pour comme ler autre ; edition houma ; alger ; 2008 ; p238.

الفرع الأول: نتائج استثمارات المخطط الثلاثي على الفلاحة.

إن استثمارات المخطط الثلاثي في القطاع الفلاحي أدى إلى بروز عدة ظواهر منها:

– لقد حول هذا المخطط الاقتصاد الوطني من اقتصاد فلاحي بالأساس إلى اقتصاد صناعي وذلك من خلال التهميش المقصود للقطاع الفلاحي إذ أن نسبة الغلاف المالي الموجه للاستثمارفي قطاع الفلاحة يعتبر ضعيفًا جدًا إذا ما قورن بالقطاع الصناعي، حيث أخذت الفلاحة نسبة 17.56% من جملة الاستثمارات بينما الصناعة أخذت نسبة 51.95% من جملة الاستثمارات[1].

– انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام وبداية الاعتماد على قطاع المحروقات[2]، ويعتبر هذا أول انحراف في استراتيجية التنمية في الجزائر باعتبار أن القطاع الفلاحي كان يحتل الصدارة عشية الاستقلال في استيعاب القوى العاملة* من جهة ومن جهة أخرى فقد كان القطاع الأول في بنية الإنتاج الداخلي الوطني.

– في الحقيقة تم إعادة انتاج نفس نمط الاستغلال الفلاحي الذي كان يمارسه المستعمر، اعتمادا على تقسيم الأراضي"قطاع عصري، قطاع تقليدي" وبقائه ساري المفعول حتى بعد الاستقلال، حيث أُعيدت نفس طرق الإنتاج ونفس العمال ونفس الزراعات ولم يقع أي تغيير جذري في الفلاحة ما عدا إبدال المعمر بلجان التسيير وهكذا أُبعدت فكرة توزيع أراضي المعمرين على الفلاحين وسكان الريف ويدل ذلك على وجود ادراك ايديولوجي يفضل منح الامتيازات إلى "الطبقة العاملة" وعدم الاهتمام

[1]- Mohamed El – Hocine Banissad, op cit, p 46.

[2]- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 09.

* إذا كان يستحوذ على 80% من اليد العاملة أي سيطرة الفلاحة على الاقتصاد الوطني خلال العهد الاستعماري.

بالفلاحين[1]، وهذا يعني الاستمرار في خلق الآليات الدافعة إلى حراك عمالي يمكن أن يكون قويا وإلى هجرة زراعية وريفية نتيجة التفاوت في الدخل بين الصناعة والزراعة وبين المدينة والريف[2].

كما أنه خلال هذه الفترة وباعتماد الدولة على التخطيط كوسيلة تنموية فقد كان هذا التوجه ايديولوجي سياسي واضح، مما جعل الرأسمال الأجنبي يأخذ اتجاها آخر بالرغم من إصدار قانون الاستثمار سنة 1963 بهدف تعبئة رؤوس الأموال الأجنبية وبصفة خاصة رؤوس الأموال الخاصة المحلية إلا أن النتائج المرجوة من جراء ذلك لم تحقق إلا مشروعين فقط[3]، ولعل هذا يعود إلى عدم الاستقرار سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية التي كانت تعج بها تلك المرحلة.

وخلال المخطط الثلاثي تم إنشاء مفهوم "سيادة الدولة" يبرزمن خلال سلسلة التأميمات كقاعدة مادية، التي قامت بها مما خول لها قيادة المشاريع التنموية.

المطلب الثاني: الاهتمامات الكبرى للمخطط الرباعي الأول "1970-1973" وأهميته في بناء الاقتصاد الوطني.

يعد المخطط الرباعي الأول "1970-1973" بمثابة أول انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي، حيث كان هدفه خلق الظروف الملائمة والمستقبلية لتوفير الشغل لليد العاملة إلى غاية 1980 واستكمال المشاريع غير المنجزة والمتأخرة عن المخطط الثلاثي "1967-1969" لأجل تحقيق انطلاقة جديدة في ميدان المشاريع المخططة، وما يميز هذا المخطط أنه متوسط المدى والحجم المالي المخصص له كان معتبرا إذا ما قورن بالخطة الثلاثية.

[1]- أحمد هني، قتصاد الجزئر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993، ص34.

[2]- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، 1991، ص184.

[3]- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ولإنجاحه عملت الدولة على تجنيد وتسخير إمكانيات مادية ضخمة للاستثمار قصد التغلب على التخلف ودخول غمار التنمية الشاملة، ولقد أكد هذا المخطط على نقطتين هامتين هما[1]:

- **الأولى:** هي التي تشـــير إليها المادة 5 من الأمر رقم 70-10 إلى "تقوية ودعم بناء الاقتصـــاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد".

- **الثانية:** هي التي تســـجلها مقدمة عرض المخطط عندما تؤكد بأنه "في هذا التغيير العميق المنطلق بأن اســتراتيجيتنا تجعل التصــنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية"، كما أشــارت المقدمة إلى اهتمام المخطط بتطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن.

ولهذا اتجه بصفة عامة وأساسية المخطط الرباعي الأول في اهتماماته الكبرى إلى تحقيق ما يلي:

أولا: بناء الاشتراكية في المجتمع الجزائري:

في ظل المناخ الدولي المتسم بوجود ايديولوجيا الاقتصاد الاشتراكي، عملت الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث على أنه لا يمكن إحداث التنمية دون تدخل وتحكم الدولة مباشـــرة في مجريات الاقتصاد، ومنذ التصحيح الثوري في 19 جوان 1965 عملت القيادة العليا في البلاد على تقوية هذا الاتجاه والتغير نحو الاشـــتراكية وإعطائها أكثر بعدا نظاميا، ويظهر ذلك جليا في خطاب "هواري بومدين" يوم 30 جوان 1965«الشيء الذي قلناه ونقوله اليوم وفي المستقبل هو أن نكون في خدمة الشعب والشعب وحده ودائما في خدمة الثورة الاشتراكية وحدها ولا نكون في خدمة شخص، ولا تهتفوا باسم شخص وإنما اهتفوا باسم الجزائر وباسم الثورة الاشتراكية»[2]، ويضيف أيضا في خطاب له يوم 01 نوفمبر 1972 بقوله:«تجرعنا بالأمس مرارة الكفاح المســـلح معا وإذا كان هناك تقدم فليكن

[1]- آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، "انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، 2010، ص 127.

[2]- سعد بن البشير العمامرة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

شـاملا لكل الجهات، ريفا وقرية ومدينة وليس معقولا أن يتقدم نصـف الشـعب ويبقى نصـفه الآخر متأخرا متخلفا»[1].

ويقتضي الاتجاه نحو الاشتراكية هدم جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الاستغلالية التي خلفها الاستعمار، ولهذا أكد المخطط الرباعي الأول في آفاقه السياسية على توجيه عمل الدولة نحو تغيير الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية المتعلقة بمعنى أن تقوم الدولة الجزائرية بترقية العلاقات الإنتاجية الجديدة وتحل محل الهياكل الموروثة عن العهد الاسـتعماري، والعمل على إشـراك العمال في تسـيير الأجهزة الاقتصادية عن طريق هيئات مجالس العمال بالنسبة للوحدات أو المؤسسات التابعة للدولة في قطاعي الصـناعة والخدمات، حيث شـكل الملكية شـكل وطني وهيئات مجالس التسـيير الذاتي أو التعاوني في قطاع الفلاحة بصفة خاصة أين يكون شكل الملكية شكل جماعي.

وبغية توطيد أسس التنمية الشاملة للبلاد عملت الزعامة الوطنية على تطبيق أسلوب التخطيط المركزي وإعطاء انطلاقة جديدة للتنمية مما وسع قطاع الدولة العمومي في شتى المجالات.

ثانيا: الاهتمام بالتصنيع الثقيل كأساس للتنمية الاقتصادية السريعة:

يستند مشروع التنمية في الجزائر منذ سنة 1967 إلى نموذج نظري يستلهم أعمال الاقتصادي الفرنسـي، "G. d. Debernis"، وتشـير فكرته إلى أن التخلص من التخلف والاسـتعمار الاقتصـادي لابد أن تعتمد اسـتراتيجية اقتصـادية واجتماعية شـاملة إذا توفرت هذه الاسـتراتيجية على الشـروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي المستمر في مجالي الإنتاج والتشغيل، كما يكمن الشرط الأساسي لبلوغ النمو في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية وتشكل ما يسمى بـــ"الصناعات المصنعة" التي تنتج مختلف التجهيزات والآلات والماكنات والسلع قاعدة هذه الاستراتيجية.

[1]- المرجع نفسه، ص 100.

أما على المستوى العملي فتعتمد هذه الاستراتيجية على تطوير أقطاب النمو* حيث تقوم بدورها بتحفيز النمو في المناطق المحيطة بها، وبهذه الطريقة يمكن توسيع دائرة التصنيع التي تجتذب بصفة متزايدة مناطق وفروع في النشاط الاقتصادي خاصة بين الصناعة والفلاحة، كما تطلق عملية التصنيع سيرورة التغير في مجالات أخرى عديدة مرتبطة بها كالتعليم وتدريب القوة العاملة، فالتصنيع حسب "دوبرنيس": «هو السبيل الأمثل للخروج من الظروف الصعبة التي عانتها الجزائر بعد الاستقلال وذلك بإيجاد تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية أي تزويد قطاع اقتصادي بمنتوج قطاع اقتصادي آخر وتقوية المبادلات بين مختلف هذه القطاعات ذات التخصصات المختلفة»[1].

وبذلك أُعتبر التصنيع مطلبا ضروريا وملحا لجلب الرفاه والتقدم للمجتمع الجزائري، فانتشرت عبارات مؤيدة لسياسة التصنيع في الجزائر آنذاك، حيث ينظر للتصنيع على أنه الطريق الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي والتصنيع هو التنمية، كما أن مفهوم التنمية يرتكز على التصنيع الثقيل ويعتبره التنمية بحد ذاتها ويتحدد وفق الفروع التالية[2]:

- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى.
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية.

---

* قام "دوبرنيس" بتطوير نظرية "بيرو" حول أقطاب النمو "les pôles de développement"، إذ يرى أن انطلاق التنمية بالدولة المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته "صناعة ثقيلة" وهو يرتكز على نوع خاص من الصناعات الثقيلة، وهي "الصناعات المصنعة"، وتكون وظيفتها الأساسية إحداث تغير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني، بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملاً تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتوجات كمدخلات لها مثل الجرارات والحاصدات التي ينتجها المصنع لتُستعمل في النشاط الفلاحي من أجل إنتاج المواد الزراعية والغذائية.

[1] - Destanne De Bernis Gerard, les industries industrialisantes et les options Algérienne, Rerue Tiers_monde, n° 97, en date juillet septembre, 1971, p 38.

[2]- محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"دراسة حالة ولاية غرداية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، ص 21.

- إنتاج الطاقة "الصناعات البيتروكيماوية".

وفقا لهذا عمل المخطط الرباعي على تحقيق عدة أهداف منها:

- تقييم وتطوير الموارد الطبيعية واستعادتها لإخراج البلد من الهيمنة الرأسمالية.
- تشييد صناعة التجهيزات وصناعة المواد الأولية الضرورية.
- تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات ليتمكن العامل من أن يصبح منتجا ومسيرا للمؤسسة.

الفرع الأول: الاستثمارات الموجهة لقطاع الفلاحة ضمن المخطط الرباعي الأول.

تعتبر الفلاحة قطاعا منتجا ومهم جدا وعامل أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني، وإذا كانت الصناعة بحاجة إلى تنمية واهتمام فإن الفلاحة هي أيضا بحاجة ماسة إلى التنمية والتطوير وإلى إعادة تنظيمها وتطوير فن إنتاجها وتنويع نشاطاتها فالدخل الوطني القومي لا يتأتى من الصناعة فحسب بل أيضا نابع من القطاع الفلاحي، حيث يكون رائدا ومهتما به.

كما تعد أيضا رئة الاقتصاد الوطني وقطاع منتج يؤدي إلى إنتاج المواد الغذائية والاستهلاكية المتنوعة وبالتالي توفير الغذاء للسكان وإشباع حاجاتهم، كما يوجه الفائض من المواد الغذائية إلى التصدير وبذلك تخلق قيمة مضافة تتمثل أساسا في جلب العملة الصعبة، فالمجتمع بحاجة إلى الغذاء أكثر من التصنيع إذ أن التاريخ البشري العالمي يبين أن كل المجتمعات المتقدمة والرائدة في التصنيع أولت اهتماما كبيرا بالفلاحة ثم التصنيع.

ويبلغ حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الفلاحة 4.140 مليار دج أي ما يعادل 15%[1] موجهة للفلاحة والصيد البحري وتقوية وتجهيز مياه الري، وإذا كان المخطط الرباعي الأول في توجهاته السياسية عمل على تغيير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة أساسا بترقية العلاقات الإنتاجية الجديدة، فقد تم اعتماد عدة آليات لتغيير حالة الفلاحة والريف وتحسين مستويات المعيشة للفلاحين والريفيين ومنها:

[1]- عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1985، ص170.

أولا: الثورة الزراعية آلية لتنمية الفلاحة والريف.

تهدف الثورة الزراعية* revolution agraire إلى القضاء على التناقضات الصارخة الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عن السياسة الماضية واحلال مكانها علاقات اجتماعية واقتصادية متجانسة لتحقيق مبادئ الثورة الاشتراكية، وتطبيقاً لهذه المبادئ اعتمدت سياسة الثورة الزراعية على مايلي[1]:

- تحديد الملكية الفردية للأرض على حسب الدخل الذي تمنحه.
- منح الأراضي التي يقع تأميمها بعد القيام بعملية تحديد الملكية على الفلاحين دون أرض.
- تجمع أولئك الفلاحين في "تعاونيات الثورة الزراعية".
- مراقبة التموين والتسويق بغرض التعامل مع تعاونيات للتموين وتعاونيات للتسويق.

وأنشيء بموجبها 312 تعاونية تحضيرية للاستثمار و793 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و1364 تعاونية زراعية للإنتاج وبلغت المساحة الاجمالية لهذه التعاونيات 388 ألف هكتار واستفاد منها حوالي 50 ألف متعاون[2]، وهذا ما نصت عليه المادة 01 من المرسوم: «إن التعاونيات الزراعية والجمعيات الزراعية شبه التعاونية هي تنظيمات اقتصادية واجتماعية للمنتجين المكونين بصورة اختيارية والموكلين بطريقة ديمقراطية من قبل المزارعين ومربي المواشي»[3].

وبدخول الثورة الزراعية مرحلتها الثانية وهي المرحلة التي لا تقل صعوبة وتعقيداً عن الأولى، تم التركيز على عدة أهداف منها:

---

* جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح والريفي الجزائري المحروم من ملكية الأرض، اذ بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6% من المساحات الزراعية، اما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6%من مجموع الاراضي ولا يمثلون سوى 2.6 % من المالكين وهم يملكون أراضي تتجاوزمساحتها 50 هكتار، في حين الفلاح الفقير لا تتجاوز ارضه 10 هكتار أو اقل بكثير، اما الفلاحون المتوسطون يملكون من 10 هكتار إلى 50 هكتار،فهذه السياسة نابجة عن الكولون، إذ اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال عند رحيل المعمرين، مما أدى إلى حدوث اختلال كبير في ملكية الأرض.

[1]- أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2]- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري "تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، دط، دت، ص108.

[3]- عبد القادر جغلول، مرجع سبق ذكره، ص201.

- إحصاء جميع الأراضي الخاصة وتوزيعها على أساس مبدأ "الأرض لمن يخدمها"، وتحديد الحد الأدنى والحد من الملكية والقضـــاء على جميع اشـــكال التغيب وإهمال الأرض بدون مبررات قانونية، الشروع في بناء القرى الفلاحية والعمل على توسيع الاتحادات الفلاحية[1].
- تدخلت قوانين الثورة الزراعية لتنظيم الرعي وتحسين معيشة المربين تحت شعار"الماشية لمن يرعاها"، وحددت رؤوس الماشـــية والذي يجب أن لايتعدى 105رأس للمربي الواحد أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصـــغار[2]، وقدرت مســـاحة المراعي في الجزائر ب13.8 مليون هكتار منها 12.5 مليون هكتار صـالحة للرعي أما سـكانها فيقدر عددهم بحوالي 1200000 نسـمة سـنة 1973 يعيشون على تربية حوالي 10 ملايين رأس من الماشية [3].

ثانيا: بناء القرى الفلاحية وسيلة لتغيير الأرض والانسان.

إن نجاح سـياسـة الثورة الزراعية لايكون إلا من خلال إعادة تثبيت الفلاحين المسـتفدين من قوانينها والعاملين في تعاونياتها وأجهزتها التنفيذية، لذا تم إنشـــاء القرى الفلاحية، ولقد حددت بالف قرية فلاحية كمرحلة أولى على أن تنفذ منها 300 قرية خلال المخطط الرباعي الثاني[4]، فالقرية الفلاحية ليســـت تجمع ســـكاني فحســـب بل ترمي إلى إدماج الريفيين والفلاحين في نظام انتاجي واقتصـــادي حيوي جديد وذلك لايجاد التوازن الجهوي بين الريف والمدينة يتســـم بالعدالة والمســـاواة وتكافؤ الفرص.

ثالثا: الاتحادات الفلاحية ضرورة أساسية لنجاح سياسة الثورة الزراعية.

من أجل نجاعة اســتراتيجية تنمية الريف واســتكمال طموحات الفلاحين، اســتدعى إنشــاء "الاتحادات الوطنية الفلاحية الجزائرية" وتهدف إلى محو نظرية استغلال الانسان لأخيه الانسان المرتبطة

---

[1]- محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغير،"دراسة سوسيو أنثروبولوجية في التغيير الإجتماعي "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجوائر، 1986، ص63_64.

[2]- Hmid M, tammar, stratègie dedèveloppement indèpendant, le cas Algèrie : un bilan" paris: office des publications univrsitaires, 1987» ,p18.

[3] - محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغير، مرجع سبق ذكره، ص65.

[4] - محمد السويدي، مقدمة لدراسة المجتمع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص109.

بالرأسمالية، وتوفير التربية السياسية والعمل على إدخال الوسائل الحديثة لبناء المجتمع الريفي وإعداده للمساهمة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدخال الآلآت والمكننة الحديثة في العمل الفلاحي مع تأسيس التعاونيات في النشاطات الفلاحية والرعوية والغابية والقيام بعمليات استصلاح الأراضي الفلاحية.

إضافة إلى تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للفلاحين المحرومين، لكي يتمكنوا من القيام بدورهم عن إرادة ورغبة في العمل وبلورة أفكار وقيم الفلاحة مع حشد طاقاتهم ومجهوداتهم والقيام بعمليات تشييد القرى والأرياف، حتى يتمكن الفلاح الجزائري من الاستمرار في أداء نشاطاته وتطوير انتاجيته، وتحويل قوته إلى عملية فعالة وقادرة على قيادة التنمية الفلاحية والريفية.

كما عملت القيادة السياسية في هذا المجال على خلق التكامل بين التصنيع والثورة الزراعية لأجل إحداث التنمية المستدامة ويظهر ذلك في قول "هواري بومدين": «التصنيع يتواكب مع الثورة الزراعية التي ستضمن له النجاح وتهدف هذه الثورة الزراعية إلى التجديد الكامل لهيكل الإنتاج الذي يرمي إلى تحقيق مستوى التغذية الأفضل للسكان الذين يتزايدون بسرعة بفضل الاستغلال الكثيف للإمكانيات الطبيعية والمحافظة على إمكانيات الإنتاج وتنميتها»[1].

الفرع الثاني: الوضعية التي آلت إليها الفلاحة والريف جراء الخطة الرباعية الأولى.

رغم أن المخطط الرباعي الأول زاد من حجم استثماراته الموجهة للفلاحة عما كان عليه في الخطة الثلاثية إلا أنه غير كافي ولا يؤدي إلى تطوير الفلاحة، فمن جراء الاستثمارات غير المتوازنة بين قطاعي الصناعة والفلاحة، يلاحظ أن الفلاحة هي القطاع الذي ساهم بأقل دور في الزيادة المطلقة للدخل الوطني إذ قدرت بـ 6.445 مليار دج ولم تساهم في هذه الزيادة سوى بنسبة 4.5%[2].

وإذا كانت الثورة الزراعية حققت بعض من المكاسب الاجتماعية وتحسن في الحياة الريفية، غير أنها لم تحقق الأهداف العامة، حيث انخفض معدل نمو القطاع الزراعي من16.6 % سنة 1966

[1]- خطاب الرئيس "هواري بومدين" يوم 19 سبتمبر 1969، المرجع: سعد بن البشير العمامرة، مرجع سبق ذكره، ص100.
[2]- عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 171.

إلى 13.5 % سنة 1972 مع الزيادة في معدل السكان في نفس الفترة ب3.1 % مما زاد الطلب على الغذاء والانتاج[1]، وما زاد من تراجع الفلاحة عدم تخصيص مبالغ مالية واقعية تليق بها، ذلك أن توجهات القيادة العليا للبلاد أعطت الأولوية المطلقة للتصنيع الثقيل في المجالات الاقتصادية.

ومن الملاحظ أيضا أن هدف هذا المخطط هو تنفيذ القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية مع ترجيح الاستثمار إلى الصناعة الثقيلة في مقدمتها صناعة المحروقات، وكانت نسبتها عالية جدا 42%[2]، وبرنامج التصنيع يرتكز بصفة خاصة صناعة النفط وصناعة الحديد والصلب التي تزيد حصتها عن 50 % من مجموع المبالغ المخصصة للتنمية وتمثل 45 % من مجموع الاستثمارات في نطاق الخطة الرباعية[3] وهذا تماشيا مع نظرية "دوبرنيس" التصنيعية industrie de base، حيث يرى أن استراتيجية التصنيع تمكن من الحاق الجزائر بركب الدول المصدرة للمنتوجات المصنعة وتأخذ قوتها التصنيعية من التحويل أو النقل الانتقائي وكذلك الارتباط التكنولوجي يسمح بخلق المبادرة والابداع العلمي في مراكز البحوث[4].

وإذا كانت حجة القيادة السياسية في أن الجزائر بحاجة ماسة ومستعجلة إلى خلق جهاز إنتاجي صناعي قادر على تدعيم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن الجزائر خرجت من العهد الاستعماري وارثة صناعة لايمكن تسميتها بصناعة إنمائية، بل صناعة تجارية تابعة للاقتصاد الفرنسي mètropole ومكملة له، فالاستعمار أيضا أضر بالفلاحة جراء تطبيق القوانين العقارية وكيفية استغلالها، فهي الأخرى بحاجة ماسة إلى تنمية وهي قطاع منتج بامتياز قادر على جلب العملة الصعبة وتشغيل اليد العاملة.

---

[1]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية وتحديات الامن الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص131.

[2]- Voir : Iddir Abderahmane, L'industrie Algèrienne bilan et perspectives, imprimerie hasnaoui, Alger, Algèrie, 2008, p12.

[3] - إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص138.

[4]- mohamed el_hicine Bannisad, Op cit, p46.

المطلب الثالث: حظوظ الفلاحة من استثمارات المخطط الرباعي الثاني "1974-1977".

في حقيقة الواقع أن القطاع الفلاحي في الجزائر عانى من نهب واستغلال الكولون له، فالحركات التحريرية في الجزائر وعبر مراحل الاستعمار الفرنسي مرتبطة بالأرض وفي كيفية تحريرها من الإدارة الاستعمارية التي عملت على تحطيم الهياكل الاقتصادية الزراعية الأصلية وإقامة مكانها بنيات أخرى معبرة عن ازدواجية صارخة متميزة بالتفكك والتناقض الطبقي والاجتماعي والتبعية في فلك الاستغلال الرأسمالي.

وردا على هذا التخلف الذي صنعه المستعمر، عملَتْ الخطة على رفع الإنتاج الفلاحي ليتلاءم وتزايد النمو السكاني وتحسين مستوى المعيشة للشعب عن طريق زيادة القدرة الشرائية للمواطنين وترقية مستوى حياتهم الصحية والغذائية بتخفيف الفوارق بين المناطق غير المتوازنة للبلد وزيادة التوعية الاجتماعية خاصة في الريف الجزائري، كما طرحت هذه الخطة معدل نمو سنوي يساوي 10% مما يسمح بزيادة الدخل القومي إلى46%[1]، وفي مجال زيادة إنتاج المواد الغذائية طرحت الخطة النسب التالية[2]:

- خلال فترة الخطة تحدث زيادة في إنتاج الحبوب بنسبة 20% وفي الخضر بـ 56% وفي إنتاج الحليب بـ 25% وفي إنتاج اللحوم بـ 25% مع زيادة في الاستهلاك الوطني للغذاء تقدر بـ11% أي بمعدل زيادة للفرد تنحصر بين 6% و7% خلال فترة هذا المخطط.

وتطبيقا لهذه الأهداف جاء ميثاق الثورة الزراعية بما يلي[3]: «فالثورة الزراعية تخلق في الواقع الظروف الضرورية لتصفية وتجاوز الانقسام الزراعي في قطاع عصري وقطاع فقير، وقلة تقنيات الإنتاج والاقتصاد المعيشي وتخلف التجهيز الاجتماعي والثقافي والأمية والتغذية الناقصة والاستخدام الناقص للطاقة البشرية والموارد الطبيعية... وتشكل الثورة الزراعية زيادة عن ذلك عاملا منعشا للصناعة، وأن

1- عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 171.

2- المرجع نفسه، ص 171.

3- محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، "تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 1676، ص 322.

الزراعة العصرية المطبقة ورفع مستوى المعيشة في العالم الريفي يؤديان إلى توسيع السوق الداخلية وتشجيع النمو الصناعي».

وبهذه العملية الهيكلية، بلغ عدد التعاونيات الفلاحية التابعة لقطاع الثورة الزراعية في 31 ماي 1975 عدد 680 تعاونية تحضيرية "G.M.V" و3276 تعاونية فلاحية للإنتاج "C.A.P.R.A" و800 تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك "C.A.E.C" و604 تعاونية فلاحية للخدمات البلدية المتعددة "C.A.P.C.S" وقد بلغ عدد الفلاحين المستفيدين من قطاع الثورة الزراعية إلى غاية تاريخ 1975، 75697 رجل و545 امرأة[1]، لكن سرعان ما عادت الدولة إلى سياسة التشدد في منح القروض للقطاع الفلاحي سنة 1976[2]، وفي تاريخ 1977/02/18 بلغ عدد القرى المنجزة 54 وعدد القرى في مرحلة الإنجاز 248 وعدد القرى تحت الدراسة 412[3].

ومن خلال هذه الخطة تم إنعاش الصناعات الغذائية، التي أضيف إليها 979 مشروعا جديدا من الضرورة الأولى و54 مشروعا جديدا من الضرورة الثانية بعد أن بوشر العمل في 437 مشروع في المخططات السابقة وقد بلغت الاستثمارات التي مولت الصناعات الغذائية 1.470 مليار دج وتمثل نسبة 3% من مجموع المشاريع الممولة في الصناعة على اعتبار أن الصناعات الثقيلة تستحوذ على 59% من الاستثمارات الصناعية[4].

الفرع الأول: حالة الفلاح والأرض من تطبيق الخطة الرباعية الثانية.

رغم الجهود والأهداف الموضوعية التي بذلت في مجال الفلاحة"الثورة الزراعية" لاجل إعطاء الفلاحة والريف المكانة المستحقة، إلا أنه يلاحظ أن نصيب الفلاحة ضمن هذه الخطة 12.005 مليار دج بنسبة 10.9 %[5] لأن استثمارات المخطط الرباعي الثاني تحيزت للصناعة أكثر وما زاد من

[1]- عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

[2]- Slimane Badrani, l'agriculture algérienne depuis 1966, étatisation ou privatisation, OPU, Alger, 1981, P141.

[3]- عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[4]- عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 172، 173.

[5]- المرجع نفسه، ص176.

حدة هذا التحيز، أن المخططات الرباعية عمدت على احداث تحوير فعلي في البنية المهنية عن طريق توجيه العمل نحو الصناعة وتوفير مجالات الإنتاج غير الفلاحي في المدن[1] ففي المخطط الرباعي الثاني كانت زيادة عدد وظائف الشغل في الصناعة ب142 ألف عامل والزراعة بانخفاض عدد الفلاحين ب73 ألف فلاح[2].

وتجدر الإشارة، أن اليد العاملة في الفلاحة ستعرف منعرجا خطيرا وتحولا كبيرا على إثر هذه السياسة المنتهجة، وتدل إحصائيات العشرية "1970-1980" إلى أن أكثر من 66% من الاستثمارات الصناعية قد استقرت على الشريط الساحلي للبلاد رغم قلة مساحته بالنسبة لباقي الوطن وما تتميز به من تطور مقارنة بما تعيشه المناطق الريفية مثل الهضاب العليا حيث أن الشريط كان يتمركز فيه المعمرون وبالتالي تتركز فيه المرافق الضرورية وكذلك فرص العمل في المزارع وبعض المنشآت فكانت منطقة محسودة وازدادت أكثر بفعل هذا التوزيع ولذلك فإن هذه الأرقام وحدها تؤكد لنا شدة التركيز القطاعي والجغرافي في التنمية مما انعكست آثاره على مجالات أخرى حيوية أهمها التشغيل* والتوزيع العادل للدخل بين كافة السكان والمناطق[3].

وهذا الفرق في سياسة التنمية بين الفلاحة والصناعة هو نفسه الفرق بين الريف والمدينة، ففي الفترة "1969-1973" انتقل دخل الجماعات الريفية من 3.9 إلى 4.3 مليار دج مما يعني أنه ارتفع إلى 10% وهي مطابقة النمو الديمغرافي في تلك الحقبة وهي حقيقة أن الدخل حسب كل شخص

---

[1]- نفسه، ص 181.

[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص329.

* ففيما يخص التشغيل تشير البيانات إلى أن ما يناهز 71% من الوظائف الصناعية في الفترة "1962-1969" التي وفرها القطاع العام كانت متمركزة في خمس ولايات: العاصمة، عنابة، قسنطينة، وهران، تيزي وزو، وفي الفترة "1968-1973" حوالي 70% من وظائف الشغل الصناعية الجديدة لقطاع الدولة منها أربع ولايات: الجزائر بنسبة 32.19%، وهران بنسبة 11.39%، عنابة بنسبة 14.22%، قسنطينة بنسبة 9.73%، المرجع: محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[3]- عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 186.

قد جمد وبالعكس فقد انتقل دخل السكان الحضريين من 8.1 إلى 11.1 وهذا يعني أنه ارتفع بنسبة 37% وهو أعلى بكثير من ارتفاع النمو الديمغرافي أي أن الدخل ارتفع حسب كل شخص[1].

وأمام هذه الحقيقة المرة نجد الفرد العامل في الفلاحة يستمر خضوعه لنفس الآليات والظروف السابقة التي كانت محتمة ومفروضة عليه خلال العهد الاستدماري ما أدى إلى هجرة كبيرة للقطاع الفلاحي وتخل صارخ ومتزايد كل سنة عن الأراضي الفلاحية من طرف الفلاح الجزائري سواء المستفيدين من الثورة الزراعية أو من قطاع التسيير الذاتي، طبعا نتيجة للفروق الفاضحة في الأجور بين عالم الريف وعالم المدينة أي بين العمل في الفلاحة والعمل في الصناعة وهو تهميش مقصود للقطاع الفلاحي والفلاح والريف والتنمية الريفية التي هي أساس التنمية الشاملة.

ليبدأ تصدير البترول والغاز الطبيعي يهيمن على الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى هيمنة المواد المنجمية كالحديد والنحاس والنيكل والرصاص والزنك...إلخ، ومن الملاحظ أن مادة النفط "الهيدروكاربونات" تشكل وحدها 80 % من مجموع الصادرات الوطنية، وهي نسبة عالية تدل على أن اقتصاد البلد يعتمدعلى تصدير منتوج واحد monoproduction وهو طبعا اقتصاد المجتمعات المتخلفة، ويمكن القول أن التصدير الأحادي mono-escportation في الماضي القريب 1959 كان من نصيب المنتجات الفلاحية التي شكلت 86 % من قيمة صادرات البلد، لكن بعد الاستقلال انخفضت قيمة الصادرات الفلاحية وارتفعت قيمة البترول والغاز الطبيعي.

[1]- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 186-187.

المبحث الثالث: آثار وانعكاسات سياسة التنمية الاشتراكية على العالم الريفي والقطاع الفلاحي.

بمرور عشرية السبعينات انكشفت أخطاء السياسة المستوردة وانكشفت معها عورات الاشتراكية، وبدأت تلوح في الأفق الأزمة المتعددة الأبعاد وتعم كافة أركان المجتمع وبرزت ازائها مشاكل كثيرة كان وقعها أشد على العالم الريفي والقطاع الفلاحي خاصة.

المطلب الأول: آثارها على عالم الريف.

إن السياسة التنموية المتبعة فصلت بين المجال الريفي والمجال الحضري ما عمق البلاد أكثر في التخلف، إذ أن اختلال الريف يؤدي إلى اختلال المدينة مستقبلاً، فالسياسة الناجحة* هي التي تهدف إلى تأسيس مجتمع متجانس ومهيكل ومنتجا، إذ تبدأ بالريف لأنه أصل المدينة وسابق عليها ونلمس ذلك في قول "ابن خلدون": «فالبدو أصل المدن والحضر وسابق عليهما... إنّا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر وعدلوا في الدعة والترف الذي في الحضر، وذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها...»[1]، فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على

* ومن أجل هذا عملت الدولة البريطانية بطاقة وطنية لتوزيع الاستثمارات التي حددت لها بعض الحوافز وبعض القيود الاقتصادية للتحكم في توجيهها كأسلوب عملي لفك الخناق على المراكز الصناعية والحضرية الكبرى وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجهات المحرومة من البلاد، ولقد كتب "سان سيمون Saint Simon" بقوله: «إن القانون الأكثر أهمية من غيره هو الذي يحدد قواعد الميزانية لأن المال في الجسم السياسي "الاجتماعي" كالدم في جسم الإنسان فكل جزء من الجسم ينقطع عنه الدم لا يدوم طويلا ويموت»، وكتب "ابن خلدون" قبل "سان سيمون": «ولهذا نجد الأمصار التي في القاصية ولو كانت موفورة العمران تغلب عليها أحوال البداوة وتبعد عن الحضارة في جميع مذاهبها بخلاف المدن المتوسطة في الأقطار التي هي مركز الدولة ومقرها وما ذلك إلا لمجاورة السلطان لهم وفيض أمواله فيهم كالماء يحضر ما يقرب منه، ما قرب من الأرض إلى أن ينتهي إلى الجفوف على البعد» فالعالمان يتفقان على الأهمية المركزية لإشكالية توزيع المال في المجتمع وما يترتب عنه من ظواهر اجتماعية، فالظواهر العمرانية المتمثلة في الحركة الجغرافية للسكان والتحضر والنمو العمراني الحضري جميعها مرتبطة بالبحث عن الحصول على مورد رزق وتحقيق حياة اجتماعية أفضل، المرجع: محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، "التجربة والأفاق"، دار الأمة للطباعة والنشر والوزيع، الجزائر، 2001، ص 106-107.

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

الاقتصاد الزراعي وتربية الماشية في مقابل المراكز الحضرية المحدودة العدد والسكان أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش في مقابل النمو السريع للمراكز الحضرية[1].

والمشكل في النزوح الريفي ليس مجرد تغيير لمنطقة الإقامة فقط وإنما يصاحبه تغيير في المهنة، فالمهاجر الريفي عند نزوحه إلى المدينة يهمل الأرض أو يبيعها ويتجه إلى ممارسة أنشطة أخرى في المدينة غالبا لا تتطلب خبرة، خصوصا منهم الشباب للخروج من المجتمع التقليدي المنغلق[2]، وأصبح المواطنون الذين شعروا بالظلم الاجتماعي والاقتصادي تتحول جهودهم من ثقافة البناء والنماء الفلاحي إلى ثقافة الهدم والهجرة إلى المدن بتركهم أراضيهم أغلى ما يملك الفلاح الجزائري وبالتالي أُفرغ الريف من طاقاته البشرية وإمكانياته المادية، فكيف يعقل أن تنجح تنمية فصلت بين الريف والمدينة؟ وكيف تكون سياسة ناجحة دون الرجوع إلى الأصل "أي الريف"؟ فالتناقض بين الصناعة والفلاحة هو فعلا تناقض صارخ بين المدينة والريف، وكأن عهد الاستعمار قد ولّى في الريف الجزائري على اثر اتباع هذه السياسة.

وبالاعتماد على تقديرات المخطط الرباعي الثاني نجد أن تزايد سكان الريف الجزائري قد بلغ 2% سنويا يقابله تزايد سكاني عام بلغت نسبته 3.2% سنويا وتزايد سكاني في المدن بلغت نسبته 6.5 % سنويا[3]، وهكذا ارتفع عدد سكان* الحضر 3.700.000 نسمة إلى 7.095.000 نسمة أي من 31% إلى 41% من المجموع الكلي للسكان[4] فهذه الفترة اتسمت بنزوح ريفي شديد وصل

---

[1]- عبد الحميد بوقصاص، تداعيات الهجرة الريفية- الحضرية والنمو الحضري في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 2010، العدد 26، ص88.

[2]- محمد السويدي، مقدمة لدراسة المجتمع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[3]- المرجع نفسه، ص 79.

* ففي سنة 1966 كان سكان المدن 3.714.632 بنسبة 31.54% وسكان الريف 8.062.236 بنسبة 68.46% وفي سنة 1977 أصبح سكان المدن 6.840.854 بنسبة 40.36% نسمة وسكان الريف 10.107.142 بنسبة 59.64% ليصبح في سنة 1987 سكان المدن 11.444.249 بنسبة 49.81% وسكان الريف 11.527.309 بنسبة 50.19%، المرجع: بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر 2000، ص 34.

[4]- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية، المطبعة التجارية، ترجمة: عيد الحميد أتاسي، دط، دت، ص 9.

معدله إلى 120 ألف نسمة بل ارتفع هذا المعدل إلى 130 ألف نسمة سنويا في الفترة ما بين 1973-1977.[1]

كما أدى النزوح الريفي إلى عملية ترييف المدن وليس إلى التحضر مما انعكس سلبا على المدينة وما يسودها من علاقات ووظائف على جميع المجالات وما ترتب عن ذلك من عدم توازن داخل المدن لأنها لم تكن مهيئة لتقبل هذه التغيرات والتحولات السريعة، إذن فثنائيات الريف والمدينة، الصناعة والزراعة، الحداثة والتقليد، الرأسمالية والاشتراكية التي شكلت إيديولوجيا ما بعد الاستقلال السياسي كان له الوقع البالغ في خلق تراكمات سلبية أثرت على ثقافة وسلوك وطريقة عيش الفلاح الجزائري الظاهرة التي عبر عنها المفكر "محمد بوخبزة" بأن: «النظرية الثنائية بعيدة كل البعد عن حقيقة العالم الريفي»[2]، وبذلك أصبح الريف مكان طرد والحضر مكان جذب، وباتت العلاقة بين المدينة والريف تظهر في الواقع كعلاقة سيطرة وسطو أكثر منها علاقة تكاملية واندماجية[3]، وهكذا نهبت المدن من الأرياف أراضيها ومياهها ومنتوجاتها والأيدي العاملة وبالتالي دمرته إلى حده الأقصى.

المطلب الثاني: آثارها على القطاع الفلاحي.

إن جملة التغيرات الهيكلية التي مست الريف في إطار استراتيجية اندماجية في نموذج تحديثي يفضي إلى تغير بناه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتدخل الدولة كقوة عمومية، غير أن هذه السياسة التدخيلية أفضت إلى طغيان البيروقراطية والتقنية فكانت الدولة متحيزة في طريقة معالجة وتشخيص مشاكل الريف ضاربة عرض الحائط طبيعة ومميزات العالم السوسيولوجي للفاعليين الريفين.

---

[1]- محمد السويدي، مقدمة لدراسة المجتمع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2]- Mohamed boukhabza, monde rural , contraintes et mutations , Alger, opu , 1982, p 62.

[3]- ينظر: مصطفي مرضى، المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية "معالم ودلالات"، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية "انسانيات"، 7/1999 paysans Alger? .

وتجدر الإشارة، أن القيادة السياسية منذ الوهلة الأولى –منذ الخطة الثلاثية– أبدت نيتها في اهتمامها بالتصنيع الثقيل واضعة قواعد صناعة وطنية رائدة ومنتجة ومحركة للتنمية وقادرة على توفير وسائل الإنتاج المختلفة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة قطاع الفلاحة، فالميثاق الوطني 1976 أعطى دورا كبيرا للصناعة رغم تطرقه للفلاحة التي سبق إصلاحها في "ميثاق الثورة الزراعية 1971 ولم يكن هذا كافيا لتأخذ الفلاحة قيمتها الحقيقية، إذ ورد في "الميثاق الوطني" الحديث عن الصناعة المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة بإقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي، وجاء فيه أيضا: «... وهكذا فإن الصناعات الأساسية مثل التعدين ومصانع الآلات الميكانيكية والكهروبائية والاليكترونية وصناعة السفن والبيتروكيماوية وكيمياء المواد الأساسية تقوم بدور استراتيجي حاسم لأنها تؤمن استغلال الصناعة الوطنية وبالتالي استقلال البلد ذاته»[1].

فالنزوح الريفي ساعد على تفتيت الأراضي بواسطة مصادرتها وتحديد الملكية الزراعية دون مراعاة الظروف التكوينية* النفسية للإنسان الجزائري إذ كان لسياسة التصنيع في الجزائر الدافع الأكثر بروزا في المساهمة في عملية النزوح نحو المدن خاصة تلك التي أنشئت فيها الصناعة أين أصبحت مقصدا للسكان الباحثين عن العمل بعد أن ضاقت بهم الأوضاع في الموطن الأصلي الذي أضحى مكان طرد لما بات عليه من أوضاع مزرية[2]، فتمركز العمالة في القطاع الصناعي بحوالي 57.90 % تعكس هجرة السكان إلى المناطق الصناعية التي توفر شروط العيش الكريم يقابلها شح في العمالة لبقية القطاعات فنسبة 9.62% فقط تمثل قطاع الزراعي بأنواعه مما انعكس سلبا على مردودية الانتاج الزراعي رغم

[1]- الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، ص 245.

* لقد ظلت الزراعة الحرفة الأساسية لسكان الجزائر حتى عام 1970 فقد كانت حرفة ثلثي السكان ونظرا لجهود الحكومة في إيجاد فرص عمل غير زراعية وخاصة مع اكتشاف الغاز والنفط وتوجيه الاستثمار صوب الصناعة، انخفضت نسبة المشتغلين بالزراعة انخفاضا تدريجيا حادا حيث بلغت 25% فقط في عام 1980 ثم 18% فقط في عام 2000 وفي المقابل تضاعفت نسبة المشتغلين بالصناعة والخدمات في فترة زمنية قصيرة، ينظر: فايز العسوي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[2]- عبد الحميد بوقصاص، مرجع سبق ذكره، ص 174.

اتساع المساحات الزراعية وتوزعها عبر كامل التراب الوطني وتعكس هذه النتائج النزوح الريفي إلى المدينة وهجرة الفلاح لخدمة أرضه[1].

وهكذا أصبح العمل المأجور قوة اجتماعية أساسية في بنية المجتمع وأصبح العمال الصناعيون يشكلون مجموعة معتبرة في هذه الفئة[2]، فالتهميش المقصود للفلاحة تمثل في تناقص ميزانيتها كل مرة، إذ أنها لم تمثل سوى 8.8% في المتوسط خلال الفترة 1967-1979[3]، وأصبحت نسبة العاملين في الزراعة لا تزيد عن 70 % من مجموع السكان المقيمين في الريف[4]، والظاهرة الواضحة في الهجرة هو نوعية النازحين معظمهم من الشباب وهو مؤشر ينطوي على خطورة كبيرة على كل المجتمعين الريفي والحضري[5].

وهكذا وصل تمثيل الفلاحة في القيمة المضافة الكلية 7% فقط عام 1978[6]، وأضحى الانتاج الزراعي نهاية 1978 ينمو بوتيرة أقل بكثرة من وتيرة النمو الديموغرافي مما سبب وجود اختلال في التوزان بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على استيراد مختلف المنتجات الفلاحية[7].

[1]- هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستقلال لفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص45.

[2]- العياشي عنصر، نحو علم الاجتماع نقدي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3]- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4]- عبد اللطيف بن اشتهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[5]- عبد الحميد بوقصاص، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[6]- هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[7]- عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 29.

إذن: يمكن القول أن سياسة التصنيع* عملت على إخلاء المزارع من اليد العاملة فتمت الهجرة نحو المدن بأعداد كبيرة، ويصف "جورج مينا" التصنيع بقوله: «إنه نوع من التصنيع الفوضوي on assiste donc à certaine d'industrialisation sauvage»[1] وأصبح الفلاح في قطيعة مع أرضة وتحول من منتج للغذاء وسيد على أرضه إلى مستهلك يقتات من فتات تتكرم به الحكومة عليه من خلال سياستها المقلوبة** رأسا على عقب، فرغم ما شهدته هذه المرحلة من برامج ضخمة وتكاليف باهضة إلا أن الواقع في الريف الجزائري كان جد ملغما لحد الانفجار، حيث حاول أصحاب القرار*** تكييف الاشتراكية مهما كانت الدوافع والنيات إلى اشتراكية خصوصية سميت بـ"الاشتراكية الجزائرية"[2]، وبالموازاة مع هذه السياسة لم يتمكن القطاع الفلاحي من سد الاحتياجات الوطنية الغذائية ومع سهولة اللجوء إلى الاستيراد تفاقمت التنمية الغذائية للخارج لتتعمق عاما بعد عام.

* ففي المصنع يكتسب العامل خبرة جديدة ويحصل على امتيازات لا عهد له بها من خلال دخل شهري منظم ومطاعم ونقل مجاني ورعاية صحية وعطل مرضية... الخ.

[1] – محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص192.

** وليس من شك أن "دوبرنيس" تلميذ "بيرو" هو الذي مارس تأثيرا حاسما على "بلعيد عبد السلام " وحاشيته عبر الإسهام في تعريف نموذج التنمية الجزائري الذي جرى تصوره في غرونوبل بفرنسا، وهذا التأثير تم على المستويين النظري و العملي، فعلى المستوى النظري اجتذبت أعمال هذا المؤلف المشهورة عام 1963 بصدد الإختياربين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة، وفي عام 1966 بخصوص الصناعات التصنيعية والتكامل الإقليمي أصحاب القرار في الصناعة الجزائرية، وعلى الصعيد العملي، قدم "دوبرنيس" لوزارة الصناعة دراسات ضخمة بموجب عقود مهمة، المرجع: عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص141.

*** ونلمس ذلك في حطابات الرئيس "هواري بومدين" الذي كان يطمح رفقة وزيره "عبد السلام بلعيد" لأن يجعل من الجزائر يابان العالم وبلدا متقدما اقتصاديا وقوة اقليمية في الوطن العربي، وكان كل منهما يتشاركان في حب العظمة وتذوق سياسة النفوذ وكيلاهما يعتقدان أن النفط والغاز الطبيعي سيوفران لهما الموارد المالية الفورية لأنجاز مشروعهما العظيم في التصنيع في الجزائر، المرجع: عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2]– بشير محمد، الثقافة والتسيير في الجزائر، "بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص21.

المبحث الرابع: مميزات السياسة الفلاحية وتوجهاتها الجديدة ضمن المخططات الخماسية "1980-1989".

دخلت سياسة التخطيط والتنمية استراتيجية جديدة معاكسة تماما لتلك المتبعة في فترة التخطيط السابقة، حيث اعتمدت سياسة التنمية على الاستثمار على جبهة واسعة مستلهمة أفكارها من نظرية النمو المتوازن "لرودن اشتاين رودن R. Rodan" "أوراغنار نوركس R. Nurkse"، لأن الفترة السابقة كان يعاب عليها اعتمادها على نظرية عدم التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات بالتركيز على الصناعة واعتماد النوعيات الاستثمارية ذات الحجم الرأسمالي الكبير Capitalistique مع تهميش واضح للقطاع الفلاحي واليد العاملة الفلاحية.

ومع دخول الاقتصادالوطني مرحلة جديدة معتمدة في الأساس على سياسة استثمارية جديدة تتطلب التوازن بين القطاعين الفلاحي والصناعي ولا تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو تكنولوجيا عالية، وبذلك تميزت هذه المرحلة بتطبيق مخططين خماسيين، تم التركيز فيهما على إعادة تنظيم الاقتصاد حسب التوجهات التالية:

- تطبيق اللامركزية في التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالبلديات والولايات والمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية.
- التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازناً بين مناطق البلاد لصد النزوح الريفي نحو المدن.
- إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات بهدف التحكم والتسيير الجيد لها.

المطلب الأول: آفاق التنمية الفلاحية إثر التوجه الجديد للمخطط الخماسي الأول "1980-1984".

لقد حدد المخطط الخماسي الأول أهدافا طويلة المدى لتنمية الفلاحة، لأن الفلاحة بالنسبة له حاجة ملحة ومستعجلة لأنها أساسية لتلبية حاجات المجتمع الاستهلاكية وتقوم بتموين التنمية الاقتصادية، فالجزائر تتضمن موارد طبيعية واسعة ومتنوعة لهذا الغرض، ويتلخص التصور العام للمخطط الأول في تنمية الفلاحة إلى[1]:

- على الصعيد الاستراتيجي: تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الصالحة للزراعة حفاظاً على الأراضي الخصبة والعمل على نقل تلك الاستثمارات إلى مناطق البراري، -ويمكن تسميتها بالهضاب العليا تمييزا على الهضاب الدنيا- وإلى مناطق الجبال وهي فكرة جديدة.

- على الصعيد الاقتصادي: توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة واستغلال ما يمكن استغلاله من المساحات الزراعية وإدخال فنون إنتاج متطورة لتحديث طريقة العمل قصد رفع إنتاجية فعلية.

- على الصعيد التنظيمي: تحصين نظام التسيير وتدعيم الوحدات الاقتصادية الزراعية بالإطارات المتخصصة وباللامركزية في التموين والإنتاج والتسويق مع وضع شروط تشجيعية مادية مناسبة عن الزيادة والجودة في العمل.

وانطلاقا من التصور الذي اعتمده المخطط، كانت البرامج الاستثمارية المخصصة للفلاحة تقدر ب 459, مليار دج وتقدر حصة الري فيها ب 30 مليار دج والزراعة النباتية والحيوانية ب923, مليار دج والغابات 4 مليار دج والصيد البحري 51, مليار دج[2].

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، 1999، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

[2] - المرجع نفسه، ص 21.

وكان المخطط يهدف إلى ترسيم أهدافاً طويلة الأمد محددة آفاقها بعشرة "10" سنوات أي إلى غاية 1990 وإنجاز 200000 هكتار جديدة من الأراضي المروية لترتفع إلى 500000 هكتار ويقدر المخطط متوسط الإنجاز السنوي في المجال الزراعي بمساحة 20000 هكتار، كما أولى المخطط تفضيلاً واضحا للتجهيزات والعتاد الفلاحي وخصه بالاستثمارات هي أكثر من 38%، ويتوافق هذا الاتجاه من سياسة الدولة في تطبيق الزراعة الكثيفة المعتمدة على الري والزراعة الأفقية التي تتطلب العتاد الفلاحي.

إضافة إلى، تنمية الغابات والصيد البحري لأن فائدتها كبيرة في الحفاظ على التربة وحمايتها من الانجراف والتعرية والتصحر، وتوفير لحم السمك كمادة تعويضية لأنواع اللحوم الأخرى.

الفرع الأول: تطبيق سياسة إعادة الهيكلة على القطاع الفلاحي.

لتطبيق سياسة إعادة الهيكلة restructuraction* صدرت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة سنة 1981 ودخلت حيز التطبيق مع المنشور الوزاري رقم 77 في 15 أكتوبر 1981، وقد تمثلت في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في التعليمة الرئاسية رقم 14 بما يلي[1]:

- العمل على توسيع استغلالية تسيير المزارع والمؤسسات الفلاحية.
- العمل على خلق انسجام أكبر للعالم الريفي وتعبئته لإنجاح دمج القطاع الاشتراكي فيه.
- تشجيع الفلاحين على زيادة مردودهم ودعمهم بكل الوسائل لرفع الإنتاج الفلاحي.
- إعادة النظر في التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية.

وفي هذا الصدد، شرع في تطبيق صيغة إعادة هيكلة مزارع قطاع التسيير وتعاونية المجاهدين وكل التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية الفاشلة، بهدف التغيير من حجم وكبر المزارع مما يسمح بخلق مزارع

* يقصد بإعادة الهيكلة: تجزئة المنشآت والمزارع الكبرى إلى وحدات أصغر واعتماد مبدأ الاستقلالية المالية والتسييرية وعدم خضوع المنشآت العمومية لوصاية الدولة ومركزيتها مستقبلا.

[1]- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 65.

فلاحية جديدة ناتجة عن تقييم المزارع الكبيرة، وكذلك لغرض إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص والاستقلالية الاقتصادية ليسهل تسييرها والتحكم فيها بطريقة عقلانية وعصرية سميت المزارع الجديدة "المزارع الفلاحية الاشتراكية DAS" ولقد تمكنت هذه العملية في النصف الثاني من سنة 1983 بتكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمساحة إجمالية قدرها 832, مليون هكتار أي بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة[1].

كما عرفت مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الأول إنشاء "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR" الذي ينتمي إلى القطاع العمومي، وذلك بموجب مرسوم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وفقًا لسياسة الحكومة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي[2]، وإحياء النشاطات الصناعية التقليدية وتقديم الدعم للحرف مع فتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية والريفية.

وذلك كله من أجل تمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي ومزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المسؤولين الفرديين للثورة الزراعية ومزارع القطاع الخاص والدواوين الفلاحية، إلى جانب قطاع الصيد البحري مع تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وترقية عملتي الادخار والاستثمار.

الفرع الثاني: الفلاحة ضمن قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية.

هذه المرة دعا المسؤولين إلى إصدار قانون 83-18 المتعلق "باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية" الصادر بتاريخ 13 أوت 1983 ويهدف بصورة محورية إلى الاعتراف بالأشخاص ولأول مرة بحق الحصول على ملكية الأرض التي استصلحوها "كل فلاح مستصلح قام باستصلاح

[1]- زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2]- Ammor Benhalima, le système bancaire algérien, texte et réalité, édition dehleb, Alger, 1999, p p 54-55.

أرض تصبح ملكا له"، ويحدد القانون – بطريقة لم تكن منتظرة – شروط تحويل العقارات بالنسبة للأراضي الخاصة الفلاحية التي كان الأمر المتضمن الثورة الزراعية قد منعها، فالمادة 29 من المرسوم رقم 83-724 المؤرخ في 10 ديسمبر 1983 المتخذة تطبيقًا للقانون 83-18 تنص على أن "كل نقل للحقوق الفعلية العقارية الواقع على أراضي فلاحية أو ذات صبغة فلاحية مسموح به"[1].

كما هدف قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية إلى تشجيع الفلاحين والريفيين للتفاني في خدمة الأرض بأكبر قدر ممكن لزيادة المساحات الزراعية ومعها تزيد القدرة على الغرس والبذور، وبالتالي القضاء التدريجي على نقص الموارد الغذائية والموارد الزراعية، ويشترط –حسب القانون في مادته الثانية – أن تكون الأراضي المستصلحة عمومية أي التابعة لنظام التسيير الذاتي أو الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

الفرع الثالث: نتائج استثمارات المخطط الخماسي الأول على الفلاحة.

يمكن القول أن المخطط الخماسي الأول سجل تطورات جديدة أي بعض المنتوجات الفلاحية مثل: اللحوم الحمراء وبعض الخضر التي حققت فائضا، أما في باقي المنتوجات، فقد تم اللجوء إلى الاستيراد الذي كان ملحوظا وارتفع في الحبوب إلى 60% من الاستهلاك الوطني وفي الخضر الجافة إلى 80% وفي الحليب 64% واللحوم الحمراء إلى22% [2]، ورغم ادعاء المخطط على توجيه اهتمامه نحو الفلاحة الذي يقتضي أن تكون تنمية الصناعة في اتجاه تنمية الفلاحة وتحديد الاستثمارات الصناعية على أساس الهدف، أي تنمية الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الفلاحية كالعتاد الفلاحي وموارد التخصيب الزراعية وتجهيزات الري...الخ، إلا أنه كان معدل نمو وسائل الاستهلاك الصناعية أسرع بكثير

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، ص 202.

[2]– محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزءالثاني، مرجع سبق ذكره، ص 120.

من معدل نمو الإنتاج الفلاحي، بحيث كان المتوسط السنوي بالنسبة للصناعة 12% مقابل 1,2% فقط للفلاحة[1].

إضافة إلى بروز ظاهرة العجز المالي خلال سياسة إعادة الهيكلة وبقيت مستمرة وملازمة للفلاحة، كما فصلت هذه السياسة بين الإنتاج والتنمية والتسويق لغرض إعطاء دور أكبر للاستقلالية والتخصص، وهذا لم يعد معمولاً به في الاقتصاد الحالي كون التكتل والانضمام والتعاون في مختلف الوظائف هو أساس إنجاح العملية التنموية، وليس التفكك والانقسام لأنه يكثر التكاليف والمصاريف الزائدة التي لا حاجة إليها.

ورغم أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المعلنة، إلا أن مشكل التمويل بقي عائقًا أمام تحقيق الفلاحة نقلة نوعية، إذ كثرت الإجراءات والتعقيدات الإدارية التي باتت تقلل من إقبال الفلاحين والريفيين على طلب القروض، وكذا افتقار الفلاحين لثقافة المصرف، ما نتج عنه ضعف تعامل وصعوبة تكيف الفلاح مع قوانين البنك، كما أن البنك لم يتعامل إلا مع الخواص والتجار لكونهم يملكون رؤوس أموال ضخمة وباستطاعتهم تسديد الديون المستحقة في الآجال المحددة وعرف حجم القروض الممنوحة للخواص نموا سريعا[2]، كما أنه ما لوحظ من تطبيق هذا القانون[3]:

- أن خطأ هذا القانون لا يخص إلا الأراضي الواقعة في المناطق الصحراوية، وفي الواقع تمتلك السلطات المحلية هامشا واسعا للتحرك لأن كل الأراضي التابعة للأملاك الوطنية كانت معنية باستثناء تلك التي تم تخصيصها وهكذا كانت بعض الأراضي السهبية محل استصلاح، بينما كان قانون الري الذي لم يتم إلغاؤه يمنع ذلك بصفة قطعية.

[1]- المرجع نفسه، ص 119.

[2]- هاشمي الطيب، التوجه الجديد للسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 165.

[3]- المرجع نفسه، ص 202-203.

– في غياب مخططات توجيهه للتهيئة ولدراسة التربة الفلاحية والجيولوجية المتعلقة بالماء ترجمها اختلال الفضاءات السهبية ومساحات الحلفاء بصفة فوضوية، وتبع ذلك تدهور مفرط بسبب الممارسة غير المنضبطة، إن التأويلات المختلفة التي أعطيت للنصوص التنظيمية السارية من جهة وممارسة العرف الجاري من جهة أخرى قد ولد منازعات بين الحائزين على حقوق التمتع وأعضاء العرش الذي نازعوهم في صلاحية تلك الحيازة.

– أما الاستصلاح بالمناطق الشمالية من الوطن فقد واجهتها عدم كفاية النصوص بل غياب الإطار القانوني الواضح الذي يسمح بتحديد مواقع المساحات المستصلحة وبعض هذه القيود مماثلة لتلك التي واجهت المناطق الصحراوية في مجال التمويل والقرض الفلاحي والعتاد وتجهيزات الري الفلاحي والطاقة ومسح الأراضي.

أما من حيث آثار هذا القانون فقد أدى إلى نقل الملكية لصالح المكتسبين مع شرط مبطل يتعلق بتحقيق برنامج الاستصلاح يتعين أن يتم تحقيق هذا البرنامج في أجل 5 سنوات في نهاية برنامج الاستصلاح يمكن للمكتسب أن يطلب رفع للشرط المبطل وبواسطة الآليات التي وضعت والمرونة التي يتمتع بها هذا القانون فإنه يحدث قطعية تامة مع القواعد المطبقة على الأراضي التابعة للأملاك العمومية المستغلة في إطار التسيير الذاتي والتي وضعت في الصندوق الوطني للثورة الزراعية[1] وبتطبيق قانون 83-18، فإن نسبة الاستصلاح لم تتعدى 21% [2]، ولم يعطي ثماره المنتظرة وبذلك يمكن القول أن المخطط الخماسي الأول وكغيره من المخططات السابقة لم يدفع بالفلاحة إلى الأمام بل عمق فشلها وتراجعها.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سياسة التجديد الريفي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2]– فوزية غربي، الزراعة الجزائرية وتحديات الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

إضافة، إلى أن هذا المخطط كغيره من المخططات السابقة، فاستثماراته شهدت ارتفاعا ملموسا في القطاع الصناعي بمبلغ 4,515 مليار دج[1]، ولم يحقق إنجاز هدف الإنتاج الفلاحي الذي كان مقدرا بنسبة 4%.

أما من ناحية اليد العاملة الفلاحية وباعتبارها أساس الإنتاج، إذ بدونها لا نستطيع القيام بأي عملية إنتاجية رغم توفر الرأسمال والأرض، فنلاحظ أن المخطط عزم على تكوين العمال وجعله هدفا حيويا ليتكيف مع متطلبات التنمية وهذا التكوين اهتمت به وزارة الصناعة الثقيلة وخص عمال الصناعة، وبقي الفلاحين والريفيين غير معنيين، وبذلك يكون الجزء الأهم في العملية الإنتاجية قد همش مسبقا، كما أن هذا المخطط لم يستطع جلب فئة الشباب إلى العمل الفلاحي مما جعل الفلاحة تمارس من قبل فئة مسنة، تفتقد إلى التأهيل والكفاءة واستخدام التقنيات.

ورغم تصميم المخطط على شعار "من أجل حياة أفضل" إلا أن ما رصده الباحثون لحالة الريف، أنه مازال يتخبط في معيقات كثيرة، مما أدى إلى النزوح الريفي خاصة نحو المدن الكبرى، إذ كان في سنة 1962 معظم سكان الجزائر من أهالي الأرياف ويمتهنون الفلاحة، إلا أنه لم يبق في سنة 1984 إلا أن 18% من العائلات التي لا زالت تتعاطى الزراعة[2]، هذا ما يبرز إخفاق المخطط الخماسي الأول- كغيره من المخططات السابقة- من التخفيف من وطأة النزوح الريفي وخاصة من جهة هجرة الشباب.

المطلب الثاني: نصيب الفلاحة من استثمارات المخطط الخماسي الثاني "1985-1989".

يتميز المخطط الخماسي الثاني من خلال بنوده بميزتين: الأولى أنه تكملة لوظيفة المخطط الخماسي الأول، من حيث الاهتمام القوي بالتسيير والثانية أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة

[1]- Jean pierre pauwels, réflexions sur les nouvelles, orientations économique et énèrgetique du plan quinquennal 1980-1984 et sur l'organisation de l'économie algérienne, ENAL, Alger, 1983, p 13.

[2] - أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص74.

وللاهتمام بالري، لأن النتائج المستخلصة سابقًا سجلت انخفاضًا في المردود الفلاحي بنوعيه الحيواني والنباتي، ولذا أولت الخطة الخماسية الثانية تكاليف مالية قدرت ب 115.42 مليار دج حصة الفلاحة منها 54.70 مليار دج والري 60.72 مليار دج[1].

وعمل على تدعيم الفلاحة والري بالاتجاه نحو الاستثمارات الصناعية إلى برامج "الصناعة الفلاحية" المتمثلة في صناعة الأسمدة الفوسفافية والعتاد الفلاحي والمواد البلاستيكية وقنوات السقي والري، مما يترتب على توفيرها داخل الوطن سهولة وصول الفلاحين إليها بأسعار معقولة، وبالتالي تذليل صعوبات امتهان الفلاحة، كما شجع الفلاحين والمربين على إدخال التقنيات الحديثة إلى العمل الفلاحي والتقليل من استيرادها من الخارج مستقبلا.

كما اعتمد المخطط على سياسة تنظيمية وتوسعية وتتمثل في تجديد وتحديث شبكة المياه وتحسين طرق استقلالها، وذلك ببناء السدود وتخزين مياه المنحدرات والمحافظة على المياه الجوفية، وركز على تطوير الإنتاج النباتي من خضر وفواكه وزيادة إنتاج الحبوب بمقدار يجعله قادرا على تغطية الحاجات الوطنية، ويأتي الإنتاج الحيواني كنشاط فلاحي، أراد المخطط تطويره، لأن الجزائر تشكو عجزا ملحوظًا فيه، نظرا للكميات الأخيرة المستوردة سنويا من اللحوء الحمراء.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الفرع الأول: نظام المستثمرات الفلاحية نمط جديد لتسيير القطاع الفلاحي.

من ضمن النصوص القانونية الهادفة لإعادة تنظيم الفلاحة، القانون رقم 87-19* المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين الفلاحين وواجباتهم، شرعت الدولة في تنفيذ ما يلي[1]:

- تطوير لا مركزية هياكل دعم ومساندة الترقية الفلاحية.
- التعريف بالمحاور الكبرى للتخطيط الفلاحي.
- التركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية.

وفي ظل هذا القانون تم استحداث آلية جديدة للانتفاع من العقار الفلاحي المملوك من قبل الدولة والمسماة بـــ "المستثمرات الفلاحية"، إذ قامت الحكومة بتوزيع أراضي جديدة على الشباب العاطل عن العمل ومنحهم ملكية هذه الأراضـــي في حالة الاســـتغلال الجيد، ويقوم المســـتفيدون باستغلال وفلاحة الأراضي في شكل مستثمرات فلاحية جماعية كقاعدة وكإستثناء في شكل مستثمرات فردية، وتتميز هذه المستثمرات بصغر قياسها حتى يمكن استغلالها الجماعي من طرف ثلاثة أشخاص أو أكثر وهم عمال المزارع الاشتراكية السابقة مع دمج المتخرجين من المعاهد والمدارس المتخصصة في القطاع الفلاحي لغرض إنجاح المهمة.

كما تعطي الدولة حق الاســتغلال التام مقابل الدفع بالتقســيط لثمن العتاد الفلاحي العتاد الموجود سابقا في المستثمرات الجديدة وللتطبيق الفعلي لقانون المستثمرات الفلاحية تحولت تدريجيا وحدات القطاع العام إلى وحدات اقتصادية إنتاجية.

---

* حسب المادة الأولى من القانون رقم 87-19 فإنه يهدف إلى: -تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية – تحديد حقوق وواجبات ومسؤولية المنتجين – توزيع عقاري للمستثمرات الفلاحية ليسهل التحكم فيها واستغلالهاعلى الوجه الأكمل -رفع الإنتاج والإنتاجية من أجل تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.

– إقامة علاقة خاصة بين المنتجين الفلاحين وحاصل الإنتاج – إقامة نظام لامركزي لتمويل عملية التنمية الفلاحية وضمان الاستقلال الفعلي للمستثمرات الفلاحية.

[1]– فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

وإذا كان للعمال حرية التأطير والتوجيه والتسـيير فلهم أيضـا الحرية في التموين وبيع المنتوج الفلاحي دون أي تدخل بيروقراطي، وبهذا رغبت الحكومة في تحويل الوسـط الفلاحي إلى وسـط للاسـتثمار بحيث تصـبح الفلاحة نشـاط وعمل خاضـع لمنطق الإنتاج والربح -أي ترسـيخ ثقافة الفلاحة- ويصـبح بموجبها الفلاح الجزائري منتج Producteur ومسـتثمر ومبلور للعملية الإنتاجية الفلاحية ومسـؤولا عن المسـتقبل الغذائي، ما يشـعر الفلاح بأنه فعلا مهم ولديه دور وقيمة تتمحور حوله التنمية الفلاحية، وبهذه المعايير ينتقل الفلاح الجزائري من ثقافة البايلك إلى ثقافة العمل والإنجاز ومن ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الاستثمار.

وهكذا اسـتيقظ القطاع العام وأصـبح في سـنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي كان يتمتع به الخواص على الأسـواق[1] وبعد حصـول انكماش في ميدان الشـغل أصبحت الزراعة من جديد تعرض فرص شغل إذ أن عدد الأفراد الناشطين بها وصل إلى 990.000 سـنة 1985 مقابل 969.000 في سـنة 1979 بينما كان ذلك العدد 873.000 سـنة 1973 و934.000 سنة 1969[2].

الفرع الثاني: تقييم نتائج القطاع الفلاحي من خلال المخطط الخماسي الثاني.

رغم التشـريعات والنصـوص القانونية يلاحظ مثلا من خلال المادة 43 من القانون 87-19 أنها تمنع التدخل في إدارة وتسيير المستثمرات الفلاحية وذلك لتجنب الهفوات والإنزلاقات التي حدثت إبان السـياسـات السـابقة وخاصـة أخطاء الثورة الزراعية، إلا أن الدولة ورغم الدروس والعبر التي مرت بها فهي تتدخل بشـتى الوسـائل والطرق لغرض الرقابة وتضـييق الخناق وتقييد الحريات، فالقوانين المرسـومة لا تعبر أبدا عن الحقائق والوقائع لأن القاعدة في الأصـل في بلادنا هي إختراق القوانين، فكلّما كان قانون كانت وراءه ممارسات خفية لا تظهر إلا من خلال النتائج المخجلة.

[1] - أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] - المرجع نفسه، ص 44.

فحسب المحللين، أن الحصة التي تمثلها الفلاحة والري في المخطط الخماسي الثاني لا تمثل سوى 14% من تكاليف برامج المخطط وهي حصة قليلة جدا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى ولا تعكس مستوى الأولوية المقررة إعطائها للعمل الفلاحي، حيث تراجع نصيب الفلاحة من 15% في المخطط الرباعي الأول "70-73" إلى 10.9% في المخطط الرباعي الثاني "74-77" إلى 7.23% في المخطط الخماسي الأول "80-84" إلى 5.45% في المخطط الخماسي الثاني[1].

يمكن القول أن أصعب مرحلة مرت بها الجزائر في تاريخها المعاصر هي مرحلة الـ"85-89" إذ تصاعدت حدة الأزمة مع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببتها الرأسمالية المتوحشة التي حولت ظلال أزمتها وثقلها على دول العالم النامي ومنها الجزائر لأن اقتصادها مرتبط بالخارج –اقتصاد البترول- خاصة عندما هوت أسعار البترول سنة 1986* بنسبة تراوحت ما بين 60% إلى 70% وانهارت معه أسعار المواد الأولية التي يصدرها العالم النامي، وبهذا أعطيت ضربة قاسية للفلاحة والاقتصاد الجزائري وطعنة قوية في صميم التنمية المعكوسة أساسا، فبدلا من أن تعتمد سياسة تعويض الواردات على خلق فائض في الزراعة والقطاعات الأخرى لتمويل التنمية اعتمدت كليا على الريع الطاقوي وأهملت الزراعة[2]، ما أوقعها في أسر التبعية الخارجية والانزلاقات الداخلية الخطيرة.

إذن: يمكن القول أنه رغم كل ما كان يهدف إليه المخططون من إحداث في التوازن الاستثماري** بين القطاعات وبين وجهات النظر للحد من هجرة الفلاحين والريفيين إلى المدن، إلا أنه حدث العكس انتهينا إلى فروق كبيرة بين الريف والمدينة وأصبحنا تعاين مدناً كبيرة وأخرى صغيرة

1- ينظر الجدول: توزيع الإستثمارات خلال الفترة "73-89" الخاص بقطاعي "الفلاحة والصناعة"، في المرجع: Ourdia anseur, usage et besoins en information des agriculteurs en Algérie, thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, université lumière Lyon 2, 2009, P 25.

* انهار سعر برميل النفط من 40$ سنة 1981 إلى 14$ سنة 1986، وهذا ما كان بمثابة الصاعقة التي فجرت مشروع التنمية غير المكتمل أساسا، المصدر: مجموعة من المؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية "سياسات التنمية وفرص العمل-دراسات قطرية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 59.

2- المرجع نفسه، ص 59.

** إذا كان نصيب الصناعة في المخطط الخماسي الثاني 251,60 مليار دج وهي أكبر بكثير من استثمارات الفلاحة المقدر ب 115, 42 مليار دج، مما يعكس صراحة توجه الاقتصاد الوطني نحو الصناعة.

وأرياف متخلفة فقيرة نائية بعيدة كل البعد عن التنمية، ما انجر عنه نزوح ريفي كبير وتبعته مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة لا يحمد عقبالها.

فالفلاحة لم تخرج من دائرة التخلف والتراجع، بل لازمها طيلة فترة الثمانيات، وكأن الإصلاح أصبح يوضع لأجل الإصلاح في حد ذاته لا من أجل تغيير جذري للأوضاع المزرية التي آل إليها القطاع الفلاحي واليد العاملة الفلاحية والريفيين، فمادامت المجالات الفلاحية تشكو من فشل السياسة الفلاحية فإن هذا الفشل تمثل في، "السياسة الاستثمارية والسياسة السعرية والسياسة التسويقية"[1] لذلك فهي لن تحقق أهدافها، فرغم تنبأ العديد من محللي التنمية أن تحقق الجزائر مرحلة الإقلاع التي تحدث عنها "والت روستو W. Rostou" مع بداية الثمانيات[2]، إذ تحسن الوضع المالي وسجل نمو اجتماعي واقتصادي ورافقه الاستيراد المكثف للسلع والمنتوجات المتنوعة في إطار برنامج مكافحة الندرة، -نظرا لارتفاع أسعار البترول في بداية الثمانينات-، لكن كان ذلك على حساب الاستثمار والادخار والتشغيل والإنتاج وهي عناصر جد مهمة في الانطلاقة التنموية.

[1]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية وتحديات الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2]- Ali –Elkenz, alger les enjeux d'une crise, revue de monde musulmam et de la médikerranée, Vol 65, no, 5665, 1992, p 22.

خاتمة:

يمكن القول أن الجزائر لم تستفد من تجربة البلدان الصناعية في ميدان التنمية، ففي البلدان المتقدمة –الصناعية– نجد الريف لعب دورا محوريا بطاقاته البشرية وموارده الاقتصادية في إنجاح التنمية وأن الصناعة وفي جميع مراحلها ساهمت بدورها في تطوير الريف خاصة في ميدان توفير فرص العمل والعكس من ذلك ففي الجزائر أدت السياسة التنموية المرتكزة على التصنيع إلى هجرة ريفية واسعة للقوى العاملة الفلاحية وسكان الريف عامة نحو المراكز الحضرية والصناعية ليستقر معظمهم في ظروف قاسية وصعبة وكأن العهد الاستعماري ولى مجددا بسبب سياسة تنموية مقلوبة رأسا على عقب "معكوسة"، ومخططات مسؤولين فاقدين إلى تكوين اقتصادي وثقافة سوسيولوجية تقوم على فهم قيم وثقافة وهوية الإنسان الجزائري.

ويمكن التنبؤ، أنه لو رمي مشروع التنمية لأبناء المجتمع الجزائري كما رميت الثورة واحتضنتها حتى أوصلها إلى بر الأمان لنجح مشروع التنمية كونه أدرى بواقعه وبرغباته ومصالحه وطموحاته، لكنه للأسف تم تسيير المشروع التنموي من طرف أفراد وجماعات مصالح ضيقة منفصلة عن المجتمع الجزائري -ناب عنه في خياراته- وبالتالي لا يهمها نجاح أو إخفاف التنمية، ومع منتصف الثمانينات ظهرت بصورة جلية عيوب هذه التجربة المستوردة التي لم يستطع الإنسان الجزائري التكيف معها ولا بلورتها ولا تطويرها، بل أعجزته إلى حده الأقصى ودمرته إلى حده الأدنى، وبالتالي تعميق معاناة المواطن الجزائري مجددا وإنتاج التخلف مرة أخرى من جديد.

الفصل الثاني

واقع الفلاحة وأهم السياسات الفلاحية في المرحلة الراهنة

تمهيد:

كان لتطبيق سياسة التنمية منتصف الستينات وبداية السبعينات مرورا بالثمانينات، آثارا وافرازات سلبية ومتدنية على الاقتصاد الوطني عامة والقطاع الفلاحي خاصة، من كثرة الاستيراد وعدم الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وصعوبة التغلب على متطبات وحاجات التزايد السكاني مع انعدام الحد من الهجرة اليد العاملة الفلاحية نحو المدن.

ومع بداية التسعينات، وبتوجه العالم نحو فلسفات وسياسات اقتصادية مستجدة، وعلى إثرها بدأت الجزائر في التأسيس لمعالم تنموية جديدة، تمثلت في تجسيد مجموعة من القوانين والمراسيم والمشاريع، تنوعت وتعددت حسب مقتضيات الواقع وتغيرت من مرحلة لأخرى، لعلها تساهم في تحقيق أهداف التنمية الفلاحية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: تغيير السياسات الفلاحية ومضامينها خلال العقد الأخير من القرن العشرين "مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق 1990-2000".

كما هو معلوم، دخلت الجزائر العقد الأخير من القرن العشرين بتحولات ومستجدات كبيرة أفرزتها جملة من المتغيرات الخارجية والداخلية، فالعوامل الخارجية تجلت في هيمنة الرأسمالية المتوحشة وبروزها كقطبية أحادية خاصة بعد تصدع المعسكر الشيوعي وتفكك الإتحاد السوفياتي، إضافة إلى ملف المديونية الخارجية الذي وضع الجزائر في مأزق كبير وظهور المنظمة العالمية للتجارة"GATT" التي تفرض شروطها وقوانينها على الاقتصاد الجزائري، أما داخليا فتمثلت التحديات في ازدياد حاجات السكان للغذاء مقابل نقص في الموارد الغذائية كما ونوعا وما زاد الوضع تأزما صعقة البترول سنة 1986 التي لقنت الجزائر درسا، إضافة إلى ظاهرة اللاأمن "الإرهاب"* التي عرفتها الجزائر خلال عشرية التسعينيات التي كانت بمثابة نقطة سوداء في تاريخ الجزائر المعاصر.

كل هذه المتغيرات المستقلة ألقت بظلالها الثقيلة على الفلاحة ما أرغمت الجزائر إلى الاتجاه لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ سنة 1990 والتوقيع على عدة برامج "برنامج الاستقرار الاقتصادي" التي تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء أو التقليل من الإختلالات الداخلية والخارجية -المذكورة آنفا- وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية.

*كانت زعيمة حزب العمال التروتسكية "لويزة حنون" من السياسيين الأوائل الذين حاولوا الربط بين مسألة الملكية العقارية وبين تمركز بعض حالات "الإرهاب" التي عرفتها بعض مناطق الجزائر الشمالية كمنطقة متيجة الغنية على شكل مجازر واسعة، هذه النائب في البرلمان التي تكون قد تأثرت بتجربة أمريكا اللاتينية –أين تمتلك التيارات التروتسكية حضورا تقليديا قويا- تم فيها عمليات تصفية جماعية وترويع لفرض الرحيل القسري على القبائل الصلبة التي تسكن مناطق غنية للاستيلاء على أراضيها من قبل العمرين البيض والشركات المتعددة الجنسيات الغربية، مما يكون قد زاد من قناعات النائب أن حالات العنف والإرهاب التي تعيشها الجزائر قد تزامنت مع عملية تحول اقتصادي من ميزاته الانتقال إلى اقتصاد السوق وتفكيك للقطاع العمومي، فالمعطيات نفسها والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية العميقة هي التي عرفها المجتمع الجزائري خلال أكثر من عشرية، المرجع: ناصر جابي، مواطنة من دون استئذان، منشورات الشهاب، الجزائر، 2006، ب ط، ص 82-83.

المطلب الأول: تجربة الفلاحة الجزائرية مع سياسات برنامج التعديل الهيكلي.

يقصد بالإصلاحات الهيكلية أو التعديل الهيكلي plan d'adjustement strturel: أنه« حزمة مترابطة من السياسات المرتبطة بالقروض التي قدمها إلى بعض دول العالم الثالث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي»[1]، ومن البرامج الموصوفة للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر –كما ذكرنا سالفا– محور العملية التنموية، وعليه كان لزاما وضع إجراء يعطي الإصلاحات على القطاع وفق ما يلي[2]:

– الحد من دعم الأسعار في القمح وكان ذلك سنة 1996.

– الحبوب: وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال يخفف عبئ الضريبة سنة 1995.

– إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفضيل إنشاء الضمان سنة 1995.

– تقديم إلى المجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية سنة 1997.

– وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي وقيمة الأراضي سنة 1995.

وبهذه الإصلاحات فتحت السلطات الجزائرية المجال نحو خوصصة القطاع الفلاحي حتى يسهل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة فلاحتها حتى تتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر، وأصبحت الخوصصة من البنود الأساسية لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة، حيث نجد برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى ما يلي[3]:

1– تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي وفي هذا المجال عملت الدولة على:

[1]– محمد محمود الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص 369.

[2]– مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات الدولية، مطبعة دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2008، ص 141.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 141-144.

- القيام بعمليات التطهير للنزاعات الفلاحية وهذا في إطار تطبيق الأمر المؤرخ في 25-09-1995 الذي يعدل ويتم قانون التوجيه العقاري والمقصود هنا حوالي 05% من الحالات التي يتعين تسويتها.

- تثمين أراضي المراعي والمحافظة عليها وذلك بتصحيح كثرة النصوص المنظمة لها من أجل تشجيع تنمية دائمة لهذه المناطق والأخذ بعين الاعتبار حق الانتفاع لمربي المواشي وإعطاء الجماعات المحلية صلاحيات التسيير بمشاركة المنظمات المهنية، بالإضافة إلى تثمين وتوسيع الأملاك العقارية ووضع قانون لتحديد المساحات المخصصة للاستثمار.

- تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص وذلك بوضع تراتبية قانونية تضبط الإيجارات الريفية مع تحديد مقاييس تشريعية الالتزام بخدمة الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والتي تمثل 2.8% مليون هكتار "أي قرابة 40% من مساحة الأراضي الفلاحية المفيدة".

2- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية وهذا عن طريق:

- التخفيف من الطابع المتقلب للفلاحة المعتمدة على تساقط الأمطار وذلك باللجوء إلى الإرشاد واستخدام مقاييس تقنية في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية والفلاحية الاقتصادية المحلية، من خلال ثلاث برامج: **الأول** يتعلق بإنجاز استثمارات إضافية قصد رد الاعتبار إلى بعض المساحات والبرنامج **الثاني** يخص تنشيط مشاريع استصلاح مساحات الري، أما البرنامج **الثالث** يرمي إلى التشجيع على استخدام تقنيات السقي الملائمة ويتطلب نجاح هذه البرامج تنسيقا متواصلا أكثر مع الهياكل التي تعني الري.

- تشجيع الاستثمار الفلاحي وتطوره وذلك عن طريق التطور الميداني للتعاون الفلاحي مع تطوير آليات ضمان قروض البيع الإيجاري لدعم الاستثمار الفلاحي بما في ذلك الصناعات الخاصة بالتجهيزات الفلاحية ومواصلة سياسة الإعانة العمومية لصالح المنتوجات الفلاحية ذات الأولوية من حبوب ومنتجات الألبان.

- حماية مداخيل الفلاحين وذلك عن طريق ترقية الجانب المهني الفلاحي المشترك قصد المساهمة في ضبط سوق المنتجات الفلاحية الرئيسية واستقرار الأسعار لصالح المنتجين والمستهلكين لتمكين

الفلاحين من اقتحام سوق الجملة من أجل القضاء على المضاربة والسمسرة مع المحافظة على الإنتاج الفلاحي الوطني من المنافسة الخارجية.

- تحسين الخدمات الفلاحية بترقية التشاور بفضل تدعيم الغرف الفلاحية والنظام التعاوني والمنظمات المهنية والعمل على تدعيم الغرف الفلاحية عن طريق الاستثمار والتحكم في قدرات التدخل لمصالح الرقابة والبيطرة، التحكم في التموين بالبذور والأسمدة وتطوير قدرات التخزين عن طريق ترشيد استعمال الهياكل القاعدية وتحسين أدوات تقويم معطيات القطاع الفلاحي من أجل التكييف والإبداع.

3- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة وذلك عن طريق تثمين الموارد والحفاظ على الأوساط الطبيعية لأن الجزائر مناخها جاف وشبه جاف وعليها الاختيار عما يناسب هذه البيئة حتى يتم تطوير المنتجات الفلاحية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة وتجاوز معدلات المردودية الضعيفة في الإنتاج الفلاحي، كما أن تدعيم هذا القطاع بالتقنيات الحديثة والدراسات العلمية من شأنه أن يؤدي إلى رفع إنتاج الحبوب والوصول إلى الأهداف التي سطرها "برنامج التعديل الهيكلي" أي إلى معدل 30 مليون قنطار سنويا بدل 24 مليون المسجلة في السنوات قبل 1994 مع توسيع المساحات المشغلة برفع إنتاجية الهكتار الواحد من الخضر إلى 18 طنا في الهكتار بدلا من 15 في السنوات قبل 1994، مع توسيع البساتين من زراعة الحمضيات والزيتون والكروم، كما أن البرنامج يهدف إلى توسيع زراعة العلف وزيادة عدد قطعان الحيوانات اللبونة قصد رفع إنتاج الحليب بنسبة 50% كي يرتفع إلى 1.5 مليار لتر سنويا.

4- أما في المجال الرعوي والغابي يتوقع البرنامج تحقيق إنتاج سنوي يقدر بـ 500.000 متر مكعب من الخشب و150.000 قنطار من العلف و40.000 طن من الحلفاء، كما شمل البرنامج دفع حركية الصيد البحري وذلك بتأطير هذا النشاط وترشيده وترقيته مع تحسين وسائل الصيد وتنمية الحركة التعاونية الخاصة بالقطاع التي تشمل العمل في البحر وتسيير الأسواق وصيانة العتاد والتشجيع على تطوير القرض التعاوني وإنشاء مؤسسات صغيرة لصالح الشباب مع تشجيع الاستثمار الخاص

الوطني والأجنبي على التوجه أكثر فأكثر نحو قطاع الصـــيد البحري، إضـــافة إلى ترقية الحيوانات والنباتات المائية.

الفرع الأول: آثار تطبيق سياسات التكيف الهيكلي على الفلاحة.

بالرغم من أن الفلاحة وسيلة فعالة تدفع بالجزائر إلى الخروج من عنق الزجاجة خلال سنوات المخاض -العشـــرية الســـوداء- إلا أنها في ظل اختيار النهج الليبرالي اتجهت إلى التراجع والإنكماش ذلك، لأن الارتفاع البين في الأسعار الناتج عن سياسات التكيف الهيكلي يمكن أن يقود البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج وفي المقابل يزيد من الاستيراد الغذائي* مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الفرق بين أسعار الإنتاج والاستهلاك تدفع بالمزارع إلى تخفيض القمح لصالح الشعير والأعلاف الأخرى[1]، كما أن سياسة إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية أدى إلى ظهور سلسلة من السلبيات أثرت على وتيرة الإنتاج الفلاحي، والحقيقة أن الفلاحة عرفت مشاكل متعددة ومتنوعة لا حصر لها خلال عشرية التسعينيات ومنها[2]:

- عدم إمكانية نجاح صـيغة "المســتثمرة الفلاحية الجماعية" وهي آخر المســتجدات التقنية، هذه التعاونية المفروضة من طرف القانون تداعت غالبا لتسمح بتقسيم فردي للقطع الأرضية وممتلكات الدولة الأخرى وذلك تحت غطاء "المستثمرة الزراعية الجماعية".

- تعميم عملية بيع وتأجير الوسطاء والمضاربين بسبب غياب الوسائل عند المنتجين وهو ما أحبط عزائمهم ودفعهم إلى الرحيل.

---

* تحولت عملية الاستيراد من استيراد للمواد الأولية وقطع الغيار والتكنولوجيا وبعض المنتوجات والمستلزمات الضرورية إلى استيراد المواد الغذائية والألبسة "بما فيها الألبسة المستعملة" والمنتجات الكهرومنزلية حتى أضحى شعار "هذا منتج أجنبي" هو السائد في الأسواق، المرجع: مجموعة من المؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 433، ويقول المفكر "جلال أمين":«إذا وصفنا ما يحدث وصفه الصحيح لكان علينا أن نقول إن الذي يحدث ليس مجرد تنمية بل وليس تنمية بل هو دائما تغريب ... أي إحلال مجموعة من السلع المحددة والآتية من تلك الثقافة أو الحضارة الغربية محل سلع وخدمات من مختلف»، للمزيد من الإطلاع ينظر: جلال أمين، تنمية أم تغريب، مجلة الهلال، القاهرة، أكتوبر، 1995، ص 26.

[1]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2]- عبد الحميد براهيمي، المغرب في مفترق الطرق "في ظل التحولات العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 179-180.

- غياب عوامل الإنتاج كالتجهيزات الفلاحية والبذور والأسمدة والمنتوجات الصحية النباتية وقطع الغيار... ما ضايق المنتجين.

- صعوبة وغلاّء شروط القرض الزراعي وكذلك تركيز سياسة الحكومة النقدية على تخفيض القروض ابتداءا من عام 1990، مما خلق صعوبات أمام تنظيم الحملات الزراعية وأحبط جهود استصلاح الأراضي الجديدة والاستثمارات الفلاحية.

- توجيه الإنتاج نحو الزراعات التي فيها مضاربة وذلك على حساب الزراعات المعيشية، وهو ما تم تشجيعه بتوافر المقاييس التجارية والمردودية التجارية والربح السهل.

- تجزئة الأرض بسبب تقسيم المزارع الكبرى إلى مستثمرات زراعية جماعية أعاق تحديث الزراعة والاستعمال العقلاني للتجهيزات الزراعية وتوسيع التطوير التقني وذلك من أجل زيادة المردود الزراعي، وبعد سنوات من إصدار قانون 1987 الذي اُعتبر بداية لبعث القطاع الزراعي و"التحسين المستمر للإنتاج والإنتاجية وتحديث طرق ووسائل الإنتاج" –المادة 16 من القانون- تبقى الأزمة الزراعية موجودة، كما تجسدت الليبيرالية المتوحشة للفلاحة الناتجة عن هذه الإجراءات بتحكم الوسطاء والمضاربين في عدد كبير من المستثمرات الزراعية الغنية على هامش قانون الزراعة والقانون الجبائي ما دام هؤلاء الوسطاء لا يملكون سجلا تجاريا ولا يخضعون للالتزام الجبائي.

أما فيما يتعلق بالحبوب التي تمثل 60% من الحريرات المحصل عليها من الغذاء اليومي للمستهلك الجزائري فقد انتقلت الواردات منها كمعدل سنوي من 07 ملايين قنطار سنة 1967 إلى 22 مليون قنطار عام 1978 لتصل إلى 70 مليون قنطار سنة 1994 هذه الواردات تزايدت بـ 10 مرات خلال 27 سنة ممثلة بذلك معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 33% في السنة[1]، ومن جهة أخرى فقد تمت تغطية تزايد الطلب على البذور "الخضار، البقول، العلف" عن طريق الواردات إذ

[1]- عبد الحميد براهيمي، المغرب في مفترق الطرق، مرجع سبق ذكره، العربية، ص 182-183.

تغطي الواردات من بذور البطاطا 80% من الطلب الوطني وبالاتجاه نفسه فإن 60% من بذور البقول المستعملة و86% من بذور العلف تبقى مستوردة[1].

وحسب الدكتور "عبد الحميد براهيمي" فإن الزراعة المنتجة والمعممة للفوائض الزراعية والقائمة على التنمية الداخلية قد تم التضحية بها لفائدة توسيع الزراعة التجارية الموجهة نحو السوق الدولية من أجل تغطية الطلب الوطني، إذن: مشكلة الغذاء في الجزائر تتجه صوب الاستعمار المباشر الذي بدأت تظهر ملامحه في تسعينيات القرن العشرين، إذ نجد الفلاح الجزائري يعيش في علاقة تضاد مع أرضه وماشيته ولم يعد بوسعه الاكتفاء إن لم يتصل يوميا بالمخبزة والمحلبة فحياته المعيشية أصبحت مرتبطة بهما عكس ما كان في السابق... فإلى أين تتجه الجزائر.... فقد فقدت الجزائر أسباب الكفاءة الزراعية كلها ولم تعد تحصل على نسب زراعية مرتفعة تسهم في الإنتاج المحلي ولا حتى ضمان قوة العمل في الزراعة[2].

كما أفضت سياسة الخصخصة المفروضة على مجتمعنا -المهدور الطاقات والإمكانيات- إلى جملة من التعقيدات والتناقضات الاجتماعية الصارخة نوجز منها:

- انخفاض درجة إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن الجزائري بسبب الارتفاع الملتهب للأسعار الناتجة عن سياسة إلغاء الدعم، إذ أضرت بالفقراء ومحدودي الدخل، أما المنتجين والسماسرة والمضاربين فقد زادت ثرواتهم ومكاسبهم - زاد الغني غنا والفقير فقرا واحتياجا-.
- ارتفاع حدة البطالة، إذ فقد معظم العمال الجزائريين مناصبهم وأقصت السياسة النيوليبيرالية الكثير من العمليات الإنتاجية والاستهلاكية من خلال عمليات التسريح وغلق المؤسسات، لدرجة تحول فيها العمل إلى استثناء والبطالة إلى قاعدة بالنسبة لأجيال من الجزائريين والشباب منهم على وجه الخصوص[3]، وفي الوقت الذي يسرح فيه العمال من مناصبهم ويتوقف التوظيف ويشح في

[1]- المرجع نفسه، ص 182-183.

[2]- ناصف يوسف، التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي "دراسة حالة الجزائر"، الأزمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 430.

[3]- ناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

المجالات الحيوية في المجتمع تعرف المجالات الوظيفية القمعية "الشـرطة، الدرك، الأمن" انتعاشـا وكثافة – طبعا وسيلة للاستنجاد من الرعية المحتجة والمحتاجة-

كما أن ذهنية الاشـتراكية لا زالت مخيمة على بيروقراطي وتكنوقراطي الجزائر بما فيهم صـناع القرار الذين ترعرعوا في أحضـان الاشـتراكية الجزائرية البائدة، وبالتالي يريدون التأسـيس لاقتصـاد حر بمنظار اشـتراكي كون المنافسـة التي بني عليها الاقتصـاد الرأسمالي لم تنجح بسـبب البيروقراطية والرشـوة والمحاباة والمحسوبيات والمنسوبيات لأن أصحاب النفوذ والمصالح اللامتناهية يرون في الاقتصاد التنافسي بداية النهاية لمصالحهم* المتمثلة في السلطة والمال والجاه...إلخ.

وفي الأخير يمكن القول أن المجتمع الجزائري واجه من جراء اختيار حكوماته براديغمات "الغاية تبرر الوسـيلة" و"دعه يعمل، أتركه يمر" اسـتعمار جديد نحو الخارج وتحديدا نحو فرنسـا** وحلفائها بحكم أنها الوريث الشرعي لخيرات الجزائر بينما شركاؤها طبقا لقانون العولمة الذي يهضم الاستقلال الاقتصـادي ويغير وجهته الإنمائية الحقيقية ليوجهها نحو منطقه المعولم الرادع غير المتكافي، فالجزائر عاشـت "سـياسـة التفكيك الاقتصـادي –الاجتماعي" ما بين 1830 و1962 ولكن ما عسـانا أن نقول عن "التفكيك الجديد" ما بين 1962-2000؟[1].

إذن: فهذه النظرية المستوردة جعلت المواطن كما تقول النظرية الاستبدادية الاستعمارية "كلبا جائعا يتبع أسـياده" من أجل ملء بطنه الفارغ، وما زاد من تبعية هذا المواطن تصـاعد ظاهرة حدة النزوح الريفي نحو المدن نتيجة تعشـيش المجازر الإرهابية والمذابح الجماعية وبذلك فقد ريف الجزائر طاقاته الإنتاجية وثروته الفلاحية المتمثلة في هجرة الأيدي العاملة الفلاحية ما ساعد أكثر على فقدان

* في هذا المجال يقول "مالك بن نبي": «إن الاستعمار ذو منهج، وهو يخرج أعماله إخراجا فنيا خداعا بحيث يسبغ البلاد المستعمرة –بفتح الميم الأخيرة- بصفة استعمارية، وبذلك يذلل أية عقبة تعترض طريقه مستخدما في ذلك علمه ومقدوراته ومن أصول الفن لديه أن يقصي صفوة الناس الذين يمثلون أسمى فضائل شعبهم، ثم يستخدم لتحقيق مآربه طائفة من خلصائه واصطفاهم ليمثلوا الشعب المستعمر»، المرجع: مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ص 101.

[1]- ناصيف يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 442.

الإنسان الجزائري لغلات عيشه وتعميق تبعيته، لا زالت البلاد تعاني من مخلفاتها لحد الساعة – أي ظاهرة الإرهاب–.

وفي الأخير يمكن القول أن مهما كانت السياسة الفلاحية المتبعة كفوءة وممنهجة إلا أنها في ظل هذه المتغيرات والعقبات لن تخرج القطاع الفلاحي من براثين التخلف، لذا فلا بد من البحث عن استراتيجية أخرى لعلها تكون خيرا على القطاع الفلاحي الجزائري.

المبحث الثاني: أبعاد وخلفيات السياسات الفلاحية المطبقة خلال الألفية الثالثة "2000-2014".

في ظل الظروف المواتية التي عرفتها الجزائر ومع عودة الامن والاستقرار وتحسن الوضعية المالية عمدت الحكومة الجزائرية على تبني سياسة اقتصادية تمثلت في حزمة التوجيهات والمراسيم والقوانين لضمان نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدعم الأنشطة الإنتاجية المحلية مع إعادة الاعتبار للموارد الطبيعية والمالية وخاصة البشرية المتوفرة ومنها دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والري والهياكل القاعدية وذلك من خلال الفترة ما بين 2000-2014.

ولأجل تحقيق انطلاقة حقيقية في الفلاحة ووضع حد للتبعية الغذائية المزمنة واستئصال المعوقات والهفوات اللصيقة بالفلاحة تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ليتم إدراج عالم الريف المتضرر ضمن المخطط سنة 2002، ليليه سنة 2009 الخوض في معركة سياسة التجديد الفلاحي والريفي وذلك كله لتجنيد وتعزيز الإمكانيات المختلفة والاستثمار فيها استثمارا أمثلا يخدم المصلحة الوطنية.

المطلب الأول: مخطط التنمية الفلاحية والريفية استراتيجية جديدة لتفعيل الفلاحة وإعادة توطين الريفيين.

تعرف التنمية الفلاحية على أنها التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن أهداف استراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منه[1]، وبواسطة التنمية الفلاحية تتحول الفلاحة إلى قاطرة تقود النمو الاقتصادي العام، ولذا الغرض تم الشروع في تدابير مخطط التنمية الفلاحية والريفية كآلية جديدة لتفعيل الفلاحة والنهوض بالريف الجزائري.

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية آلية للارتقاء بالفلاحة.

يعد مخطط التنمية الفلاحية آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى فلاحة عصرية ذات كفاءة وجودة، من خلال المحافظة والاستغلال والتسيير العقلاني للموارد الطبيعية

[1] – الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011، ص193.

والبشرية والمالية، أي الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة، وقد شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في شهر سبتمبر 2000، ويهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أساسه إلى ترقية وتعزيز القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي.

ويمكن حصر أهم أهداف المخطط فيما يلي[1]:

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال تكثيف الانتاج الفلاحي وتنويعه.
- الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية وإبراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من اجل عملية التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة الإنتاج في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار.
- تحسين الظروف المعيشية والنقل للفلاحين.

وتتمحور آلية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول سلسلة من التدابير المختلقة للميادين، نذكر منها ما يلي:[2]

المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الانتاجية.
- برنامج تكثيف أساليب والإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي "التكييف، النقل، التخزين".
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجات وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.

[1]- المنشور رقم 332 المؤرخ في 18جويلية 2000 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ص74- 77.

[2]-معمري نارجس، سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي، الملتقى العلمي الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر -واقع وآفاق-"، المنظم يوم 11 مارس 2021، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، مخبر بحث STRATEV، الجزائر، ص205.

المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية، وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي النافع.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج الحماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

الفرع الثاني: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

حسب ما أُعلن عنه في المنشور 332 المؤرخ في جويلية 2000، فإن هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير، وهي بذلك تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية عبر ما يلي:[1]

- دعم تطوير الإنتاج الوطني والانتاجية في مختلف فروعها: في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي تكون محل التصدير.

- تكثيف أنظمة الانتاج: هذا البرنامج يعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، ويستمد هذا النظام ميزاته في كونه يقدم دائما دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافاً لبرنامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

[1] - معمري نارجس، مرجع سبق ذكره، ص206، 207.

– استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز: تم ادخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في الميدان، هذه التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع.

– البرنامج الوطني للتشجير: إضافة الى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود، فإن أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبرأصناف الأشجار المثمرة الملائمة، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية وكذا توفير مناصب شغل.

– استصلاح الأراضي بالجنوب: تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه، وبالتالي فإن استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تختص للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف المحافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.

الفرع الثالث: توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أبعاد ريفية.

شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في توسيع مخطط ليشمل الريف، أي الانتقال من الجزء "الفلاحة" إلى الكل "الريف" وبذلك يصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يشمل الأبعاد الريفية ويضفي الطابع الريفي على المخطط وتحسباً لتطوير الريف وتحسين ظروف وأوضاع الفلاحين والريفيين قصد تثبيتهم في بيئتهم والحيلولة دون نزوحهم وهجرانهم مهنة الفلاحة –كون الكثير من الأرياف الجزائرية تعاني التهميش وغياب المتابعة والتوازن بينها وبين الحضر وعدم تكافؤ الإمكانيات القاعدية– خاصة بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي.

والريف الجزائري عموما عانى من ضعف المداخيل في العمل الفلاحي وكثرة البطالة والفقر والأمية وانخفاض الخدمات الموجهة إليه سواء كانت صحية أو تعليمية أو تنموية، ونظرا لأن ريفنا مر بعدة سياسات استعمارية تفكيكية وعمليات تذويبية تدميرية إضافة إلى السياسات الفاشلة بعد

الاستقلال، إذ غلبت الحكومة تنمية للصناعة على حساب الفلاحة والريف زد على ذلك الأزمة الأمنية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال سنوات التسعينات، كلها أسباب كافية وشافية لأن تجعل من الحكومة تفكر في كيفية الخروج بالفلاحة والريف من التخلف وإعطائهما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية البحتة.

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000، إذ تطرق إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد وعلى إثر ذلك جاء المخطط الجديد ليعبر عن عقلية جديدة، عقلية اقتصادية ترتقي إلى ثقافة الفلاح المسؤول والمنتج والحر في اختياراته وتوجهاته وبالتالي يتحمل نتائج أعماله، وفي إطار تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004، تم رصد غلاف مالي لقطاع الفلاحة والصيد البحري بلغ حوالي 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج[1]، ويدخل الاهتمام بالفلاحة والريف في إطار دعم عملية حيوية وديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وإعادة إدماج الريف وتعزيز مساهمته أكثر في الأمن الغذائي مع تثمين موارده لأجل تنمية فلاحية مستدامة ناجحة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وتدعم أكثر عمليات التواصل والثقة أكثر بين الفلاحين والريفيين وبين الحكومة الجزائرية.

ويتمحور هذا المخطط أساسا في:

- تحسين ظروف ممارسةالنشاط الفلاحي والرعوي.
- مراقبة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا هاما لتحسين مداخيل العائلات في الريف لخلق مداخيل جديدة ورد الاعتبار للمهن الريفية مع خلق أنشطة اقتصادية جديدة.
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن الأرياف.

[1]- سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، مرجع سبق ذكره، ص 61.

– القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها والتشجير المفيد الاقتصادي وتهيئة المناطق الجبلية والممرات.

– تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الانتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية، وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد والتي مازالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

الفرع الرابع: المشاريع الجوارية أداة لتحقيق التنمية الريفية والأهداف الاستراتيجية.

من أجل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية، تم البدأُ في عمليات شملت طرق تنموية مكيفة مع تنوع الأوساط ومع مؤهلاتها ومعوقاتها الخاصة وذلك بوضع مشاريع ريفية جوارية تخدم الوسط الريفي، مما يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات الريفيين والفلاحين من ذوي الطبقات الهشة والفقيرة والمعزولة، انطلاقاً من تدعيمهم والارتقاء بأنشطتهم الاقتصادية والثقافية، وذلك من أجل استمرارية النمو الاقتصادي والاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي[1]،و تهدف المشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية إلى:[2]

- إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرمانا.
- الاستغلال الأمثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية.
- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الواسع.
- تدعيم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة.

[1] – Ministère de l'agriculture, plan national de développement agricole dispositif de soutien par de FNR DA, 2000, p69

[2] – سعيد سمير، آثار الزراعة الوطنية على التنمية الفلاحية الريفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول "واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر"، يوم 22 جوان 2011، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2011، ص10.

الفرع الخامس: الأجهزة والوسائل المعتمدة في تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

إن لكل سياسة فلاحية ميكانيزمات ووسائل مادية وبشرية تجند بغية تحديث وعصرنة المستثمرات الفلاحية وإحداث تطور كمي ونوعي في القطاع الفلاحي وإزالة العراقيل والصعوبات المالية والإدارية والبشرية، وتحقيقا لهذه الأغراض الاستراتيجية، حددت للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أجهزة مالية وإدارية، نذكر منها ما يلي:

- الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية FNRDA:[1] أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

-المرسم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.

-المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.

-مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهة شروط الاستفادة من الصندوق وطرق المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 أن: «غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار» والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي "2000-2001".

[1] - زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 82.

– صندوق الاستثمار عن طريق الامتياز FMVC[1]: وقد أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وذلك لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يهدف إلى توسيع المساحات الفلاحية المستغلة.

– الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي: أنشئ سنة 2000 بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 353 بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية في 10 جوان 2000، وقد كلّف بدعم الاستثمارات الفلاحية لتطوير إنتاجية الفلاح الجزائري والرفع من مستوى معيشته في الريف.

إضافة إلى الآلية المالية، زودت الحكومة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بوسيلة لا تقل أهمية عن الأولى، ألا وهي الوسيلة التقنية المتعددة الأشكال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة وخصوصيات البرامج ويتم خلق خلايا تقنية على مستوى كل ولاية حتى يتم التكامل والانسجام والتنسيق بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات، كما تتكفل الحكومة بتسخير كافة الوسائل المالية البشرية والمؤسساتية بواسطة المعاهد ومراكز البحث والإرشاد ودعم مختلف الأنشطة التكوينية والإرشادية في مجالات الفلاحة.

الفرع السادس: تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

إذا كان النشاط الفلاحي حسب المادة 03 من القانون (10-03)، هو كل نشاط يهدف إلى الاستغلال أو هو امتداد له لا سيما تخزين المنتوجات النباتية والحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتوجات من الاستغلال[2]، فإن المعطيات الميدانية تشير إلى تطور المساحة الاجمالية المزروعة بالنخيل على المستوى الوطني، حيث بلغ متوسط المساحة للفترة "1990-2000" إلى 90331 هكتار وهذا قبل تنفيذ برنامج PNDA، فيما بلغ متوسط المساحة للفترة "2001-2011" إلى 145209 هكتار مسجلة زيادة قدرها حوالي 60.75% عن متوسط الفترة السابقة، وسجلت المساحة المزروعة بالنخيل زيادة معتبرة في كل من الجنوب الشرقي والوسط الغربي.

[1]– سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2]– الجريدة الرسمية، العدد 76 لسنة 2010، القانون 10-03 المتضمن شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للاملاك الخاصة للدولة، المادة 03، ص03.

وتشير الدراسات والمعطيات الاقتصادية أن تطور عدد أشجار النخيل المثمرة للصنف "دقلة نور"*، بلغ عددها في متوسط الفترة "1990-2000" حوالي 2.9 مليون نخلة مثمرة، ليسجل برنامج PNDA أثره على زيادة تبلغ أكثر من 4.1 مليون نخلة مثمرة خلال متوسط الفترة "2001-2011" والتي تلت تنفيذ برنامج PNDA لتسجل زيادة قدرها 42.42%.

ونتيجة للتشريعات المطبقة على العقار الفلاحي وبإضافة إلى برامج PNDA، عرفت الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة "2000-2012"، إذا انتقلت مساحات فلاحية من 40.9 مليون هكتارسنة 2000 إلى 42.5 مليون هكتار سنة 2012 ونجد زيادة المساحة الفلاحية المستغلة من 8.2 مليون هكتار سنة 2000 إلى 8.45 مليون هكتار سنة 2012 والمسقية انتقلت من 489000 ألف هكتار الى 1.042.920 ألف هكتار سنة 2012[1]، بإضافة إلى ازدياد المساحة الصالحة للزراعة وذلك من خلال استصلاح 478379 هكتار وبلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار وزراعة الكروم بحوالي 49000 هكتار[2].

كما يلاحظ أن هناك تقلبات، انخفاضا وارتفاعا في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي، إذ بعدما تجاوز معدل التشغيل 20% خلال الفترة "2001-2004" انخفض معدل التشغيل إلى ما دون 9% خلال فترة 2005 فما بعدها ليرتفع من جديد سنة 2017 مسجلة 10.15% ويستمر في الارتفاع بشكل بطيء [3]، إذ كان الانخفاض نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج أساليب جديدة تهدف الى

* اشتهرت الجزائر بزراعة النخيل من بين دول العالم بانتاج صنف "دقلة نور" ذات الشهرة العالمية، والمعروفة بطراوتها ولونها الذهبي ومذاقها العسلي، إذ أكدت دراسات علمية أن "دقلة نور" يستحيل إنتاجها بنفس المقادير والجودة والنوعية التي هي بمناطق الإنتاج الرئيسية لها بالجزائر، في أي منطقة أخرى من العالم، ولهذا ركز PNDA على زيادة عدد أشجار النخيل لصنف "دقلة نور".

[1]- عدة لويزة، طالبي بدرالدين، قطاع الفلاحة في الجزائر والآفاق "مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجزائر"، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر"واقع وآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص386.

[2]- فتيحة بوزيان، حفيظ مليكة شبايكي، مرجع سبق ذكره، ص122.

[3]- بوراي زينب، بن سالم سعاد، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي"الواقع والآفاق"، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر "واقع وآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص226.

ترقية النشاطات غير الفلاحية بمناصب دائمة، بالإضافة إلى فوارق في مستوى المداخيل بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

كما تراجع نصيب القطاع من إجمالي الطلب على العمل تدريجيا من 21.06% سنة 2001 إلى 8.8% سنة 2014 بالرغم من اهتمام الحكومة بالقطاع الذي ما فتيء يتزايد مع توالي البرامج المنفذة بتسجيله تضاعف في المبالغ المرصودة[1]، ورغم الانخفاض الذي شهدته هذه المرحلة بصفة عامة، إلا أن الفترة "2001-2004" عرفت ارتفاعا متتاليا في حجم الطلب على العمل سنة 2004 إذ بلغ 1617000 عامل بنسبة 20.7% من حجم الطلب على العمل الاجمالي لنفس السنة بفضل تطبيق PNDA منذ سنة 2000 إلى جانب المشاريع المحققة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي "2001-2004"[2]، حيث تم تخصيص برامج تكوين قصيرة المدى لفائدة الشباب المستثمرين في معظم أنشطة القطاع من تربية المواشي والنحل إلى استصلاح الأراضي.

وابتداءا من سنة 2005 شهد الطلب على العمل تراجعا كبيرا إذ انخفض نصيب القطاع من الطلب على العمل الاجمالي تدريجيا إلى أن وصل إلى 11.5% سنة 2011 و9% سنة 2012 و8.8% سنة 2014[3] فالبطالة استجابت للتغيرات الحاصلة على القطاع الفلاحي لكنها استجابة ضعيفة لم ترق لمستوى الدعم والتمويل المقدم منذ سنة 2000، كما أنه بالرغم من استحداث ما يقارب 0.5 مليون منصب عمل فلاحي دائم خلال الفترة "2000-2018" أصبحت مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة الكلية لا تتعدى 10% بعدما كانت تتجاوز 2% سنة 2001[4] ولقد ساهمت عدة عوامل في ترك الفلاحين والمزارعين والريفيين الشباب لأراضيهم واتجاههم إلى نشاطات أخرى غير فلاحية منها:

---

[1]- سمير يحياوي، حمادي خديجة، محددات الطلب على العمل في القطاع الفلاحي الجزائري "دراسة قياسية للفترة 1970-2018"، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر "واقع وآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص441.

[2]- سمير يحياوي، حمادي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص442.

[3]- المرجع نفسه، ص442.

[4]- زكريا جرفي، آمنة سفيان، دور الاصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2000-2018"، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر "واقع وآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص432.

– عدم توفير التسهيلات الكافية لمنح القروض والدعم في الوقت الملائم لقيام المستفيد باستغلاله في النشاط الفلاحي، ففي بعض الأحيان تتم الموافقة على تدعيم نشاط معين لصالح أحد الفلاحين فيباشر هذا الأخير بتنفيذ المشروع وقد يلجأ إلى الاستدانة من الآخرين ريثما يصله الدعم وفي النهاية يتفاجأ بانتهاء صلاحية القرارات المتعلقة بدعم النشاط الذي يزاوله مما يجعله في دوامة من الديون وهذا ما يدفعه للتخلي عن النشاط[1].

– مشكلة العقار التي تؤرق الفلاحين، انعكست سلبا على مردودية الفلاح واتجاهه نحو عمله الفلاحي، مما يؤكد وجود اختلالات بالجملة في تنفيد البرامج الفلاحية المختلفة.

– كما يعود انخفاض اليد العاملة الفلاحية في هجرتها إلى قطاعات خدماتية وتجارية وتفضيل الافراد العمل في الوظائف الحكومية والاستقرار بالمدن، بسبب نوعية الهياكل الاجتماعية وارتفاع الأجور بها[2]، إذ تعتبر كتلة الأجور التي تدفع في القطاع الفلاحي أضعف كتلة على غرار معدل الأجور، ويرتبط ذلك بنمط العمل السائد وهو العمل الموسمي الذي تبحث عنه المستثمرات الفلاحية لضعف تكلفته [3]، هذا يؤكد عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها والأموال الطائلة التي صرفتها على الفلاحة، مما يستوجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال الإهتمام الجدي والحقيقي به.

إذن: رغم تحقيق PNDA نتائج مشجعة سواء من ناحية الإنتاج الفلاحي أو من ناحية تشغيل الأيدي الفلاحية العاملة، إلا أن هذه النتائج وقفت في طريقها العديد من العراقيل، كضعف الموارد المائية والمستوى التأطيري الضعيف للمستثمرات الفلاحية والعراقيل البيروقراطية، وضعف الدعم...إلخ، حالت دون النجاح المستمر لبرنامج PNDA.

[1]– سمير يحياوي، حمادي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص442.

[2]– عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، سوق العمل في الجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدل البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد خاص"أزمة البطالة على الدول العربية"، المجلد 10، العدد2، يوليو2008، ص42.

[3]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة 25، ديسمبر2004، الجزائر، ص125.

المطلب الثاني: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي فرصة لإتمام الملفات المفتوحة وانطلاقة لتنمية فلاحية وريفية شاملة.

تستلهم سياسة التجديد الفلاحي والريفي أفكارها وبنياتها الأساسية من توجيهات رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"_انذاك_ وذلك بضرورة تعزيز أدوار الفلاحة وتحقيق نقلة نوعية مع إجراء تنمية متوازنة ومنسجمة في الريف الجزائري بدون أي إقصاء أو تهميش أو تمييز في ظل تدعيم القدرات الوطنية وتثمين المواد البشرية والطبيعية والحفاظ على الهوية والخصوصية والثقافة الجزائرية مع تعزيز وتوسيع إطار الحكم الراشد في إطار تشريع عدالة وشفافية ولامركزية في الحصول على الخدمات الأساسية وتقوية للتلاحم الاجتماعي والإقليمي لكل مناطق البلاد،أي سيلسة قائمة على مؤسسات مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا من أجل ترقية فلاحة محفزة للتشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى الأرياف، ولاجل إنجاح هذه الاستراتيجية تم وضع جملة من الإجراءات منها:

- وضع نظام تمويلي تجسد من خلال دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مرافقة الاستثمارات.
- انجاز مخازن الحبوب وتجهيزات الري والبيوت البلاستيكية وتطوير مختلف صيغ القروض المسيرة.
- ترقية المهنة والمهن المشتركة عن طريق إعادة تنشيط المنظمات الموجودة، أو تأسيس لجان مهنية مشتركة على الصعيد الوطني والمحلي في فروع الحبوب والحليب والتمور والبطاطا وزراعة الزيتون.
- تأهيل المؤسسات العمومية الملحقة بالقطاع في مجال مهام إنتاج البذور والشتائل وتثمين المنتجات المحلية.

الفرع الأول: أسباب انتهاج الحكومة الجزائرية استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي.

لقد واصلت الدولة الجزائرية مساعيها وجهودها الرامية لتحقيق أمنها الغذائي والتخلص من مشاكل الاكتفاء الذاتي وأزمة التبعية إلى الخارج وخصوصا بعد استفحال الأزمة الغذائية العالمية 2007-2008 والتي أبرزت ما يلي[1]:

- هشاشة وتبعية الاقتصاديات الفلاحية والريفية في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو.
- محدودية المنظومة العالمية لضبط وتسويق الموارد الفلاحية الأساسية، مثال على ذلك: عزوف بعض الدول الآسيوية عن بيع مادة الأرز رغم انضمامهم للمنظمة العالمية للتجارة، بمعنى أن كل القوانين أصبحت هشة وتأخذ القرارات حسب مصلحة كل دولة ولذلك أصبح على الجزائر أخذ هذه المعطيات في سياستها.

ولذا كانت استجابة الحكومة الجزائرية في وضع استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008 حيث ترتكز على قانون التوجيه الفلاحي*، الذي صدر في أوت 2008 وصادق البرلمان عليه وأعلن عنه رئيس الجمهورية من خلال خطابه الذي ألقاه في 28 فيفري 2009 ببسكرة* وقد اعتبر الرئيس الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية مرتبطان وينحصران في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للمجتمع الجزائري.

---

[1]- علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر "قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي"، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 17.

* صدر القانون رقم 08-16 المؤرخ في أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي ويهدف كغيره من القوانين السابقة إلى جملة من الأهداف للرفع من مستوى الفلاحة والريف الجزائري، ويستمد قانون التوجيه الفلاحي مضمونه العام من برنامج رئيس الجمهورية كما يعتبر استجابة لحاجة وضرورة تزويد الوطن بنطاق توجيهي قانوني ينظم ويعقلن المستقبل الفلاحي سواء على المستوى القريب أو المتوسط أو البعيد، ويتزامن صدروه مع ظهور الأزمة العالمية للغذاء إضافة إلى ازدياد المخاطر والآثار الناجمة عن التغير المناخي.

* أعلن رئيس الجمهورية في الندوة التي عقدت ببسكرة 2009 بأن الحكومة الجزائرية قد قررت مسح ديون كافة الفلاحين والتي بلغت آنذاك 41 مليار دج كخطوة لتشجيع وتحفيز الفلاحين على التوسع في الاستثمار الفلاحي والتوجه أكثر صوب التنمية الفلاحية والريفية.

الفرع الثاني: الأهداف والمحاور المعلن عنها في سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

إن الإجراءات التي اُتخذت في هذا السياق من طرف الوزارة هي امتداد للقرارات المعلن عنها في عدة مناسبات من قبل رئيس الجمهورية – شهري جويلية وسبتمبر 2008 وفيفري وسبتمبر 2009 وأوت 2010 – والمتعلقة بسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ترمي أهدافها إلى رفع الجزائر تحديات كبيرة وعديدة تمثلت هذه الأهداف فيما يلي[1]:

- ترقية التقنيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني.
- تحسين الميزان التجاري الغذائي وحماية وتثمين المنتجات المعيشية.
- إرساء تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية، وكان لهذه السياسة أبعاد اقتصادية واجتماعية وإقليمية إذ ظهر البعد الاقتصادي ضمن تجديد الاقتصاد الفلاحي والبعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي والبعد الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

وللمشاركة القوية والفعالة في تحقيق تنمية متوازنة ومتنافسة فلاحيا وريفيا ارتكزت المقترحات وجداول الأعمال على أربعة محاور[2]:

المحور الأول: "تنمية منظومة الإنتاج والضبط": ويتفرع إلى ثلاثة برامج:

1- توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية: ويتم تجسيد هذا الهدف من خلال التأطير وتشجيع مستثمرات جديدة ذات طابع فلاحي وتربية المواشي على أراض غير مستغلّة تابعة للأملاك الخاصة للدولة أو الخواص، وفي هذا الأفق تم فعليا برمجة استحداث 20.000 مستثمرة والعدد يمكن أن يصل على المدى المتوسط إلى 100.000 مستثمرة فلاحية جديدة ذات مساحة متنوعة متواجدة أساسا

[1]- علّة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مداخلة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب الشغل في تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد يوم 22 فيفري 2001، ص 3، 4، 5.

على مستوى الهضاب العليا وبالجنوب، وسيتم إعفاء المنشئين لهذه المستثمرات الفلاحية والحيوانية من دفع الإتاوة المرتبطة بالامتياز على استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة على فترة تمتد لعشر "10" سنوات، وهي فترة ضرورية لعمليات الاستصلاح وتمتد لتشمل السنوات الأولى للدخول في مرحلة الإنتاج وتأتي هذه العملية لتعزز العمليات التي تمت مباشرتها في إطار القانون رقم 10-03* المؤرخ في 15 أوت 2010 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والنصوص المتخذة لتنفيذه.

2- تعميق وتطوير أنظمة ضبط الموارد الفلاحية والحيوانية: ويتم هذا الإجراء من خلال توطيد مقاربة الشعب وإزالة الحواجز بين مجمل الحلقات المكونة لكل شعبة، وسيسهل تحقيق شراكة بين القطاعين العمومي والخاص وكذا علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبة، سيما بين الصناعيين والفلاحين من أجل الرفع من الإنتاج والإنتاجية وتعزيز أنظمة الضبط.

وتدعيما للتدابير المتخذة في 2009-2010 -خاصة في مجال تنظيم الشعب وتنصيب المجالس المحلية والوطنية للشعب الفلاحية- فإن الإجراء الجديد جاء لتدعيم وتوسيع قاعدة "القرض الاتحادي الميسر" الذي يتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص الذين يمنحون بدورهم قروض تموينية للفلاحين والمربين وللوحدات الصغيرة الخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة.

وهذا الإجراء من شأنه تسهيل بروز شبكات مهنية وتسويق المواد الفلاحية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بإضافة إلى إنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية وستشكل عندئذ أحد الأسس الهامة لعصرنة فلاحتنا وستمكن في الأخير من تحرير الطاقات.

* أطلقت الحكومة قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة رقم 10-03 في 15 أوت 2010 ليحدد شروط وطرق وعمليات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، حيث نص على حماية العقار الفلاحي المملوك للدولة من كل أشكال الأضرار والسلبيات، كما شمل قانون 10-03 الأراضي التي كانت خاضعة لقانون 87-19 وفي إطار القانون رقم 10-03 تم تحويل نمط استغلال تلك الأراضي من عقد الانتفاع الدائم الذي كان معمولا به في قانون 87-19 إلى حق الامتياز في القانون الجديد لمدة 40 سنة قابلة للتجديد وبالتالي مواصلة الحفاظ على هذه الأراضي ملكا للدولة الجزائرية.

3- تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي: يتم انجاز هذا البرنامج بفضل التشغيل المؤهل الذي سيتم الاستعانة به.

المحور الثاني: "استعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية اجتماعية وإيكولوجية": ستسمح مختلف الإجراءات ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية المتوفرة المستعملة بصفة مندمجة ومن دون بيروقراطية على مستوى الأقاليم الريفية بتحسين ظروف عمل ومعيشة السكان.

المحور الثالث: "تعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة": ويتعلق الأمر بنشاطات مكافحة التصحر والتشجير ومعالجة الأحواض المنحدرة والأنظمة البيئية وهذا الهدف أصبح ممكنا اليوم بفضل إنشاء المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية والإجراءات المتحدة لصالحها "عقد بالتراضي" التي أقرها مجلس الوزراء يوم 05 ديسمبر 2010.

المحور الرابع: "تحسين الإدارة الفلاحية والغابية وتقريبها من سكان الأرياف": وتتم ترجمة وتنفيذ هذا البرنامج من خلال إنشاء 56 قسم فرعي فلاحي جديد و37 مقاطعة غابية على مستوى الدوائر، بالإضافة إلى تدعيم المندوبيات الفلاحية البلدية وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

وهكذا ستسمح التدابير والإجراءات باستحداث مناصب شغل في إطار مختلف التدابير المدرجة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إذ أن مناصب الشغل التي سيتم استحداثها في القطاع ستخصص بالدرجة الأولى لفئة الشباب المؤهلين أو الذين استفادوا من تكوين في ميدان الفلاحة والتنمية الريفية[1].

الفرع الثالث: الركائز المتبناة لتثبيت سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

لقد كان الخوض في عمليات سياسة التجديد الفلاحي والريفي يتطلب تسطير عدة ركائز حيوية للرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي وإنعاش مستدام للأقاليم الريفية، وعليه فقد تم وضع الركائز التالية:

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مداخلة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

أولا: ركيزة التجديد الفلاحي: ترتكز على البعد الاقتصـــادي البحت ومردودية القطاع الفلاحي لضـــمان ســـياســـة فلاحية ناجحة تدّر مردودا فلاحي يكفي لســـد حاجات المجتمع، وتهدف ركيزة التجديد الفلاحي إلى[1]:

- تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية.
- تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك وذلك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

ثانيا: ركيزة التجديد الريفي: يعتبر التجديد الريفي أوســـع وأشمل من التجديد الفلاحي من حيث أهدافه وموضوعاته فهو يتجاوز الاكتفاء الذاتي والتنمية الفلاحية بل يشمل قطاعات ومجالات أخرى، ومن الأهداف المتبناة ضمن سياسة التجديد الريفي ما يلي[2]:

- المســاهمة في إحياء المناطق الريفية بتحســين ظروف التشــغيل، وإعادة الحياة للنســيج الاقتصــادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- تثبيت الســكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل بتحســين ظروف الحياة شــروط عمل ســكان الريف وتيســير الحصــول على الموارد الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية وضــمان أمن التموين بالمواد الغذائية.
- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي.

[1]- سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سياسة التجديد الريفي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ثالثا: ركيزة تعزيز وتقوية القدرات البشرية والدعم التقني: من خلال هذه الركيزة، ارتأت الحكومة جعل كل الخطط ناجحة ميدانيا وذلك بالقيام بعملية رصـــد كل القدرات في الولايات وتبني عمليات الإحصاء على المحاصيل والمنتجات التي أنتجتها كل ولاية لغرض الوقوف على النقائص وباستدراكها مع تحديد مستويات النجاح وقد خصصت لهذه الركيزة ظرف مالي قدر بـــ 24 مليار دج سنويا، ولانجاح مساعي الحكومة سطرت الأهداف التالية:

- عصرنة وتحديث المؤسسات الفلاحية المختلفة وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية.
- العمل على توسيع الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع الفلاحي.
- تجنيد مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والرقابة التقنية...إلخ.

الفرع الرابع: نقد وتقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

لا يمكن إنكار -بأي حال من الأحوال- أن الفلاحة الجزائرية عرفت تحســـنا ملحوظا وبمعدلات متسارعة خلال هذه الفترة، وذلك بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي عززته الحكومة بسياسة التجديد الفلاحي والريفي، فقد ساهم نشاط القطاع الفلاحي بانتقال عدد العمال من 1.328.000 عامل سنة 2001 إلى 1.617.000عامل سنة 2004 ويعود ذلك إلى الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق برنامج التنمية الفلاحية[1]، كما حققت ســـياســـة التجديد الفلاحي والريفي بدورها نتائج مريحة -حسب المختصين في الميدان- في الفروع الفلاحية وقد ساعد على ذلك ملائمة الظروف المناخية.

[1]- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر،2008، ص 295.

وتم تسجيل رقما قياسيا في إنتاج الحبوب قدر بـــ 61.5 مليون قنطار وفرع البطاطا بإنتاج 29.5 مليون قنطار وفرع التمور 6.2 مليون قنطار[1]، إضافة إلى زراعة الزيتون تحصلت 33 ولاية من أصل 45 ولاية على نتائج فاقت التوقعات[2] وفي مجال التجديد الريفي تم إيجاد 3000 وحدة سكنية ريفية[3]، وفي سنة 2007.

نجد معدل نمو قطاع الفلاحة حقق 05%[4] زد على ذلك القيام بتهيئة قاعات العلاج وتوصيل الماء الشروب، ومحاولة لفك العزلة قامت السلطات بشق الطرقات وبناء السدود والمدارس...إلخ.

غير أنه رغم الانجازات التي يتغنى بها صناع القرار وصانعي السياسات إلا أننا كباحثين في علم الاجتماع لا زلنا نرصد التحديات بمجهر خاص فالاختلالات باقية ومتجدرة وتثبط محاولات وخطط القائمين على التنمية الفلاحية، فالخطاب الرسمي بعيدا عن الواقع، إذ أصبحت قيمة الواردات الغذائية تسجل زيادات مستمرة تتكالب من سنة لأخرى، فعلى سبيل المثال ارتفعت فاتورة الحبوب في الثلاثي الأول من سنة 2014 إلى 543.96 مليون دولار مقابل 462.31 مليون دولار لنفس الفترة لسنة 2015[5] مما يعني أن الأمن الغذائي الجزائري مهدداً خاصة في الأوقات التي تتهاوى فيها أسعار النفط وتتصاعد مخاوف عدم صعود الدينار الجزائري.

إذن: يمكن القول أن السياسة المتبعة خلال هذه الفترة مرسومة فقط على القراطيس وتغرد خارج السرب التنموي، فالفلاحة والريف لا يزالان ضحيتا نظرة قاصرة تتبعها اختلالات بالجملة ومن بين هذه الاختلالات التي لازمت الفلاحة والفلاحين نرصد ما يلي:

---

[1]- علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- المرجع نفسه، ص 12.

[3]- نفسه، ص 12.

[4]- الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد02، 2009، ص 275.

[5]- رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر "واقع وأفاق"، جامعة سطيف 01، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص 50.

- استمرار تمثيل أغلب اليد العاملة الفلاحية من فئة الشيوخ الذين لا يزالون يقيمون للأرض وزنا وقيمة، إذ بينت الإحصائيات أنه ما يقارب 80% يتجاوزون 50 سنة وبالمقابل قلة اليد العاملة الفلاحية في صف للشباب.

- عدم وجود دراسات علمية مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى لمواجهة التحديات التي تحدق بالفلاحة، كما ينعدم الارتباط والتناسق بين الجامعات ومراكز البحث مع الفلاحين، إذ أن البحث العلمي يشكل حجز الزاوية في بناء القواعد الإنتاجية.

- عدم إعطاء أهمية للتنمية البشرية -أي الرأسمال البشري- خاصة الشباب وذلك بتكوينهم وتعليمهم وتمكينهم ومد يد العون لهم باعتبار العنصر البشري محرك للتنمية وأساس استدامتها ومهندس الخطط والبرامج.

- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة من مكننة وآلات وبذور وأسمدة...إلخ.

- ظهور مشكلة السكن الريفي وغياب الدعم الكافي، إضافة إلى العوائق الإدارية عند رخص البناء لسكان الأرياف كون السكن الريفي دعامة أساسية لتثبيت الفلاحين ودعم استمرارهم في الريف ولذا فالريف لا زال يعاني من عدم تطور البنية التحتية ما ساهم في عدم ملائمة المناخ الملائم لإقامة المشروعات الفلاحية وبالتالي في ظل هذه الظروف الصعبة لا نستطيع تحقيق انطلاقة هجرة عكسية - من المدن إلى الأرياف- وتضيع فرص ظهور الفلاحة كقطاع فعال جالب للعملة الصعبة ومحققا أمنا غذائيا مستداما.

- مشكلة القروض الفلاحية وهروب الفلاحين من التزامات التسديد، إضافة إلى فشل الفلاحين في الحصول على القروض واستمرارية مشكل التمويل رغم تعدد آليات الدعم والمساعدة.

- مواجهة الفلاحين لمشاكل التسويق وتخزين المنتجات الفلاحية واضطرارهم إلى بيعها بأثمان رخيصة أثرت على أرباحهم وأتعابهم وبالتالي التوجه المحتوم إلى قطاعات أخرى تضمن أكبر قدر من الربح وعدم المشقة وتوفر التأمينات الاجتماعية وارتفاع الأجور، مما يؤدي بالفلاح الجزائري إلى النقمة على الفلاحة ورفضها كثقافة وكقيمة.

وفي الأخير يمكننا القول: أن المتابع للسياسة الفلاحية ولمستويات التنمية خاصة خلال السنوات الأخيرة لا يفتأ أن يلاحظ مفارقة غريبة وتناقضات تكتنف الوضعية الفلاحية للجزائر، ووجه التناقض والغرابة بارز في الأفق فرغم تمتع البلد بوفرة مالية –حتى في ظروف تتميز بحدة الأزمات الدولية– فالإمكانيات والثروات هائلة إلا أن المجتمع الجزائري يعيش وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة وواقع تنخره بطالة مزمنة خاصة في صفوف الشباب بما فيهم حاملي الشهادات.

إذن: فالراحة المالية منذ سنة 2000 لم يكن لها تأثير على التنمية سواء في الاستثمار الفلاحي أو في توفير مناصب العمل، فالنظام الإنتاجي بقي معوقاً وعاجزا على امتصاص شبح البطالة والمعاناة، وهذا ما عبر عنه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي مؤكدا: «لم يسجل الوضع الاجتماعي والاقتصادي تحسنا معتبرا على الرغم من تحسن الأداءات المالية»، فالوضع كما هو سواء انهار سعر النفط أو لامس 120 دولار، مما يمدنا بنظرة يقينة أن مكامن الضعف والخلل لا تزال تجري في عروق الاقتصاد الجزائري وتسري في أدمغة صانعي تنمية البلد.

المبحث الثالث: مخطط عمل الفلاحة خارطة طريق لتشغيل اليد العاملة والإنتاج الفلاحي.

إذا كانت الفلاحة هي: العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات الإنسانية، وهي بذلك علم وفن وصناعة إنتاج محاصيل النباتية والحيوانات النافعة[1]، فالفلاحة بالمفهوم الحديث لم تعد تقتصرعلى الأعمال المتعلقة بالأرض فحسب، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى أنشطة تابعة تَكيف وتَطورتَنوع الإنتاج الفلاحي "نباتي، حيواني، سمكي"، وبهذا فهي تشمل العديد من الثروات النباتية والحيوانية والغابية والحشرية "النحل، دود القز...." والبحرية.

لذا ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في البرنامج الخماسي للحكومة للسنة "2015 – 2019"، بادماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، مما يسمح بتظافر جهود الكل لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الموارد الفلاحية المختلفة، وقد خصص برنامج الحكومة ما يفوق 1000 ملياردج للقطاع الفلاحي.

المطلب الأول: مفهوم مخطط عمل الفلاحة.

ليقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاثة ركائز ضرورية وهامة:[2]

- الزراعة والثروة الحيوانية.
- الغابات والأحواض المائية.
- الصيد وتربية الأحياء المائية.

فتقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة على الفلاحة والثروة الحيوانية، ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هياكل القطاع الفلاحي وتشجيع كفاءات الفاعلين والفلاحين والريفيين ودعمهم ومتابعتهم لإنجاح مشاريعهم، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية لتنمية الغابات وكذا التشجيع والتحفيز

[1] – محمد خميسي الزوكة، جغرافيا الزراعة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط3، ص17– 19.

[2]– جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الانتاج الزراعي "دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص108.

على السياسة البيئية والمحافظة على المحيط، في حين تقوم الركيزة الثالثة على دعم ومتابعة والتطرق إلى مشاكل الصيد وتربية المائيات وزيادة تطوير صادرات الاسماك مع الحرس على حماية ووقاية أماكن الصيد.

وتحت شعار تحدي لتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في رفع الانتاجية من الموارد والمحاصيل الفلاحية "الحيوانية والنباتية"، أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري برنامجا خاصا محدد فيه الأهداف التالية[1].

- متوسط النمو الزراعي* ب5%.
- قيمة الانتاج الزراعي4300 مليار دج.
- معدل التشجير13%.
- تخفيض قيمة الواردت ب 2مليار دولار.
- زيادة قيمة الصادرات ب 1.1 مليار دولار.
- خلق مليون وخمسمائة ألف 1.500.000 منصب شغل.

الفرع الأول: المحاورالمتبناة لتفعيل مخطط الفلاحة "2015 –2019".

إذا كان المسعى الذي تم اعتماده في مخطط الفلاحة، يتطلب تكثيف وتدعيم الإطار التحفيزي والتشجيعي للفلاحين والريفيين والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة قدرات الفلاحة

[1] .- Ministère d'agriculture du développement rural : plan d'action flaha 2019,2016

* ويكون ذلك برفع الطاقة الانتاجية من الحبوب التي من المنتظر أن يبلغ إنتاجها 69.2 مليون قنطار في 2019 مقابل 34.4 مليون قنطار في سنة 2014 و إنتاج نحو 161.3 مليون قنطار في مجال الخضر مع نهاية الخماسي مقابل 129.8 مليون قنطار سنة 2014 وتوقع إنتاج 6.2 مليون طن في سنة 2019 من اللحوم الحمراء مقارنة ب 5.13 م طن في سنة 2011، أما فيما يخص اللحوم البيضاء فكان المتوقع 5.67 مليون طن سنة 2019 مقارنة ب 4.66 م طن سنة 2014، المرجع: سفيان شارف بن عطية، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة –2000-2019-"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26،2021، ص38.

وتطوير شعب التصدير وإحداث فعالية في الريف الجزائري، فقد تم إرتكاز مخطط عمل الفلاحة على خمسة محاور تتمثل في :[1]

المحور الأول: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية وتعزيز المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية.

المحور الثاني: مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكثيف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني وتوفيرأحسن العوامل ووسائل الانتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية.

المحور الثالث: تقوية الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وانطلاق برنامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للادارة الاقليمية.

المحور الرابع: تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع نظام الوقاية والمراقبة للصحة والصحة الحيوانية ضد الآفات والكوارث الطبيعية مع وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية.

المحور الخامس: متابعة وتقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنه الادارة الفلاحية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني.

الفرع الثاني: نظرة نقدية حول مخطط عمل الفلاحة.

عند تطرقنا للدراسات التطبيقية والنتائج الميدانية لمختلف الباحثين، توصلنا إلى نتائج وأرقام مختلفة لهذه الفترة، فمن ناحية الانتاج الفلاحي نلاحظ أن الحبوب، -حسب الدراسات-، قد تحسنت معدلات إنتاجها خلال الفترة الممتدة ما بين "2010-2017" من 32 مليون قنطار سنة 2009 إلى معدل 41 مليون قنطار سنة "2010-2017" بزيادة قدرها 6% ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير

[1] - نسمن فطيمة، الفلاحة الجزائرية بين التبعية والاكفاء الذاتي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد2، 2017، ص174.

بنسبة 51% و49% [1]، فالحبوب تحتل مكانة هامة في قائمة الموارد الغذائية للمجتمع الجزائري، ويرجع ذلك للعادات والتقاليد الغذائية للمجتمع، فأي خلل في هذا المنتوج سيؤثر على النمط الغذائي السائد، ويحدث عدم التوازن بين الاحتياجات الغذائية والإنتاج إلى نقص في التمويل بهذه المادة الاستراتيجية.

أما بالنسبة للخضروات، فقد بلغ الانتاج الوطني لمحاصيل الخضر 136.57 مليون قنطار في 2018 مقارنة بنحو 130.2 مليون قنطار سنة 2017 بزيادة 5% ويتكون هذا الإنتاج من ثلاثة أنواع مستهلكة على نطاق واسع وتشمل البطاطا بنسبة 34% والبصل ب 10.24% والطماطم ب10% [2] وعلى الرغم من الزيادة في الإنتاج الوطني بحوالي 5% في عام 2018 إلا أنه سجلت بعض الأنواع نمو سلبيا.

أما فيما يخص الاشجار المثمرة والكروم فإنه يلاحظ، معدل الإنتاج للاشجار المثمرة قد ارتفع خلال الفترة "2010-2017" وتمثل الاشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة ب10.2% والزيتون ب99% والحمضيات ب91% وبلغ إجمالي إنتاجها لعام "2017-2018" حوالي 14 مليون قنطار والتمور ب82% [3].

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فإنه جزء لا يتجزأ من الانتاج الفلاحي، سواء من ناحية مساهمته في الانتاج المحلي الفلاحي أو من خلال تغطية الحاجات الاستهلاكية، وبهذا بلغ انتاج اللحوم الحمراء سنة 2018 5290121 طن بانخفاض 2.7% مقارنة بعام 2017 الذي بلغ حجم الإنتاج فيه 5439924 طن وهذا الانخفاض سببه انخفاض الطلب عليه نظرا لانتشار الامراض التي أصابت الأغنام والأبقار وبلغ إنتاج الحوم البيضاء حوالي 5403692 بزيادة 2% مقارنة بعام 2017 وعرف هذا النوع من الإنتاج ارتفاعا

[1] – مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطورها وتحسين مردوديتها، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر "واقع وآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] – فرح بن سالم، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر "واقع وآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص53، 54.

[3] – المرجع نفسه، ص55.

متواصلا بفضل سياسات الدعم للمنتجات والمرافقة البيطرية بإضافة إلى تسهيل منح قروض تشغيل الشباب خاصة بتربية دجاج اللحم[1].

كما أنه يظهر جليا –حسب الدراسات– عدم الاهتمام بمجال إنتاج الحليب وهذا ما أوجد انخفاض في إنتاجه، في حين أن إنتاج العسل سنة 2018 كان حوالي 7.324 طن مقارنة بعام 2017 الذي قدر بحوالي 6.123 طنا بزيادة قدرها 19.6% [2].

أما من ناحية الصادرات والواردات، ومع انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية الكلية بانخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة "2015-2019" تم تسجيل مساهمة ضعيفة جدا من الصادرات الفلاحية من المنتوجات الغذائية من الصادات الكلية –حسب الدراسات–، حيث لم تصل نسبة المساهمة 2% طيلة 12 سنة في الفترة "2007 – 2019" ففي سنة 2013 كانت 1.49% وفي سنة 2014 كانت 1.74% وفي سنة 2015 ب0.68% وفي سنة 2016 بنسبة 1.13% وفي سنة 2017 نسبة 1% وفي 2018 ب0.89% وفي 2019 ب1.1% [3] وذلك لوجود عراقيل ومشاكل حالت دون تصدير المنتجات الفلاحية.

أما فيما يخص نسبة الواردات الفلاحية من المنتجات الغذائية إلى الواردات الكلية للجزائر، فهي في حدود 18% الى 19% خلال "2014 – 2019"[4]، وهي نسبة كبيرة نوعا ما إذا نظرنا إلى الامكانيات الطبيعية والمالية والبشرية المتوفرة في الجزائر لإنجاح المواسم الفلاحية وإعطائها بعدا استراتيجيا.

وبهذا تم تسجيل عجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع قيمة الواردات الفلاحية مقابل انخفاض قيمة الصادرات منها وانخفاض قيمة العجز نتيجة انخفاض قيمة الواردات وذلك في إطار تنفيذ توصيات الحكومة بتقليل الاستيراد وليس نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات إلى غاية 2019.

---

[1]- فرح بن سالم، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2]- المرجع نفسه، ص56.

[3]- خامت سعدية، خثير الهواري، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي "الواقع والآفاق"، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر "واقع وآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص197.

[4]- خامت سعدية، خثير الهواري، مرجع سبق ذكره، ص196.

فالفرق كبير بين الصادرات والواردات الغذائية أدى الى عدم القدرة على تغطية حاجيات السكان بالرغم من الاصلاحات العديدة، مما يؤكد تبعية الجزائر للخارج، وما يزيد من حدة التبعية هو تركيز الواردات لمنطقة جغرافية واحدة والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت الواردات من الاتحاد الأوروبي لسنة 2017 44.37% بينما بلغت الواردات في من الولايات المتحدة الامريكية نحو 18.38%[1] ما يؤثر على الريوع البترولية التي تتم بالدولار بينما معظم الواردات إلى الجزائر هي بعملة اليورو وهذا ما يزيد من الضغوطات على الاحتياطي من العملة الصعبة.

أما فيما يخص اليد العاملة والريف فإن للقطاع الفلاحي دور محوري في تشغيل اليد العاملة الفلاحية خاصة في المناطق الريفية، لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي أصبحت تناقص حيث وصلت في سنة 2019 إلى9% من اجمالي المشتغلين[2]، وهذا راجع إلى النزوح الريفي، وترى الاحصائيات*، أن القوى العاملة بقطاع الفلاحة في تراجع مستمر بنسبة تتعدى 2%[3].

ففي سنة 2015 كانت الفلاحة تستوعب 13.07% وفي سنة 2016 كانت النسبة 12.73% وفي سنة 2017 أصبحت 12.82%[4] ويعود تراجع اليد العاملة في الفلاحة نتيجة هجرة قوى العمل من

[1]- مرباح طه ياسين، يحياوي عبد الحفيظ، تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي الجزائر " واقع وآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص273.

[2]- ينظر بيانات البنك الدولي على موقع:

http://data.albankaldawali.org/indicator/sh.rur.totl.zs.

* بالنسبة لحجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي، فإنه من الملاحظ أن هذه التقديرات تختلف بين عديد الجهات المعنية باحصاء اليد العاملة الفلاحية من وزارة الفلاحة، البنك المركزي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ...إلخ ويعود ذلك بشكل رئسي الى ارتباط النشاط الفلاحي بشكل أساسي بالموسمية واختلاف آليات الاحصاء.

[3] - سفيان بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص41.

[4] - مرباح طه حسين، يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص273.

الفلاحة إلى قطاعات أخرى لوجود فوارق كبيرة في مستوى المداخيل والراحة، وكذا عدم توفير الامكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم[1].

إضافة إلى نقص التدريب والتأهيل في اليد العاملة الفلاحية وانتشار معدلات الأمية في أوساطهم وخاصة الفئة العمرية 45 سنة فما فوق [2] مما يؤثر على مستويات عيشهم وبالتالي انعدام ظروف امتهان الفلاحة مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج خاصة وأن الجزائر من البلدان النامية قطاعها الفلاحي يتكل كثيرا على اليد العاملة الفلاحية والريفية المحركة للآلات اليدوية البسيطة، لذا وجب النظر جيدا والتمعن جيدا في استراتيجيات التنمية الفلاحية وإعادة توجيه اليد العاملة إلى مسارها الصحيح.

[1] – محمد خميسي بن رجم، هجيرة بلعورة، القطاع الفلاحي مستقبل الجزائر لاقتصاد ما وراء البترول، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الاقتصادي في الدول النامية بين الخيارات والدول المتاحة، يومي 2-3 نوفمبر 2016، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 6.

[2] – مرباح طه حسين، يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص274.

خاتمة:

رغم الدور الريادي الذي تتمحور حوله الفلاحة من خلف للثروة وإنتاج الفوائض الغذائية وتوفير فرص عمل، إلا أنه ما يلاحظ من خلال تحليلنا لسير مختلف السياسات الفلاحية المنتهجة في مختلف المراحل، أنها كانت غير مرضية ودون المستوى المخطط له، حيث أن الحصة الاستثمارية المخصصة للقطاع الفلاحي تبين أنها تقلصت من مخطط لآخر ومن سياسة لأخرى وعلى العكس من ذلك، فقد هيمن قطاع الصناعة وصناعة المحروقات على الساحة الاقتصادية، إضافة إلى أن المشرع والمخطط الجزائري وصانع القرار الاقتصادي عمل على تسريع عملية التصنيع فأحرق كل المراحل الطبيعية التي يجب أن يمر بها المجتمع في تطوره ضاربا عرض الحائط حق مشاركة الإنسان الجزائري في تقرير مصيره الاقتصادي في التقدم والبناء.

إذن، يمكن القول: أنه لا يمكن التفكير في سياسة تنموية ناجحة دون إعطاء أولوية بارزة للفلاحة نظرا لما تمتلكه من إمكانيات دفع القطاعات الأخرى ودفع دواليب الاقتصاد، فالفلاحة هي الحلقة المفقودة ولابد من استرجاع مكانتها لاستكمال بناء الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث

اتجاهات ونظريات حول الشباب

تمهيد:

من المعلوم أن الموارد البشرية تمثل أهم الموارد الرئيسية والفعالة في إنجاح عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والملاحظ أن المجتمعات الراقية كان سبب رقيها اعتنائها بمواردها البشرية كما وكيفا واتجاهها إلى العناية الفائقة بالتخطيط والتعليم والتدريب والعمل لأجل إعداد قوتها البشرية وخصوصا الشباب إعدادا كاملا وشاملا، يمكنها من الوقوف في وجه الإنزلاقات والأزمات، لذا اتفق المفكرين والباحثين على فكرة، أن الفقر الحقيقي ليس في انعدام أو نقصان في الموارد المالية أو الطبيعية وإنما في نوعية الموارد البشرية –والتجارب العالمية تؤكد ذلك–.

والمجتمع الجزائري باعتباره مجتمعا فتيا كما توضحه خصائص التركيب السكاني، طرح لدى الحكومة ومخططيها مسائل كبيرة وشائكة تمس التربية والتعليم والتكوين والتمهين والتدريب والعمل والسكن وأوجد أمامها تحديات أكبر ومطالب أصعب خاصة مع تنامي نسب الشباب وتنامي معها مشاكله وحاجياته وقضاياه في الوقت الراهن.

المبحث الأول: التعريفات المتعددة لمرحلة الشباب وأهم تقسيماتها.

الشباب في المعجم الوسيط هو من أدركه البلوغ ويعني الحداثة والفتوة وشباب الشيء أوله أما في المصباح المنير فالشباب يعني النشاط والقوة والسرعة، وبشأن مرحلة الشباب وتقسيماتها اختلفت التعريفات وتباينت المفاهيم وذلك طبقا لتعدد وتنوع الآراء والمنطلقات الفكرية والاتجاهات الإيديولوجية والتخصصات العلمية والنظرية خاصة في عصرنا الحالي.

المطلب الأول: التعريفات المختلفة لمرحلة الشباب.

فيما يتعلق بتعريف مرحلة الشباب فإنه لا يوجد تعريف واحد جامع للشباب، وصعوبة إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل يعود لأسباب كثيرة أهمها اختلاف الأهداف المنوط بها من وضع التعريف وتباين المفاهيم والأفكار العامة مع تعدد الخلفيات النظرية المنطلق منها للمفكرين والعلماء، إذ نجد الباحثين من يحدد المفهوم امتداد للزاوية الزمنية أو البعد الديمغرافي ومنهم من يعتمد على النواحي النفسية والاجتماعية ونتيجة لهذا التباين حول حدود المفهوم ظهرت اتجاهات في التعامل معه ومنها:

فمن الناحية البيولوجية يحدد العلماء سن الشباب بتلك المرحلة العمرية المحصورة بين 16-30 سنة على اعتبار أنها الفترة الأقصى أداءا من النواحي الوظيفية للجسم والعقل، أما بالنسبة للسوسيولوجيين وعلماء النفس فيحددون الشباب كمفهوم لمن يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي أدوارا معينة في البناء الاجتماعي بشكل ثابت في الوقت الذي تكتمل فيه جوانب شخصيته الوجدانية المزاجية والعقلية بصورة تمكنه من التفاعل الايجابي والسوي مع أفراد المجتمع، وفي هذا السياق يشير "بياربورديو Pierre Bourdieu" إلى أن هناك توجها عاما في التناول السوسيولوجي لمسألة الفئات العمرية إذ اُعتبر هذا التناول اعتباطيا انطلاقا من صعوبة التحديد متى تنقضي أو تنتهي مرحلة الشباب ومتى تبدأ مرحلة الشيخوخة، نفس الكلام بالنسبة للفصل بين انتهاء الفقر وبداية الثروة إلى حد اعتبار "بورديو" الشباب مجرد كلمة، ويرى عالم النفس"سيجموند فرويد" أنه في بداية الشباب المرحلة الأخيرة في عملية النمو النفسي الجنسي وسماها "بالمرحلة التناسلية" وتتميز بملامح ارتقائية هامة تتحول من النرجسية المفرطة

إلى نمو الميول الجنسية الغيرية والاصطدام بالواقع فتتخللها فترات من القلق تسهم بطريقة أو بأخرى في تشكيل هوية الفرد.

أما علماء الاقتصاد فينظرون للشباب على أنه هو من يعمل وينتج ولا دخل للسن في التسمية، فطالما أن الإنسان يعمل ويشارك في العملية الإنتاجية فهو شباب في المعنى الاقتصادي لأنه عنصر من عناصر الإنتاج الأربعة: الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم التي تشارك جميعها في إنتاج السلع المادية والمعنوية، ويعرف "كلاوس اليربيك Klaus R.Allerbeck": «أن الشباب ليس مجرد فئة بيولوجية فقط، بل هو أيضا فئة اجتماعية وعندما نتحدث عن الشباب بوصفة فئة اجتماعية فذلك لا يعني فئة من فئات بيولوجية خاصة من فئات العمر بل هو مرحلة في دورة الحياة»[1].

أما الاتجاه الديمغرافي والمعتمد كثيرا خاصة في الدراسات الديمغرافية والاجتماعية، يستند إلى حصر مرحلة الشباب في فترة عمرية من "15- 25 سنة" وتمتد إلى غاية 30 سنة ووفقا لهذا الاتجاه يتحدد مفهوم الشباب الذي وضعته الأمم المتحدة* سنة 1980 بأنه الفئة العمرية الممتدة بين "15-24 سنة".

وقد تم خلال منتدى الشباب الدولي في "داكار" بالسينيغال في أغسطس 2001 الطلب من الأمم المتحدة إعادة النظر في تعريف "الشباب " وبرفع الحد الأقصى للسن ليصل إلى 30 عاما حتى

[1]- يحي مرسي عيد بدر، فوزي رضوان العربي، الإدراك المتغير للشباب المصري، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 156.

* ففي عام 1985 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفا لفئة الشباب لا يزال يستخدم إلى الآن كمعيار معتمد دوليا في غالبية الدراسات والإحصائيات، حيث حدد التعريف الشباب بأنهم: «الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين "15 إلى 24 سنة"» وقد أثار هذا التعريف ولا يزال نقاشا واسع النطاق حول مدى ملائمته للواقع العملي المتنوع في مختلف دول العالم واتساقه مع نصوص الاتفاقية الدولية، فطبقا لهذا التعريف فإن الأطفال هم من تكون أعمارهم أقل من 14 سنة، بينما تحدد المادة "01" من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأطفال لعام 1979 الأطفال بأنهم جميع من تكون أعمارهم من الثامنة عشر سنة فأقل، غير أنه جرى نقاشا حيويا خلال عامي "1997- 1998"، إعداد نص الاتفاقية رقم 182 الخاصة بمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال، حول الفرق في تعريف "الطفل" و"الشباب" المرجع: أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، العمل مع الشباب "نظرية تحليلية تكاملية" الكتاب الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص 25.

يفي بمتطلبات تعريف الشباب خاصة في البلدان النامية[1]، وقد كان الهدف من مرونة التعريف توسيع أفق الحماية الاجتماعية خاصة في المراحل الانتقالية الهامة في الحياة الفرد من عالم الطفولة إلى عالم البالغين، إضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل ذات صلة مباشرة بعناصر سوسيولوجية واقتصادية وسياسية في مختلف المجتمعات تلعب دورا أساسيا في تعاملها المعياري والفعلي مع فئة الشباب.

ووفقا لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان فإنه يعيش حوالي 80% من إجمالي الشباب في العالم النامي، مما يجعل من حجم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات مضاعفة[2] هذا ما يشكل سببا مقنعا لمطالبة الأمم المتحدة بتحالف دولي لتشغيل الشباب قائم على المرتكزات الثلاثة التالية[3]:

- الاعتراف بالشباب باعتبارهم مصدر قوة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- التوصل إلى فهم الشباب باعتبارهم مجموعة متنوعة لها احتياجات مختلفة تعتمد على عوامل من قبيل نوع الجنس والموقع الجغرافي ومستوى التنمية الاقتصادية في البلدان التي يعشون فيها.

- الدعوة إلى مزيد من سياسات العمالة الشاملة للشباب والتي تستفيد من أقصى حد ممكن من قدرات جميع الشباب، فهناك تأكيد مستمر على ضرورة إتباع " نهج جديد" وتكرار أهمية " الالتزام السياسي الجديد" ومفهوم " الشراكة الجديدة"، ليست تلك تعابير إنشائية صرفة هدفها الانبهار، بل منظور جديد في التفكير إلى قضايا الشباب وهو منظور عالمي يخص جميع شباب عالمنا اليوم.

المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة لفئة الشباب.

الشباب قطاع عريض في مختلف المجتمعات ولذا فإنه لا يمكن التعامل معه باعتباره وحدة واحدة متساوية فإنه يتباين في المواقف والتعليم والثقافة وكذلك في موقع العمل والسكن والوضع الطبقي، ولذا اُعتمدت عدة تقسيمات لفئة الشباب:

[1] - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] - نفسه، ص 13.

[3] - نفسه، ص 13- 14.

أولا: تقسيم الشباب على أساس المواقف والتعليم والثقافة[1].

– فئة الشباب المتعلم والمثقف ذو الخبرة وهذه الفئة تصنف على أنها فئة قيادية.

– فئة الشباب الواعي وهي تلك الفئة التي تلم بقدر من الثقافة والتعليم وامتلاك بعض الخبرات ولكنها من ناحية النشاط والفعل المباشر تبدو حاملة أو أن نشاطها لا يتوازى مع إمكانياتها وجزء من هذه الفئة فاعل ونشط ويمكن أن يتقاطع مع الفئة الأولى.

– فئة الشباب التابعون وهي فئة واسعة وعريضة ولكنها تتصف بتدني الوعي والتعليم وغير مبادرة، هؤلاء يشاركون في النشاط ولكنهم لا يبادرون إلى فعله بل ينتظرون من يقودهم ويوجههم إليه.

ثانيا: تقسيم على أساس المهنة والعمل[2].

– فئة الطلاب: تشمل هذه الفئة طلاب الثانوية والمعاهد المتوسطة والعليا وطلاب الجامعات وهذه الفئة واسعة بحكم موقعها وامتلاكها الثقافة والتعليم ووجود أطر حزبية ونقابية فإنها تتسم بالديناميكية والنشاط ولديها استعداد عالي للانخراط في النشاط السياسي والاجتماعي.

– فئة العمال: وهذه الفئة تعتبر من الفئات الواسعة في المجتمع ويمكنها أن تلعب دورا في حالة تنظيم فعلها وتأطيره من خلال النقابات والمؤسسات المهنية.

– فئة الموظفين: هي فئة غير متجانسة من حيث الاهتمامات ومستوى المعيشة والمستوى التعليم.

– فئة العاطلين عن العمل: غالبيتهم من خريجي الجامعات وهذه الفئة تَصنف بأنها الأسوأ من حيث الواقع المعيشي والاستقرار النفسي وخياراتها واهتماماتها يشوبها التشويش والضبابية بسبب وضعها الاقتصادي غير المستقر.

ثالثا: تقسيم على أساس جغرافي[3].

– فئة الشباب الذين يسكنون المدن.

---

[1] – أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 27– 28.

[2] – المرجع نفسه، ص 27– 28.

[3]– أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 28– 29

- فئة الشباب الذين يسكنون الأرياف.

- فئة الشباب البدو.

ويوجد بين هذه الفئات من الشباب تمايزات عديدة إذ يتميز شباب المدن بالتفتح وامتلاك قدرا أعلى من التعليم والثقافة والخبرات العلمية بحكم وجود وتمركز المؤسسات التعليمية والثقافية والاقتصادية والترفيهية في المدن ووجود مناخات اجتماعية أكثر انفتاحا تسمح بحرية الاحتكاك والاختلاط وتبادل المعارف والآراء وكثرة النقاشات والحوارات.

رابعا: تقسيم على أساس طبقي.

وهنا يدور الحديث عن اتجاهين[1]:

الاتجاه الأول: التقسيم الطبقي بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث الشباب في دول الشمال الغنية يعيشون مستوى معيشي وخدماتي وثقافي واجتماعي عام أعلى بكثير من شباب دول الجنوب الفقيرة الذين ينعكس واقع بلدانهم ومجتمعاتهم عليهم.

الاتجاه الثاني: يمثل أولئك الشباب المنحدرين من أصول طبقية فقيرة في ذات البلد والمجتمع والمنحدرين من أصول طبقية مترفة وغنية.

[1]- مصطفى حجازي، الإنسان المهدور "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص 207-210.

المبحث الثاني: الخصائص والسمات المميزة للشخصية الشبابية وضرورة توجيهها كمورد بشري فعال.

إن عملية انتقال الكائن البشري من مرحلة المراهقة إلى مرحلة الشباب ومن مرحلة الاعتماد على الغير إلى حالة يتم فيها الاعتماد على النفس تصاحبها تغيرات اجتماعية وسيكولوجية وعقلية وجسمية مرتبطة بعملية التحول.

المطلب الأول: خصائص وسمات مرحلة الشباب.

الفرع الأول: الخصائص الجسمية "الفيزيولوجية

"التي تتميز مرحلة الشباب بما يلي:

إن نقطة البداية في تحول الفرد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب هي البلوغ ومفهوم البلوغ يستخدم للإشارة إلى المظاهر الفيزيقية للنضج الجنسي، وتتميز هذه الفترة بظهور معالم جسمية معينة سواء عند البنين أو البنات، فيسير النمو نحو النضج الكامل مع التخلص من الاختلال في التوافق العضلي العصبي، وتنضج قوة الجسم وتحاول الغرائز التعبير عن نفسها، ويتم تحقيق القدرة على التناسل لدى الشباب عند الذكور والإناث ويزداد الارتباط بين الجنسين وتزداد المشاعر خصوبة وعمقا[1]، وتزداد سعة القلب بشكل يزيد على سعة الشرايين وقوتها مما يؤدي إلى زيادة ضغط الدم ويظهر آثار ذلك في الشعور بالصداع والإعياء ونمو المعدّة مما يترتب عليه زيادة شهية الشباب للطعام[2].

[1] – مرعي توفيق، أحمد بلقيس، الميسر في علم النفس الاجتماعي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1984، ص 130.

[2] – محمد سيد فهمي، إدارة الأزمة مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص 135.

الفرع الثاني: الخصائص النفسية*.

المسألة الجوهرية أثناء مرحلة الشباب هي التوتر بين الذات والمجتمع، إذ تتعقد العلاقة بين القيم المحددة الاجتماعية والشباب وتتسم بالنفور والصراع وعدم قبول الواقع الاجتماعي في كثير من الأحيان ولذا نجد الشباب يكافحون لكي يجدوا ماهيتهم وتنتابهم أيضا عددا من المشاعر كالعزلة والسخط والتورم وعدم الانضباط بالعالم الواقعي والاجتماعي والشخصي، وهذه المشاعر تنبع من الإحساس النفسي بعدم التوافق بين الذات والعالم كما ترجع هذه المشاعر إلى المرحلة التي يتخطاها بين الإعداد للدور والقيام به وما يصاحب ذلك من اختيارات قد تفرض عليه وتَلائمه، ويطلبها وقد لا تواتيه.

ويرجع علماء النفس مشاكل الشباب الأساسية في هذه الفترة إلى "أزمة الكيان" فهو يريد الاستقلال وتأكيد ذاته لكنه لا يستطيع ذلك لاعتماده على الوالدين اعتمادا كبيرا خاصة من الناحية المادية وهذا ما يقلل الاستقلال الذاتي إلى حد بعيد ولذا ينظر بعض العلماء إلى هذه المرحلة بأنها مرحلة التناقضات الكبيرة.

ففي هذه المرحلة عموما، يصبح الشباب غير متزن وغير مستقر ولا يمكن التنبؤ باتجاهات تصرفاته فهو غير قابل للانصيع متمردا على طلبات الأسرة ورافضا لتحريماتها غير متأكد من حقيقة ذاته ويغلب عليه تقلب الحياة المزاجية وأخطرها ما يعرف "بأزمة الهوية Crise de d'identité" التي تنشأ من عدم قدرة الشباب على فهم الذات الجديدة وعدم التحضير لها خاصة وتقبلها والتعامل معها،

* ومع هذا يمكننا القول: أنه رغم وجود طابع سيكولوجي عام لكل مرحلة عمرية إلا أن هذا لا يتوقف على السلوك التوافقي الذي يبديه الأفراد في كل مرحلة عمرية فإذا كان هذا التوافق إيجابيا فإنه يجعل المرحلة العمرية ذات اتجاه إيجابي مع الحياة فعلى سبيل المثال، بالأساليب التوافقية السوية يتحول خريف العمر إلى ربيع متجدد وبدء جديد للحياة، وعلى العكس فإن الأساليب التوافقية السلبية تحول الشباب وربيع العمر إلى خريف مفقر مجدب، ولهذا يظهر لدينا مفهوم جديد للعمر وهو " العمر السيكولوجي" وهو يختلف عن العمر الزمني ويقصد به :«الطابع النفسي الذي يسود حياة الأفراد ويحدد اتجاهه في الحياة ودرجة حيويته ونشاطه وتفاعله مع الحياة وعلى أساس "العمر السيكولوجي" يمكن أن نجد فردا في مرحلة الشباب زمنيا لكنه شيخا بالعمر السيكولوجي ويمكن أن نجد فردا في مرحلة الشيخوخة زمنيا لكنه يعتبر شابا بالعمر السيكولوجي لذا شاع بين العامة «الشباب شباب القلب»، المرجع: محمد محمد بيومي خليل، انحرافات الشباب في عصر العولمة، الجزء الاول، دار قباء للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 131.

كما أنه في مرحلة الشباب يكثر الانحراف والإدمان والجريمة في المقابل يتميز الشباب بالمثالية والميل إلى الروابط والمصالح.

الفرع الثالث: الخصائص العقلية.

يميل الشباب في هذه المرحلة نحو النمو الفكري والعقلي مع تميزه بطابع الخيال والجرأة والمغامرة ويعتز الشباب بتفكيره مع القابلية للإيحاء في بعض الأحيان وتتميز هذه المرحلة بيقظة عقلية كبيرة إذ يحتاج الشباب إلى حرية عقلية ويميل إلى الحصول على المعلومات، كما يمتاز النمو العقلي الانفعالي للشباب بأنه نتاج التجارب والتفاعل، كما تتوقد الذاكرة ويتفتح الذهن على المعلومات والتجارب.

ويكون النمو العقلي في أعلى مستوياته وتبدأ القدرات والهوايات والميول الخاصة إلى الظهور بوضوح كما ينمو الانتباه والتذكر والإدراك ويعيش الشباب في عالم من أحلام اليقظة ومن ثم يندفع إلى القراءة والمطالعة والرغبة في الأسفار والرحلات والتعاون على مختلف الثقافات، ويتوقف الشباب على تقبل الأفكار والمبادئ والقيم التي يقدمها له الكبار إذ ينقدها ويناقشها ويبدأ في التساؤل والتشكيك وهكذا يكون الشباب فلسفة حياته.

إضافة إلى ذلك، يتميز الشباب بخاصية القدرة اللغوية والرياضية والعملية الكتابية والجمالية والفنية والتفكيرية والإبداعية وكذا القدرة التعبيرية.

الفرع الرابع: الخصائص الاجتماعية.

يتصف الشباب بالقابلية الكبيرة على التغير الاجتماعي والثقافي والنمو والتطور والرغبة نحو التحرر والتضحية والاندفاع والانطلاق ولذا كان هؤلاء أكثر تجاوبا مع مستلزمات التغيير وأكثر فئات المجتمع قدرة على العطاء والعمل والإنجاز بهدف تحقيق الذات وإثبات القدرة على تحمل المسؤولية، ويرى "كولز Coles" «أن الشباب يواجه الكثير من صور الحراك حتى يصبح مواطنا مندمجا في مجتمعه حيث ينتقل من حالة الاعتماد على الغير إلى حالة الاستقلال النسبي»[1].

[1] – أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

فالشباب ينتقلون من مرحلة التّعلم إلى مرحلة العمل ومن المنزل إلى مواجهة البيئة الخارجية وكذلك من العيش مع الأسرة إلى تكوين أسرة مستقبلية والشباب بصفته طموح وقادر على الحركة والتظاهر والاحتجاج وراغب في التميز والتمايز باحثا عن مكان له في خريطة مجتمعه.

ففي هذا العمر يميل الشباب إلى الارتباط بالشباب الآخر المنتمي إلى كيانات اجتماعية وثقافية مغايرة له كما يميل إلى التضامن في الجمعيات والمنظمات الشبابية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وفي هذه المرحلة تتشكل معتقدات وقيم واتجاهات وميول الشباب وتنمو الثقافة وتترسخ الأفكار وتنضج الشخصية، هذا ما يجعل الشباب شديد الجرأة والمواجهة والعنف أحياناً خاصة عندما يرى الواقع مخالفًا ومغايرا لما يراه ويتمناه في مخيلته وبهكذا يكون رفضه.

كما تكون لديه رغبة جامحة في بناء المشروعات والعمل على انجاحها وانجاز المسؤوليات، أنها مرحلة الانجازات والآمال العظيمة، فالشباب إذن: دائما يحاول التخلص من كافة ألوان الضغط وقهر السلط عليه، فهو أكثر تقدمية وأقل إمتثالا للسلطة، وفي هذه المرحلة يكون التكليف القانوني والالتزام الشرعي والاجتماعي والقومي في جميع الثقافات وعلى اختلاف المجتمعات.

فالشباب إذن: طاقة ديناميكية خلاقة تتميز بخصائص* القدرة الإنسانية المؤثرة في أقصى صورها، فمرحلة الشباب ليست مرحلة فجائية كما يعتقد البعض بل هي مرحلة انتقالية لها طبيعتها ومقوماتها وسماتها النفسية والجسمية والعقلية والاجتماعية، لذا فإن فهم الشباب يمكننا من التعرف على حقيقته والعمل على إشباع حاجاته تلافيا وتفاديا للمشاكل المستقبلية التي تنجم عن عدم انتباهنا لخصائص هذه المرحلة، وتتضاعف أهمية وقيمة هذا المورد البشري الحيوي أكثر من خلال توجيهه أفضل توجيه.

* هذه الخصائص ليست ثابتة تميز كل شباب العالم بل هي مظاهر سائدة مشتركة يختلف الشباب في الاتصاف بها وذلك تبعا للفروق الفردية وظروف التنشئة الاجتماعية والثقافية وكذلك تنوع وتعدد المتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية والتاريخية من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى.

المطلب الثاني: ضرورة توجيه الشباب كمورد بشري فعال.

إذا كانت فئة الشباب فئة ميالة إلى إثبات ذاتها وفرض وجودها وتتوق إلى التفوق في مختلف المجالات والمشاركة في صناعة قضايا الوطن والمصير، فإنها لن تقوم بواجباتها اتجاه نفسها ومجتمعاتها إلا إذا حصلت على التوجيهات اللازمة لإعدادها، ومن بين هذه التوجيهات:

الفرع الأول: التوجيه النفسي والثقافي والاجتماعي:

يتحقق التوجيه النفسي والثقافي والاجتماعي للشباب من خلال تلقينهم المبادئ والأفكار والقيم والاتجاهات، ففي سنة 1965 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع بيانا موجها إلى شباب العالم أقر عدة مبادئ منها تنمية قدرات الشباب وتأهيل الأشخاص المتميزين وتربيتهم تربية سليمة[1]، وهذا طبعا تختص به مؤسسات التنشئة الاجتماعية كونها تمثل معاقل أساسية لبنية الشخصية الشبابية، ومن بين هاته المؤسسات نجد:

-**الأسرة**: الأصل من الأسرة أنها البيئة الطبيعية الأولى التي تقوم بتنشئة الأجيال الطالعة ولقد أجمع علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الاجتماع النفسي وعلم النفس الاجتماعي أن الأسرة هي العامل الرئيسي في صنع قيم وسلوك الشباب وصبغها صبغة اجتماعية ايجابية وتكوين الشخصية في جميع نواحيها، فلقد تبين في عديد الدراسات النفسية والاجتماعية أنه إذا كانت البيئة الأسرية يسودها التفاهم والتعاون يتخرج منها شباب أصحاء أسوياء أما الأسرة التي تفتقد إلى هذه المثل والمعايير ويسودها المشاكل فقد يتخرج منها شباب مريض* لا يستطيع التكيف مع محيطه مستقبلاً ولا خدمة مجتمعه، وقد توصل " أوكتافيو ما فيلا "إلى نتيجة مفادها أن الفارق المهم بين "اليابان" و"البيرو" هو أن أطفال

[1]- محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2009، ص 93.

* تشير أغلب الدراسات العربية في ميدان التنشئة الاجتماعية إلى شيوع أنماط التربية المتسلطة التي تسعى إلى بناء شخصيات مطوعة تميل إلى التبعية وتنفي الإبداع فهذا التسلط يؤدي إلى حالة من ضعف الثقة بالنفس وفقدان القدرة على ممارسة الأدوار الايجابية والميل إلى الخضوع والاستكانة لكل أشكال السلطة ومن فقدان المبادرة الذاتية والعمل التلقائي، المصدر: كافية رمضان، أنماط التنشئة الأسرية في المجتمع العربي، حوليات كلية التربية في جامعة قطر، العدد 07، 1990، ص 68.

اليابان تعلموا قيما حافزة للتقدم بينما أطفال "البيرو" لم يتعلموا هذه القيم ومن بينها: المسؤولية والدقة والانجاز واحترام حقوق الآخرين واحترام القانون وأخلاقيات العمل[1].

-**مؤسسات التعليم**: تعد مؤسسات التعليم "المدرسة، المتوسطة، الثانوية، والجامعة" الحلقة الوسيطة بين مجتمع الأسرة الضيق ومجتمع الحياة الواسع، كونها مؤسسات تربوية اجتماعية علمية ذات مهامات نبيلة تكسب الشباب القيم والمعارف وتنمية المهارة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحضارية وذلك وفقاً لما جاء في سياسة التعليم داخل الدولة. - وهذا ما أكده التربويون- غير أن مؤسسات التربية والتعليم قد تفشل* في توجيه الشباب ويتحول التعليم من أداة حضارية تطورية إلى أداة كابحة معطلة لنمو القوى البشرية.

الفرع الثاني: التوجيه العلمي والمهني.

يعد الشباب في المجتمع رأسماله ومورد بشري ثمين يفوق كل موارده التي يؤسس لحاضر المجتمع ومستقبله ولضرورة ذلك، اعتنت الأمم المتحدة بالشباب حيث ترى أنهم الدوافع الأساسية للبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بها الأمم المتحدة فمنذ الاجتماع الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجهت الأنظار إلى واجبات الأمم المتحدة بالنسبة لهذه الفئة وبضرورة التعاون مع بعض الوكلاء المتخصصة "كمنظمة العمل الدولية" "وهيئة اليونسكو" كجزء هام من عمل الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والتخطيط فاهتمامها هذا هو بند من بنود برنامج طويل يشمل الصحة والتعليم والتدريب المهني عن طريق تحقيق نظرة شاملة ودراسة كاملة عن المظاهر المختلفة لمواقف الشباب ودوره في التطور الاجتماعي[2].

---

[1]- لورانس إ.هاريزون، صمويل ب. هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم، ترجمة: شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، ط2، ص 500.

* يرى "هشام شرابي": "أن التعليم في المجتمعات العربية يتميز بصفتين رئيسيتين: فهو من جهة يقلّل من أهمية الإقناع والمكافأة ومن جهة أخرى يزيد من أهمية العقاب الجسدي والتلقين وهذا ما يحُد ويقطع الطريق أمام الأفراد ويعطل طاقات الإبداع والتجديد والقدرة على مسايرة العصر مستقبلا ويبعث فيهم أنماط جامدة من التعامل والتحاور والعمل...الخ"، ينظر: هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 40-41.

[2]- محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الفرع الثالث: التوجيه الديني والعقائدي.

يتحقق هذا النوع من التوجيه –الديني والعقائدي- من خلال التعاون المكثف والواسع مع المتخصصين في التوجيه الديني والتربية الدينية من أساتذة وأئمة المساجد وعلماء الدين والأمة لتأكيد القيم الأخلاقية والدينية الباعثة إلى العمل الصالح والإنتاج النافع وتحمل المسؤولية أمام الله ثم الوطن لدى الشباب المسلم، كما يكون لديهم شعور ديني ورقابة أخلاقية قوية ذاتية ويحقق لهم التمسك بمنظومة القيم والأنساق الدينية التي تنظم الشباب في سلوكياته وتصرفاته وعلاقاته بنفسه وبالآخرين وبالواقع المعيش.

إذن: بواسطة هذه التوجيهات يمكن إعادة آمال الشباب في هويته الاجتماعية والثقافية والنفسية والعلمية والمهنية والعقائدية ليس كجمهور مستهلك فقط بل كقوة دافعة، فترك الأمور دون توجيهات مسبقة يتيح الفرص النهازة لتيارات غير مسؤولية ومتطرقة يمكن أن تكون هدّامة ومحطمة للشباب فتبعده عن العمل والإنتاج وتوسع الهوة بينه وبين مؤسساته وواقعه العملي.

المبحث الثالث: احتياجات الشباب الجزائري المعاصر وأهم المتغيرات المؤثرة في شخصيته.

إذا كانت مرحلة الشباب تتميز بدرجة عالية من التعقيد والتشابك والتداخل وتؤثر فيها مسببات وتغيرات جسمية ونفسية واجتماعية وحضارية مختلفة، تلعب بعدة أشكال دورا حاسما في تحديد مسار الشخصية الشبابية، وهذه التغيرات تطرح احتياجات* متنوعة اختلف في تعدادها وتفسيرها الباحثون والدارسون للشباب على اختلاف توجيهاتهم وأفكارهم وميولاتهم العلمية.

المطلب الأول: حاجات الشباب الجزائري المعاصر.

ويعرف "أحمد زكي" "الحاجة": «بأنها كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات أو لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه»[1] ويعرف آخرون "حاجة الشباب": «بأنها ضرورة فردية مترتبة على الخصائص البيولوجية والنفسية وطبيعة العلاقات الشخصية المميزة لمراحل النمو المختلفة وإن سد تلك الحاجات كفيل بتحقيق توافق اجتماعي أفضل للأفراد مع تحقيق الأهداف المجتمعية في نفس الوقت»[2] وبعبارة أخرى هي: «الدافع الطبيعي أو الميل الفطري الذي يدفع الإنسان إلى تحقيق غاية داخلية كانت أو خارجية شعورية أو لا شعورية»[3]، ومن بين الحاجات التي يحتاجها شبابنا المعاصر اليوم هي:

الفرع الأول: الحاجات النفسية: وهي الحاجات الخاصة بتحقيق الصحة النفسية* للشباب وتحقيق توافقه النفسي في المجتمع وتتضمن الحاجات النفسية ما يلي:

---

* تنقسم الحاجات وفقا لطبيعتها إلى:

حاجات أولية: كالطعام والمسكن والملبس والحاجات الجنسية.

حاجات مشتقة: وهي الناتجة عن التواجد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية كاللغة والتعليم والقيادة والضبط الاجتماعي.

حاجات تكاملية: وهي التي تحقق قدرا أكبر من الانسجام الاجتماعي وتربط بين أعضاء الجماعة كالمعتقدات والممارسات الدينية ونواحي النشاط الترفيهية.

[1]- المرجع نفسه، ص 63.

[2]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3]- المرجع نفسه، ص 64.

* لقد اعتبر "الوجوديين" الصحة النفسية هي أن يعيش الإنسان وجوده وأن يدرك معنى هذا الوجود وأن يدرك إمكانياته وأن يكون حرا في تحقيق ما يريد وبالأسلوب الذي يختاره وأن يدرك نواحي ضعفه وأن يتقبلها وأن يكون مدركا لطبيعة هذه الحياة بما فيها من

- الحاجة إلى تأكيد الذات واستقلاليتها كالاستقلال عن الوالدين والآخرين وسلطة الدولة نفسها لبناء شخصيته المستقلة وتأهيله لأخذ قراراته المصيرية بطرق طوعية بعيدة عن التدخل.
- الحاجة إلى الشعور بالأمن والأمان والتفاعل الايجابي مع أفراد مجتمعه للتخفيف من القلق والاضطرابات النفسية الناتجة عن التفكير في المستقبل كالزواج والعمل...الخ.

الفرع الثاني: الحاجات العقلية "المعرفية": وهي الحاجات المتعلقة بإشباع رغباته نحو الثقافة والعلم والمعرفة والتعلم ومنها:

- الحاجة إلى العلم والمعرفة واكتساب الخبرات التعليمية للمساهمة في بناء المجتمع وذلك بتوفير البرامج العلمية والثقافية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية وتطوير شخصيته ومهاراته واستعداداته العلمية لما لها من دور مفتاحي وأساسي في دور الشاب نحو الانجاز والإنتاج والنجاح.
- الحاجة إلى تقدير وفهم أفكاره وتمثلاته وآرائه ليسهل التعامل مع هذه الفئة ومسايرتها نحو الأهداف القومية والمسائل الوطنية خاصة من جانب الكبار.

الفرع الثالث: الحاجات الاجتماعية: تعتبر الحاجات الاجتماعية للشباب أكثر الحاجات تأثيرا بالخصائص الجسمية والعقلية والانفعالية وكذلك عوامل البيئة والتنشئة الاجتماعية نظرا لارتباطها الأكبر بالقيم والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع ومن بين هذه الحاجات ما يلي:

- الحاجة إلى خدمة الآخرين مما يطور علاقاته الايجابية والفعالة مع مجتمعه.
- الحاجة إلى الشعور بالأهمية وذلك عن طريق الدور الذي يلعبه الشاب في مجتمعه وبواسطته يتخذ مكانة لنفسه يشعر من خلالها بأن له قيمة ووزن.
- الحاجة إلى بناء الشخصية القيادية الشابة من خلال تنمية القدرات القيادية وصقل المواهب الواعدة، وهذه العملية تحتاج إلى سياسات تربوية مدروسة ومخططة مقرونة بأبحاث وأعمال ميدانية إجرائية تعزز ثقة الشباب القياديين بقدراتهم، مما يضعهم في مقدمة النخب المجتمعية.

متناقضات وأن وجود المتناقضات من سمات الحياة وهذا حتى يصل إلى تنظيم معين من القيم والمعايير والمواقف يكون بها إطارا مرجعيا في حياته.

- الحاجة إلى القيم الثقافية والاجتماعية البناءة لتحقيق السلوك التوافقي بين الشباب والمجتمع.

الفرع الرابع: الحاجات الدينية: تكون الحاجات الدينية نسقا وإطارا شاملا وكاملا توجه الشخصية الشبابية نحو الرقي والتطور ومنها:

- الحاجة إلى قيم دينية قوية وفعالة يحقق الشباب من خلالها توافقه النفسي والديني والاجتماعي ومن ثم اكتساب التوافقية في التصرفات والسلوكيات.
- الحاجة إلى فهم وغرس التمسك بمنظومة المعايير والمبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية الحضارية للدين الإسلامي خاصة التي تنظم الشباب في علاقاته بنفسه وأمته.
- الحاجة إلى توجيه شبابنا توجيها دينيا وتكوينه تكوينا صحيحا من طرف علماء وأئمة الأمة بما يخدم الدين والوطن.

وانطلاقاً من هذه الحاجات المهمة في حياة الشباب نستطيع وضع استراتيجية متكاملة ومتناسقة لمواجهة متطلبات الشباب في جميع نواحي المجتمع لأن هذه المرحلة وحدة ديناميكية وإذا لم يتم التكامل وإشباع حاجاته أصيب الشباب بالتصدع والخلل وعدم التوازن وأصبح دوره تحطيما في المجتمع، لذا فهناك حقائق أساسية ينبغي على جميع التنظيمات والمؤسسات المهتمة بالشباب والحكومة والمجتمع الجزائري أن يضعها في اعتباراته وضمن حساباته عند تعامله مع فئة الشباب ومنها[1]:

- إن مكان الشباب في العالم قد تغير وأنه بدأ يظهر ككيان متميز إلى الحد الذي يمكن أن يعتبر فيه قوة اجتماعية قائمة بذاتها تجمع بين أفرادها علاقات معينة وتجمعهم مصلحة مشتركة، ألا وهي الرغبة في الحصول على مكانهم في المجتمع المحلي والعالمي وهذا يشير إلى ضرورة إحداث تغيرات ملموسة في هذه المؤسسة الشبابية.
- إذا كان الشباب يتسم في جميع الأوقات بالطاقة والحيوية الدافعة والاندفاع والسرعة والقلق وعدم الرضا والحماس، فإن هذه السمات تزداد حدة في العصر الحديث بوجه عام وفي المجتمعات النامية

[1]- محمد سيد فهمي، إدارة الأزمة مع الشباب، مرجع سبق ذكره، ص 144-145.

بوجه خاص ولا ينبغي أن تعتبر هذه السمات ضارة بل يجب الاستفادة منها إلى أقصى حدّ بشرط أن يتوافر الوعي والتنظيم.

- إن الشباب في مجتمعنا مطالب بالقيام بدور قومي وإنساني هام وأن عدم قيام الشباب بهذا الدور لن يكون تقصيرا منه بل قصورا من الجهات التي ينتمي إليها، ولا ينبغي عليها أن يكون دورها إشباع الاحتياجات الأساسية للشباب فقط حتى لو سلمنا بأهميتها بل يجب أن تتخذ من دور الشباب محورا أساسيا لها.

المطلب الثاني: أهم المتغيرات المؤثرة في الشخصية الشبابية.

لعل الشباب هم أكثر الفئات تقبلا للتغير، إذن فهم أكثر الفئات تأثرا بالمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية والتصاقاً بمجريات الواقع من صراع وأزمات ونجاحات وإخفاقات، وبالرغم من اختلاف تفاصيل أوضاع وظروف المجتمعات العربية ومعظمها حديثة العهد بالاستقلال وكلها مجتمعات نامية فإن المتغيرات التي تؤثر في جيل الشباب العربي لا تختلف في جوهرها فيكاد يتشابه في أوضاعه واحتياجاته وأزماته، ومن أهم المتغيرات التي تؤثر في الشباب العربي عامة والجزائري هي:

أولا: المتغيرات التي تؤثر على المستوى العالمي: تتمثل في[1]:

التطور الكمي والكيفي والثورة في مجال العلم والتكنولوجيا والتقدم الهائل في مجال المعرفة الإنسانية، فالتطور الإنساني في الخمسين عاما الأخيرة وسرعة هذا التطور يثير لدى الشباب الكثير من المشكلات أهمها كيفية تتبع هذا التطور واستيعابه على الرغم من سرعة هذا التطور وتعقيده الأمر الذي يجعل من الضروري أن تتلقى الأجيال الصاعدة التربية أكثر شمولا وتنوعا.

- سرعة التغير الاجتماعي والمفاهيم والقيم التي يمتصها الشباب من المجتمعات المتطورة خاصة المحيطة -الأوروبي والأمريكي- خاصة وأن هذا التغير الاجتماعي بصوره المتعددة يأتي بأوضاع تختلف كثيرا عما نعيشه في مجتمعنا من عادات وتقاليد وأساليب حياة.

[1] – محمد سيد فهمي، إدارة الأزمة مع الشباب، مرجع سبق ذكره، ص 251.

- ظهور سوق دولية للكفاءات والتخصصات ولعل هجرة المتخرجين من الجامعات للسوق العالمية خير دليل، حيث أصبحت الجامعات تنتج سلعة بشرية قد تكون رائجة ولعل أنه من الطبيعي أن الشباب في الجامعات أحسوا بهذا الوضع وبالتالي بدأوا في التطلع إلى نوع من التعليم يتيح تخطي الحدود المحلية والبحث عن التخصص المفيد.
- تغير الفكر الاقتصادي لمردوده الرأسمالي وسيطرة رأس المال على شؤون الحياة كلها، مما كان له الأثر الأكبر في تطور الفكر الاستهلاكي والنمطي لدى المجتمع وانعكس أثره على الشباب بصفة عامة ولم يعد الشباب يحلم بمكانة اجتماعية مرموقة فور تخرجه بل أصبح عليه أن يقاتل من أجل إيجاد فرص عمل.

ثانيا: المتغيرات التي تؤثر على المستوى الإقليمي: يمر العالم اليوم بعد حقب طويلة من التعرض للتأثيرات الأجنبية –خلال الاستعمار التقليدي– إلى مرحلة استعمار جديد وخاصة بعد اكتشاف ثرواته الهائلة "طاقوية، معدنية" هذا ما جر المنطقة إلى تجدر جرثومة الاحتلال الصهيوني في قلب الأمة العربية، الوضع الذي انعكس على نفسية شبابنا وإحساسه بالمرارة والألم تارة ومشاعر الاعتزاز والتغني بأمجاد الماضي الغابر تارة أخرى.

ثالثا: المتغيرات التي تؤثر على المستوى المحلي: وتتجلى هذه المتغيرات في الصراع الاجتماعي في مرحلة "ما بعد الاستقلال" الذي وضع جمهور الشعب في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الصعوبة بالمقابل وجود طبقات بلغت مستوى الترف الاستهلاكي وبيروقراطية طفيلية متحجرة لا تحرص على تنمية الوطن بل العيش بأي ثمن على حسب المصالح الوطن، واتساع فجوة التفاوت بين شرائح وفئات اجتماعية مختلفة بخاصة أن هذا التفاوت يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظّى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية بل العكس من ذلك تماما إذ يقوم التفاوت على مجموعة عناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع "الطبقة العامة والطبقة الوسطى" ذلك أنه ارتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة وبطرق مشبوهة وغير شرعية كالمضاربة والاختلاس وتحويل

الأموال العمومية[1] الظروف التي أثرت على شبابنا وأخذ أشكالا مختلفة من الاحتجاجات* والرفض الصريح لهذه المظاهر.

[1]- العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

* هذا ما نلاحظه من مسيرات طلابية شبابية رافضة للعهدة الخامسة والنظام القائم المبني على الفساد والإفساد وتحطيم المجتمع الجزائري ومصادرة خيراته بالمجان على حسابه مقابل تمتع قلة قليلة زاوجت بين السلطة والمال وخدمت الخارج لعقود طويلة.

المبحث الرابع: أزمات الشباب الجزائري ومشكلاته منذ الاستقلال.

لم يعد هناك ما يستطيع أن يغض النظر عن البوادر التي بدأت تظهر بين شبابنا والتي تعبر بصدق عن مشاكل جديدة ومتنوعة، والواقع أن هذه البوادر يجب ألا تزعج أحد لأنها وليدة العصر الذي نعيش فيه، وإذا كانت هذه الملامح جادة فإنها قد تصدم الكثير منا إلا أنها في الحقيقة أمر طبيعي.

وقد يكون السبب الرئيسي لضيق الكثير منا بما يسمى "بؤرة الشباب" يرجع أساسا إلى أننا لم نعد أنفسنا نحن الكبار ومعشر المثقفين وصانعي السياسات ومتخذي القرارات لمشاكل الشباب المتعددة ولم نغير النظرة إلى مؤسساتنا التي ترعى الشباب بحيث تكون مستعدة لمواجهة مطالبه وتناول مشاكله حتى لا نواجه ما لم يكن متوقعا، ومشكلة الشباب مشكلة عالمية بطبيعتها غير أن المجتمعات التي قطعت أشواطا على سلم الحضارة لا تشعر بخطورة الظاهرة كونها وجدت وسائل الإقناع المادي والمعنوي لشبابها، ومجتمعاتنا العربية لا زالت تتخبط في بؤر الشباب ومشاكله.

ويشهد القرن الحالي العديد من الحركات الشبانية التي تعبر عن موقف إنسان القرن الحادي والعشرين الرافض للواقع والمتمرد عليه أو المتطلع لغد أفضل أو المنسحب من الحياة "مغتربا عنها" ولهذا فالشباب الجزائري كونه جزء من هذه الحركات الشبابية في المجتمعات العربية فهو يعاني من مشاكل جمة "نفسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وحضارية" نوجز بعضا منها:

المطلب الأول: أزمة البطالة.

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وحتى ثقافية، ويقصد بالبطالة عدم وجود فرص عمل لكل قادر وراغب في العمل، غير أن هناك أفرادا يرفضون العمل ولديهم رغبات لا شعورية دفينة للتهرب من القيام بأي عمل مهما كان بسيطا وسهلا فهؤلاء مرضى بالإتكالية والكسل.

وتعرف منظمة العمل الدولية " البطال" على أنه: «كل شخص قادر على العمل وراغب ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن يجد هذا العمل»[1] ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها: « الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجيدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع»[2] وتشمل البطالة بذلك جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع ونقصد بها العنصر البشري ومنه الشباب الذي يمثل عنصرا أساسيا في البناء الاجتماعي والاقتصادي.

وتتعدد أسباب البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشطة في الجزائر خاصة عنصر الشباب بغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية والتكوينية ويمكن أن نجمع هذه الأسباب في نقطتين*:

---

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد "من خلال حالة الجزائر" ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

[2]- المرجع نفسه، ص 45.

* أهم العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة هي:

- اعتبار عدد كبير من الدول النامية تعتمد في صادراتها الخارجية على المحروقات أو بعض المعادن والموارد الفلاحية الطبيعية التي تشكل الجزء الأكبر منها وبالتالي فإن إرادتها من العملة الصعبة مرتبطة بشكل أساسي بعائدات هذه الصادرات وبما أنه يصعب التحكم في أسعارها بالرغم من جهود هذه الدول وعلى مستوى منظمة الأوبيك التي تعتبر الجزائر من أعضائها فيترتب عن ذلك انكماش الإقتصاد الجزائري بشكل خاص.

- تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى وترتب عليه إضعاف القوة الشرائية للموارد المتاحة من العملات الأجنبية لأن الجزء الأكبر منها في شكل دولار وبالتالي تقيد قدرتها على الاستيراد بتلك العملات بما سيتبعه هذا من انكماش في دعم الواردات من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية وبتعبير آخر تبقى المدفوعات بالدولار كما هي مقابل أحجام متناقصة من الواردات، وأي انخفاض في الكميات المستوردة له تأثير سلبي على حجم الإنتاج والعمالة في المؤسسات التي تستورد مستلزمات إنتاجها من الخارج.

-النمو الديمغرافي باعتباره يؤثر مباشرة في زيادة حدة البطالة خصوصا إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لا تتناسب ومعدلات النمو السكانية التي تميل إلى الارتفاع في الدول النامية، فقد أدت الزيادة السكانية إلى تزايد العروض من طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، ونظرا لارتباط قضية السكان بعوامل متباينة يصعب السيطرة عليها، لذا اعتبرت من ضمن العوامل الخارجة عن سيطرة الدولة.

تشمل الأولى العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة، وهي تلك التي لا تعتبر الحكومة مسؤولة عنها مسؤولية مباشرة، أما الثانية فنتناول من خلالها الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتشير بيانات الديوان الوطني للإحصاء في يوم 06-01-2010 إلى تفشي البطالة بين الشباب خلال عام 2009 إذ تبين أن من بين 04 بطالين يوجد 03 بطالين دون سن 35 سنة وأن نسبة البطالة ترتفع عند فئة الإناث حيث بلغت 18.10% مقابل 8.60% لدى الذكور... وقال المدير العام للديوان الوطني للإحصاء أنه بخصوص العاطلين عن العمل حددتهم عملية المسح بنحو 1 مليون و72 ألف عاطل مشيرا إلى تراجع نسبة البطالة إلى حدود 10.20% مسجلة

- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات، وكذلك بسبب نظام الفوائد المطبق في البنوك الذي لا يشجع على الادخار للأسباب متعددة منها: تجنب أنواع الربا...الخ.

- أزمة المدفوعات الخارجية التي تعرفها الجزائر والتي تمتد جذورها إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، ورغم تأخر تأثيرها على الاقتصاد الوطني، فقد بدأت تظهر منذ سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار النفط من حوالي $35 عام 1980- 1981 إلى نحو 15 $ في سنة 1986 إضافة إلى خدمة الديون والشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية بموجب الإصلاح والإنعاش الاقتصادي.

والعوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة هي:

- عدم ملائمة الهيكل التنظيمي لمتطلبات السوق إذ أن هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية وهكذا ابتعدت عن الملائمة مما يحول دون توافق العرض مع الطلب.

- البعد المكاني للسياسة السكانية الذي يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، فالتركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة، إذ أن هذا الخلل التوزيعي يؤدي إلى خلق ضغط على المؤسسات ويصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة مما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية قادرة على خلق القيمة المضافة من جهة وتوفير العمل من جهة أخرى، هذا ما ساهم في قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.

- الاختلالات الهيكلية والتي سببت مشكلة البطالة في فترة الثمانينات من القرن الماضي وما قبلها وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري ما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف على احتواء اليد العاملة، المرجع: ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 252-255.

انخفاضا محسوسا مقارنة بسنة 2008 عندما بلغت نسبة البطالة نحو 11.30%[1] ويعود هذا العدد الكبير من العاطلين عن العمل إلى أن الشباب دون 30 سنة يشكلون 70 بالمئة من مجموع السكان وبالتالي يكاد يكون من المستحيل توفير مناصب شغل وتوفير الدعم المادي لجميع المحرومين في الاقتصاد الجزائري نظرا لثقل عبء الملف وتشبعه[2].

غير أن تفشي ظاهرة البطالة في أواسط الشباب في الجزائر أدت إلى ظواهر كشفت عن ساقيها واعتنقها الشباب تعويضا عن حالة العمالة والفراغ الذي ينهشهم يوميا، ظواهر سلبية اختلفت حدتها من شباب لآخر ومنها: الجريمة والتطرف، واللامبالاة والعنف والمخدرات والعزلة والتراجع...الخ.

المطلب الثاني: أزمة الهجرة غير الشرعية.

الهجرة في علم السكان كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة وفي علم الاجتماع تدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرهما وقد يجتمعان[3]، والهجرة ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمع الجزائري لكنها تحولت من ظاهرة عادية، -الهجرة القانونية- إلى مشكلة اجتماعية تهدد الاستقرار والأمن الوطني والإقليمي والدولي متجسدة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وتنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت هاجسا وانشغالا اجتماعيا وسياسيا وأمنيا يؤرق الجزائر وذلك بسبب الاستعداد التام لشرائح اجتماعية* مختلفة وخاصة فئة الشباب باختلاف مستوياتهم العلمية والمهنية بما فيهم ذوي المستوى التعليمي والمهني المتدني خصوصا.

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، دراسة في الخروج من أزمة البطالة والسكن والعنوسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 28، 29.

[2]- المرجع نفسه، ص 28.

[3]- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، الجزء السابع، ص 67.

* في السنوات الأخيرة أصبحت ظاهرة "الحرقة" تشمل حتى الكهول والعجائز والأطفال والنساء وحتى الحوامل.

ويبلغ المشكل درجة الخطورة لوصول الظاهرة إلى جامعيين وإطارات وموظفين بحكم أن طبيعة العمل لا تتلاءم مع قيمة الأجر المدفوع في الجزائر بالموازاة مع قيمة الأجور المقدمة في الدول الأخرى "قيمة العملة الصعبة مقارنة بالدينار الجزائري".

والهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو السرية أو "الحرقة" –المصطلح المتداول في الجزائر– هي إحراق كل الوثائق والقوانين والحدود للالتحاق بأوروبا وهكذا يصبح "الحراق" بدون هوية أي الهروب والتخفي "والهدة" في اتخاذ موقف الهجرة الذي لا رجعة فيه، حيث يقوم "الحراق" بالتسلسل إلى بلد ما عن طريق البحر بطريقة سرية وغير شرعية مستخدما حيلا عديدة للمرور إلى الضفة الأخرى من المتوسط كشراء تأشيرات مزيفة أو التخفي داخل حاويات أو امتطاء قوارب الموت –الباتيرا باللغة الإسبانية– بمحض إرادته مغامرا بنفسه مجتازا البحر ليلا باتجاه أوروبا مخالفا القوانين والشروط المعمول بها والتي تحددها القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المعمول بها وتعتبر أوروبا الغربية الوجهة الأولى "للحراقة" الجزائريين.

وإذا كانت ظاهرة الهجرة السرية مخاطرة بحياة الشباب فهي في واقع الحال تعبير عن السخط والوضعية المزرية التي يعيشها الشباب الجزائري في مجتمعهم والتي تتصف بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كالبطالة والفقر والتهميش والإقصاء والحقرة واليأس من النجاح داخل الوطن...الخ، فتصبح "الحرقة" الاستراتيجية الوحيدة في نظر الشباب للتغيير الجذري للحياة من أجل حياة أفضل.

وتبين الدراسات التي أُجريت في إطار الظاهرة على فئة الشباب الأكثر إقبالا هم[1]:

- شباب الأحياء الشعبية الفقيرة.
- الشباب ممن لديهم أصدقاء نجحوا بهذه الطريقة ومروا بتجربة "الحرقة".
- الشباب الحاملين لشهادات جامعية ويعانون من البطالة الطويلة.

[1]– يزيد عباسي، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر "دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل –القطب الجامعي تاسوسيت جيجل– " أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015– 2016، ص 188.

- الشباب الواقع تحت تأثير وسائل الإعلام المختلفة.
- الشباب الذين هم متابعون قضائيا أو الفارين من العدالة.

وإذا كانت من أخطار الهجرة غير الشرعية على المجتمع هجرة الشباب، كونه ذخيرة ومعتمد عليها في إعالة الشرائح الأخرى فهي تترك آثار عميقة مستعصية الحل خاصة على المجتمع المصدر للشباب إذ يخسر طاقاته الحية وقوته البشرية، فالمجتمع الجزائري ناضل وضحى وتكبد وأنفق الماديات والمعنويات في سبيل تربية وتكوين شبابه لكنه لن يستفيد من غلاته إلا المجتمعات المستقبلة* التي لم تنفق دينارا واحدا على تكوين هؤلاء الشباب.

وإذا كانت الظاهرة تفاقمت أكثر في الآونة الأخيرة بين الشباب الجزائري فإن لذلك أسباب حددها الباحثون ومنها:

- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر.
- قرارات غلق الحدود في وجه الأجانب من طرف الاتحاد الأوروبي.
- الصورة البراقة التي يمدنا بها الإعلام والفضائيات عن نمط العيش الأوروبي.
- صور النجاح الاجتماعي للشباب الجزائري وخاصة الذين مروا بتجربة "الحرقة" مما أدى إلى سيطرة المذهب البراغماتي النفعي على عقول شبابنا جعله يبحث عن الطرق السهلة والسريعة للربح والنجاح المادي وبهذا أصبح شبابنا مهوسا بالحرقة دون احتساب للعواقب ولو على حساب حياته.
- القرب الجغرافي للجزائر من أوروبا مما جعل تسلل المهاجرين عبر البحر أسهل.

* ينبغي أن تنظر إلى النقاشات المعاصرة بين الماركسين وفي صلب العمالة لكي يقع الإقرار بالأهمية المتزايدة للهجرة وانعكاساتها المتناقضة على الطبقات العمالية وبالتحديد على اثر انقلاب تدفق حركة الهجرة من المجتمعات "السائرة في طريق البلترة" إلى أقطاب الإنتاج الرأسمالي والبلدان الامبريالية ويكمن المنطق الرأسمالي للهجرة الإلتجاء إلى يد عاملة جاهزة والتي هي قوة عمل محضة: شباب في سن النشاط بدون تكلفة إنتاج اجتماعي – بما أن بلدهم الأصلي تكفل بها– ويمكن تعريض هؤلاء الشباب إلى أشدّ أشكال الاستغلال عبر الأجور المتدنية والتمييز الاقتصادي والاجتماعي، المرجع: جيرار بن سوسان، جورج لابيكا، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، دار محمد علي للنشر، صفاقس، دار الفرابي، بيروت، أكتوبر، 2003، ص 1342.

إضافة إلى ضغط البيئة الاجتماعية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط والروابط الاجتماعية وينعكس ذلك ميدانيا على المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى المعيشي الاجتماعي والاقتصادي.

وما يلاحظ عموما أن الشباب الجزائري سواء داخل أرض الوطن أو خارجه فهو يعاني الأمرين من اغتراب وتهميش وحقرة واستغلال وذل ومهانة، وإذا كان شبابنا لم ينعم بالعدالة الاجتماعية والفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية وتمكينه في وطنه فكيف ينعم بها ويحياها في بلد لا يمد له بصلة –اختلاف في الديانة واللغة والتاريخ وحتى المصير–.

المطلب الثالث: أزمة والتطرف والعنف.

من أهم المظاهر الباثولوجية الأكثر شيوعا لدى شبابنا اليوم وأشدها وطأة و تأخذ أشكالا مختلفة في مجتمعنا نجد التطرف « الذي هو التعصب في الرأي وتجاوز حدّ الاعتدال يترتب عليه ألوانا من السلوك الإنساني العنيف أحياناً واللاإنساني أحيانا أخرى»[1]، ويتخذ التطرف* شكلا فعليا وعمليا كالاشتراك في أعمال التحريض والتخريب والمعارضة.

ويرى الأخصائيون أن للتطرف أسباب تجعل من الشاب شخصا متطرفا منها:

الحياة الأسرية التي تطبع الطفل بقوالب التنشئة الاجتماعية المختلفة، فإذا تمت تنشئة الطفل في الأسرة تنشئة صالحة فإنه سيخرج للمجتمع شابا سويا قادرا على العطاء والانجاز، أما إذا كانت نوعية الأخلاق والقيم المقدمة للطفل هدامة فإنها لا محالة سيصبح الشاب ذا شخصية متطرفة وانتقامية ونهازه للفرص الضالة.

---

[1]– سيد عويس، الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1988، ص 31.

* يمكن ملاحظة هذه الظاهرة أثناء المباريات الكروية فعند خسارة الفريق فإن القيامة تقوم وتبدأ مباريات العنف والتخريب وثورات الغضب العارمة لخسارة الفريق.– الإنجاز الوحيد هو الفوز الكروي– فالشباب في المجتمعات العربية تم اختزال قضاياه وقواه الحية في مجرد رعاية الأندية الكروية، بعدم توجيهه أي صناعة التنمية الوطنية –فالسلطة لا تريد تنمية– وبذلك أضحت كرة القدم وكأنها قضية وطنية– فكل القضايا الأخرى بوركت بالفشل– حتى أن صناع القرار يتسابقون في رعاية الأندية الكروية وهم بذلك اختزلوا مشاكل واحتياجات الشباب والمجتمع في مجرد نجاح الفريق، فالفوز في كرة القدم هو استقرار للنظام السياسي الردعي.

كما تلعب المدرسة دورا في ترسيخ وتثبيت التربية لدى الفرد، فإما تساعده على التكيف والتوافق مع نفسه ومجتمعه وإما تدفعه على الشعور بالضياع والانحراف وبالتالي إنتاج شباب متطرف ومجرم، أي إعادة إنتاج الصورة نفسها التي أعطيت له.

إنكار الحقوق الاجتماعية والسياسية للشباب يؤدي به إلى أُخذ حقوقه بواسطة العنف والتطرف لا بواسطة الحق والقانون –ما دام الحق والقانون مهضوم في مجتمعه– أي أن ما أخذ منه عن طريق القوة لا يسترجع إلاّ عن طريق القوة ممّا يدخل الشباب والمجتمع في دوامة لا علاج لها.

إضافة إلى التطرف، يظهر العنف Violence في أفق الحياة الاجتماعية التي يغلفها من كل ناحية أنه يشكل الحدود الدنيا... فمن جهة يظهر العنف عندما يكون ثمة فقدان الرقابة أو فقدان للوعي لدى أفراد معينين أو في جماعات ناقصة المجتمعية وبهذه الصفة يمكن وصفه بالسلوك اللاعقلاني[1] كما أنه لحظة انفجار الحقيقة الكامنة في بنية التخلف وإن الأشكال الدموية والكاسحة التي يأخذها تؤكد هذه الحقيقة[2]، وفي المجتمع الجزائري تترجم أسباب عنف الشباب إلى:

الدور الذي تلعبه الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق في تشكيل وقولبة وتكوين شخصية الشاب ناهيك عن الإعلام الذي يبرز اليوم ثقافة العنف والجنس وبصورة واسعة يناقض قيم ومعايير المجتمع الجزائري، إذ اختزل الإعلام دور الأسرة والمدرسة والمسجد –خاصة في زمن العولمة– لصالحه.

إضافة إلى عدم إعطاء الشباب الدور والمكانة التي يستحقها فهو لم يأخذ بعد المشعل، فعلاقة الإنسان مع السلطة في المجتمع المتخلف وعلاقة هذه معه خاصة جدًا السلطة لا تعرف من أسلوب التعامل سوى الإرهاب والقمع سوى الإخضاع دون حدود أو هي تنحو منحنى التضليل وردود فعل السلطة عنيفة ومباشرة وتأخذ طابعا ماديا فالبنية الاجتماعية التي تنتج عن هذه الوضعية جامدة متصلبة لا تتضمن أي صمامات أمان....ليس هناك علاقة تكافؤ أو حوار بين السلطة والجماهير في المجتمع

[1]– ر. بودون، ف.بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 395- 396.

[2]– مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، "مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور"، معهد الانماء العربي، بيروت، ط3، 1984، ص 202.

المتخلف ليس هناك اعتراف متبادل وسير متبادل للالتقاء عند نقطة تحفظ التوازن العلائقي في مناخ مرن ومتكيف السلطة لا تريد مواطنين بل أتباعا أنها تخشى المواطنة التي تعبر عن نفسها[1] فثقافة الإقصاء والإبعاد المعمول بها في المجتمع الجزائري غرست في شبابنا الشعور بالحرمان والدونية والإحباط Frustration وافتقاد الثقة بالنفس والقلق وضياع المستقبل.

فالحقوق المسلوبة والضياع يؤدي بالشباب إلى العنف والعدوانية، العدوانية التي تنخر الإنسان المقهور عموما وتنخره أكثر فأكثر في العالم المتخلف وهي عبء وتهديد للتوازن النفسي ودافع الإقدام على العديد من تصرفات تدمير الذات كما أنها في الوقت نفسه دفاع وانتفاضة ضد التهديدات التي تأتيه من الخارج وتتعدد أشكال العدوانية ودرجات شدتها ووجهتها[2] من شباب لآخر ومن ثقافة لأخرى ومن مجتمع لآخر.

ففي السنوات الأخيرة تشهد الجزائر حراكا شبابيا غير مألوف وأصبح الشباب فطنا مهيئا للانطلاق اللامحسوب والسلطة السياسية أمام تساؤلات بخصوص فئة الشباب، وما يمكن ملاحظته أن جيل الشباب اليوم يصعب مراقبته وترويضه أو التحكم فيه وتدجينه على غرار الأجيال السابقة التي كانت سهلة الإنصيع يسهل تركيعها – لكن اليوم لا تدري السلطة إلى أين يتجه الحراك فالسلطة تخشى المجهول بينها الشباب يتقصد المجهول ولا يهابه وهذا ما لوحظ في رفض الشباب للعهدة الخامسة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ولن يقف الانفلات عند هذا الحدّ بل طلب الشباب رحيل رموز النظام البائد بأكمله حاملين شعارات معبرة عن ذلك "جبهة التحرير في المتحف" "لاحكم العصابة" "رافضين بقاء " الشيوخ على سدة الحكم، "الشيوخ" الذين استحوذوا على الكرسي لمدة 60 سنة من الاستقلال وزاوجوا بين السلطة والمال، ويمكن القول أن الشباب تمكن من الاطلاع على ما هو خارج الوطن وفتح عينيه على مصادر معرفية متنوعة ومتعددة لم يعد بحاجة إلى إيديولوجيات السلطة الممررة عبر المدرسة

[1]- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 203- 204.

[2]-المرجع نفسه، ص 175.

والمسجد... الخ، فمواقف ومطالب الشباب ستبرز أكثر فأكثر كلما دعت الحاجة لذلك والتي يجب على السلطة أن تحسب لها ألف حساب.

المطلب الرابع: أزمة المواطنة.

إن فهم وترسيخ المواطنة داخل أي مجتمع شرط ضروري لامتلاك موقع المواطن الفاعل في المجتمع المعاصر، إذ أنه لا يمكن لدولة أن تتأسس ولمجتمع أن يستقر وتنمية أن تنجح وحضارة أن تتجسد دون وجود مواطنة تمارس بشكل طبيعي، فالمواطنة هي:« العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري»[1] ويرتكز مفهوم المواطنة على أربعة قيم محورية[2]:

قيمة المساواة: وتشمل المساواة في التعليم والعمل والجنسية وأمام القانون.

قيمة الحرية: وتشمل حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن وحرية التعبير.

قيمة المشاركة: وتشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو الاحتجاج السلمي وحق الإضراب وحق التصويت في الانتخابات.

قيمة المسؤولية الاجتماعية: وتشمل العديد من الواجبات مثل دفع الضرائب، والخدمة العسكرية واحترام القانون واحترام الحرية الفردية والخصوصية.

---

[1] – يوسف حديد، نعيم بوعموشة، المواطنة في الجزائر بين دلالة المفهوم وتحديات الواقع، "شباب اليوم في ظل المواطنة وأزمة الهوية"، تحرير وإشراف: بحري صابر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، أفريل 2019، ص15.

2 – منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص75.

فالمواطنة بهذا المعنى هي التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكن مقابل ـن يقوم المواطن بأداء واجباته* تجاه وطنه حتى يتم الالتزام المتبادل بين الدولة ومواطنيها، غير أن الأحداث والمتغيرات المعاصرة التي تمر بها الجزائر، وتدل على أن الاهتمام بالشباب الجزائري وقضاياهم لم يكن في المستوى المطلوب فمن جهة نسمع خطابات سياسية تدعو الشباب للانخراط والمشاركة في الحياة العامة ومن جهة أخرى كل الممارسات على أرض الواقع تدل على العكس فكل هذه المؤشرات تدفع بالشباب الجزائري إلى الإحباط واليأس والحق على الدولة ومؤسساتها[1]، وللأسف فالواقع يبين أن هذه الفئة مهمشة ومبعدة فلا امتيازات تذكر ولا استحقاقات سياسية ولا اهتمامات اجتماعية ولا مشاريع اقتصادية تؤمن للشباب مستقبله وتحقق له طموحاته، إذ تقدر البطالة في صفوف خرجي الجامعات في الجزائر ما بين 26 و26٪ وأن الاقتصاد الوطني لم يصل بعد إلى الدرجة التي تمكنه من استيعاب الكفاءات الجامعية المتخرجة ناهيك عن البقية دون شهادات مما يعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يعيشها الشباب الجزائري البطال[2] فكيف يترجم الشباب سلوكيات المواطنة في غياب أدنى الحقوق المعيشية؟ ففشل الدولة في تحقيق إدماج سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي للشباب دفع إلى انتشار ظواهر باثولوجية عدة تميز بها شبابنا منها:

- فقدان الشعور بالانتماء للوطن وغياب الولاء له.
- ضعف التسامح وغياب التعايش وعدم الشعور بالمسؤولية وكثرة اللامبالاة.

* فما هو شائع في المجتمع الجزائري اليوم تكريس سياسة الحقوق قبل الواجبات إذ يكثر الحديث عن الحرية والمطالب ويقل الحديث عن المسؤولية والعطاء والتي تمثل بداية الانحدار في القيم الأخلاقية وشيوع الأنانية وحب التملك كتعبير صريح عن المواطنة المادية وهو ما يجعل مفهوم المواطنة في ذهن الفرد الجزائري بدائيا إذ ما أردنا قياسه في الواقع الأمر الذي يدفعنا بالقول بأن اشكالية المواطن الجزائري تمكن في أنه لا يعرف بوضوح تام من هو؟ وما المطلوب منه ؟، المرجع: يوسف حديد، نعيم بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص25.

[1]- يوسف حديد، نعيم بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]- سعاد عبود، أزمة المواطنة في الجزائر بين متطلبات الحاضر وتحديات المستقبل- الشباب الجزائري- أنموذجا، "شباب اليوم في ظل المواطنة وأزمة الهوية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين، إعداد وتنسيق بحري سارة، أفريل 2019، ص69.

- عدم إتقان العمل وتغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة.
- انتشار قيم الكسب السريع والرشوة والفساد للظفر بالمناصب والامتيازات.
- الهجرة (الحرقة) والبحث عن وطن آخر ومجتمع آخر.
- تصادم الشباب بالسلطة والقانون بشكل متواصل مما يفسر الاحتجاجات والمظاهرات الشبابية المتكررة.

المطلب الخامس: أزمة المشاركة السياسية.

تعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم المؤشرات الدالة على ديمقراطية النظم السياسية وأحد المقاييس المهمة المعبرة عن الشرعة التي تتمتع بها تلك النظم، لذا تعرف المشاركة السياسية على أنها:« أنشطة أفراد الشعب الهادفة للتأثير على اختيار كبار موظفي الدولة وعلى القرارات الحكومية وما تتطلبه هذه الأنشطة من سلوك واتجاهات»[1] ولتفعيل المشاركة السياسية وجب وضع عدة آليات منها: الأحزاب السياسية والجمعيات والإعلام والرأي العام...الخ، إلا أن الملاحظ لواقع الشباب الجزائري يرى أنه مغيب ومقصى من المشاركة السياسية والحياة العامة وذلك، إما بقرار رسمي من الحكام أو من الشباب أنفسهم وفي بعض الحالات قد تعتمد الأجهزة على تقويض حركتهم وتمنعهم من القيام بواجباتهم تجاه مجتمعاتهم[2] فهي أنظمة شمولية تريد مشاركة سياسية شكلية وليست فعلية ديمقراطية معبرة.

ومعروف أن الشباب تواق للحرية والمشاركة السياسية التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي، إلا أن اجتماع عدة أسباب تجعله يرفض المشاركة السياسية ومنها[3]:

---

[1]- عبد الباسط عبد الله قويطين الغرام، المشاركة السياسية للشباب الاردني، "دراسة ميدانية لعينة من طلبة الجامعة الأردنية"، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص18.

[2]- مصطفى عبد القادر، الشباب بين الطموح الإنتاجي والسلوك الاستهلاكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004، ص64.

[3]- سميرة بولقدام، الاندماج الاجتماعي والسياسي للشباب في العالم العربي، "شباب اليوم في ظل المواطنة وأزمة الهوية"، مرجع سبق ذكره، ص299-300.

- غياب الديمقراطية داخل الاحزاب.
- غياب حرية تعبير المنخرطين فالأحزاب.
- هيمنة العلاقات الأسرية والعائلية داخل الأحزاب.
- تمسك رؤساء الأحزاب بالقيادة بشكل بيروقراطي وغير ديمقراطي.
- اقتناع أغلبية الشباب بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية لما يرونه واقعا ملموسا من ممارسات غير مسؤولة وانتهازية مفخومة لبعض الزعماء والمناضلين.
- غياب برامج حزبية واضحة المعالم ومتميزة تختلف من حزب لآخر.
- عدم منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشيح للانتخابات التشريعية والجماعية.

هذه الأسباب كافية وشافية لتبرير وجود دولة جزائرية متخلفة تجر مجتمعا متخلفا بطاقات شبابية مهدورة تعاني الاغتراب السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

المبحث الخامس: سياسات تشغيل الشباب الجزائري.

بما أن الشباب رأس مال أزلي لانطلاقة التنمية فإن ما يملكه من قدرات وطاقات هائلة فإن توفير العمل له من أكبر التحديات التي واجهتها السلطة، فللْعمل أهمية ومعنى كبير ويمثل النمو الاقتصادي والمادي والاستقرار النفسي والإرياحية الاجتماعية ويوجههم نحو الاستقلالية وأخذ القرارات الحياتية، لذا كان لزاما على الدولة توفير سياسة إدماجية للشباب في مختلف المجالات.

المطلب الأول: سياسة إدماج الشباب في العمل منذ الاستقلال.

عملت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال على وضع عدة خطط لغرض إدماج الشباب في المسار التنموي، لذا ارتأينا وضع ثلاثة مراحل في سير سياسة إدماج الشباب في العمل منذ 1962.

الفرع الأول: المرحلة من 1962 إلى منتصف الثمانينات.

ارتكزت مخططات الحكومة خلال العقدين الأولين من فترة "ما بعد الاستقلال حتى منتصف الثمانينات" بشكل عام على إدراك السلبيات والمعاناة التي خلفتها الحرب التحريرية، إذ شرع "بومدين" في إعادة بناء الدولة من خلال ثلاثية الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة الثقافية، فمن ناحية التصنيع تم وضع تخطيط استراتيجي منبثق عن المواثيق التاريخية، وخلال هذه الفترة تم توظيف عدد هائل من العمال، إذ تضاعف عدد العاملين في الصناعة بأربع مرات منتقلا من 1.75 مليون سنة 1966 إلى 4.46 مليون سنة 1983 من بينهم نسبة 74% من الأجراء الدائمين مما أدى إلى تقليص نسبة البطالين من 33% في إحصاء سنة 1966 إلى 22% سنة 11977 وعرف معدل التشغيل بالقطاع الصناعي تحسنا محسوسا من فترة زمنية لأخرى إذ قُدر ب 7% خلال هذه الفترة مما مكن من إنشاء ما يقارب 415.000 وظيفة جديدة في مدة 12 سنة أما نسبة التشغيل به فتمثل 7.04% مقارنة بالحجم الإجمالي للتشغيل سنة 1967 و13.14% سنة 1989%2.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟، ص 49.

[2]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 172.

أما من ناحية الثورة الزراعية فتمثلت في القضاء على علاقات الإنتاج الإقطاعي التي كانت سائدة في الريف وفي مقدمتها "الخماسة" وإدخال تحولات جذرية على الفلاحة، كما تم العمل على وقف التصحر بين المناطق الصحراوية والمناطق الصالحة للزراعة وقد أُوكلت هذه المهمة إلى الشباب الجزائري في بنائه للسد الأخضر إلى جانب إسهامهم في المشاريع الكبرى كالطريق العابر للصحراء وإشراكهم في الحملات الصحية عبر التراب الوطني وهي صور حية تعبر عن مشاركة الشباب الجزائري في بناء الوطن، غير أنه تم تسجيل تناقصا في العمالة بهذا القطاع بسبب فقدان مناصب العمل به نتيجة لتناقص حصته من الاستثمارات من مخطط لآخر خلال هذه الفترة من 13.7% التي فقدت فيها 1000 وظيفة تقريبا إلى 7.4% حينها سجل فقدان 9.170 وظيفة[1] وقد ساهمت كذلك الهجرة من الريف إلى المدينة في تناقض العمالة، ففي زمن الرئيس "بومدين" لن تعرف الجزائر البطالة الظاهرة بين الشباب واُعتبر توظيف الشباب كل الشباب من مكتسبات الثورة الجزائرية فزج في مؤسسات الدولة الكثير ثم الكثير من الشباب بما يفوق كثيرا استيعاب هذه المؤسسات إلى خدماتهم بالكامل وقد ترتب على سياسته في الاستخدام خلق بطالة مقنعة في مؤسسات الدولة وما ساعده على ذلك أن العالم كان يسير على نهج السياسة الكينزية في تمويل التنمية عن طريق عجز الميزانية ولا اعتراض على سياسة التضخم[2].

ويلاحظ أن إدماج الشباب في عهد " بومدين" لم يطرح بالمفهوم الحالي ولم يكن الشباب يشكلون مخاوف وتحديات لأن السلطة المتسلطة وإيديولوجياتها الشعبوية القوية المبنية على الاشتراكية الجزائرية كانت الضامن الوحيد والداعم الأساسي للعمل والتعليم والصحة والسكن والرعاية والحماية والمساعفة.

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الفرع الثاني: المرحلة من منتصف الثمانينات حتى سنة 2000.

عند تولي الرئيس " بن جديد" الحكم تابع نهج الرئيس "بومدين" في سياسة الاستخدام واستمر زج الشباب العاطل في مؤسسات الدولة دون مراعاة حاجة هذه المؤسسات فازداد حجم البطالة المقنعة، وكان من سوء حظ الرئيس "شاذلي" أن تغيرت السياسة الاقتصادية في العالم وتحول العالم من النظرية الكينزية إلى النظرية النقدية –النقديون "فريمان" وجماعته من مدرسة شيكاغو للاقتصاد التي تنهى عن سياسة التمويل بعجز الميزانية وتعتبر التضخم العدو اللدود لها– فعصفت رياح التغيير في عالم الاقتصاد بسياسة الرئيس "شاذلي" في الاستخدام[1].

وتزامنت هذه المرحلة مع بداية تطبيق المخططين الخماسيين الأول والثاني بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لمحاولة تدارك الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني من خلال سلسلة من الإصلاحات تزامنت هي الأخرى والأزمة الاقتصادية التي عرفتها بلادنا بداية من منتصف الثمانينات من القرن الماضي والتي تمتد جذورها إلى غاية اليوم، فخلال مرحلة "شاذلي" تراجعت وتيرة خلق مناصب الشغل الجديدة في وقت تزايد فيه الحاجة إلى فرص عمل إضافية بالنظر إلى النمو المتزايد في حجم القوة العاملة العاطلة وهو ما يفسره ارتفاع الطلب الإضافي على العمل وميول معدل البطالة إلى الارتفاع سنة بعد أخرى إذ أنه وصل حجم الطلب إلى 250.000 شخص للفترة 1985–1994 في الوقت الذي سجل فيه فقدان نحو 110.000 وظيفة بين 1987–1990 بسبب إصلاحات المؤسسات العمومية وارتفعت المدة المتوسطة للبطالة* من 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1992[2] والمتضرر الأول هم الشباب.

---

[1]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

* ارتفع معدل البطالة من 16.4% سنة 1984 إلى 27% سنة 1994 الشيء الذي يبين مدى تفاقم أزمة التشغيل خلال هذه المرحلة بسبب تراجع معدلات الاستثمار والشروع في إصلاح القطاع العام في محاولة لتدارك العجز المالي المتراكم والناتج عن التكاليف أو المبالغة فيها، مما استدعى التخلي عن جزء من العمال لضمان فعالية التطهير المالي، المرجع: ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2]– المرجع نفسه، ص 175.

وما زاد من سوء حظ " بن جديد" انخفاض أسعار النفط إلى 08 دولارات للبرميل عام 1986 وكانت الجزائر مثقلة بالديون وأقساطها ما شكل عبئا كبيرا على التنمية والتشغيل المعتمد على الريع وهكذا قطع تراجع العائدات النفطية الالتزامات التي تعهدت بها الدولة في السنوات السابقة بشأن تغطية جميع الاحتياجات الاجتماعية والنفقات الاقتصادية، إذن: ستعرف الجزائر وطأة العبء المزدوج ندرة الموارد المالية وانعكاسات "طفرة الطفل" لعشرية السبعينات* التي أدت إلى تسجيل عدد قياسي من المواليد آنذاك قدر عددهم ب 864.000 مولود حتى سنة 1985[1].

ونظرا للصعوبات المالية والاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التي عرفتها الجزائر ركزت الحكومة على برامج تشغيل موجهة أساسا إلى إحداث فرص عمل تمس الشباب سعيا للتخفيف من حدة البطالة خصوصا للشباب الذين لم يسبق لهم العمل والعمال الذين فقدوا مناصب عملهم بإضافة إلى خريجي المعاهد والمدارس والجامعات ونذكر من هذه البرامج المبرمجة في هذه المرحلة ما يلي**:

برنامج الشبكة الاجتماعية: إذ تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992 ليتدعم أكثر خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا من القيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشي للاقتصاد الوطني.

الأنشطة ذات المنفعة العامة AIG: تم إنشاء أنشطة ذات المنفعة العامة من خلال تقديم منح مالية في هذا الإطار IAIG بدعم وبموافقة من البنك العالمي وذلك منذ أكتوبر 1994 من أجل توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأعمال وأنشطة للصالح العام، للإشارة فإن

*كانت الجزائر صاحبة الرقم القياسي في المواليد خلال سنة 1970 بنسبة إجمالية قدرت ب 50.1% لكل 1000 نسمة مهيأه لتضاعف عدد سكانها بعد 20 عاما واستيعاب عدد من الشباب دون 20 سنة يضاهي مجموع السكان المسجل سنة 1970 وعليه ستتفاقم احتياجات هذه الفئة من السكان بشأن تغطية الحاجيات الاجتماعية، المرجع: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي"ما مكانة الشباب في التنمية بالجزائر؟"، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[1]- المرجع نفسه، ص 51.

** للمزيد من الاطلاع حول هذه البرامج ينظر: ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 278-285.

هذا الإجراء لا يعني توفير شغل Emploi وإنما Occupation بالنسبة للوافدين الجدد لسوق العمل، وعلى الرغم من أهميته إلا أنه في تناقص من سنة لأخرى لكثرة عددهم وصعوبة تسيير العملية من قبل المصالح البلدية كما يلاحظ أيضا أن نسبة 43% منهم تتراوح أعمارهم من 18 إلى 30 سنة وأن نسبة 53% منهم لهم مستويات تعليمية ابتدائية في أحسن الأحوال و54% بمستويات التعليم المتوسط والثانوي 3% فقط بمستويات جامعية الشيء الذي يؤكد أن بطالة الشباب في الجزائر مرتبطة بمستويات التعليم والتأهيل بالدرجة الأولى.

برنامج عقود ما قبل التشغيل: تم تبني هذا البرنامج للفئة الجامعية بالدرجة الأولى، خصوصا وعلى هذا الأساس تم العمل على توسيع برنامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة، وتأكد هذا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي 234- 96 المؤرخ في 02- 07- 1996 والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برنامج التكوين والتشغيل والتوظيف، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 295- 96 الذي يحدد وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ENSEJ من خلال تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل.

جهاز الإدماج المهني: نتيجة لاتساع بطالة الشباب تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية منذ 1990 من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية لتدارك النقص الذي سجله برنامج تشغيل الشباب PEJ وترتكز هذه الصيغة على تفعيل دور الشركاء المحليين من خلال إنشاء وظائف ومشاريع ومراكز تكوين لفائدة الشباب العاطل عن العمل وبذلك أعطت النتائج التالية:

المرحلة 1990- 1994: استفاد من صيغة الإدماج في ESIL قرابة 332.000 شاب عن طريق توفير شغل مؤقتة لمدة 06 أشهر في المتوسط عبر مختلف القطاعات الاقتصادية وارتكز جلها في قطاعي الإدارة والبناء والأشغال العمومية بنسبة 79.6% منها 45% لقطاع الإدارة، للإشارة فقد وصل عدد الوظائف شبه الدائمة إلى 160.000 منها 11.000 دائمة وهو ما يمثل معدل 3.3% فقط من المناصب المستحدثة.

المرحلة 1995-2000: تزامنت هذه المرحلة مع برنامج التعديل الهيكلي، فقد تم الاستمرار في تطبيق ESIL على الرغم من الصعوبات من أجل توفير وظائف جديدة لفائدة الشباب البطال في المناطق المحرومة من خلال دعم الجماعات المحلية لتنمية البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وتحسين الظروف المعيشية لسكان هذه المناطق من جهة أخرى، ونتيجة للتوزيع غير العادل في إنشاء الوظائف بين مختلف الولايات ثم إصدار التعليمتين رقم 31- 37 المؤرختين في أوت وديسمبر لسنة 1996 تنصان على ضرورة توزيع الوظائف بشكل متساوي نسبيا بين مختلف الولايات بما يلائم الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة وبالتالي فقد استفادت 31 ولاية من 1000 إلى 1500 وظيفة في إطار صيغة الإدماج للفترة الممتدة من 1997- 2001 بمتوسط 163.000 وظيفة سنويا.

ورغم التدابير لم تستطع الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة -التي عرفت أوضاعا لا أمنية جد خطيرة Problème sécuritaire- تحقيق إدماج وتكيف نفسي واجتماعي واقتصادي للشباب الجزائري، إذ تفاقمت ظاهرة البطالة فبلغت 28.3% سنة 1995 و28.1% سنة 1996 و28.3% سنة 1997 لتصل إلى 29.3% سنة 2000[1]، ما نجم عنها الهجرة الجماعية والفردية من الأرياف إلى المدن بحثا عن الأمان وفرص العمل ناهيك عن المشاكل المتعددة التي أصابت الشباب خلال المرحلة لا حصر لها.

الفرع الثالث: المرحلة من سنة 2000 إلى يومنا هذا.

في الواقع، تطرح اليوم مسألة الشباب أكثر من ناحية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص خاصة فيما يخص العمل والسكن والتكوين والشراكة والمشاركة والاستفادة من المعارف والتكنولوجيا، ولقد وجدت الجزائر نفسها في وضع لا تحسد عليه فرغم الثراء المادي إلا أنها تعاني قصور شديد وفشل دائم في استغلال طاقاتها البشرية خاصة إذ علمنا أن المجتمع الجزائري يتميز بفتوة، إذ أن الأشخاص الذين

[1]- كبدالي سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2012- 2013، ص 233.

تقل سنهم عن 30 سنة كانوا يمثلون سنة 2014 نسبة 58% من مجموع السكان أي ما يقارب 22 مليون بالأرقام المطلقة[1] هذا ما يعقد أكثر معضلة التنمية في الجزائر، فالجزائر رغم تجاربها المتفاوتة فإنها تمثل تجارب محدودة ولا تسير وفق خطة أو منهاج مدروس يتلاءم وطبيعة المجتمع الجزائري والقضية في الجزائر تحتاج إلى اهتمام أكبر نظرا للتزايد السكاني *وبلوغ فئة الشباب نسبة أكبر فيه.

ويتجلى اهتمام السلطات العمومية بالشباب في السنوات الأخيرة من خلال إجراءات الدعم والمساندة والمساعفة للتمكن من إدماجهم واستقطابهم داخل العملية التنموية، وأضحت قضايا الشباب تطرح على أعلى مستويات الدولة إذ تم التركيز في دستور 2008 -المعدل بشكل كبير-.

وبالنسبة لإجراءات الإدماج الاجتماعي والمهني استعملت الحكومة عدة وسائط وأجهزة من أجل الحد من ظواهر الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي وامتصاص البطالة ومن بينها:"الوكالة الوطنية للتشغيل"ANEM"، الصندوق الوطني لضمان البطالة "CNAC"، وكالة التنمية الاجتماعية "L'ADS"،الوكالة الوطنية لتدعيم التشغيل " L'ANSEJ"، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ""L'ANGEM".

فكل هذه المؤسسات تسييرها وزراتين" ووزارة العمل والحماية الاجتماعية وزارة التشغيل والتضامن الوطني" وتهدف إلى إدماج ومساعدة ودعم الشباب في عالم الشغل وتوجيهه تدريجيا نحو الوظائف الاجتماعية والاقتصادية، من خلال سياسة التشغيل التي اعتمدها مجلس الوزراء.

إذن يمكن القول: أنه رغم الحظ الذي حالف الرئيس "بوتفليقة" إثر ثورة أسعار النفط والتي ساعدته على تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية ومواجهة أزمة البطالة والسكن ومشاكل الشباب عامة، إلا أنها كانت حلولا ترقيعية لا ترقى إلى حلول جادة وتبقى المشاكل مطروحة تكمن في مدى دقة

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"ما مكانة الشباب في التنمية بالجزائر؟"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

* قدر مجموع السكان المقيمين منتصف عام 2014 ب 114.000. 39 نسمة وقد يصل طبيعيا إلى 40 مليون نسمة منتصف عام 2015 وقد عرف النمو السكاني ارتفاعا خلال سنة 2014 وصل إلى 2.15% على الرغم من الانخفاض الذي سجله سنة 2013 منتقلا من 2.16% سنة 2012 على 2.07% وهذا من شأنه مضاعفة السكان الجزائريين في أقل من 34 سنة إذ استمر على ما هو عليه في المستقبل، المرجع: المجلس الوطني، المرجع نفسه، ص 31.

ومصداقية تنفيذ خارطة الطريق الصحيحة وإتباع المنهج العلمي الملائم، ويرى "علي بوعناقة" «أن الشباب ما زال يعيش تأزمات تتأكد ملامحها في تراخي المؤسسات الاجتماعية عن الوفاء بواجباتها تجاه الشباب وعدم الرؤية خصوصا في الظروف التي يمر بها في متصلات العمل والتكوين والتعليم والسكن والاقتصاد»[1].

فهذه المرحلة المسماة "بمرحلة الرفاه المادي" لم تأتي بالرفاه المعنوي، بل استكملها الشباب برفضة للعهد الخامسة للرئيس "بوتفليقة" معلنين عن تقيح الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي خلال عشرون سنة رافضين النظام البائد المتواطئ مع الخارج الناهب لقدرات ومواهب وسيادة وأموال فخامة الشعب الجزائري منادين برحيل كل رموزه الفاسدة العميلة وهكذا، ينقلب السحر على الساحر خاصة إذا كان الساحر بوجاديا –حسب قول الناصر جابي–.

المطلب الثاني: البرامج التنموية الفلاحية المخصصة للشباب.

تعد التنمية الفلاحية مجموعة من الاجراءات المتبعة لتغيير هياكل وبنية القطاع الفلاحي وواقع الفلاح للأحسن عن طريق استخدام الموارد المتاحة بطريقة عقلانية سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو بشرية أو مالية بغية زيادة أو احداث طفرة في الانتاج الفلاحي النباتي والحيواني والتنمية الفلاحية لن تتم إلا إذا اُتخذت مجموعة من التدابير والتنظيمات، ولأجل صنع قطاع فلاحي ناجح سطرت الحكومة مجموعة من البرامج الفلاحية موجهة للفلاحين خاصة منهم الشباب بالدرجة الاولى، ذلك أن الجزائر تعد من الدول التي تعتمد في الانتاج الفلاحي على العنصر البشري، لأن معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا ويعود ذلك لقلة المعدات والماكنات اللازمة، لذا وجب استدراج عدد كبير من الأيادي الفلاحية الشبابية لامتهان الفلاحة وتثبيتهم في الريف، فوضعت الحكومة جملة من التدابير والبرامج تمثلت في ما يلي:

[1] – علي بوعناقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 254.

الفرع الأول: برنامج استصلاح الأراضي.

تمثل الأراضي الفلاحية القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي لذا لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة وتحسينها وتوسيعها وتزويدها بالمحسنات العضوية والقيام باستصلاحها والحد من الانجراف والتصحر والتملح، ما يجعل ممارسة العمل الفلاحي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج وتحسينه أكثر، لذا تم إطلاق المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017 الذي يهدف إلى الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة بالدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث يرمي هذا التحيين إلى تكييف شروط واجراءات الاستفادة من العقار الفلاحي المخصص للاستثمار واعادة ضبطه وفق متطلبات الانفتاح واللامركزية والشفافية ويختص الاستثمار في هذا الاطار بنوعين من المشاريع[1]:

أولا: المشاريع الفلاحية المصغرة.

ويقصد بها:

- المشروع الذي ينجز في قطعة لا تتعدي مساحتها 20 هكتارا.
- المشروع الذي يهدف إلى تطويرزراعة البقوليات أو الاشجار المثمرة أو كل النشاطات التي يكون مردودها فوريا أو على المدى القصير.
- المشروع الذي يقدر متوسط تكلفته بـ 10 ملايين دينار إلى جانب ذلك يمكن لحاملي المشاريع المصغرة أن ينتظموا في تجمع أو في تعاونية في هذا الإطار، تؤهل لجنة الولاية لتحديد المساحة المقررة منحها وحسب عدد الراغبين وطبيعة المشروع أو المشاريع ويسمح هذا الاختيار بـ:
- الاستفادة من المنافع المشتركة "مسالك، تجهيزات" لاسيما استغلال الموارد المائي.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017، المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ص3، ص5.

- تسهيل تسويق الانتاج الفلاحي.
- الاستفادة من امكانيات الحصول على التمويلات البنكية للاستغلال غير منصوص عليها في الآليات المكرسة للمؤسسات المصغرة.
- الاستفادة من المزايا الجبائية المعمول بها، ومن ثم توجه الأولوية الممنوحة إلى:
- الفلاحين والمربين وأبنائهم الذين يعملون في مجال الفلاحة.
- الراغبين المقيمين في مكان تواجد المحيط، أصحاب تأهيل أو تكوين ذو علاقة بالفلاحة وتربية الحيوانات.
- متخرجي التكوين الجامعي أو المهني في المجال الفلاحة.

ثانيا: مشاريع الاستثمار الفلاحي الأخرى ويتعلق الأمر بـ:

- المشاريع الموجهة لتنمية الفروع الاستراتيجية.
- مشاريع الاستثمار الهيكلية التي تكون المساحات المطلوبة بشأنها هامة.
- مشاريع تتوفر على دراسة ومخطط للاستثمار تتضمنان على وجه خاص إنجاز الاعمال الهيكلية، تتخذ هذه الدراسات كمعايير لإختيار المستثمرين.
- مشاريع تتسم بطابع الابتكار ذات أهمية وطنية يمكن أن تَنجز بصفة فردية أو بالشراكة الوطنية والأجنبية.

الفرع الثاني: برنامج الدعم الفلاحي الخاص باقتناء العتاد الفلاحي وتجهيزات فلاحية مصنوعة محليا.

أصبحت عمليتا الحرث والحصاد تشكلان حرجا في بداية ونهاية كل موسم فلاحي خاصة في ظل الظروف المناخية من ارتفاع لدرجة الحرارة في شهري جويلية وأوت أو سقوط الامطار الفجائية الصيفية وبالتأكيد فإن تأخر الحصاد عن موعده ينجز عنه خسائر كبيرة في المحاصيل وبالتالي ضعف المردودية، كما أن عملية الحرث وتهيئة التربة غير الجيد وفي غير موسمه يلحق أضرار بالمحصول، ولذا قامت

الحكومة بتقديم برنامجا يتضمن عتادا فلاحيا متخصصا ومتنوعا لغرض انجاح عمليتي الحرث والحصاد وذلك بواسطة[1]:

- منح اعانات مالية لفلاحين.
- اقتناء آلات حصاد ودرس بنسبة 40% .
- جرارات مختلفة القوة.
- عتاد المرافقة للجرار "عتاد أشغال التربة، البذر، المعالجة، التخصيب، جني الاعلاف بنسبة 30%"
- دفع اعانات مالية لاقتناء آلات الحصاد والدرس في إطار برنامج التجديد والمتمثلة في دفع الحاصدة القديمة التي تفوق 15 سنة واستبدالها بحاصدة جديدة بنسبة دعم 60%.

الفرع الثالث: برنامج الدعم الفلاحي الخاص بتطوير السقي الفلاحي والاقتصاد في المياه.

تعتبر كفاءة استغلال مورد المياه الحالية من أكبر التحديات التي تؤدي إلى استتراف هذه الموارد، وذلك نتيجة لتدني كفاءة نقل وتوزيع المياه من المصادر إلى الحقل التي تتم بواسطة القنوات الترابية المفتوحة[2] لذا جاء البرنامج الذي يسعى إلى تطبيق الأنظمة الحديثة في الري والصرف واستغلال المياه الجوفية والاستفادة من مياه الأمطار لأجل ادخار المياه والاقتصاد أكثر في استغلاله ويتضمن البرنامج[3]:

- منح اعانات مالية للفلاحين.
- حفر بئر مقدر بنسبة دعم 40%.
- بناء حوض مائي سعته 500م 3 بنسبة 30%.
- لوازم الضّخ بنسبة 40%.
- أدوات السقي منها:

[1]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

[2]- زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص111.

[3]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

- عتاد الرشاش بأنواعه بنسبة 50%.
- تجهيزات السقي لفاف بأنواعه بنسبة 50%.
- الرشاش المحوري pivotبنسبة 50%.
- شبكة السقي بالتقطير بنسبة 50%.

خاتمة:

خاض الشباب الجزائري أدوارا محورية في تحرير الوطن وساروا على خطى النضال والتضحية فهم جيل وعدّوا بالكثير وحلموا بالكثير، إذ نجحوا في الماضي في حمل المشعل وإيصاله إلى بر الأمان، غير أن دراستنا للتاريخ المعاصر للجزائر يشير، -للأسف- إلى أن النظم الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال السياسي، تتجه إلى إخماد ثورات الشباب واحتواء نشاطاته وإفشال مبادراته وإحباط معنوياته.

فجيل الشباب في الجزائر- على غرار المجتمعات العربية- لا يربى ويكون بطريقة تساعده على استمرار قو ة الدفع في ايجابياته ووعيه وحركته التقدمية ومن ثم تضمن قوة استمرار نضالاته لتحقيق التقدم الاقتصادي والنجاح الاجتماعي، حيث أن الحكومة تتبنى اتجاهات غير مواتية في استغلال إمكانيات شبابها فالشعارات تقول أن الشباب هو التنمية والحل في حين ماهم إلا أدوات تتغنى بها الإيديولوجيا القائمة لاستقطابها لصالحها.

فالشعوب العربية أكثر شعوب الأرض جهلا بمشكلات وقضايا شبابها وأكثر شعوب الأرض خنقا للشخصية الشبابية النابضة بالحياة، فشبابنا -للأسف- هدرت طاقاته وكفاءاته ومؤهلاته خاصة في مجال العمل والانتاج والفلاحة والاقتصاد مما يعني ضياع الفرص الذهبية في تحقيق النقلة النوعية لصالح المجتمع والوطن.

الفصل الرابع

العمل الميداني

تحليل أسباب نفور الشباب من العمل الفلاحي من خلال المقابلات

تمهيد:

في هذه المرحلة، قمنا بتجزئة هذا الفصل على مباحث، كل مبحث يتناول فرضية معينة، كما قمنا بتصنيف جميع الأسئلة والمقابلات والاجابات ووضعها تحت الفرضية المناسبة لها، وتعد هذه الطريقة خطوة منهجية أساسية، الهدف منها ترتيب التحليل وفق ترتيب الفرضيات التي وضعناها في المقدمة العامة.

المحورالأول: الاستخدام غير العقلاني للريع وتخلف الفلاحة.

نتناول في هذا المبحث محاولة تأكيد أونفي الإجابة على الفرضية الأولى وهي "الاستخدام غير العقلاني لعائدات الريع أنتج ثقافة ريعية إتكالية لدى الشباب لا تؤمن بالعمل الفلاحي".

تمهيد:

تتلقى السلطة السياسية في الجزائر عائدات الريع، مما يؤهلها لأن تمتلك فوائض كبيرة من رأس المال يؤدي بها إلى التدخل في الاقتصاد بضخ المزيد من رؤوس الأموال، وبذلك تكون رب العمل والمسؤول الأول عن التخطيط الاقتصادي ووضع السياسات التنموية الفلاحية والمتحكمة في عمليات الدعم الفلاحي والتمويل ومساعدة الفلاحين، وبتحكم السلطة بالمورد الأساسي للقوة المادية من ملكية موارد البلاد الاقتصادية يوسع من وضع وحالة رأسمالية الدولة المسيرة والمخططة والمتحكمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ككل.

المبحث الأول: الدولة الريعية ومصادرة القطاع الفلاحي.

السؤال الأول: في رأيك، هل الحكومة بحاجة إلى فلاحين منتجين؟ ولماذا؟

ولغرض معرفة حاجة مسؤولينا وحكومتنا إلى فلاح منتج للغذاء والثروة، تقربنا إلى مبحوثينا الشباب بطرح سؤالنا الأول.

الإجابة: يدلي المبحوث رقم "02"* بقوله: «**دولة هي لي راهي مركعة لْفلاح ما خلاتوش يخدم**» ويضيف: «**كاين لْبترول شادير لْحكومة بفلاح منتج ولا ماشي منتج** ».

التحليل: ما يستقرئ من قول المبحوث أن الحكومة من خلال تعاملاتها مع الفلاح ليست بحاجة إليه وهي المتسبب الأول في تفقيره وتركيعه، فهو تابع وهي المتبوع، دوما خاضع لمخططات وسياسات

* مارس الفلاحة ثم تخلى عنها لحصوله على عقد عمل، دامت المقابلة رقم "02": ساعة وربع.

الحكومة وقراراتها القاضية في الأساس بعدم تمكين الفلاح من التحكم في موارده ودوما تحول بينه وبين إرادته في التنمية والتطور وهذا ما لمسناه أيضا من خلال العراقيل التي تضعها الإدارة أمامه كون الإدارة تعتبر امتدادا قانونيا وتنظيما للسلطة العليا في البلاد، فأي ممارسات تمارسها الإدارة معناه أنها تسقط سياسات الحكومة على المجتمع، فهي في الأساس نابعة من السلطة.

الإجابة: هذا ما أكده أيضا المبحوث رقم "19"*: «**دولة ماشي باغية لْفلاح ينتج... عراقيل كحلة يلقاها قدامو...**» ويضيف: «**ماشي لْفلاحة لي راهي معيشتنا... لْبترول هو معيشنا**».

التحليل: فنقطة انطلاق ديناميكية الحداثة هي استقلالية الاقتصادي l'économique عن السياسي le politique من أجل السماح بتحرر المجتمع الاقتصادي وخاصة المجتمع الفلاحي عن المجتمع السياسي مما ينتج عنه زيادة اعتماد المجتمع على الدولة في إعادة إنتاج نفسه ومنها إنتاج غذائه، فالفلاح لا يمكن أن يكون حرا ومستقلاً وبالتالي منتجا في ظل ارتباطه بالدولة واعتماده على مواردها، فانتظار الفلاح من الدولة أن تساعده وتتصدق عليه وتدعمه لن يعطيه المكانة التي يستحقها بل يبقي دوما خاضعا لها بواسطة احتكارها لمؤسسات الدعم الفلاحي المتنوعة، فعلاقة الفلاح بالسلطة علاقة تبعية وخضوع، فهذه العلاقة تبقي لازمة الوجود لأن وجودها لازم وجود الندرة la rereté فأينما وجدت الندرة وجدت التبعية مثلما بين ذلك ليغ legg حين لاحظ أن الندرة هي التي تحدد نوع المبادلات ودرجة التبعية فيها وبالتالي هي التي تحدد علام الاستزلام بما هي علاقة حتى أنه ربط بين ظهور أو زوال علاقات الاستزلام وبين ظهور وزوال الندرة[1].

فالدولة دولة طبقة مستغلة...الهوة بين الحاكم والمحكوم بين عالم السياسة مجال العنف والاستغلال وعالم الإنتاج مجال الإبداع والقيمة [2]، بذلك تتحول الدولة إلى اللادولة ويذوب هدفها المحدود في الغاية

* من عائلة فلاحية، لم يمارس الفلاحة، مدة المقابلة رقم "19" ساعة وبضع دقائق.

[1]- حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في الوطن العربي"قراءة اجتماعية –سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس"، سلسلة أطروحات الدكتوراه"59"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ص 246.

[2]- عبد الله العروي، مفهوم الدولة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط9، 2011، ص 204.

العظمى للأمة جمعاء... وتبقي الدولة في نطاق الحيوانية غايتها الغلبة والقهر والاستئثار بالخيرات فلا يمكن أن تتحول تلقائيا إلى أداة تتوخي تحقيق مكارم الأخلاق[1]،وأصبح الفلاح ملكا للدولة فهي تسيطر عليه من خلال الفتات الذي تتصدق به عليه والواقع أن المجتمع الفلاحي المعاصر هو واقع مغرب، يحيل الفلاحين إلى كائنات عاجزة لا تقوى على مواجهة التحديات والرهانات فلا يسيطر على موارده ومصيره ويتداعي من الداخل حتى يكاد يفقد محوره وصميمه.

كما أن عبارة: «**كاين لْبترول شادير لْحكومة بفلاح منتج ولا ماشي منتج**» وكذلك عبارة: «**ماشي لْفلاحة لي معيشتنا... لْبترول هو لي معيشنا**»، فالفلاحة بهذه الحالة فعلا ليست مصدر العيش الحقيقي ولا تشبع حاجات المجتمع الغذائية، فرغم ما تتوفر عليه الجزائر من موارد أرضية ومالية وبشرية قادرة على جعل الفلاحة منتجة للخيرات والثروات وتجر القاطرة الاقتصادية، إلا أن الدور المنوط لها لم يكن في المستوى المطلوب، فهي مقصاة من ماراتون التنمية ولا تحسب لها الحكومة أي حساب أو في حالة أخرى تقوم الحكومة برصد مبالغ مالية لصالح الفلاحة لكن دون دراسة الجدوى الاقتصادية أي الإنفاق دون إجراءات المحاسبة والمراقبة أو المتابعة فنجد الفلاحون والشباب يتنافسون على الأموال وموارد الدعم بمختلف الطرق المذكورة أنفا – الطرق التبادلية للحصول على الدعم-، حيث يعتبر المستفيدون بمجرد حصولهم على المشروع أو الدعم الفلاحي أنهم حققوا مكاسب بدون التركيز على كيفية التسيير والعمل وتحقيق الكفاءة ودراسة الإمكانيات اللازمة لنجاح المشاريع الفلاحية.

فالتهميش من طرف الدولة للفلاحة- سواء رصدت لها أموال أم لم ترصد لها أموال فالنتيجة واحدة قطاع فلاحي لا يؤمن الغذاء اللازم ولا يكفي لسد حاجيات المجتمع وهذا ما توصلت إليه الدراسات في الجزائر، غير أن التهميش المقصود للفلاحة جعل من مبحوثينا إلى القول بأن الفلاحة لا تغذي المجتمع بنسبة كافية وذلك بسبب وجود قطاع النفط، ففي ظل هذه الظروف يقتنع الفاعل الاجتماعي كل الاقتناع أن الفلاحة لا يهتم بها وبالتالي بقيت قطاعا مهمشا لا يوفر إلا بعض

[1] – عبد الله العروي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

الحاجيات، فالبترول المتمثل في موارده هو الذي يوفر للمجتمع ما يحتاجه من سلع وأغذية وموارد من خلال الإنفاق العام.

فمن خلال الوظيفة الريعية، تسعى السلطة إلى تحقيق نموذج دولة الرفاهية والرعاية وفق أسلوب المنح والعطاء واليد السخية التي يتمتع بها الحاكم والموجهة لترقية حياة المجتمع المادية خاصة، قصد إعادة صور إيجابية ومناسبة للمجتمع في أشكالها الكمية المادية اليومية فقط وليس في جوانبها التفاعلية والتنافسية الانتاجية، أي ضد كل ماهو حركة ومشاركة مجتمعية لتحقيق الذات الوطنية المستقلة والمنتجة، علما ان الذات المنتجة المستقلة دوما تكون طالبة لنموذج التداول على السلطة –إقتسام السلطة-.

فالاقتصاد الوطني لهذا النوع من الدول يعتمد مباشرة على النفط بل يعتمد عليه بطريقة غير مباشرة وهو طريق مصروفات الدولة والإنفاق العام الذي يتحول إلى قناة لضخ دخل النفط ما يبرز الدور المركزي الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولكن بشكل مغاير للدولة الأخرى التي تعتمد على الضرائب والقطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني والدخل من النفط يجعل الدولة الريعية مستقلة نسبيا عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها في الدول الأخرى ولذلك فإنها تتمتع بمرونة في العمل وحرية في المناورة تفوق إلى حد كبير الأحوال الاعتيادية التي تحصل فيها الدولة على دخلها من الضرائب أو العملية الإنتاجية[1].

كما هو المعلوم أن مداخيل الجزائر ناتجة عن الريع فيصنف اقتصادها إلى اقتصاد الريعي* الذي يرتكز أساساعلى بيع البترول والغاز "المحروقات" الذي يشكل 98% -حسب الدراسات- من إجمالي

[1] – خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية "من منظور مختلف " مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1989، ص 123.

* تجدر الإشارة، أن اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيا بامتياز لأن مداخيل الدولة الجزائرية ما بين 97% و98% من العملة الصعبة متأتية من الخارج وناتجة عن بيع النفط، وهذا حسب تقديرات محللي ومنظري الاقتصاد الجزائري، أن دخل الدولة ليس مرتبط بديناميكية وإنتاجية المجتمع الجزائري، ويرى خبراء الاقتصاد أنه في حالة تجاوز مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما ينظر للاقتصاد بوصفه اقتصادا ريعيا، باعتبار الريح النفطي هبة من هبات الطبيعية موجود في باطن الأرض

الصادرات، فنجد الدولة هي التي تحتكر تحصيله وتقوم بدورحلقة الوصل بين القطاع المولد للريع وبقية القطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام كأداة لإعادة توزيعه على أفراد المجتمع، ما ولد ثقافة لدى الفاعل الاجتماعي تؤمن بأن الريع هو الذي يوفر الغذاء الكافي عن طريق شرائه من الأسواق العالمية وليست الفلاحة المؤمنة للغذاء.

من خلال تتبعنا لمسار الإصلاحات الاقتصادية المختلفة في الجزائر، نجد أنها لم تتمكن من تغيير الخصائص الهيكلية التي يتميز بها الاقتصاد والمتمثلة في اعتماده كليا على إيرادات المحروقات مما يؤمن دخول الدولة وتدخلها بشكل كلي في الشأن الاقتصادي والفلاحي وأفشل توجه الشباب لها، ما أدى إلى تربع ثقافة الريع على عرش ذهنية شبابنا على حساب ثقافة الفلاحة والعمل والكد والاجتهاد، فثقافة الريع تدعم الإتكالية على الحكومة وعلى مؤسساتها وتجدر ذهنية الاعتماد على الدولة.

الاجابة: وهذا ما لمسناه بدورنا في قول المبحوث رقم "14"**: «**دولة قادرة توكلك في دارك بلا فلاحة...**».

التحليل: وهنا تبرز ظاهرة الدولة الريعية* الحامية للشعب والاقتصاد والفلاحة والضامنة للموارد الغذائية والراعية لأمور العيش، فما دامت الدولة في الجزائر هي المالك للمحروقات والمحتكر لعائدات الريع من

لا يحتاج إلى أنظمة أو أعمال اقتصادية لصناعته بل يتطلب عمليات إنتاجية لاستخراجه ومن ثم إعادة تصنيعه بقصد استغلاله في مختلف الأنشطة وهو طاقة غير متجددة وغير متحكم فيها.

* مارس الفلاحة لعدة سنوات ثم تخلى عنها، مدة المقابلة رقم "14" ساعة ونصف تقريبا.

* إن الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تعتمد في إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية وعلى ما يخرج من الأرض أو تعتمد عليها بنسب كبيرة بمعنى أن النشاط الاقتصادي لا يوجد أو يوجد بشكل هامشي عمليات اقتصادية إنتاجية، والموارد التي تعتمد على الضرائب إنما على إيرادات الريع وتمتاز تلك الدول بكونها ذات مستوى رفاه وذات نظم اقتصادية يطلق عليها "رأسمالية الدولة" فالحكومة مسيطرة على كل مصادر الثروة ويتأثر التصرف بالدخل النفطي بشكل مباشر بالاتجاهات السياسية البيروقراطية للدولة من دو ن منازع، وعادة الدولة الريعية تكون غنية عن الضرائب، وقد طور "حازم البيلاوي " مفهوم الدولة الريعية وشخص في أربعة خصائص رئيسية تشترك فيها الدولة الريعية في العالم العربي: الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد، يتأتى الربح من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع إنتاجي قوي، تشكل الأيدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة، تكون الدولة "الحكومة" هي المتلقي الرئيسي للربح الخارجي.

خلال الإنفاق العام والمتمثل في إعادة توزيع الريع على المكونات الأساسية للمجتمع، هذا ما يعمق مفهوم الدولة الريعية وبالتالي تحدد طبيعة النظام السياسي السائد في الجزائر وعلى هذا الأساس يتميز اقتصاد الدولة الريعية بغياب الحلقات الأساسية التي تربط العائدات الريعية بالجهد الإنتاجي وارتفاع نسبة الإنفاق العام، فهناك علاقة قوية متينة بين استشراء الريع وثقافة الإتكالية على الدولة.

فظاهرة الإتكال على الدولة ورعايتها للمجتمع مرتبطة بسيطرتها على شؤون الاقتصادية وتعاظم دورها اللامتناهي على جل الأمور الاقتصادية عامة والفلاحية المعاشية خاصة، فسواء في ظل التخطيط المركزي أو تبني إصلاحات في ظل اقتصاد السوق لم يتخلص المجتمع من التداعيات السلبية المسيرة لأجهزة الدولة محفزة ومشجعة انتشار ثقافة الريع والإتكالية عليها، فالدولة هنا أنبوب بترول[1]، وهذه هي الصيغة البطركية التي تكلم عنها " هشام شرابي" وهي أن الصورة الأبوية لنظام الحكم تمتد على جميع مستويات التنظيم الاجتماعي... في تراتبية رهيبة استغلال شامل الكل يستغل الكل ولكن درجات تتناسب مع الموقع الاجتماعي ومستوى السلطة وحجم القوة المتاحة ولكن الكل يعين الكل أيضا في تراتبية في العلاقات المادية مبنية على مبدأ التبادلية EXCHANGE أو ATTRIBUTION [2] لتصبح المواجهة بين المواطن والدولة مواجهة معيشية يومية متصلة وغير متكافئة بأي حال من الأحوال بدءا بالاعتماد على المعاش اليومي بالراتب الشهري مرورا بطوابير الجمعية والسوق وإنجاز أتفه معاملة رسمية إلى أساليب الترقي في العمل والحياة[3].

من المعلوم أن الدولة الجزائرية تصرف الدولارات لأجل توفير الغذاء لأفراد المجتمع والذي كان من الممكن جدا أن تصرفه في تنمية الفلاحة وتطويرها وعصرنتها، فالخيرات تتدفق من كل اتجاه وسواعد

---

[1]- عشراتي سليمان، الشخصية الجزائرية "الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 221.

[2]- خلدون حسن نقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر "دراسة بنائية مقارنة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ط2، ص 290.

[3]- خلدون حسن نقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 202.

*امتهن الفلاحة ثم تخلى عنها، دامت المقابلة رقم"18" ساعة ونصف.

الشباب قادرة على صنع المعجزات بواسطة مساعدتهم في الحصول على المهارات وإتاحة الفرص لهم وتدريبهم وتأهيلهم وتكوينهم وتدعيمهم ببرامج تكوينية تدريبية لغرض الاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم وعدم ترك هذه الطاقات تضيع هدرا وبذلك تحولهم من كتل عاطلة إلى أفراد فاعلين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، غير أن رؤوس الأموال المادية والبشرية والثقافية لا تحسب الحكومة لها أي حساب ولا تعطيها اعتبار.

السؤال الثاني: في رأيك، هل يمكن للفلاحة تحقيق نقلة نوعية في ظل الاستيراد المكثف للغذاء؟ ولماذا؟

وانطلاقا من هاته البديهية المعروفة مسبقا –الاستيراد المكثف للغذاء– تقصينا الواقع وتقربنا من مبحوثينا الشباب بطرح السؤال الثاني.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "18*" بقوله: «**يقول لْمجدوب لْبلاد خلاتْ وسبابها لْقياد...**» ويضيف: «**خربو لْفلاحة ولْوطن...**».

التحليل: فمفهوم "ابن خلدون" الدولة على أنها آلة القهر والغلبة والاستغلال بالملذات والمفاخر وتعني من جهة ثانية جماعة مخصوصة على السلطة والمال وتقوم على الاستئثار بالخيرات المتوفرة، فهي تمثل فئات على حساب بقية الشعب، فتصريح المبحوث أن سبب فساد **"لْبلاد"** هم **"لْقياد"** وهو المسؤولون عن الدولة سلطة وشعبا، فلا ينافسهم أي تنظيم آخر ولا ينازعهم على السلطة أي منازع وامتدت جهود هؤلاء **"لْقياد"** بالحكم والخيرات إلى منع قيام قوى اجتماعية واقتصادية مستقلة عن الدولة تعبرعن مصالح وطموحات المواطن والفلاح –غير الموالي لها– وفرضت رقابتها المباشرة على الاقتصاد وبالأخص القطاع الفلاحي وطبقت عليه القبضة الحديدية حتى لا يصبح منتجا.

فهناك علاقة طردية تؤكد تبعية المجتمع الفلاحي للدولة وعلى هيمنتها وسيطرتها عليه، دون أدنى درجة لفاعلية الفلاحين في إنتاج واقعهم وتاريخهم الاقتصادي بشكل مستقل، فتحليلنا يبين أن هناك

استمرارية لنفس نموذج الدولة ولنفس المنطلقات الوظيفية والأبعاد الهدفية، المتمثلة أساسا في تفسير مسألة الفضاء العمومي في ابعاده الإنتاجية وجعله تحت المراقبة المستمرة وعدم السماح له بالتحول إلى فضاء للمنافسة السليمة والحقيقية.

غير أن هؤلاء **"لْقياد"** ليسوعادين – حسب المبحوث- هم فئة مستغلة استأثرت بالخيرات، فتاريخيا قام المستعمر ذو الأساليب اليهودية، تنظيم تبعية الجزائر له في المجالين الاستراتيجيين الإدارة والاقتصاد فقامت أولا*: بجزارة الإدارة الاستعمارية ثم ثانيا**: تنظيم تبعية الجزائر الاقتصادية وبهاتين العمليتين نجح المستعمر وذلك قبل الإعلان عن الاستقلال السياسي بكثير في إقامة جهاز للمحافظة على مصالحه والدفاع عنها بغية تنظيم وجودها في مختلف الأجهزة الحيوية في المجتمع ومنها الاقتصاد وبهذه العقلية الاستعمارية ورثت الجزائر في عام 1962 إطارات ورجالات وأجهزة تكونت في قالب خارج إطار المجتمع، فعبارة **"لْقياد"** معناها أن الجزائري لا يسير شؤونه الاقتصادية بنفسه ولا تصدر أي قرارات لصالحه، فهولاء قد نابوا عنه في كل شيء حتى في معاشه ولقمة عيشه.

وقوله «**خربو لْفلاحة ولْوطن**...» أي أنهم قضو على أقوى ما يملك الجزائري وهي الفلاحة التي تبني الوطن فبتخريب الفلاحة خرب الوطن، فهذه الفئة المستأثرة بخيرات الوطن والمتحكمة بمصيره أفضت إلى القضاء على القطاع الأكثر حيوية وإستراتيجية وهو الفلاحة وذلك عبر مخططاتها وقراراتها التنموية المعكوسة، ولذا فإن نشاط القوى الحاكمة ليس إحداث البديل الاديولوجي والاستراتيجي، وإنما اقصاء وازاحة الفاعلين في الفضاء العام، قصد احتكاره من جديد من طرفهم، فهؤلاء ليس همهم التغيير في نموذج الدولة من حيث معايير وقواعد التنظيم العام عبر طرح البديل –البديل الذي يكون دائما من

* وتضمنت: الترقية الاجتماعية الفرنسية المسلمين وتمت على فترتين تبعا للأهداف المرجوة فترة 1955-1958 وفترة 1959-1961.

** وتضمنت خطة قسنطينية وشروط اتفاقية ايفيان وصعود البيروقراطية والتكنوقراطية وهكذا ورثت الجزائر إطارات ورجالات وأجهزة تكونت في القالب الفرنسي من النموذج القمعي، للمزيد: ينظر عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 61-73.

طرف القوى الإنتاجية والاقتصادية في المجتمع الجزائري، وإنما عبر العمل على ملء المكان والفضاء ومع إعطاء استمرارية لنفس نموذج السلطة المتسلط، أي دون إحداث قطيعة تاريخية فعالة مع الماضي المتخلف.

الإجابة: هذا أيضا، ما نلمسه لدى المبحوث رقم "01"*: «**دزاير تنتج لْقمح، علاه يجيبونا قمح فرانسا لمْيت...**».

التحليل: فعموم الباحثين يرون أن الدولة العربية الحالية ظاهرة حديثة أنشأها الغرب الرأسمالي لخدمة مصالحه بالدرجة الأولى وخدمة مصالح العائلات والجماعات الخادمة له، أما الطبقات الشعبية الكادحة المعدمة من فلاحين وعمال وغيرهم فقد بقيت مهمشة وعاجزة وفقيرة ومهددة بالأزمات الاقتصادية[1]، فهذه الطبقة الطفيلية- الداعمة للاستعمار الاقتصادي الحالي- هي المسؤولة كل المسؤولية عن تأخر أو تدهور القطاع الفلاحي فعبارة: «**دزاير تنتج لْقمح، علاه يجيبونا قمح فرانسا لمْيت...**» توحي بأن المستقبل الفلاحي بيدي هؤلاء وليس بيدي الفلاح.

فهذه الطبقة المدعمة للوجود الفرنسي والأجنبي في الجزائر تستمر باستيراد الغذاء، رغم أنه كان من الممكن إنتاج الكثير من الأغذية والموارد الفلاحية في الجزائر دون اللجوء للخارج، فهي طبقة تضع عراقيل بيروقراطية لا تحصى ولا تعد في وجه الفلاح حتى ينفر من الفلاحة لتحل محله بواسطة الاستيراد من فرنسا فمن مصلحة الطبقة الطفيلية -التي وضعتها فرنسا سابقا وتجدرت في الحكم- التحكم في المصير الاقتصادي للجزائريين وضمان وجودها ووجود معزبيها المنتجين للغذاء، فأين تسوق فرنسا قمحها "**لميت**" طبعا نحو الفردوس المفقود، لكنه ليس مفقودا بل هو تابع بصفة غير مباشرة إليها وسوقا مفتوحا تَسوق فيه منتجاتها الغذائية على أنواعها وأشكالها.

* ابن فلاح ومارس الفلاحة، دامت المقابلة رقم "01" ساعة ونصف.

[1]- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، "بحث في تغير الأحوال والعلاقات"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 546.

المبحث الثاني: العقلية الريعية تضعف قيمة العمل الفلاحي:

عند قيامنا بالدراسة الاستطلاعية تبين لنا أن شبابنا ينفر من الفلاحة لكونها لا توفر المال الكافي للعيش الكريم وإنها عمل شاق ومتعب لا يصلح لشبابنا وخاصة ونحن في عالم يعترف بالمال والمظهر والكسب السريع، يجعل منهم لا يتحملون عناء وشقاء وتعب الفلاحة وما نستقراه هو أن هذه الذهنية اتجاه الفلاحة تضعف قيمة العمل الفلاحي.

وبما أن القيم هي مجموعة من الاتجاهات المعيارية المركزية يتخذها الفرد في المواقف الاجتماعية والثقافية تحدد له أهدافه العامة في الحياة وتتضح من خلال سلوكه وتصرفاته اللفظية والعملية أي من خلال التفاعل بين الفرد وتجاربه وخبراته الحياتية في المجتمع، ففهم القيم يمكننا من تفسير الظواهر ليس بعوامل اقتصادية أو سياسية بل عوامل أخرى وهي الرغبة والدافعية والموجهات القيمية كلها تساعد على فهم وزيادة أو إخفاق الأفراد نحو أهدافهم، ويذهب جل الباحيثن إلى أن القيم لها دور جوهري في مجال الوقاية من حدوث اختلالات نفسية واجتماعية وثقافية [1]، وحتى اقتصادية وسياسية.

السؤال الأول: ما الذي يميز عملك عن العمل الفلاحي؟

ولغرض فهم آراء المبحوثين وتفسيرها حول الفرق بين العمل الذي يزاولونه والعمل الفلاحي، ارتأينا طرح السؤال السابق.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "09": «**خدمتي عند لْحكومة في بيرو مريح أو كل شهر دراهمي في جيبي أو خدمة مضمونة لي نحتاجها نلقاها بلا ما نتعب أو نجري، لْمعارف أو رجال كاينين... يجو حتى لْعندي... خدمتي فور على لْفلاحة، لي يتبع لْفلاحة ما يربحش قاع ناس هربو منها...**».

التحليل: قوله يوحي بأن العمل الحكومي يتميز بمزايا عدة منها: الراحة وعمل مضمون ودخل يتقاضاها كل شهر إضافة إلى أنه وسيلة جيدة لتمتين العلاقات الشخصانية ويقوي أواصر الصداقة و"**لْعرف**

[1] – محمد الجزار، القيم تشكيل السلوك الإنساني، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2008، ص 96.

ولَباب" وتتفاعل عناصر هذه الشبكة اللأخطوبوطية وتتجدر بواسطة العمل الحكومي مشكلة بذلك علاقات التأثر والتأثير وتتخذ آليات لتعويض كل النقائص ويتم من خلاله تذليل الصعاب وقطع العقبات، فكلمة "**بيرو**" في المخيال الجماعي لأفراد المجتمع الجزائري تدل على الراحة والطمأنينة وقلة ساعات العمل والتمتع بالمنصب المدّر للخيرات، فمجتمعنا يحبذ العمل الحكومي لدلالته القوية وسمعته المؤثرة، فالفرد العامل لدى الحكومة يعتبر وكأنه سيد على القوم.

والعمل الحكومي بمثابة قوة وسلطة من خلالها يتأثر الفاعل ويؤثر في محيطه وبواسطته، يتوفر لديه هامش من التحرك ويتقبل الأوامر والخضوع ببساطة لأنه يتحصل على بعض الأشياء كتبادل [1] وبذلك يستخدم الفاعل كل الوسائل المتاحة للدخول في الممارسات الزبونية، وهذه الوسائل هي التي تمكن الفاعل من التحكم في الآخرين بدرجات محددة عندها تظهر مجالات للنزاع والمناورة [2].

العمل الحكومي يوفر كل شيء حتى في الحالات الأكثر سخرية وسخافة في أمور الحياة اليومية من طعام ومواد غذائية واقتراض...الخ لتتداخل المعاملات الرسمية في العمل مع الممارسات القبلية التقليدية الهدامة للمؤسسة وقوانينها، غير أننا ما نصطدم به عند سماع قول المبحوث، أن هناك ازدواجية كبيرة تطبع شبابنا اتجاه الدولة ومؤسساتها ومراسيمها.

فالإنسان الجزائري ظل على مدى التاريخ يبحث عند السند المادي والمعنوي العمومي الذي تمثله الدولة القومية لأنه عاش دائما مستريبا من الدولة فاقدًا للثقة فيها الأمر الذي أورثه في المقابل إحساسا بالصعلكة المدنية والسياسية تجاهها إذ صح التعبير فهو يحمل دائما مشاعر الحب والكراهية لها ويحن إليها لأنه قضى زمنا طويلا في البحث عنها وهو يحمل لها الكراهية لأنه طالما عانى من وطأتها فلذا نراه حيالها وحيال رموزها جبانا بطلا في الآن ذاته مقداما ناكصا معا فهو يعاني دنكيشوتية تنعكس على سلوكه في علاقته بالدولة أي أن الإنسان الجزائري مازال ساذجا حيال المعاني الثقيلة المرتبطة بالمدنية

[1] - Michel crozier, Erhard freidberg, l'acteur et le système, les contraintes de l'action collective, paris , edition de seuil, 1977, p 75.

[2] - michel foudriat, op, cit, 164.

وفي مقدمة هذه المفاهيم الثقيلة: الدولة [1]، ففي مواقف يلوم الدولة وبيروقراطيتها وأجهزتها الديوانية وفي مواقف أخرى يحن إلى ظلها واعطياتها وهباتها المستديمة، فهو يتخذ استراتيجية حسب المواقف ويناور حسب الألوان والأهداف.

الإجابة: يضيف المبحوث رقم "18": «...**لْبطالة ولا لْفلاحة... خدمة تهنبير... تبقي غير هي أو ما نخدمهاش...**».

التحليل: فالمبحوث مستاءا كثيرا من الوضع ويتخذ من البطالة قيمة دفاعية لتعويض الثغرة المتمثلة في العجز عن مزاولة الفلاحة، والبطالة لا توافق مرحلة الشباب، فطاقاته الخلاقة والطامحة في بناء المستقبل تتناقض مع وضعهم عندنا لذا نجد خيبات الأمل والاستسلام مسيطرة على مبحوثينا، لأنهم يهمشون ويردعون ويدفعون إلى السلبية دفعا ما يتولد عنه الإحساس بالاكتئاب والمرارة وانسداد الأفق ومشاعر اللامعنى عند غالبيتهم.

إن شبابنا طيلة الوقت والأيام والسنين يلاحظ مظاهر الفساد وتدهور الأداء واستفحال النهب وسقوط مشاريع بناء الوطن بدون أن تتاح له الفرص للتدخل وإصلاح الأوضاع التي تصيبه أضرارها كثيرا كشريحة في المقام الأول، وأمام مشاهد الانكسارات والاعتداءات على الوطن والكيان والمظالم المستديمة في حق شبابنا يتخذ بدوره استراتيجية مضادة لما يرونه ويعيشونه وهي البطالة والعطالة والتسكع والراحة كرد فعل كارثي والانخراط في السكون والجمود، ليضحى بقيمة العمل الفلاحي، فلم تعد وسيلة للكسب والتكسب ولم يعد لها معنى في مواطن الفساد والإفساد.

فقيمة العمل الفلاحي تتأثر بالبيئة الثقافية للفاعلين، فالبيئة الثقافية التي تتميز بالفساد واللامبالاة والسلبية يؤدي بها إلى انعكاسات خطيرة على نسق القيم فتضعف قيم الكفاءة والجدارة

[1] – عشراتي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 237.

والأداء والمنافسة وإتقان العمل[1]، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية تسيطر عليها قيم العمل والتنمية ويعشش في بيئة ملائمة له مما يؤدي إلى نتائج مدمرة تهدر الأموال والطاقات والوقت وتعرقل المسؤوليات وإنجاح الوظائف، فقيمة العمل الفلاحي يجب أن تتوفر لها البيئة الملائمة لممارستها وتنميتها فبدونها تبقي قيمة العمل نظرية لا قيمة لها.

الإجابة: في نفس المضمار، يصرح المبحوث رقم "19" بقوله: «**نخدم تجارة عند روحي، هاني مهني، ما يحاسبني واحد، ما نحاسب واحد أو خدمة مطلوبة بزاف أو فيها دراهم خير من لْفلاحة، خدمة لْميزيرية أو لْغبينة... لي يخدم لْفلاحة يموت في لْفقر...**».

التحليل: صدق العلامة "ابن خلدون" لما رأى أن الاختلاف في المعاش هو اختلاف في القوى الفاعلة في المجتمع، وقد لاحظ أن هناك أشخاص يتعاونون في الزائد على الضرورة ويستكثر من الأقوات والملابس والتأنق والترف ويتخذون المنازل والقصور مسكنا ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة فتأتي مكاسبهم أغنى وأرفه من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة عن الضروري وهم أهل الحضر.

فالتجارة هي من المهن التي لاقت رواجا كبيرا عند شبابنا في أيامنا هذه لتميزها بالربح السريع وتكوين ثروة في ظرف قياسي وسهولة امتهانها، كما أنها "مطلوبة" كثيرا من طرف أفراد المجتمع فهي، محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلعة... ولذلك قال بعض الشيوخ من التجار لطالب الكشف عن حقيقة التجارة أنا أعلمها لك في كلمتين: اشتر الرخيص وبع الغالي وقد حصلت التجارة[2].

[1] – إسماعيل علي سعد، محمد أحمد بيومي، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي " دراسة تطبيقية"، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، دط، دت، ص98.

[2] – عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 328.

فالتجارة حسب –مبحوثينا– صناعة تحوي الكثير من الأرباح وبها يستطيع الفاعل اتخاذ استراتيجية فعالة للهروب من الفلاحة وقضاء حاجياته الحياتية، فهي أفضل بكثير من الفلاحة، التي تعد من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو ذلك لأنه أصيل في الطبيعة وبسيط في منحاه ولا تجده ينتحله أحد من أهل الحضر في الغالب ولا من المترفين ويختص منتحله بالمذّلة[1] –حسب التعبير الخلدوني– التجارة أفضل من الفلاحة لان التجارة وسيلة فعالة يزاولها الفاعل ويناور بها للحصول على المكاسب والأرباح السريعة، فالفلاحة حسبهم لا تعبر عن حاجة اقتصادية ولا تؤمن متطلبات العيش الكريم، بل هي وسيلة لمزيد من الغبن وليست مشروع حياة، ولم تعد مصدر للثقة بالنفس والاعتزاز الذاتي في بناء الشخصية كما كانت سابقا.

بعزوف الفاعل عن خدمة الأرض وامتهان الفلاحة، يكسب الرهان enjeu والقضايا التي من أجلها يقوم ببناء استراتيجية تدبيرية ابتغاء الربح profit، باعتبار الربح هو ما يحصل عليه الانسان نظير عمل أو خدمات او نتيجة لجهد أو رأس مال[2]، وهكذا تدخل مدى إمكانية نجاح عقلانيته في اختيار الوقت والهدف والاستراتيجية المحددة محاولا بذلك الفوز وتحقيق مصالحه وتجنب الصعوبات والعراقيل التي تفترض مساره، إننا الآن أمام نموذج يسيطر عليه منطق الغاية والهدف والمنفعة التي تدفع بالفاعل لأن يكون أكثر استراتيجية في اختياراته ومواقفه، وفي تحديد مطالبه وتفاعلاته، باعتبار التفاعل interaction علاقة بين فاعلين أوأكثر تتميز بتعادل غير متكافيء للمعلومات والسلطات[3].

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "17"* بقوله: «**كي نخدمو لْفلاحة ولا منخدموهاش ما نبنوش دزاير... أنا نافيقي نصور نهاري أو مصروف جيبي... خير من تعب بلا فايدة... لْفلاحة ماشي خدمة...**».

---

[1] – مرجع نفسه، ص328.

[2]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الباقي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية "عربي–انجليزي"، www.kotobarabia.com، ص412.

[3]– فليب برو، مرجع سبق ذكره، ص 572.

* ابن فلاح لم يمارس الفلاحة، مدة المقابلة رقم"17" ساعة.

التحليل: الأمر الأشد خطرا في هذه المعضلة عندما يتخلى شبابنا عن دوره في بناء مجتمعه فحرارة الوطنية وحب الوطن تضعف لدى شبابنا لأن المناخ تضعف فيه قيمة الفلاحة، فسواء عمل الشباب الفلاحة أم لم يمتهنها فلن يستطيع بناء الوطن ويتقبل الشباب نفسيا واجتماعيا وثقافيا فكرة العمل الفلاحي وخدمة الأرض والتفاني فيها لا يفيد في شيء، بل تحركهم حاجات أساسية وتدفعهم إلى أن يسلكوا سلوكا معينا ويتخذون استراتيجية تنقذهم من المواقف التي يتعرضون لها، فالشباب لا يشبع محيطه الفلاحي حاجاته الحيوية والانفعالية والعقلية الأساسية، يغدو متأزما يبحث عن وسائل وأساليب تحقق له مزيد من الإشباعات بطرق مختلفة في بعض الحالات لا تكون مشروعة أو قانونية.

فعبارة :«...**نافيقي نصور نهاري**...» معناها الغاية تبرر الوسيلة والضرورة لا تعرف القانون- حسب تعبيرميكيافيللي- أي اتخاذ استراتيجية بغض النظر عن مشروعيتها أو ايجابياتها أو سلبياتها ويضحي بخدمة الأرض التي هي في الأساس التضحية بقيمة الوطن مما يجعل مصلحة الوطن تنحصر وتنكمش كثقافة ،ككيان ،كمستقبل، فإذا نفض شبابنا سواعده من امتهان الفلاحة فلا مستقبل للوطن، فمعروف أن العمل غير الرسمي يرتبط بالشارع والرصيف والتجوال والحمالين، فبعض الباحثين ينظرون إلى البائع المتجول على أنه ضحية لنقص العمالة المنتجة في المدينة فضلا عن كونه مقداما يكافح للتغلب على المشكلات والصعاب المرتبطة بعملية التحضر المتضمنة لعدد من المتغيرات منها: الهجرة الريفية والنمو السريع للمدن... كما أن ظهور الفئات الاجتماعية الممتهنة للبيع المتجول أخذت في النمو بسبب تناقص معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية[1]،

فالشباب من خلال استراتيجية Navigation -الأنشطة غير الرسمية- يعد من ضحايا اللامساواة والاستغلال وحسب السوسيولوجين توصف هذه الفئة بالجماهير المهمشة والبعيدة كل البعد عن البرامج التنموية، كما أن الأنشطة غير الرسمية غير منتجة للثروة ولا تعد تنمية اقتصادية ولا تسمن ولا تغني من جوع.

[1] – إسماعيل قيرة، المعاناة اليومية للباعة الجائلين في المدن الجزائرية المعاصرة "الأزمة الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 366، 386.

فالأنشطة غير الرسمية استراتيجية مضادة وتدر أرباحا أكثر من العمل الفلاحي المتميز دوما بصعوبته وقلة الدخل رغم أنه قطاع منتج بامتياز يعود على الفرد والمجتمع بالخير وتوفير الموارد الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية، غير أن الواقع المعاش يبين أن قيمة العمل الفلاحي متراجعة على مستوى سلم القيم إلى الحضيض، فترسخ قيمة العمل الفلاحي ومحافظتها على تماسك المجتمع الريفي اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا فهي تلعب دورا في تحقيق أهداف ومبادئ المجتمع الريفي الاقتصادي وهي أساس قوته ومتانته، والعكس صحيح كلما اهتزت واختلت قيمة الفلاحة على مستوى سلم القيم للمجتمع الريفي كلما ضعف ترابط المجتمع وتفككت العلاقات بين أفراده، انعكس ذلك بالسلب على إنتاجيته وهروب أفراده نحو أنشطة أخرى لا علاقة لها بالنشاط الفلاحي والمحيط الريفي الأصيل وهذا هو ما يعانيه مجتمعنا اليوم.

الإجابة: يدلي المبحوث رقم "12" *: «**راني نخدم Contrat Ouvert عند دولة، قليل وين نخدم، نروح غير nepointé... لمْهم نخلص... أو ما نخدمش لْفلاحة... راني شايف غبينتها...**».

التحليل: إن المحدودية الزمنية لعقود ما قبل التشغيل والتي طبعت مختلف المؤسسات جعلت من الشباب يعتقد أنها مقابل الشهادة التي يحملها وليست مقابل الجهد المبذول أو العمل، فسياسة التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة بتشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب قصد توفير فرص العمل لهم ودمجهم مهنيا واجتماعيا، غير أن هذا النوع من البرامج يسبب ما يسمى"البطالة المقنعة" بدمج عدد كبير من العمال الشباب والذي يفوق عددهم العدد الحقيقي الذي يتطلبه العمل أو المؤسسة ويوصف الإنتاج بالإنتاجية الحدية التي تساوي الصفر فإذا قمنا بتخفيض هؤلاء الشباب المتعاقد فان الانتاج يبقى في مستواه، فلا جدوى من تواجدهؤلاء الشباب، والبطالة المقنعة منتشرة أكثر في الوظائف الحكومية وهو ما نراه في واقعنا اليوم.

* من عائلة فلاحية، لم يمارس الفلاحة، دامت المقابلة رقم"12" ساعة.

وهذا النوع من المناصب يساهم بالتاكيد في التخفيف من عبئ البطالة لفترة مؤقتة، فنجاح الشباب في العمل ومدى فعاليته مرتبط باستمراريته في العمل من جهة ومن جهة أخرى بمدى تقبل شبابنا للعمل بواسطة العقد، كما أنه عند انتهاء عقد العمل سرعان ما يجد الشباب أنفسهم مرة أخرى يعانون من البطالة، هذه المناصب تركز على المساعدة الاجتماعية ولا تترك للشباب روح المبادرة والعمل وبهذا الانفصام المهني الذي يعيشه الشباب بين متطلبات الحياة المادية وبين القيم والسلوكيات الاجتماعية، يصبح لا يعبأ بالعمل ولا بالوقت.

وعلى حد تعبير أحد العلماء، في قوله: «إن مفتاح الآلة للعصر الصناعي الحديث هو الساعة وليس المحرك البخاري تقاس درجة تقدم المجتمع عن آخر بنظرة كل منهما إلى الوقت والحرص على الانضباط في المواعيد وفي نظرة كل منهما إلى المستقبل في تنظيمه وتخطيطه، حتى أصبح يقاس درجة تقدم مجتمع عن آخر بالفترات الزمنية»[1]، بل فقط بما يعود عليه من قيم مادية متمثلة أساسا في الأجر وهي استراتيجية اتخذها الشباب ردا على استراتيجية الدولة في تشغيله بتكديسه في مؤسساتها وتضخمها الوظيفي، فالاستقرار الوظيفي أو الديمومة في العمل له فوائد نفسية واجتماعية واقتصادية للعامل[2].

وعلى إثر فكرة تقسيم الريع، نفض شبابنا سواعده عن امتهان الفلاحة ليكدس ويوظف في مؤسسات الدولة مقابل أجر زهيد لا يسمن ولا يغني من جوع، فهذه السياسة التخديرية والإلهائية لا تبني وطنا ولا اقتصادا، فالاستغلال غير العقلاني لعائدات الريع ساهم إلى حد كبير في انقلاب سلم القيم والمعايير وخاصة اختلال قيمة العمل الفلاحي مع نظرة استعلاء واحتقار للفلاحين والفلاحة، وحتى العيش أوالسكن في الريف.

[1]- الفضيل رتيمي، التنشئة الاجتماعية والروابط داخل المنظمة الصناعية، الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، المنعقد يوم 06 و07 نوفمبر 2006، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 234.

[2]- رحالي جميلة، أثر التشغيل على الروابط الاجتماعية بالجزائر "نموذج عن عقد العمل محددة المدة"، الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 344.

فسياسة التشغيل المطبقة ضمن العمل بعقد ما هي إلا مزيدا من هدر الطاقات والكفاءات فتتصاعد الحاجات مع تدني فرص العمل الحقيقية وتأجيل الدخول إلى عالم الإنتاج الافتراضي–وليس الحقيقي– فالتنمية بالدرجة الأولى هي بناء الشباب وتحريره وتطوير كفاءاته وقدراته وصقل مواهبه وإمكاناته تمهيدا للثقافة الإنتاجية بدل الثقافة الريعية المتميزة بالقرصنة واقتناص الفرص النهازة، فالثقافة الريعية في استمراريتها وتكرارها تؤكد على تحقيق الربح وجلب الفوائد وإبعاد المضار، إنها ثقافة استاتيكية ينتج من خلال تفعيلها تسديد المطالب الشخصية وفق مباديء بدائية طبيعية لاتتحكم فيها الشروط المؤسساتية ولا تتقبلها الروح المعاصرة ولا تؤسس للعمران البشري والحضارة.

بعد معرفتنا أن شبابنا المبحوث يفضل أعمال الربح السريع التي توفر له الراحة وقلة أوقات العمل، كما تحتوى على امتيازات شخصانية بعيدة كل البعد عن أخلاقيات العمل، مما دلنا على أن هذه الأعمال المتميزة بامتيازاتها المادية والمعنوية تنسف قيمة العمل الفلاحي في الصميم –رغم أن مبحوثينا من محيط ريفي فلاحي–،فإننا نرى في واقعنا المعاش، أنهم مهوسون كثيرا بالمهن التي تدر الأرباح السريعة وراجت خاصة في الآونة الأخيرة، ومع التغيرات العالمية والعربية المتسارعة، حاولت الدولة إدماج الشباب العاطل عن العمل ضمن مشاريع مختلفة بخلق أجهزة ومؤسسات مدعمة ومساعدة على إدماج الشباب مهنيا واجتماعيا واقتصاديا داخل المجتمع.

السؤال الثاني: في رأيك، ماهي الأعمال التي لاقت رواجا لدى شبابنا اليوم؟ ولماذا؟

وعلى إثر المتغيرات والمعطيات –السابقة الذكر– تقدمنا إلى مبحوثينا بطرح سؤالنا عليهم، قصد الحصول على المزيد من الفهم والتفسير.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "02" بقوله: «**ANSEJ دارت حالة... قاع Les Jeunes غناو منها...**» ويضيف: «... **لخاطر داو منها دراهم كبار...**».

التحليل: وتعتبر ANSEJ –الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب– مؤسسة عمومية وطنية وضعتها الدولة لتشغيل الشباب العاطلين عن العمل بإعطائهم فرصة المبادرة في خلق مناصب الشغل ودعمهم ماليا وماديا من أجل إنشاء مشاريعهم والاستثمار فيها والمتمثلة في إنشاء مؤسسة مصغرة، وقد راهنت الدولة من خلالها على نشر الفكر المقاولاتي بين شبابها ودفعهم إلى العمل والإنتاج في مختلف المجالات الخدماتية والإنتاجية لغرض القضاء على البطالة والفقر في أوساط الشباب والمساهمة في خلق الثروة التي هي في الواقع الهدف الأسمى التي تسعي إليه كل استراتيجيات التنمية.

وحسب قول المبحوث: «**قاع Les Jeunes غناو منها**...» توحي بتهافت الشباب على برامج ANSEJ الذي يمثل الغنى والربح السريع وليس العمل الذي كان هدف هذه الوكالة –حسب مراسيمها وقوانينها–، فالوفرة المالية ساعدت على التوسع في البنيان الحكومي توسعا غير مدروس كما أنها ساعدت على توجه الانفاق توجها لا يركز بالضرورة على الاستخدام الأمثل للموارد المالية ولهذا فإن البنيان الحكومي ليس مبنيا على مخطط سليم تحكمه الحاجة بقدر ما هو مبني على العشوائية والاعتماد على الوفرة المالية في استيعاب تكاليف البنيان والعمالة المتعاظمة[1]، فالحكومة تقوم بدور رئيسي وتتحمل كافة المهام الرئيسية المتعلقة بالتنمية في غياب القطاع الخاص الفعال الذي يقوده المجتمع المدني ولهذا تزداد المهام التي تقوم بها الحكومة ازديادا مطردا وبمعدات سريعة فالمجتمع يبدو مظهريا أنه متقدما بينما يعاني من الداخل كل أسباب التخلف والقصور والعزوف عن الأعمال الإنتاجية.

ولقد بين الكثير من المفكرين أن وظيفة الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال لم تكن اقتصادية تهدف إلى تكوين الثروة والقيمة المضافة والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية بقدر ما كانت تشغل وظيفة سياسية تعبوية تختص بشراء وكسب الحلفاء من داخل المجتمع وسقي الشبكات

[1]–أسامة عبد الرحمن البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، كويت، 1982، ص 81.

الزبونية المنتشرة على المستويات الإدارية وشرائح المجتمع وسرعان ما أدى ذلك إلى شلل المؤسسات الإنتاجية وإفقادها قدراتها على الاستمرار، وبتر حيويتها وكفاءاته وأسسها التي تقوم عليها.

الإجابة: يدلي مبحوث آخر رقم "13"* بقوله: «**لي ماداش من لونساج ما دار والو قاع شباب دارو منها لواطا أو سكاني أو بازارات أو تزوجو منها...أوكاين لي حرق بدراهم للخارج...**».

التحليل: يذكرنا قول المبحوث بقول أحد الباحثين: « لقد هبط الزيت بتلك الأمة الكادحة المنتجة القوية الجلدة إلى درجة من الخمول والتفكك لا تحسد عليهما وكفى الأمة انحطاطا أن تفقد مقومات شخصيتها وصفات حياتها ولو سكنت ناطحات السحاب وامتطت المراكب الفارهة وانغمست في ملذات المدينة وأرائك الترف فإنها قشور يأتي عليها يوم فتذهب» ووصف نفس الكاتب بكثير من الصدق والصرامة والنقد الذاتي تصرف قومه في النعمة التي داهمتهم: «نحن لا نزعم لأنفسنا أنه حينما فاجأنا الغنى عن طريق الزيت إننا كنا مهيئين لاستقباله علميا واجتماعيا وحضاريا أو إننا كنا على درجة من الوعي واليقظة تجعلنا نتقبل هذا الوافد الخطير بما يليق به لكي نضعه بمواضعه وتصرفه حسبما تقتضيه معارفه، بل لم نكن في المنزلة التي تجعلنا نميز سبل استغلاله الضارة والنافعة وإن ردود فعله ومغبة سوء استخدامه، لقد أعطانا الزيت كما يعطى للطفل المدلل من أنواع الألعاب والمسليات ولا تسأل عما يفصل بين يديه من العبث العشوائي والتحطيم والتخريب ومن ثم الملل لتطمح نفسه إلى غيرها وتطمح شهوته في سواها وهكذا دواليك... وطفلنا ليس كمثل الأطفال المؤدبين بين المدللين... طفلنا نزق شره شرس لا تنتهي له رغبة ولا يقف عبثه عند نهاية»[2].

فما دام طفلنا مدللا لا يعرف قيمة الأشياء فيجب على سابغي المعروف إعطائه التنشئة الاجتماعية المبنية على قيم العمل والأداء وأخلاقيات المهنة حتى يتمكن من إدراك قيمة الموارد والمحافظة

*مارس الفلاحة ثم تخلى عنها، دامت المقابلة رقم "13" ساعة وعشرة دقائق.

[2]- أسامة عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

على النعمة بطرق أكثر عقلانية، تلك هي أدوار الأب المتمثل في الحاكم. فما دام الحاكم هو واهب النعم إذن يجب عليه التصرف فيها بطرق تليق بمسؤولياته المنوط بها.

فالموارد المالية الكبيرة الموزعة والمقسمة على الشباب ساعدت على التوجه الاستهلاكي أكثر مما ساعدت على التوجه الإنتاجي وساعدت على التوسع في استيراد مظاهر الحضارة المتمثلة في وسائل المواصلات الحديثة وأصبح هناك انفصام بين مستوى المعيشة الذي يطمح إلى تحقيقها وما يقدمه من عمل في سبيل تنمية الاقتصاد الوطني، وغابت عن الأذهان حقيقة أن العائدات النفطية هي بمثابة أقساط تدفع مقابل استنزاف الثروة[1].

فالأوضاع المادية للشباب لم تكن مرضية فهناك دائما رغبة جامحة إلى الزيادة في الموارد المالية ورغبة في الاستهلاك المظهري وشراء السيارات والكماليات والأشياء الهامشية، فحالة الضنك والعوز والفاقة التي يعاني منها الشباب ثم تفجرت بين يديه موارد الثروة وليس لديه القدرة على تسييرها واستثمارها فمن البديهي وليس غريبا أن يوجه شبابنا الأموال لأنشطة استهلاكية بعيدة كل البعد عن العمل والإنتاج، فقد ساهم السخاء في الانفاق على البرامج ومشاريع Ansej على تجميد قدرات وطاقات الشباب الخلاقة وتركه فقط يفكر في إشباع الحاجات الأولية "**السكن، زواج، دخل**"...الخ.

فالموارد المالية التي لم يتعب عليها الفاعل فلا تكون لها قيمة لديه فالثروة الحقيقية هي التي يجنيها بعرق الجبين، وبذلك اتسمت العقلية الريعية بعدم تحمل المسؤولية والفقر الشديد في تقاليد العمل الجماعي والرغبات المجنونة في الثراء بلا سبب ومن دون عمل إنتاجي فوفرة الراسمال الذي تتميز به الحكومة لم تستطع الانتقال بالاقتصاد من اقتصاد ريعي يعتمد كليا على النفط إلى اقتصاد يعتمد على مصادر متنوعة ومتجددة وخاصة الفلاحة القطاع المتجدد وذلك لمواكبة تلك الوفرة من رأس المال الثقافة اللازمة لاستثماره.

[1]- المرجع نفسه، ص 32.

الإجابة: يدلي المبحوث رقم "03"* بقوله: «**أنا الله غالب ما لحقتش على Ansej أنا تاني ندي حقي من دولة كيما قاع Les Jen** «ويضيف: « **داو دراهم كبار... ما رجعوا والو للدولة...شادارتلهم دولة... داو حقهم...**».

التحليل: سياسة التوزيع التي اعتمدتها الدولة دون مراقبة ومحاسبة الشباب على مشاريعهم، تجدرت لدى الفاعل أن هذه الأعطيات هي حقوق لا يجوز للدولة أن تطالبهم بإرجاع ما أعطتهم، فبرنامج Ansej يمنح مزايا كثيرة تساعد الشباب على تحقيق مشاريعهم ويمنح لهم المبادرة ويعفيهم من الرسوم والضرائب لمدة ثلاث سنوات ولا يسدد القرض في هذه المدة وبعد انقضائها عليه تسديد قرض البنك في ظرف 5 سنوات وبعدها يسدد قرض اونساج في ظرف5 سنوات أخرى وبالتالي فإن مدة تسديد القرض هي 13 سنة، هذا ما أسال لعاب الشباب وجعلهم يتوافدون على امتيازات ومغريات Ansej.

فعبارة «**أنا تاني ندي حقي من دولة...**» توحي بالعقلية الافتراسية المتجدرة لدى شبابنا جراء عمليات تقسيم الريع عن طريق برنامج ansej وهذه العقلية الافتراسية جاءت كرد فعل استراتيجي على النمط التوزيعي الذي تقوم به الدولة، وخاصة بعد التعديل الذي مس المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 6 مارس 2011 والخاص بجهاز دعم وتشغيل الشباب والذي تمثل في انخفاض المساهمة الشخصية للمستثمر في المشروع إلى1% و2% ضاعف إقبال الشباب على الوكالة وأصبح الشباب يقتنص كلما اتاحت له الفرصة .

فبهذه العقلية يرى الفاعل أن الموارد من حقه ولا يجوز للحكومة محاسبته أومطالبته بإرجاعها فهي من خيرات الوطن، بهذه الوتيرة تحولت الدولة إلى أنبوب بترول يصب في حجور المتولين[2] وهاته الممارسة تجدر ما يسمي بالمواطنة المادية مرتبطة بعناصر الثروة ومصادر الكسب، فما دام الوطن غني

* ابن فلاح، مدة المقابلة رقم "03" ساعة.

[2] – عشراني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 221.

بخيراته فنحن نحبه حبا جما، لكن حب الوطن يظهر ويتجلي من خلال العمل على تطويره وتنمية قطاعاته المنتجة.

فالدولة الريعية تركز اهتمامها على توزيع المكاسب والمنافع وبذلك أصبحت مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي- الذي يقوم يقوم به المجتمع- وكل ما تحتاج إليه هو إعداد البرامج لرصد تخصيصات وبالتالي الحكومة تنفق على المجتمع ولا تفرض الضرائب، وعلى الرغم من زيادة حجم النفقات لا يمكن أن يضر بأحد حتى إلا أن هناك من يشعر بعدم عدالة التوزيع ولذلك يسعي الفاعلين إلى المناورة من أجل الحصول على مغانم شخصية متمثلة في **"حقه من خيرات البلد"** دون بذل مجهود وهو صميم الثقافة الريعية بعينها، وفي هذا الصدد يري "ميكيافيللي" أنه إذا كشفنا مبكرا عن الأمراض وهي في طور تكوينها أمكننا علاجها بسرعة أما إذا تركنا ها تنمو إلى أن تصبح معروفة لدى الجميع فإن علاجها يصبح مستصعبا[1].

فثقافة **"حقي من لْبلاد"** لا ترقى الى مستوى المجتمع المتطور بل هي في صميم المجتمع التقليدي القبلي المستحدث، فتصريح المبحوث يبين استراتيجية الفاعل المبنية على النهب وممارسة القنص والافتراس متى استطاع ومتى سمحت له الفرصة، ما يؤكد على أننا نعيش في دولة ناهبة ومنهوبة مفترِسة ومفترسة، فثقافة التوزيع أثرت كثير على قيمة العمل وخاصة العمل الفلاحي، فالمتتبع للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة خاصة في الآونة الأخيرة أنها لم تسمح بتجنيد حقيقي للشباب بحيث يستطيع من خلالها إثبات قدراته كفاعل اجتماعي وشريك اقتصادي حيوي للدولة، فرغم ثقل وزنه في التركيبة السكانية للبلاد إلا أنه في وضع هامشي، فالسياسات الاقتصادية والفلاحية لم تركز على البعد البشري الذي هو أساس التقدم.

[1] – العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الإجابة: في الإطار نفسه، يدلي المبحوث رقم "11"* بقوله: «**دولة هي كانت تمد دراهم les jeunes سهلتلهم كلش... وشكون مايديش دراهم... قاع ناس تدي...ما بالك les jeunes** ».

التحليل: ففي السنوات الأخيرة شهدت الجزائر زيادة كبيرة في عائداتها وخلقت الطفرة في الموارد مزيدا من التطلعات والتوقعات وذلك ببرامجها المختلفة، غير أن برامجها لم تواكب مطلقا تطلعات المجتمع ولم تصل إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ويرى المحللون أن الجزائر شهدت نموا وليست تنمية لأن التنمية يجب أن تقوم على قاعدة إنتاجية قادرة على الاستمرار على المدى الطويل وتحقيق زيادة حقيقية في الدخل الوطني وليس في دخل الفرد فقط، فالثروة النفطية تصرف في كثير من الأحيان في غير الأوجه التي تقتضيها التنمية وفق قرارات غير مدروسة وعشوائية أو تبعا لرغبات أو متطلبات عارضة.

قول المبحوث: «**دولة هي كانت تمد دراهم les jeunes سهلتلهم كلش...**»، يذكرنا بتصرف الأعرابي الذي ذرع الصحراء بحثا عن قطرة ماء يروى بها ظمأه فإذا به على حافة غدير كانت قد مرت سحابة عارضة ممطرة فملأته فظل يغترف منه كيفما شاء ومتى شاء ولا يعبأ بمقدار ما اغترفه هدرا ونسي أنه ربما يجف الغدير قبل أن تأتي سحابة عارضة ممطرة أو ربما لا تأتي مثل تلك السحابة مرة أخرى[2]، وبذلك أصبح الانفاق مرادفا للتنمية وأصبحت التنمية تعني إهدار وصرف الأموال على مشاريع في أساسها غير منتجة باسم التنمية.

فقد لاحظ الدارسون أن أغلب الشباب المستفيدين من برامج ansej كانت نشاطاتهم خدماتية أكثر منها إنتاجية، فقطاع الخدمات والنقل البضائع والمسافرين يحظى باهتمام الشباب المستثمر أكثر من القطاعات الأخرى ويرجع ارتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذين القطاعين إلى سهولة هذا النوع

*من عائلة فلاحية ومارس الفلاحة، مدة المقابلة رقم "11" ساعة وربع.

[2] – أسامة عبد الرحمن، المرجع سبق ذكره، ص 34.

من المشاريع بإضافة إلى أنها قطاعات مربحة ولا تتطلب مجهودا كبيرا في حين أنه لوحظ أن قطاعات أخرى كالفلاحة والري وهي قطاع ذات أهمية اقتصادية كبيرة لم يحظي باهتمام الشباب المستثمر.

ويرجع ذلك إلى أن الدولة في الأساس تستهدف القطاعات المنتجة بعدم الاستثمار فيها وتحاول بترها حتى تحافظ على دورها التوزيعي وتضمن تبعية المجتمع لها من خلالها ويتجلي هذا الاستهداف بعدم توعية الوكالة ansej الشباب في توجيههم نحو القطاعات المنتجة للثروة والموارد، فالدولة تريد توزيع الموارد المالية ولا تأبى بإنتاجية الشباب، فالانفاق على القطاعات الخدماتية عمق من تهميش الفلاحة بهروب الشباب منها، ليمتهن أعمالا أكثر ربحية وإرياحية، غير أن مردود هاته القطاعات على الاقتصاد الوطني ضئيل ولا يرقي إلى تسميته دخلا.

خاتمة:

إذا كانت الفلاحة تعني الخير والثروة وقطاع إنتاجي يوفر الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فهذا لن يتحقق إلا بتوجيه الشباب –القوة النشطة في المجتمع– على امتهان الفلاحة، غير أن ما نستقرأه في مجتمعنا أن الشباب لا يتجه للعمل الفلاحي بالقدر الكافي، وذلك بسبب التوظيف غير الموضوعي للثروة النفطية في أكثر المجالات حيوية في المجتمع –العمل–، مما أكسب الشاب قيم وأفكار اتكالية ومغلوطة على ما تدره هذه الثروة وما يجود به صناع القرار من خيرات وأُعطيات ومناصب غير إنتاجية في كليتها ومضادة لقيمة الفلاحة.

المحورالثاني: الدعم الفلاحي يرهن مهنة الفلاحة.

تناولنا في هذا المبحث محاولة تأكيد أو نفي الفرضية الثانية وهي "أدى نقص دعم الشباب من طرف الدولة في مجال الفلاحة على تصنيفها ضمن القطاعات المتخلفة".

تمهيد:

يحتاج القطاع الفلاحي في الجزائر كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى لمواد تمويلية تقدمها الدولة من خلال أجهزتها المتعددة سواء كان الدعم على شكل قروض أو مواد عينية كالأسمدة والأعلاف والمواشي والآلات والأراضي الفلاحية، ويعد الدعم الفلاحي من أهم العوامل البالغة الأهمية لزيادة إمكانيات الفلاحين ودعمهم للاستمرار في أعمالهم ومشاريعهم الفلاحية ورفع مستواهم وتحسين مداخيلهم التي بالضرورة تؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية كما وكيفا ويعمل أيضا على تحفيز وتشجيع الفلاحين على العمل والإنتاج الفلاحي.

المبحث الأول: نقص الدعم الحقيقي يؤثر سلبا على امتهان الفلاحة.

السؤال الأول: في رأيك، هل الإمكانيات المتوفرة قادرة على تنمية الفلاحة–ولو نسبيا–؟

ولغرض معرفة آراء المبحوثين حول إذا ما كانت الموارد المتوفرة قادرة على تنمية القطاع الفلاحي –ولو نسبيا– تقدمنا بسؤالنا المبحوثين.

الإجابة: يصرح الباحث رقم "13"بقوله: «**لخْير كاين أو ياسر، ودْراهم أو لرض أو ناس لي تخدم لْفلاحة**»، ويدلي المبحوث رقم "10"** بقوله: «**بلادنا فيها قاع لخْيرات لي طور لْفلاحة...تيارت ولاية فلاحية فيها لرض أو لْماء أو لْفلاحين، لو كان دَولة تعاون لْفلاح وتسقمله طريق قادرين نجحو لْفلاحة أو بلغرو...**».

* ابن فلاح، وعمل في الفلاحة، ثم تخلى عنها للحصول على منصب عمل، دامت المقابلة رقم "10" ساعة.

التحليل: نفهم من خلال أقوال المبحوثين أن الإمكانيات المتوفرة لدينا قادرة على صنع قطاع فلاحي منتج ورائد سواء داخل الولاية أو خارجها، وتتمثل هذه الموارد في الأموال والأراضي والأيادي العاملة، والجزائر بإمكانياتها المتوفرة قادرة على خدمة وتطوير الفلاحة، ومنطقة تيارت منطقة فلاحية بامتياز* -سواء في الماضي أو الوقت الحالي- ، وهذا طبعا لن يكون إلا بوجود الدولة الطرف الأهم في إنجاح الفلاحة فهي المخطط والمدبر والممول والآمر والناهي في الشؤون الفلاحية.

الإجابة: يدلي المستجوب رقم "07"** بقوله: «**قالي جدي – الله يرحمو- تيارت كانت بكري تنتج لْقناطر نتاع لْقمح لْمخير، سلكنا بيه فرانسا من لْجوع وذورك كي دارت علينا رانا نجيبو ديشي ناكلوه من عندها...**».

التحليل: فالولاية منذ عهد قريب – مثلها مثل كل ولايات الجزائر- كانت رائد في الإنتاج الفلاحي، خاصة القمح الأجود التي ساهمت به الجزائر لإنقاذ فرنسا من مسغبتها التاريخية المعروفة***، لكن بمرور الوقت أصبحنا نستورد «... **ديشي**...» من فرنسا أي **"الفتات"** الذي لا يسمن ولا يغني من الجوع – فلا قيمة للغذاء أو القمح المستورد-.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "09" بقوله: «... **لوكان نتهلاو في لْفلاحة نوكلو خمس دول ولا ستة من عندنا...**».

التحليل: من تصريح المبحوث يمكن القول أن الموارد المتوفرة فعلا قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية لعدة دول نظرا لوجود الموارد المالية وشساعة لأراضي ووجود الأيادي العاملة الفلاحية القادرة على العمل والإنتاج وهذا أيضا ما أكده المبحوثين الآخرين.

* تعد هذه الولاية فلاحية بامتياز، ينظر ملحق رقم 05، 06، 07.

** من عائلة فلاحية، مدة المقابلة رقم "07" ساعة وعشرون دقيقة.

*** في هذا الصدد، ينظر: عثمان بن حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره.

الإجابة: يدلي بدوره المبحوث رقم "18" بقوله: «**دزاير بلاد لباس بيها، بصح ناسها ما يخدموش لْفلاحة... لرض راهي قاعدة غير لْلْما ياكل فيها**».

التحليل: فاليد العاملة واستعدادها مهم جدا بالنسبة لنا، كون الفلاحة عندنا تعتمد بالدرجة الأولى على عمل الإنسان التقليدي أي على اليد العاملة بالدرجة الأولى – عكس ما نراه في البلدان المتقدمة حيث تعتمد الفلاحة على التكنولوجيا والآلات المتطورة – فهروب اليد العاملة من عمل الفلاحة يؤثر كثيرا على الفلاحة.

الإجابة: ويصرح المستجوب رقم "16"* بقوله: «... **لْمشكل في لْبنادم ما يخدمش لْفلاحة**» ويضيف: «**دولة صعبتها على لْفلاح ولْفلاح ماطاقش يخدم... قاع شباب هرب للمدينة.. قليل لي يخدم لْفلاحة، أنا كانت لْفلاحة تمشي في دمي أو كي لقيت تعب بزاف ولخسارة بزاف او دولة ما تعاونش بطلتها**».

التحليل: من استجواب المبحوث فهمنا أنه رغم تدفق الخيرات من الأراضي والأيادي العاملة إلا أن الفلاح عامة والشباب خاصة هجر خدمة الأرض ولم يعد يعيرها أي اهتمام – حسب تصريح المبحوث- «... **قاع شباب هرب للمدينة...**» وأن المبحوث نفسه كانت خدمة الأرض **"تمشي في دمه"** غير أن الظروف الصعبة جعلته يكف عن الفلاحة.

حسب جل المبحوثين أن المشكل الحقيقي ليس في الموارد الطبيعية أو المالية فكلها تزول تدريجيا إذا كانت هناك إرادة جماعية تهتم بالفلاحة وعلى رأسها " إرادة الدولة" المتمثلة في التوجيه والتخطيط والتمويل والدعم- فحسب تصريحات المبحوثين – أن الحكومة لا تقيم وزنا للفلاحة ما أدى إلى هروب شبابها، فالمشكلة مشكلة أفراد ومشكلة تسير وتخطيط وقيم وثقافة ومشكل انعدام الإرادة المؤدية إلى هجرة الأرض وإخلاء المزارع والأرياف.

* امتهن الفلاحة ثم تخلى عنها لحصوله على منصب عمل، مدة المقابلة رقم"16" ساعة وخمسة دقائق.

هذا ما يفسرأن فاعلنا الاجتماعي لا يمتلك قوة المبادرة الحرة والشخصية الفردانية الفذة والمنجزة والمشاركة بطريقة فعالة في مباشرة وانجاز الأعمال والأنشطة التي لها علاقة بما هو مصلحة عامة مشتركة ووطنية، وبالتالي فاعلنا يفتقد إلى الاندفاع والاهتمام الذاتي والانشغال المعنوي عندما يكون تجسيده ضمن فضاء مشترك عمومي.

فكل مجتمع يمتلك قطاع فلاحي قوي يمتلك القوة الداخلية والخارجية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توفير عدة مقومات أساسها التمويل أو الدعم الفلاحي الذي يعد شرطا جوهريا في تحقيق فلاحة منتجة، لهذا سعت الحكومة الجزائرية إلى توفير موارد مالية ومادية متنوعة تهتم بدعم والتمويل ليشمل منح الأراضي والمواشي وتمكين الفلاحين من حفر الآبار وتوفير القروض البنكية والتعاضديات الفلاحية...الخ، فكلما كان الدعم الفلاحي قوي وفعال وحسن استخدامه كلما اتجه الفلاح للفلاحة وتعزز علاقته بالأرض.

السؤال الثاني: ما رأيك في الدعم الذي تقدمه الحكومة للفلاحة؟ وهل هو كاف لتفعيلها؟

في هذا المضمار، تقربنا من مبحوثينا بغية استقراء آرائهم ومواقفهم اتجاه الدعم الفلاحي الذي تقدمه الحكومة للفلاحة ومدى كفايته في تطوير الفلاحة بطرح السؤال الخاص بذلك.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "06"* بقوله: «**دعم كاين، بصح ما يوصل والو للفلاح... لي يهدرو ويقولو راها لْحكومة دعم للفلاحين وتعطي دراهم أو لرض، فالصح تلقى لفلاح غارق لو كان ما يجبدش من جيبو ما يخدمش أرضو...**».

التحليل: فمن خلال المخططات والبرامج المقدمة من طرف الحكومة نلمس وجود مساعدة كبيرة للفلاحين وتقديم الدعم الفلاحي للفلاحين لإنجاح المواسم الفلاحية، لكن في الحقيقة يعاني الفلاح

* من عائلة فلاحية، ومارس الفلاحة ثم تخلى عنها، دامت مدة المقابلة رقم "06" ساعة ونصف تقريبا.

الأمرين فمصيره الفشل إذا لم يدخر جهدا ومالا يستند عليه لحل وطبيعة المأزقية وهذا أيضا ما صرحه المبحوث التالي.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "19" بقوله: «**دولة قادرة تمد للفلاح دعم، بصح صعيب على لْفلاح باش يوصل لْدعمو وهنا يقل دعم أو خطرات قاع ما يوصلش لْفلاح ليه... يجري ولا يقعد**».

التحليل: حسب قول المبحوث فإن الدولة قادرة على إنجاح المشاريع الفلاحية ولكن قدرة وقوة الدولة المتمثلة في الأموال ومنح الآلات والأراضي بعيدة المنال عن الفلاح وتتخللها عراقيل جمة، ولقد كتب أحد الخبراء العرب مؤكدا بقوله: «لقد رأيت رؤية العين دولا نامية تنفق الملايين لإقامة المشروعات واستيراد أحدث الآلات والمعدات ثم تعجز عن إدارة مشروعات لعدم توفر الإدارة السليمة القادرة الواعية.... ورأيت دولا أخرى يقل ما تنفقه من أموال على المشروعات الجديدة ولكنها تنجح في تنفيذها وتحقيق أهدافها بسبب الإدارة السليمة»[1].

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "14" بقوله: «**دعم حاليا ماش كافي...غير تكتب على لْفلاح باطل** فالفلاح صوريا يستفيد من الدعم، لكن الحقيقة يعاني النقص والقصور والتهميش، وهذا أيضا ما يرام المستجوب رقم "17" في قوله: «**لْفلاح ما قتلوه ما حياوه، خلاوه معلق...كاين دعم بصح ماشي كافي، إلى عطاولو المواشين يلقى لْما مكانش، وإلى عطاولو تسريح تا ع لحفر، يلق دراهم مكانش، دايمن مغبون أو يجري** ».

التحليل: حسب هؤلاء المبحوثين الدولة وإدارتها هي المسؤولة عن هاته العراقيل، فهو في مفترق الطرق إذا وجد مورد المال انعدم مورد الأراضي، وإن توفر مورد الآلات انعدم مورد آخر وهكذا فالإدارة وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف الجماعية وهي الأداة المناسبة لتوظيف الموارد المتاحة غير أنه عندنا العكس، فهي أداة معرقلة، فرجال الإدارة هم الذين يسطرون الأهداف ويرسمون السياسات والخطط ويبحثون

[1]- أسامة عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 70.

عن الموارد التي تكفل تحقيق أهدافها، لكن في الحالة التي نعيشها هناك ارتباط قوى ووثيق بين السياسة والإدارة والكثير يؤكد أنهما وجهان لعملة واحدة فالأولى تضع السياسة والثانية تنفذها.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم"12" بقوله: «**دعم ماشي كافي...هما متعمدين لْفلاح ما يخدمش، كاين لْخير، وكاين ناس لي تخدم، هما يضيقوها عليه**».

التحليل: فالقائمين على أمور الفلاحة متعمدين إفشال الخطط الفلاحية مهما كان الفلاح مصرا على العمل والإنتاج، فالموارد موجودة لكنها لا تصرف بالوجه الصحيح، فالبيروقراطية تخدم السلطة... ومن ثم فالدور الاجتماعي للدولة الذي تكرسه عبر الأجهزة الإدارية للتنمية يجعل من البيروقراطية جهازا وحيدا لديه كل الصلاحيات التي تحدد مصير المجتمع التنموي وكنتيجة لهذا التركيز الوظيفي فقد أدى التراكم القوي لبرامج التنمية وقلة الكفاءة الإدارية مع قدرة تغلغل مجموعة المصالح إلى بروز ظواهر الفساد[1] فالمشكل ليس في البيروقراطية "الإدارة" بل في ممارسات البيروقراطيين والتي أطلق عليها علماء الاجتماع " البدو قراط" توصيفا لحالة الإدارة في مجتمعنا.

الإجابة: في نفس المضمار، يصرح المبحوث رقم "09*" بقوله: «**لْفلاح يجري بزاف على ورقة باش يسنييها يقعد عام** «**ويضيف:** «**كثرو عليه لْكواعط بزاف، طلع هود، أرواح، روح، ويارب إلى دا دعمو....**».

التحليل: من تصريح المبحوث تبين أن الإدارة لم تعد جهازا متخصصا يهدف إلى تنفيذ السياسات العامة، فالاعتماد على القوانين والقواعد والإجراءات المحددة ليس له خطورة – فالقانون ينظم ويسير الإدارة من أجل الافضل – ولكن الخطورة تكمن في تعقيد الإجراءات والاعتماد عليها اعتمادا كليا

[1]- قاسم ميلود، الفساد والبيروقراطية ودورها في تآكل مضامين الديمقراطية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 29 جوان 2017، ص 307

*_ ابن فلاح، مدة المقابلة رقم "09" حوالي ساعة وربع.

مطلقا بلا أي تصرف، والتذرع بها لعرقلة سير العمل الإداري، فتعقيد الإجراءات والتمسك بحرفيتها أو جمودها يؤدي إلى التسويف والمماطلة والتأخير في قضاء المعاملات الإدارية، حيث يظل الفلاح صاحب المعاملة الإدارية يتنقل من مكتب إلى مكتب لساعات طويلة دون تمكنه من قضاء معاملاته،

الإجابة: هذا أيضا ما يصرح به المبحوث رقم "02": «**قاع لْخدامة واقفين، وحتى واحد ما يقضيلك حاجة...**».

التحليل: رغم أن الظروف مهيأة ولكن عدم الانضباط وعدم التزام العمال بالمواعيد والمعاملات أو التسيب أو عدم توزيع الأعمال على الموظفين توزيعا عادلا كفيلة بتعطيل العمل وتأخير الإجراءات، هذا ما يجبر الفلاحين على التردد والانتظار لساعات طويلة وربما لأيام.

إننا أمام ثقافة تسيير متخلفة التي تعتمد البناء الاستاتيكي الجامد والمنغلق الذي يوجهه ويحركه عامل الإقصاء والتهميش لكل ما يمثل قوة ونشاط وإيجابية أو سلطة ثانية"الإنتاج الفلاحي" يعبر عن العقلنة والممارسة الحقيقية للمواطنة، هذه الصورة تظهروتؤسس للانتقال إلى المجتمع المستحدث، فلا هو مجتمع تقليدي تحكمه قيم ومعايير أصيلة ولا هو حديث تحكمه قوانين الحداثة، بل هو مجتمع مستحدث اجتمعت فيه كل الصفات السلبية من المجتمع التقليدي والمجتمع العصري لتكون المجتمع المستحدث، والذي ساهم في قيامه واستمراريته غياب بنى وتنظيمات اجتماعية واقتصادية تتقبل الجديد وقادرة على استيعاب واحتواء طموحات وآمال وتطلعات افراده المجددين والمجتهدين.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "04"* بقوله: «... **واحد يقيسك لْواحد من بيرو لْبيرو، من مسؤول لْمسؤول... صعبوها بزاف على لْفلاح**».

التحليل: فالإدارة الجزائرية تميل نحو المركزية المفرطة وعدم التفويض في اتخاذ القرارات ووضع الإجراءات فتركيز السلطات والصلاحيات في قمة الهرم الإداري وقصور التفويض للمستويات الإدارية الدنيا أحد

* ابن فلاح، مارس الفلاحة ثم تخلى عنها لحصول على منصب عمل، دامت المقابلة رقم "04" ساعة وربع تقريبا.

أهم الأسباب المؤدية للفساد الإداري، فالبرغم من تحديث الإدارة والأخذ باللامركزية التي نصت عليها القوانين، إلا أن الممارسة اليومية أثبتت تركيز السلطة الإدارية وقراراتها في المستويات العليا- فمن قول المبحوث «...**من مسؤول لْمسؤول**...» ندرك حقيقة الأمر التي لا تتماشى مع الواقع بحكم بعد المسؤولين عن مواقع التنفيذ والممارسة العملية وعدم التفاتهم للفلاح والاستماع لمشاكله وانشغالاته، هذا ما يبطئ من تنفيذ القرارات الإدارية وبالتالي تقاعس الفلاح عن خدمة أرضه.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "20"* بقوله: «**هاذي لْعقلية ما تطورش لْفلاحة راهم غير يزيدو يدمرو فيها ما علابالهمش قاع بلْفلاح...، دعم يخدمهم غير هما، دولة دولتهم**...».

التحليل: في ظل هذه الظروف أصبح ينظر إلى الإدارة على أنها مصدر الغبن وهنا نجد "كارل ماركس" حلل مفهوم البيروقراطية انطلاقا من نقده "لهيغل" حول البيروقراطية التي اعتبرها "ماركس" الصلة الرابطة بين المجتمع والدولة فالإدارة هي الوسيلة التي تعتمد عليها السلطة متجسدة في الطبقة الحاكمة في ممارسة وتمرير سياستها على الطبقات الأخرى، خاصة الطبقة المنتجة "الفلاح".

فمن المفروض أن البيروقراطية التي تعني حكم المكاتب وتعبر عن أعلى مراحل التطور العقلاني – حسب ماكس فيبر- للفعل والسلوكيات والتنظيمات والمجتمعات، فهي ترتبط باللوائح والقوانين التي تحدد الإجراءات العمل وتخدم المصلحة العامة[1]، غير أنه من خلال تصريح مبحوثينا أصبحت البيروقراطية عاجزة عن تطبيق الأهداف التنموية ملازمة للفساد الإداري وكثرة الإجراءات والتسيب واللامبالاة والتصلب...الخ.

البيروقراطية جعلت الفلاحين يبحثون عن أيسر الطرق وأسرعها لقضاء معاملاتهم حتى ولو كانت غير مشروعة، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي ظواهر لا علاقة لها بثقافة العمل الفلاحي ولا بقيمة الأرض ويبدأ الفاعل الاجتماعي يسعى للفساد والإفساد من أجل قضاء مصالحه.

* من عائلة فلاحية، لكنه لا يمتهن الفلاحة، دامت المقابلة رقم "20"حوالي ساعة.

[1] – عمار بوحوش، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، المجلد الأول، دار الغرب الاسلامي،2007 ص 372-373.

الإجابة: وتجسد هذا أيضا في قول المبحوث رقم " 08"*: «**في دعم كل فلاح يجرى على روحو ويدبر طريق لي تخرج عليه... إلى تكل على دولة ما يخدم والو**».

التحليل:وبذلك يدرك المواطن أنه إن لم يتدبر لمصالحه الطريق الذي يؤمنها فإنها تضيع منه لا محالة وينالها من لا يستحقها[1]، ولهذا فهو دائم البحث عن العلاقات الاجتماعية والأساليب الإجرائية التي تخلصه من وضعه ومن المنظور السوسيولوجي، يرى "آلان توران" أن: «...كل العلاقات الاجتماعية ما هي إلا ممارسات للفاعلين بالنسبة لنظام اجتماعي، إنها تتحدد بالرهان الذي هو مبدأ وحدة هذا النظام»[2] لتبدأ النزعات الشخصانية في التوجه إلى إعادة إحياء ما كان مختبئا ومتخفيا قديما واستخراجه واستعماله والاستنجاد به وتشغيله من جديد.

المبحث الثاني: استراتيجية قضاء المصالح وعزوف الشباب عن الفلاحة.

السؤال الأول: هل كل الفلاحين يستفيدون من الدعم الفلاحي بطريقة عادلة وقانونية؟

يعتبرالقانون أساس وجود الدولة واستمرارية المجتمع، حيث ينطوي على جميع الوسائل التي تؤهله لمنع الانحراف والتحري عن المذنبين والحكم عليهم، وكلما زادت قواعد القانون دقة وصرامة فإنه يكون قويا لمواجهة كل أنواع المنحرفين وله فعالية الممارسة والتطبيق على كل أفراد المجتمع، وانطلاقا من تعريف القانون تقدمنا إلى مبحوثينا بطرح سؤالنا حول فاعية القانون ومدى جديته.

الاجابة: ضمن هذا السؤال يصرح المبحوث رقم "09" بقوله: «**كل فلاح أو كيفاش كاين لي يدي دعمو في بلاص أو كاين لي يوقف أيام وليالي أو مايديش**».

* من عائلة فلاحية ومارس الفلاحة وحاليا لا يعمل، مدة المقابلة رقم "08" ساعة.

[1] – عشراني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] - Alain touraine, pour la sociologie, ed du seuil, 1974, p56.

التحليل: من قول المبحوث نلاحظ أن هناك فئتين من الفلاحين، فلاحين يأخذون الدعم بكل سهولة وعلى السريع، في حين الفئة الأخرى من الفلاحين مغلوبة على أمرها تسهر الليالي وتقف أياما عديدة ولا تتمكن من الاستفادة من الدعم، فالفلاح الحقيقي المتكل على رأس ماله "عمله وجهده وانتاجه" تتخذ ضده أساليب المماطلة والمسايرة أو التمويه والمراوغة ولربما الرفض في كثير من الأحيان، وهذا في حالة عدم الدخول في الدوائر المبنية على العلاقات غيرالرسمية المتسمة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "10" بقوله: «... **لو كان كاين عدل بين لْفلاّحة في دعم تتطور لْفلاحة أو حتى فلاح ما يحس بالظلم، أو كل واحد يدي حقو لي عطاهلو لْقانون...**».

التحليل: أفادنا تصريح المبحوث أن العدل وتطبيق القانون في حالة الاستفادة من الدعم الفلاحي بين الفلاحين منعدم وبالتالي ينعدم القانون نفسه، رغم أن القانون أداة ضبطية إلزامية أخلاقية يخلق التنظيم والعدل بين أفراد المجتمع الواحد فالقانون يحترم لروحه ومعانيه وقيمه لا لنصوصه الشكلية.

الإجابة: يضيف المبحوث رقم "18" بتصريحه: «**دعم ما يمدوهش بطريقة عادلة وقانونية، يمدوه على حساب لْكتاف أو لْطاي...**».

التحليل: فهمنا أن تطبيق القانون في الاستفادة من الدعم الفلاحي معطل في وجه الفلاحين، ماعدا الفلاحين الذين يملكون مؤهلات لاعقلانية بعيدة كل البعد عن التنمية الفلاحية وهذا ما نستشفه في قول المبحوث **"لْكتاف"**، **"لْطاي"** مما يوحي بوجود اعتبارات أخرى غير المتعلقة بالقانون والاستحقاق، فالدعم الفلاحي لا يتأسس وفق قواعد قانونية ولا حتى على أساس العمل والإنتاج والإنتاجية وإنما عبر إستراتيجية انتقاء الفلاحين الذين لهم وجود ووزن داخل شبكة العلاقات الاجتماعية التي تجلب لنفسها الولاء المساندة وتعمل على توسيعها دوما.

الإجابة: في الاتجاه نفسه، يقول المبحوث رقم "07": «**قضية دعم طاق على من طاق لا في la bank ولا في Ansej... لْقوي ياكل ضعيف، لْقانون مكانش... غير شكلة**».

التحليل: في قضية الدعم تسقط الاعتبارات القانونية الموضوعية فاتحة المجال لعلاقات القوة والسطوة ويصبح القوي ينهش الضعيف ليحل قانون الغاب في الاستفادة من الدعم، وترمز هذه الأفعال جميعا إلى نمط الوجود السائد بين قطاع من الجماهير المغبونة في العالم المتخلف... فمفهوم القانون الذي يضع الحدود للسلوك ويفرض مراعاة مصالح الآخرين مبخس ومشوه في العالم المتخلف[1] فالقاعدة هي أن تخترق القانون إن استطعت... لأن خرق القانون هو في النهاية اعتداء على الآخرين وعلى علاقات المواطنية وعلى الانتماء الجماعي[2].

وهنا تتصارع مختلف الفئات من أجل البقاء ويناور الفاعل الاجتماعي من أجل الحصول على مزيد من تحقيق الأهداف وأخذ القسط الأوفر من السلطة ولذا نلاحظ توجه " ميشال كروزييه" في كتابه "الفاعل والنسق" وظيفيا نسقيا في تحليلات الوظائف وأدوار التنظيمات الداخلية وأسباب تعثرها والاهتمام بدراسة العمليات الاجتماعية، كالتعاون والمنافسة والصراع والتباغض والعداوة وهي تصرفات وسلوكيات تعبر عن توجهات الفاعلين وعن مواقفهم واستراتيجياتهم.

فالاعتداء على القانون هو بمثابة السلوك الجانح... فإذا أصبح خرق القانون هو الأسلوب الرئيسي للتوجه في السلوك في الحياة أو كسب العيش فإننا نكون عندها أمام حالة انحراف فعلي وذلك بصرف النظر عن خطورة المادية لذلك السلوك ومدى ضخامة نتائجه[3].

الاجابة: ويؤكد ظاهرة ضعف القانون في الدعم الفلاحي أيضا، قول المبحوث رقم"01": «**لْقانون غايب في كل شيء... ما بالك في دعم لْفلاحي، عندو يموت لْقانون...**».

التحليل: فكلام المستجوب يفيدنا أن القانون شكلي صوري لا يتكل عليه الفلاحون ولا يعولون عليه في استرجاع حقوقهم، مما يجعل المؤسسة تسيطر على الأفراد بدلا من أن يسيطروا عليها فتستعمله

[1] – مصطفي حجازي، مدخل إلى التخلف الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 182-183.

[2] – المرجع نفسه، ص 183.

[3] – مصطفي حجازي، مدخل إلى التخلف الاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص 181.

لمصالحها فالفرد لا تحميه القوانين ولا الدساتير[1]، ما يؤدي إلى فقدان الفاعل الاجتماعي ثقته في القانون وفي سيادته.

إذن: من خلال أقوال المبحوثين، استقربنا الحال على فكرة مفادها أن القانون فعلا غائب في عمليات الدعم للفلاحين، إذ تمارس علاقات زبونية استزلامية لا علاقة لها بالعمل الفلاحي، فعنصر العمل الذي هو بمثابة الاستعداد للانتقال إلى مرحلة أكثر تطورا وإنتاجا، تؤسس على علاقات قانونية وفق قواعد معينة متينة موضوعية تنتج التغير داخل المجتمع الفلاحي، -للأسف- فهو غائبا لأن معاير الجهد والحق والعمل والإنتاج والإبداع داخل المجتمع في بعدها العقلاني، غير كافية بل ليست لها قيمة في الاستفادة من الدعم الفلاحي وبهذه الأساليب يكتشف شبابنا تلقائيا أن قيم العمل الفلاحي من عمل وإنتاج لا معنى لها في الحياة العملية في السلوك العام.

السؤال الثاني: كيف يتم تطبيق الرقابة والمحاسبة على الفلاحين المستفيدين من الدعم الفلاحي؟ وما رأيك فيها؟

ولضرورة وجود الرقابة والمحاسبة في أداء الأعمال، خاصة في الاعمال الحيوية ومنها الرقابة في كيفية تسيير الدعم الفلاحي إذا ما كان قد اُستخدم على الوجه الصحيح، لذا تقصينا الميدان بطرح سؤالنا بغية الفهم والتحليل.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "16": «... **ما يراقبوش صحابهم، متفاهمين معاهم، رقابة تمشي غير مع لْفلاّحة لْخرين**» ويضيف المبحوث رقم "03": «**يكوفرو على بعضيهم**...».

التحليل: من تصريح المبحوثين تبين أن الرقابة لا تستخدم بطريقة صحيحة، فالفلاحين الذين يمارسون عمليات التبادل فإن الرقابة لا تتجه إليهم، وذلك بفضل علاقاتهم الجيدة مع أهل الشأن، حيث تتحدد عقلانية الفاعل الاجتماعي أكثر بما يجلبه التنظيم له من فرص لتحسين وضعيته لأن سلوك الفاعل اما

[1]- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، "بحث استطلاعي اجتماعي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط10 ، دت، ص 338.

ان يكون هجوميا من خلال المبادرات التي يقوم بما لتحسين وضعه أو يكون دفاعيا من خلال تمسكه بهامش حريته وقدرته على التحرك والسير والعمل من خلال الاستراتيجييات التي يتبناها كل فاعل من خلال العلاقات والرهانات التي يستند عليها، وبناءا على ذلك تتفق هذه الاطراف على قواعد السلوك والتفاعل والمعاملة المستندة الى الثقافة وقيمها السائدة والى نظرة كل فاعل الى التنظيم.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم" 04" بقوله: «**لْفلاح لي معندوش معارف ولصحاب ولكتاف راحت عليه، يعذبوه على دعم...**» ويضيف «...**يطبقو عليه لْقوانين كاملة**».

التحليل: الفلاح الذي يتجنب ممارسة الازدلاف فإن عمليات الرقابة تطبق عليه بكل حرفيتها في كيفية توظيف واستخدام الدعم الفلاحي وعلى الإنتاج، فالرقابة سلاح بيد المسؤول او الموظف التنفيذي يحاسب بها من يشاء ومن لا يشاء، لتتحول الرقابة من أداة مضادة إلى مكون من مكونات السلطة[1] ففلاح الذي يتكل على عمله وانتاجه فإنه لا محالة معرض للرقابة الصارمة والمحاسبة على كل صغيرة وكبيرة، في حين الفلاحين الذين يمارسون التزلف فإن عملهم مهما كان هزيلا وإنتاجهم مهما كان ضعيفا فإنه لا يحاسب كون الرقابة بيد معزبه وولي نعمته، فكيف يحاسب زليمه ؟

فالرقابة الفعالة تهدف إلى بلوغ أهداف العمل والمؤسسة وتعود بالنفع على جميع الفلاحين والإداريين لحقيق التنمية الفلاحية، لكن حسب تصريح مبوحثينا – فإن الرقابة المطبقة على الفلاحين ليست معيارا ضابطا وليست فعلا تقوميا فهي متحيزة لفئة من الفلاحين على حساب فئة أخرى متحيزة للزليم على حساب الفلاح المتكل على عمله.

[1]– مجموعة من المؤلفين، التمثيل السياسي وعلاقته بالتنمية "دراسة في إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، دار الكنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، العدد الثامن، 2013، ص43.

الإجابة: يدلي المبحوث رقم "18"بقوله: «**دعم تمدو دولة قاع للفلاّحة، بصح هما يقضو بيه صوالحهم مع صحابهم، وي لا كانو مع لْفلاّحة لخْدامة، حاجة باينا يراقبوهم وي يحاسبوهم باش يدو من عندهم**».

التحليل: فالرقابة لا تمارس على الزبائن، وإنما على الآخر المخالف المتكل على عمله وجهده فهي توضع أمامه كأحد العراقيل وتضيق الخناق عليه وتحاسبه على كيفية استغلال الدعم الفلاحي لا لشيء إلا لجذب الفلاح المتكل على عمله لإدخاله في عمليات التبادل المفروضة سواء شاء أم أبى، أما الزبائن فلا يحاسبون إلا شكليا، حتى يترآى للأعين أنه يراقب.

الإجابة: وفي نفس الفكرة، يدلي المبحوث رقم "02" بقوله: «**كاين مصالح دارقة درق على دعم أو دراهم، خدمة ولا فلاحة ما عندها حتى دخل**» ويضيف: «**يحاسبوهم غير قدام ناس، بصح فالصح مكانش محاسبة**»، لتكون المحاسبة استثناء وليست قاعدة[1] تحاسب الجميع فهي تحاسب فئة وتغمض عينيها على فئة أخرى.

أما عن سؤالنا: **ما رأيك فيها – الرقابة –؟** والمتعلق بأخذ ومعرفة آراء وتمثلات المبحوثين حول ممارسة الرقابة إزاء كيفية استخدام الفلاح للدعم الفلاحي، نفهم أن الممارسات الرقابية من قبل المسؤولين أو الموظفين الإداريين تجعل الشباب لا يهتم بالفلاحة، فالرقابة المتحيزة تَصعب أكثر عملية خدمة الأرض وهذا ما أدلى به أغلب مبحوثينا.

الإجابة: رقم "02": «**خدمة لْفلاحة صاعبة وزادت رقابة لي ماشي نيشان، علاش نعذب روحي أو نخدم لْفلاحة؟**».

[1]- إسماعيل الشطى وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث مناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2006، ص 111.

التحليل: بهذه العبارات نفهم أن شبابنا من -خلال هذه الممارسات – تنتج لديه نمطية سلبية وثقافة لا تؤمن بالعمل الفلاحي، فالرقابة – حسب رأيهم- ليست قانونية موضوعية تحاسب وتراقب الكل وفق قوانين معروفة ووفقا لأداء الأعمال وكيفية الدعم، وإنما حسب التزلف وممارسات المريدين، فهذه الرقابة ليست مقبولة لدى شبابنا لأنها متحيزة وغير قانونية، وما لا حظناه أن جل مبحوثينا متورمين إزاء الأوضاع – وكان هذا بادي على وجوههم – وهذا ما لاحظناه في أغلب المقابلات.

فغياب نظام رقابي يتسم بالعدالة والفعالية بين الفلاحين يؤدي إلى هروب الشباب من امتهان الفلاحة رغم أنهم من محيط فلاحي وعلى دراية كاملة بالعمل الفلاحي، فالفاعل لا يقبل أن يعامل كوسائل في خدمة الأهداف التي يحددها المنظمون في التنظيم " الإدارة" فلكل فاعل أهدافه وأغراضه الخاصة التي تتعارض حتما مع أهداف التنظيم، وله سيماته وطبائعه ولتحقيقها يصمم استراتيجية خاصة به تسمح له بتجسيد غايته وتلبية مطالبه بعيداعن الفلاحة ومشاكلها، وبهذا تفقد الفلاحة قيمتها وما تستحقه من اهتمام وبالتالي تموت دافعية الفاعل motivation اتجاهها.

الإجابة: ويضيف مبحوث آخر رقم "14" بقوله: «**لو كان تطبق رقابة على لْفلاحين قاع كيف كيف نخدم لْفلاحة، بصح في حالة لي راهي فيها محال، تبقى غير هي أو ما نخدمهاش**».

التحليل: فمن الأسباب المعطلة والمقيدة للعمل الفلاحي والتنمية الفلاحية الرقابة المتحيزة غير العقلانية، إذ تتداخل فيها اعتبارات مصلحية شخصانية ذاتية وعاطفية، مما يؤدي بقيمة الفلاحة إلى التراجع والتدهور خاصة لدى شبابنا، ما جعل "حسان حلاق" يجزم بغياب نظام الرقابة الذي يتسم بالعدالة والفعالية ويضمن محاربة الفساد مما يؤدي إلى احباط المبادرات الناجحة وحرمان الجدارة والإبداع مما تستحقانه من مكافأة ورعاية[1]، فهناك قوة وسلطة تفعل فعلها داخل اللعبة الذي يفرض نفسه على الحقل وعلى الفاعلين داخله فيتحكم في توجهاتهم فالدخول والمشاركة في اللعبة يكون بهدف تحقيق

[1]- حسان حلاق، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، لبنان، ص 184.

* مارس الفلاحة، ثم تخلى عنها، دامت المقابلة رقم"05" ساعة تقريبا.

الربح والحصول على الموارد، والوصول إلى هذه الغاية أو الهدف لا يتم إلا من خلال حسن اختيار الوسائل والأساليب المبنية على الربح والخسارة.

الاجابة: في نفس المضمار، يدلي المبحوث رقم "05"*: «**هما خاصهم لي يراقبهم كيفاش يراقبو لْفلاحة...**».

التحليل: فقول الفاعل الاجتماعي بين أن هؤلاء المراقبين أنفسهم يحتاجون إلى مراقبين يراقبون مراقبتهم المتحيزة ما يشير إلى أنهم ليسو أصحاب مصلحة وغير قادرين على تنظيم أنفسهم واحترام القانون وهذا النوع من الفساد يتشكل من رأس المال والسلطة، أطلق عليه الفقه الغربي " جرائم الصفوة " لأنها ترتكب من أفراد يحتلون مكانة اجتماعية عالية حيث يستغلون سلطتهم لخرق القوانين والتنظيمات[1]، فالرقابة على الفلاحين المستفيدين من الدعم الفلاحي لا تتم على الوجه الصحيح، فما دامت العراقيل موجودة والصعوبات قائمة فإنه لا محالة سوف يتضرر الفلاح وتتخلف الأرض.

السؤال الثالث: في رأيك، ماهي الطرق الضامنة لحصول الفلاح على دعمه الفلاحي وتجنب العراقبل المختلفة؟

لغرض معرفة الطرق الضامنة أو المؤدية إلى تسهيل الحصول على الدعم، تقربنا من مبحوثينا بطرح السؤال الخاص بذلك، باعتبار هذه الطرق تخرج الفلاح من عنق الزجاجة، وعليه يجب اتخاذ جملة من التدابير والاستراتيجيات والإجراءات الاحترازية والسير بواسطتها حتى يتمكن من أخذ حقه.

الإجابة: في هذا الصدد، صرح لنا المبحوث رقم " 20" بقوله: «**لا بغا لْفلاح يسلك روحو أو يدي دعمو، يمد رشوة** » ويضيف: «**رشوة مقابل دعمو شدّ مدّ...**». **التحليل:** ما نستشفه من قول المبحوث أن الرشوة معمول بها في قضية الدعم، وهي دفعة نقدية أو عينية يتقاضاها مسؤول أو موظف تنفيذي في المؤسسة لقاء تحقيق مكاسب بشكل غير مشروع ومخالف للقوانين والنظم والتشريعات

[1]- كريمة كمال، فساد الكبار، الرشاوى" الحمولات، نهب المال العام، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 1996، ص 42.

المعتمدة المعلنة لصالح شخص أو طرف ثان[1] ولحدوث هذه الجريمة لا بد من توافر طرف يقدم رشوة " الراشي" وطرف آخر يحصل عليها " المرتشي" لقاء خدمة غير مشروعة [2]، فالراشي يبذل المال أو المنفعة لمن يحقق له المصلحة أو يعينه على الباطل والمرتشي ذلك الشخص المستفيد من غيره مالا أو منفعة لإبطال حق يجب عليه أداؤه إلى الراشي أو أن يقوم له بمصلحة غير مشروعة.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم" 17": بقوله: «...**كي لْحكومة تقدم دعم للفلاّحة لولين لي يدوه هما صحاب رشوة...**».

التحليل: ما يؤكد لنا أن إكرامية الرشوة تعتمد كشرط للحصول على الدعم، فيدفع صاحب الحاجة "الزليم" دفعة نقدية لمعزبه الذي يسبغ عليه نعمته وهي مكافئة زليمه بتسهيل الحصول على المغنم المالي، ويقوم هذا النشاط الاجرامي باحدى الوسيلتين،إما بطلب الموظف لمزية Avantage غير مستحقة أو لقبوله إياها وتتمثل صورتا الرشوة في الطلب sollicitation الذي يتمثل في فعل الموظف المرتشي عندما يعرض رغبته في الارتشاء على صاحب الحاجة، وهو أيضا يعبر عن إرادة متفردة من جانب الموظف ومتجهة للحصول على مقابل نظير أداء العمل الوظيفي[3] لتتمثل الصورة الثانية من الارتشاء في القبول l'acceptation بشكل مباشر أو غير مباشر لمزية غير مستحقة سواء لنفسه أو لصالح شخص آخر أو الامتناع عن الواجبات الوظيفية، -أي حسب الدوافع والنوايا والمصالح-.

الإجابة: إضافة إلى ذلك، يقول المبحوث رقم "13": «...**لْفلاح لي ما يدفعش رشوة، يسبقه الالاف من لْفلاحين أو يدو دعم فوق راسه...**» ويضيف: «...**قبل ما يطلبو منهم رشوة، يمدوها... والفوها...**».

---

[1]- حمدي عبد العظيم، عوامة الفساد العولمة، منهج نظري وعملي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص17.

[2]- محمد أحمد غانم، الإطار القانوني للرشوة عبر الوطنية، دار الجاهلية الجديدة الازاريطية، مصر، 2007، ص 174.

[3]- عزت حسين، الجرائم الماسة بالنزاهة بين الشريعة والقانون "دراسة مقارنة"، الهيئة لمصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص33.

التحليل: فمن ياخذ الدعم أولا هو صاحب الرشوة، ويوجد فلاحين حتى وإن لم تطلب منهم الاكرامية فإنهم يسارعون إلى عرضها على الموظفين للفوز بالدعم، فالارتشاء في صلب ثقافة الفاعل الاجتماعي وممارسة اجتماعية وثقافية واقتصادية بامتياز، وهم يقدمونها بصدر رحب وكأنها واجب سواء طلبت منهم أم لا تطلب، فقد تعودوا عليها والذي يؤدي إلى قبولها وممارستها هو صعوبة الحصول على الحق- سواء كان موارد مالية أو معدات أو في إطار الاستفادة من الأراضي- من دون تقديم الارتشاء وسهولة الحصول على الدعم بتوفر الارتشاء، هذا ما يذكرنا بقول العلامة "ابن خلدون" في قوله: «والناس على دين ملوكها وكما تكونو يولى عليكم» فهي تطابق هذه الحالة البائسة.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "16" بقوله: «**كاين لْفلاّحة لي عندهم أموال أو وسائل أوأراضي، بصح يدي دعم، ويحرمو على خاوتهم لي بحاجة ليه...**». **التحليل:** وبهذا نجد فئة من الفلاحين ليست بحاجة إلى دعم الحكومة وتمتلك جميع الآليات التي بمقدرتها إنجاح المواسم الفلاحية ولكن نظرا لامتلاكها ثقافة القنص والصيد تحتكر الدعم لصالحها على حساب الفئات الهشة الأخرى من الفلاحين الذين لم يستفيدون من الدعم رغم الحاجة إليه لامتهان الفلاحة والمحافظة على مهنة الرزق.

الإجابة: وهذا أيضا ما يصرح به المبحوث رقم "06": «**عندهم دراهم ويدو من دولة ويقولو نترة من حلوف أو ما يروحش سالم**» ويضيف: « **دولة تزيد لما للبحر...**».

التحليل: فثقافة القنص والصيد المميزة للفاعل الاجتماعي تشتد خاصة عندما نرى الفلاح يقتنص من الدولة – رغم عدم حاجته إليها- والموظف يقتنص من الفلاح وهكذا تشكلت ثقافة هدامة وحلقة دائرية جهنمية، إذ يتمتع كل فاعل بعقلانية محددة خاصة به تسمح له بتدبير استراتيجية شخصانية يحاول من خلالها ايجاد التدابير اللازمة والطرق الآمنة لتثبيت حوائجه وتحقيق مآربه وضمان مغانمه فالملاحظ هنا هو النهب والقنص والصيد، المهم الاغتنام والربح بشتى الوسائل والطرق حتى ولو لم يكن القانون إلى جانب الفاعل في قضية الدعم، فكل شيء مسموح به وكأن الفاعل الاجتماعي هنا في حالة حرب، الغايات كلها متاحة والأساليب كلها مشروعة.

إن ممارسات الفساد تفتح أكثر الباب أمام الاستزلام والولاء، فعوض أن يتكل الفرد على عمله وإنتاجه لأنه المقياس الحقيقي للحصول على الدعم، نجده يتخذ طرف لا علاقة له بثقافة العمل الفلاحي مما يعيق فرصة الشباب عامة والفلاح خاصة إلى التسابق والتباري من أجل بلوغ الامتياز وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الفاعلين في المجتمع ليسوا منجزين والمجتمع – للأسف – بأكمله لا يسير نحو العمل والإنجاز مما يعطي ثقافة لشبابنا لا تؤمن بالعمل الفلاحي، وما نلمسه في رأي الشاب رقم "13" من تذمر كبير وتورم إزاء الأوضاع، يترجم ما فهمناه وويتجلى ذلك في قوله: «**ما دام عقلية لجْماعة، لحباب، لْقهوة، لْفطور... حنا ما نربحوا أو هما ما يشوفو خير... كي لْفلاحة، كي لْبلاد، تخربت...**».

الإجابة: يدلي المبحوث رقم "10" بقوله: «**باش يسهلك دعم لا زملك لْكتاف أو رجال...**» ويضيف: «**إلى كان من حق لْفلاح دعم، يزيد معاهم لمْعارف أو رجال**». **التحليل:** التصريح يوحي لنا بأنه حتى يتمكن الفلاح من تجاوز العراقيل يجب عليه البحث عن إقامة علاقات مع أصحاب الجاه والنفوذ والمسؤولين النافذين لضمان حقوقه المشروعة لتبرز ظاهرة الأبوية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدعم سواء كان مادي أوعيني.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "02" بقوله: «**يصعبو دعم باش تجرى موراهم... يحوسو ياكلو**».

التحليل: نستقريء من القول أن، هذه العلاقات الشخصية تبقى لازمة الوجود لأن وجودها لازم وجود الندرة la rereté فأينما وجدت الندرة وجدت التبعية... وهذه العلاقات الشخصية تقام في العالم الثالث من أجل ضمان مقومات العيش الضرورية ابتداءا من الأكل والشغل... التي تبقي أساسا نادرة[1].

رغم أن الفلاح سيد المجتمع ومنتج الغذاء والثروة، غير أننا نجده دوما –حسب المبحوثين– تابع خاضع لأصحاب المصالح والنفوذ ودائما يهب للبحث عن إقامة علاقات ولاء وتبعية وخضوع وتملق

[1]– حافظ عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 264

ويعززها بكل ما أوتي من جهد ومال وقوة، فما لاحظناه من شبابنا المبحوثين يتذمرون من هذه الظاهرة لكنهم يرونها ضرورية يستخدمها الفاعل لأجل منافعه فالواقع أجبرهم على تقبلها ويعتبرونها طريقة لأخذ الحقوق وهذا ما لمسناه في قول الشاب رقم "10": «**الله غالب لا زملك رجال...**» ويضيف: «**بيديهم كلش**».

فظاهرة التقرب من ذوي النفوذ فرضتها الحاجة والضرورة، كون السلطة بأيديهم مما يسمح لهم بتقرير ما يشاؤون، فالحظوة والسلطة تفوق قوة القانون وشرعية المؤسسة وما عبر عنه المبحوث رقم " 12" لدليل قاطع على ذلك: «**رجال تلقاهم خير من دراهم...**» وذلك بواسطة نفوذ أهل الشأن الذين يقومون بالتصدق وحتى الشفقة على صاحب الحاجة المحتاج للدعم والمساعدة والمساندة.

يمكن القول: أن الدعم الفلاحي الخاضع لسيطرة العلاقات الاستزلامية والبنى الاستراتيجية والمصلحية والشخصانية عمق تخلف الفلاحة وزاد من عدم إنتاجيها، وأصبح الإنتاج الفلاحي لا ضرورة له في مقابل قوة التبادلية بغض النظر عما إذا كان الفلاح منتجا أم غير منتج وهذا ما حذر منه خبراء البنك العالمي الدول المتخلفة بضرورة التخلي عن انتهاج هذه السياسة والتوجه إلى الدعم المنتج وتحفيزه لرفع الإنتاج وزيادة الإنتاجية، لأن هذا الأخير يساهم في رفع الدخل القومي وخلق مناصب شغل وتقليص الواردات اتجاه العالم الخارجي، غير أن الاستمرار في ممارسة نوعية الدعم غير المقيد بقوانين والخاضع للتبادلية بات المعرقل الأساسي للفلاح المنتج المتكل على عمله وإنتاجه.

الخاتمة:

إذا كان الدعم الفلاحي أساس نجاح المواسم الفلاحية، ونجاح الموسم الفلاحي هو هدف الفلاح، غير أن تسيير الدعم بطرق غير قانونية وتوجيهه وفقا لدوافع طفيلية لا علاقة لها بتنمية الفلاحة، يضعف إقبال الشباب على مؤسسات الدعم وبالتالي العزوف عن امتهان الفلاحة، فرغم أن الحكومة ترصد ميزانية خاصة بالقطاع الفلاحي –حسب التشريعات والمناشير والدراسات– إلا أن الواقع –

حسب مبحوثينا- يؤكد أن الدعم لا يزال يتطلب الجدية والتطبيق الصارم للقوانين وإتاحة الفرص أكثر للشباب.

المحور الثالث: انعكاسات العولمة الثقافية على العمل الفلاحي.

نتناول في هذا المبحث محاولة تأكيد أو نفي الفرضية الثالثة "تأثيرات العولمة الثقافية على الشباب، إذ أخذ بسلبياتها دون النظر إلى ايجابياتها جعلته ينفر من الفلاحة".

تمهيد:

تذهب الكثير من الدراسات والبحوث إلى أن العولمة لم تمس الاقتصاد والسياسة فحسب، بل طالت تبيعاتها نظم القيم والمعايير وأنماط التفكير وطرق العيش ومجالات المجتمع مترجمة في العولمة الثقافية التي تجعل من الثقافة سلعة عالمية تَروج كأية سلعة أخرى، والعولمة الثقافية تَرسخ وتعلي هيمنة ثقافة معينة وواحدة ليست إلا ثقافة الغرب، وهي امتداد للرأسمالية في بعدها القيمي الثقافي، ومادامت ثقافة العولمة تتمثل في سيادة منظومة قيمية بسلبياتها وإيجابياتها، فهي تستعمل وسائل وآليات اتصالية تواصلية في مقدمتها الأقمار الصناعية والأنترنيت التي أصبحت تربط كل أرجاء المعمورة.

وساهمت بواسطة وسائلها التقنية المتطورة في انهيار البعد المكاني والزماني بين الحضارات والثقافات مخترقة بذلك الأمم والمجتمعات، في مقدمتها المجتمعات العربية، غير أن المتأثر الأول من ثقافة العولمة هي فئة الشباب باعتبارها الفئة الباحثة عن الجديد والتجديد والتغير الاجتماعي والثقافي والمهني والتطلع الدائم نحو المستقبل متخذا بذلك عدة بدائل واستراتيجيات لتحقيق أهدافه وطموحاته المهنية.

المبحث الأول: قيم الكسب السريع والاستهلاك التفاخري تؤثر سلبا على قيمة الفلاحة.

بحكم أننا نعيش في عالم معولم تحكمه قيم ومعايير ثقافة العولمة وتلقي بظلالها كثيرا على مجتمعنا وبالذات على شبابه وخاصة عندما، تطرقنا للدراسة الاستطلاعية فهمنا من مقابلات وتصريحات المبحوثين أنه فعلا شبابنا يتأثر كثيرا بسلبيات العولمة الثقافية في أفكاره وتصرفاته وسلوكياته وفي توجهاته ونظرته للعمل، خاصة نحو العمل الفلاحي الذي تغيرت النظرة إليه كثيراً في السنوات الأخيرة.

السؤال الأول: مارأيك في الشباب الذي لايزال يمتهن الفلاحة؟

إذا كانت العولمة الثقافية تعبر عن تعميم مجتمع من المجتمعات لثقافته على المجتمعات الأخرى، بعيدا عن تعاليم الأديان أو خصوصيات الشعوب وهوياتها المهنية من خلال استغلال جميع الإمكانيات المتاحة من مغريات مادية أو جنسية أو معنوية...الخ، فهي بذلك تشكل اختراقا ثقافيا في قيم ومعايير وثقافة الشباب الأصيلة ومنها تأثيرها في توجهاته نحو اختياراته المهنية، لذا تقربنا من مبحوثينا بطرح سؤالنا حول رأيهم في الشباب الممتهن للفلاحة.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "19" بقوله: «**كاين les jeunes لي بدراهمهم او عندهم الآلات، دولة تعاونهم يقدرو يخدمو لرض...أو كاينين لي دايرين لرض تحواس، مادينها للناس تخدم فيها، لْفلاحة ماشي تاعهم... قابضين لرض باطل**». **التحليل:** نستنتج من التصريح أن فئة الشباب التي لازالت تمتهن الفلاحة وتستثمر في الأرض أنها قادرة على خدمتها فهي تمتلك رؤوس أموال وماكنات زراعية، كما أن الدولة تقوم بدعمهم فالفلاحة من أصعب المهن كونها تشترط الأموال والآلات والسواعد.

ومادامت الفئة المترفة متوفرة على الماديات فإن العراقيل كلها تزول، ومعروف في المجتمع الجزائري الذي يمتلك الموارد المالية يمتلك الادارة والسلطة والتحكم في القرارات وتوجيه القوانين وبالتالي تسيير كل الأموال سواء بطرق شرعية أو غير شرعية -تم التطرق إليها سابقا-، أما الطرق المشروعة، نجد القانون المعمول به يركز أكثر على المالكين للأراضي والآلات، كما أن البنك يشترط على الفلاحين شروطا حتى يستطيع إرجاع قروضه، وكأنهم يتحدثون عن لاتيفونديا* التي تتمركز بيدها القسم الأكبر من الأراضي من العائلات الاقطاعية وتديرها بطريقة آلية غير رأسمالية وغير منتجة، وراحت تعتبر ملكية الأراضي الفلاحية كرأسمال اجتماعي وطريق مختصر في الحصول على الجاه والنفوذ والمال...ألخ.

* هي ملكية كبيرة يعمل بها عمال زراعيون لحساب مالكها المتغيب والذي يستغل انتاجه، ينظر: عبد القادر جغلول مرجع سبق ذكره، ص 201.

تبقي الفئة المترفة من الشباب تمارس الفلاحة بكل حرية، ويرى "صنع الله إبراهيم" أن هذه الأقلية المستغلة انتزعت منا الروح[1]، أي انتزعت كل شيء حتى أصعب المهن "الفلاحة" وانطلاقا من مقاربة التحليل الاستراتيجي، فإن المجتمع يصبح رمزا إلى ما أسماه "ميشال كروزييه" في كتاب l'acteur et le systéme إلى صورة من دائرة اللايقين zone d'incertitude التي تخرج عن سيطرة وتحكم سلطة المؤسسة حيث يجد فيها الفاعل مساحة للحرية في تحقيق أهدافه وتمرير استراتيجيته، بل وفرض سلطته، أنها المنطقة غير المتحكم فيها، غير المقيدة بالقوانين وداخلها يقع سريان اللعبة والعلاقات التبادلية والصراعية والتنافسية وفق قواعد وشروط تحددها المنطقة نفسها .

ولهذا من لديه القوة والقدرة أكثر على التحكم في قواعد هذه دائرة اللايقين هو الذي يتمكن من ربح سلطة أكبر وأوسع وبالتالي هو المسيطر والمدبر الاستراتيجي، باعتبارالاستراتيجية فن وضع الخطط العامة والمدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد "مختلف أشكال الثروة والقوة" لتحقيق الأهداف الكبرى وفي مقدمتها الارباح السريعة.

كما أن اقتناص الفرص من الدولة وحتى المزيد من الأرباح بحجة خدمة الأرض، يعبر عن ثقافة معولمة متمثلة في الكسب السريع لتحقيق الإشباع والمنافع واللذة والأمن والطمأنينة، فمعظم الشباب تستهويهم الأموال ويتسابقون على اختطافها وقنصها وليس رغبة في خدمة الأرض بل رغبة في مزيد من النهب المنظم، إنها استراتيجية حب الامتلاك والثراء والصراع من أجل البقاء، ومن سيختفي هو الفاشل الذي فقد الصراع من أجل البقاء ولايزال يقيم للأرض والعمل والوطن قيمة ومكانة.

وما نلمسه من قول المبحوث في العبارة : «... **أو كاين لي دايرين لرض تحواس ما دينها للناس تخدم فيها، لفلاحة ماشي تاعهم... قابضين لرض باطل**»، هنا تبرز فئة أخرى تمتلك أراضي فلاحية غير أنها لا تمتهن الفلاحة، بل تؤجرها وتأخذ ريعها الناتج عن تأجير الأرض، فَهَّم هؤلاء الشباب ليس خدمة الأرض وإنما التكسب، بل والتسكع فيها والتباهي بامتلاكها، فالأرض هنا ما هي

[1]- اسماعيل الشطي والآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 383.

إلى ترفيه وكأنهم سياح، أي بعد بلوغ الترف والشبع والبذخ الذي يعيشونه جراء ريع الأرض يجعلهم يتباهون ويقضون أوقات فراغهم في الأرض الفلاحية إيمانا منهم بأنهم أفلتوا من الفاقة والعوز وقتلوا الفقر الذي تتميز به خدمة الأرض وحالة الفلاح المغلوب على أمره، وبذلك تحولت ثقافة الفلاحة إلى تراث لايسمن ولايغني من جوع، غير أن هذا التراث في حقيقته له قيمة كبيرة، تعطي إحساسا بالعمق الحضاري والثقافي والتاريخي للأمة.

ففي الماضي كان هذا التراث واقع يعيشه الفلاح وهو حافزه في التقدم والتطور، فقد كان الاستعمار يفصل الفلاح بالقوة المادية عن مصدر قوته فأحرق الحرث وطبق سياسات الارض المحروقة وصادر خيرات الريف، حتى يحقق تبعية المستعمر له، ورغم كل ما قام به الامبريالي، إلا أن الفلاح لم يبتعد عن أرضه، عكس ما نراه اليوم في ممارسات وسلوكيات شبابنا، فإنه سريع الالتفات والتأثر بما تمليه عليه القوانين الافتراضية.

الإجابة: يدلي المبحوث رقم "01" بقوله : «**les jeunes لي ما زالو يخدموا لْفلاحة، ما عندهمش عليها وين...**».

التحليل: ليتبين من رأي المبحوث أن الشباب الفلاح يلجأ إلى خدمة الأرض كونها الدخل الوحيد لديهم، فهم الطبقة الهشة المسحوقة المنسية، فالعوز والفقر هي الباعث على البحث عن لقمة العيش في الفلاحة رغما عنهم، لتبقى الفلاحة –في نظرهم–، من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو وذلك لأنه أصيل في الطبيعة وبسيط في منحاه ولذلك لا نجده ينتحله أحد من أهل الحضر في الغالب ولا من المترفين ويختص منتحله بالمذّلة[1].

لتتطابق مهنة الفلاحة مع الفقروالعوزوتمتهنها الطبقة المسحوقة أو "البروليتارية الرثة"–حسب التعبير الماركسي– التي تضم الشباب الذي يعاني شظف العيش في أوضاع قاسية ومجحفة، ويعيش دائما

[1]– عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص328.

خارج الاشكال السائدة في الانتاج والاستهلاك، غير مدمجين في البنية الاجتماعية، وهذا ما فهمناه من أقوال شباب الريف المعزول عن الفرص المهنية الجاذبة للعيش الكريم، فما دام هؤلاء الشباب يمتهنون الفلاحة، فهم فاشلون يحتفظون بمستوى الكفاف فقط -حسب تعبير فاعلينا-

الإجابة: يضيف المبحوث رقم "05" بقوله: «**هاذ شباب مازال ما فاقش، ما نظنش كاين les jeunes ما زالو يبغو لْفلاحة، راهم يخدموها فورسي** » ويضيف: بقوله: «**وقت لْيوم les jeunes راهم يطيرو شا غادي توفرلو لْفلاحة، ياربي لَوْكْلاتَو...**»، **التحليل:** نستنبط أن الشباب الممارس للفلاحة ليس حبا في خدمة الأرض وإنما الفلاحة بمثابة قوة قاهرة مفروضة عليهم لحاجتهم المعيشية إليها، ونلمس من الاستجواب، عبارتين متناقضتين تقسم الشباب إلى فئتين، عبارة : «**هاذ شباب ما زال ما فاقش...**» وعبارة: «...**les jeunes راهم يطيرو...**».

فالعبارة الأولى: توحي بأن الشباب الفلاح والمعتمد على جهده وعرق جبينه فإنه لا محالة يحصل إلا على العيش القليل يسد حاجات الكفاف، فهو يفتقد إلى إستراتيجية واقعية، لأنه لا يمارس تصرفات **"لْفايقين"** فهم يفتقدون إلى أنماط وسلوكيات اغتنام الفرص النهازة والسهلة كونهم لا يمارسون التزلف والازدلاف والتقرب،فهم لا يدركون معنى الطموح أوالتطلع إلى حياة أفضل ويستعيضون عن ذلك بالاستسلام والتواصل والرضى بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ساذجين وليس لديهم ثقافة معولمة لذا دوما حظهم عاثر محدود بالعمل الفلاحي، يمتهنون الفلاحة التي لا توفر شيئا سوى الغبن والفقر والسمعة السيئة **"ما فاقش"** فهم أغبياء لا يتمتعون بالذكاء التحايلي المبني على الاستراتيجية الخلاقة وتوفر الحوافز العديدة، لذا ينتج لديهم دوما مزيدا من الخصاصة والتبعية والافتقاد لأدنى الضروريات المعيشية.

أما العبارة الثانية: فتتضمن بأن الشباب في الوقت الراهن يختارون المهن الملائمة الموفرة للضروري والكمالي"الترفي"، يحصل من خلالها الشباب على الأرباح السريعة وتكون عادة مهنا سهلة ومريحة، كما أن عبارة، «**وقت ليوم...**» إشارة إلى الواقع المعولم الملغم بقيم الربح السريع والنجاح الآني والشطارة

والنصب والاحتيال في اختيار الأعمال ومدى ملائمتها للواقع الاجتماعي المبني على الوجاهة الاجتماعية والمكانة المتميزة.

هذا الواقع المناقض تماما للواقع الفلاحي وخدمة الأرض وتربية الماشية، فالفلاح أو الريفي من سماته التشديد على تحمل الصعاب والمشقات والخشونة والصبر وصفاء النفس والبساطة والفطرة وعدم الرغبة بالكثير من المقتنيات الكمالية، غير أن ما نفهمه من القول أن هذه السمات قد تغيرت وأصبحت الكلمة العليا للنزعة الاستهلاكية، فالفاعل إذا ما أراد ربحا ووجاهة وقيمة ودلالة اجتماعية، ما عليه إلا اصطياد المهنة الملائمة واتباع أسلوبا جديدا في التفكير والتعامل مع الواقع المعولم، واستعارة أنماط أكثر صلابة وتقدما وملائمة للواقع المحتوم، الذي يعد نقطة تحول حاسمة في حياة الشباب.

ومن أجوبة مبحوثينا كذلك، فهمنا أن ثقافة شبابنا معولمة بامتياز تحكمها قيم الكسب السريع وثقافة الاستهلاك التفاخري التي تتناقض تماما مع قيم ومعايير العمل الفلاحي، فالثقافة الاستهلاكية الترفهية وطبقا لمفهوم علم الاجتماع الاقتصادي تعني مجمل التصرفات والسلوكيات والعادات والممارسات التي تدفع بالفرد إلى الانفاق العشوائي بصورة خارجة عن قواعد الضبط الديني والاجتماعي والقيمي تتخطى معها حدود الامكانيات المادية[1].

السؤال الثاني: لوأُعطيت لك جميع الشروط لامتهان الفلاحة، فهل تمتهنها، ولماذا؟ ولتأكيد الآراء الصادرة من المبحوثين سابقا، إنتقلنا كذلك إلى طرح سؤالنا، الخاص بتوفير شروط الفلاحة ومدى قبوله لها.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "04": **بقوله** : « **وقت ليوم يطلب خدمة فور أنا راني موظف عند دولة، بصح لو كان نقدر ندير خدمة لي جيبلي دراهم او تبنيلي la venir كيما قاع ناس... خدمة**

[1]- مفتاح حسين بالحاج، نمط الالستهلاك الاسري بين المظهري "والتفاخري والاعتيادي"في ظل التغيرات المجتمعية، كلية الآداب، جامعة مسراتة، مجلة الاداب، العدد 08، ص161.

لْفلاحة ما راهيش حل، غير تزيد تعقدني...» ويضيف: « **ناس تحكم عليك من لمْظهر او لخْدمة تاعك او شحال تخلص، لْفلاحة ما تبانلهمش خدمة...**».

التحليل: نستقرأ من قول المبحوث أن الوقت الحالي يتطلب عملا يدر أرباحا لبناء المستقبل وضمانه، فشبابنا ينظر للمهن التي توفر كسبا سريعا بمثابة قيمة، تجلب للفاعل الاجتماعي وجاهة ومكانة اجتماعية وسط أقاربه وأفراد مجتمعه، لأنه إزاء توجهه لأعمال الكسب السريع يكون بمثابة رد فعل وخارطة طريق يحقق بهما أحلامه وطموحاته المادية خاصة، ما دامت نظرة المجتمع تقيس الفرد بما لديه من ماديات وكماليات ومظاهر ترف، فتملك أو لا تملك هو جوهر النزعة الاستهلاكية فالشباب الباحث عن المظاهر والترف لا يعقل أن يمتهن الفلاحة.

فظاهرة البحث عن الوجاهة الاجتماعية تميز بها شباب المدن البعيد من العمل الفلاحي، غير أن مانلاحظه اليوم أن شباب المناطق الريفية والفلاحية أيضا يريد اقتناء أحدث المقتنيات الحديثة لاشباع حالة نفسية أوعقدة اجتماعية لديه –وللأسف– «...**لْفلاحة ما تبانلهمش خدمة** »، فهي نظرة المجتمع للفلاحة، فهي لا ترقى إلى مستوى مهنة أو عمل كون ثقافة العولمة الملغمة بقيم الربح السريع لا تتلاءم بتاتاً مع الفلاحة التي لا تحقق مكاسب مادية سريعة، فثقافة الفلاحة تتناقض كليا مع ثقافة الكسب السريع لأنها تشترط قيم الصبر والتحمل والثبات والتعاون وحب الأرض والمشاركة في صناعة قضية الوطن هي " قضية الغذاء"،فمن يؤمن بقيمة الفلاحة يؤمن بقيمة الوطن.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "09" بقوله: «**ناس لْيوم يشوفو للمظاهر او لخْدمة لي جيب دراهم او نقية... وعلى حساب ما عندك تسوى** » **ويضيف**: «**وين تروح يسقسوك شا عندك او شا تخدم، حتى في زواج... لْفلاحة ما توفرش شا راك باغي، حتى او يعطولك قاع شروط باش تخدمها...**».

التحليل: فالواقع الاجتماعي عودهم أنه هو الذي تكون له الكلمة الفاصلة والنهائية، حيث تنتشر داخل المجتمع السلوكيات والمواقف اللاعقلانية والتي هي في الواقع متماشية مع الحقيقة الاجتماعية، وتتميز بالعقلانية والواقعية –حسب مبحوثينا– غير أن العقلاننية الحقة، تعبر عن النشاط الانساني

الواعي والمنظم القائم على المعارف والخبرات العلمية والتقنية والقيم والمعايير وبالتالي السلوكيات والمواقف الرامية لرفع مستوى الانتاج والانتاجية وتحقيق معدلات عالية من النمو والتنمية.

فالعولمة هنا تقدم مغريات عبر وسائلها المعروفة، فهي تخلق الشباب المستهلك على مستوى المجتمع من خلال نشر نمط الحياة الغربية المتميزة بالبذخ والاستهلاك التفاخري والكسب السريع، هذا الفهم يمثل إعادة هيكلة الأوضاع في العالم على رغبة الشركات المتعددة الجنسيات وبما يعظم ربحها وتوسعها الرأسمالي، فحركة العو لمة حولت الشباب إلى مفهوم استهلاكي وحرمته من الشعور بهويته المهنية وفي نفس الوقت يلجأ إلى أنماط مسايرة لروح العصر في ايقاعها السريع وحركتها الضاغطة على الادمغة.

فثقافة الشباب اليوم مخترقة من قبل ثقافة العولمة السلبية المتلاعبة بالعقول، كون ثقافة الشباب هي إحدى الثقافات الفرعية التي تمثل هيكلا من القيم والاتجاهات والمعتقدات وأنماط السلوك التي يضعها جيل الشباب كحلول يتصورها لبعض المشكلات البنائية التي قد تنجم عن تناقضات داخلية في السياق الاجتماعي والاقتصادي المحيط بهم أو كنمط متميز من الاستجابة ورد الفعل يحاولون من خلاله اكتساب هوية أخرى[1] هي هوية العولمة الرافضة والمعادية والمتناقضة تماما لهوية مجتمعه الحقيقية.

فالاقتصاد الفلاحي الذي يتوقف على الثقافة الانتاجية ويتطلب عزيمة وتكاتف جهود الكل لصالح الكل، تراجع من فترة لاخرى ومن حقبة لاخرى، وذلك ما نلاحظه بمجرد قراءة التاريخ الفلاحي للجزائر، لكن اليوم الثقافة الانتاجية الفلاحية تقلصت بشكل رهيب في مجتمعنا وخاصة في أوساط الشباب.

إضافة إلى ذلك أن عبارة: «... **وين تروح يسقسوك شا عندك، او شا تخدم، حتى في زواج...**» توحي بأن المجتمع في حد ذاته جبِّل على حب المظاهر، ويقاس أفراده على حسب ما يملكون وكم يستهلكون من مظاهر حتى إذا ما أراد الفاعل الزواج فإنه لا محالة يسأل عن عمله ودخله...إلخ،

[1]- عبد العاطي السيد، صراع الأجيال، دراسة في ثقافة الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 1990، ص 124-125.

لأن الدخل والعمل يعبران فعلا عن مستوى الفرد وبالتالي يعكسان قيمة الفرد داخل مجتمعه، هذا المجتمع الذي تنخره العولمة بكل ما لديها من وسائل هجومية متعددة ومختلفة السبل والانماط.

وحسب تصريح المبحوثين فإن المجتمع أيضاً مصاباً بالنزعة الاستهلاكية التفاخرية، إذ ينظر لأفراده بمنظارها فكلمة **"لْمظاهر"** تدل على الموضة في اللباس وامتلاك أحدث الموبايلات والسيارات والسكن، فالاستهلاك يذكي الموضات ويشجع عليها ويضخم صور الذي يسايره ويلتزم به، وهو ما يفسر أن الشباب عندما ينساق وراء الثقافة التفاخرية يشعر أنه في أمان وأنه ينتمي إلى هذا المجتمع وليس خارجا عنه- المجتمع الذي يقيس ويزن أفراده حسب مظاهرهم واستهلاكهم- أي أنه يجعل من الواقع اللاعقلاني يبدو أكثر قبولاً وعقلانية وشرعية لدى فاعليه، ياعتبار الفاعلين يمتلكون حرياتهم ومسؤولين عن أفعالهم ولديهم القدرة والقوة على بلورة وتوسيع طموحاته وتعزيز إمكانياته.

فالنزعة الاستهلاكية للشباب فاقت كل توقعات الاقتصاديين والمنتجين لأن هذه الفئة تستهلك سلعا معينة بنسب عالية كالملابس والتسجيلات وأجهزة الفيديو والسيارات ما أدى إلى الاهتمام والتركيز على أذواق الشباب كقوة شرائية وكفئة استهلاكية[1]، فهذه النزعة الاستهلاكية هي الأمر الباعث الفاعل على الفعل أو من أجله فعل الفاعل الذي يصير به الفاعل فاعلاً فالفاعل يضع أهدافاً ويصطنع وسائلا لبلوغ المبتغى، المبتغى الذي تدور حوله استراتيجية الفاعل.

الإجابة: وفي المضمار نفسه، يصرح المبحوث رقم "14": « **يعطوني مليارات او ما نخدمهاش، صاعبة بزاف، ما شي نقية... تحس روحك esclave...** »ويضيف: « **les jeunes دورك راهم يتبعو لْخدمة لي تسلك او تعيش مليح، ويديرو منها سكاني او لواطة او دخل دراهم...**».

التحليل: فالفاعل الاجتماعي هنا يراهن على أنه لو أُعطيت له جميع الشروط **" مليارات"** فلن يمتهن الفلاحة كونها مهنة تتميز بصعوبة كبيرة ومتعبة ولا تتلائم مع الشباب الباحث عن المظاهر، كما أنه

[1] – عبد العالي دبلة، يزيد عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

عند امتهانه للفلاحة يحس أنه عبد **"رقيق"** لم يتحرر بعد من عبودية الأرض، وهي نظرة قاصرة تميزت بها المجتمعات الإقطاعية السابقة للحداثة والتي تنظر إلى الفلاح أنه عبد يصلح فقط لأعمال السخرة وكأنها عقاب أُنزل بالفلاح.

المبحث الثاني: الهجرة إلى أوروبا بديل استراتيجي عن الفلاحة في الجزائر:

السؤال الأول: لو سمحت لك الفرصة، فهل تمتهن الفلاحة في أوروبا؟ ولماذا؟

ليس من مظاهر ثقافة العولمة النزعة الاستهلاكية والكسب السريع فقط التي تؤثر في اتجاه الشباب نحو الفلاحة، بل يمكن التطرق إلى ظواهر أخرى يتبناها فاعلينا، لذا فتشنا أكثر في مواقف وتمثلات الشباب حول وجود ظواهر أخرى، وذلك بطرح سؤالنا حول إمكانية حصول المبحوث على فرصة عمل في أوروبا.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "17" بقوله: «**هاذي ما فيها شك، شكون طارتله خدمة لْفلاحة فالخارج او ما يخدمش**»، ويضيف: «**أوروبا حلم كل واحد، تخدم لْفلاحة ولا خدمة خرى يمدولك حقك قبل ما تكمل خدمتك، أو زيد أوروبا همّة أو خدمة أو تحواس أو فيها يطلع moral**».

التحليل: امتهان الفلاحة في أوروبا هو بمثابة حلم والفاعل سواء امتهن الفلاحة أو عملا آخر فهو سواء فالحق مضمونا حتى قبل أن يتم عمله، فعبارة: «**أوروبا حلم كل واحد...**» توحي بمدى تعلق الشباب بأوروبا والرغبة الجامحة في العمل بها نظرا لما يوفره العمل الفلاحي من امتيازات وتحقيق الطموحات، فالهجرة ليست بالظاهرة الجديدة على شبابنا لكنها تحولت من ظاهرة عادية إلى مشكلة تهدد استقرار المجتمع، فالشباب ذخيرة حية يعتمد عليها في بناء الوطن وخدمة مصالحه، فهجرتهم تترك آثار عميقة ومستعصية الحل خاصة على المجالات الاقتصادية الحيوية في المجتمع، فالمجتمع ناضل وضحى وتكبد خسائر من أجل إنتاج جيل شباب صاعد قادر على إعالة المجتمع وفئاته المختلفة، لذا فمجتمعنا يخسر قوته البشرية لتستفيد منها مجتمعات أخرى لم تنفق دينارا على تربيته وتكوينه.

فحلم الهجرة والعمل في أوروبا هو في واقع الحال تعبير وتورم وسخط عن الوضعية التي آل إليها شبابنا المتصفة بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبهذه الحالة يسعى الفاعل إلى التنفيس بتدبير خطة تجعله يستعيد حقه الضائع بواسطة جملة من الآليات والمناورات تكون بمثابة استراتيجية خلاقة وخطوات اجرائية وعملية للهروب من الواقع، حيث يعيشون في عوالم خاصة بهم، عوالم من المرايا التي لا تعكس سوى واقعهم المرير، فالمرارة والخيبة والنقمة كلها متراكمة ومتفاقمة نتيجة زج الشباب خارج دائرة صنع القرارات...فالقضايا النبيلة التي تجعل لوجود الشباب معنى تخلو منها البلاد[1].

إضافة إلى ذلك، عندما نتفحص عبارة: «... **أوروبا همّة أو خدمة أو تحواس وفيها يطلع moral**» نفهم رغبة شبابنا في اللحاق بركب شباب الدول المتقدمة، فالتقليد وما ينجر عنه من تبعية هي في واقع الحال ظاهرة غريزية، أشار إليها "ابن خلدون" بقوله: «أن المغلوب مولع أبدًا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه، إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها حصل اعتقادا، فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به وذلك هو الاقتداء...»[2].

فالاقتداء هو مصدر الخضوع للآخر والاعتراف له بالاولية والسيادة وهو يعكس موضوعيا توسع النظام الذي يضمن غلبة المجتمعات السابقة في الحضارة ويؤكد هيمنتها على المجتمعات الاخرى ومضمونه العملي ليس هو في الواقع إلا تكيف الانظمة التابعة مع منطق الغلبة وقبولها به وهذا يعني ترتيب الواقع العالمي كافة بما يخدم أهداف هذه الغلبة بعد تحليله وتفتيته ومن هنا تفقد المجتمعات التابعة كل فعالية أومبادرة ابداعية[3].

---

[1]- مصطفى حجازي، الانسان المهدور، مرجع سبق ذكره، ص17 .

[2]- ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3]- برهان غليون، اغتيال العقل "محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2006، ص 137.

فكثيرا ما يشعر الشباب المغترب عن بيئته بعدم جدوى ما يقومون به فيراجعون أنفسهم ويضطرون إلى القيام بتغيير سلوكهم تحت وطاة الروح الانهزامية، فيقلدون من يرونه أرفع منهم مكانة وقيمة وأحسن مظهرا، فيقلدونه في الماكل والملبس واسلوب الحياة وطريقة التفكير لدرجة الذوبان، وهناك فرق بين الانفتاح والتقليد، فالانفتاح هو الانطلاق من أرضية ثابتة وواضحة تجاه قيمه ومبادئه، عكس التقليد الذي يعني الانتقال من البيئة المحلية إلى البيئة المعولمة والانطلاق من الذات الأخرى المغايرة تماما لشخصيته وهويته، ليفقد الشباب هويته الحضارية، باعتبار الهوية الثقافية كيان يصير ويتطور وليست معطى جاهزا ونهائيا فهي تصير وتتطور إما في اتجاه الانكماش وإما في اتجاه الانتشار وهي تغتني من تجارب أهلها ومعاناتهم وتطلعاتهم وأيضا باحتكاكها سلبا وإيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى[1].

الإجابة: وفي نفس السياق، يدلي المبحوث رقم "08" بقوله: «**يا ريت نروح نخدم في سبانيا لْفلاحة، نخدمها ونا فرحان، فيها دراهم كبار، نخلص بليورو، تتصوفا في شهرك لول...**» ويضيف: «**لْفلاحة عندهم حاجة أخرى نعيش في سبانيا فلاح وماشي وزير في دزاير...**».

التحليل: فاعلنا يتوق إلى الهجرة لاسبانيا وخدمة الفلاحة وهو بنفسية عالية لأن الفلاحة هناك أجرتها بعملة اليورو، وعند تحويلها إلى عملة الدينار «... **تتصوفا في شهرك لول...**» وفي هذه الحالة يتمكن الفاعل من تكوين ثروة في أيام معدودة.

رغم أن مهنة الفلاحة لا تتطلب مؤهلات علمية أو تكوينية لكنها تعتبر قطاعا جد استراتيجي في اقتصادات المجتمع الاوروبي ولذا يعتبر قبول اليد العاملة الشابة المهاجرة أمرا عاديا لدى شبابنا، كما أن عبارة: «**لْفلاحة عندهم حاجة أخرى...**» تبين أن خدمة الأرض هناك حضارة وهي أمر مختلف عما عليه حالة الفلاحة عندنا فهي محتقرة وبدائية – حسب وصفهم – وكذلك نظرة المجتمع الاوروبي البرجوازي للفلاح نظرة جيدة ايجابية تعتبر الفلاح قائد التنمية الفلاحية، لذا يحلم شبابنا بالهجرة وخدمة

[1]– محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998، ص298.

الأرض فهي تتضمن قيمة ومكانة اجتماعية،فالمجتمعات الاوروبية لاتنظر إلى المظاهر بل بالعكس إلى الفرد المستثمر في الارض والمنتج للغلال، لأن الارض هي المكانة والقيمة والهيبة.

غير أن ما نستقرؤه من التصريح أن الهجرة إلى أوروبا ليست رغبة في خدمة الأرض بل رغبة في امتلاك أجرة بعملة اليورو، فالهجرة هنا بمثابة فعل استراتيجي يستعمله الفاعل ليصبح نشطا يحاول البحث عن أفضل امتياز لوضعيته، فهو يبحث بكافة السبل والظروف للحصول على أكبر حصة يمكن أن يصل من خلال الوسائل التي يتمتع بها[1] فالفاعل ينظر إلى الهجرة من زاوية أهدافه الخاصة من زاوية مهامه واختصاصه في العمل الذي يعطيه منطقا خاصا وعقلانية خاصة ومحدودة اكتسابها من خلال ممارسته اليومية فلا وجود لفعل دون هدف يحدده ، ليبقى الرهان محددا دائما بالربح والفوز ومدى نجاح استراتيجيته التدبيرية.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم " 11" بقوله: «**نخدم لْفلاحة في أوروبا بلا مزيتي les jeunes تاوعنا قاع حرقو للمان أو سبانيا... خدمو لْفلاحة، في ساعة يدو 6 ولا 8 يورو، داروا منها لواطة أو سكاني أو تزوجو أوبناو مستقبل...**».

التحليل: فالعمل في اسبانيا والمانيا في حقول الفلاحة هو مخصص للمهاجرين المقيمين هناك وبالدرجة الأولى الذين لا يملكون أوراق الإقامة "حراقة" الذين يجدون صعوبة في الحصول على عمل يساعدهم على تحسين وضعيتهم الصعبة وكون اليد العاملة في أوروبا في الفلاحة ضعيفة، فيوفر لشبابنا فرصة الاشتغال بها، لأنها لا تتطلب مهارة وأن هاته البلدان تتوفر على فرص عمل على طول السنة في الفلاحة.

ومن الرهانات التي تدفع الشباب إلى خدمة الأرض في المانيا واسبانيا هو أن ثمن ساعة العمل في الفلاحة تتراوح ما بين 6 و8 أورو وتكون ساعات العمل محصورة بين 8 و10 ساعات –حسب

[1]- michal crozier, le monde desmpploye fe bureau resultats d'une enquete ,menee dans sept compagnies d' assurances parisiennes ,paris ,ed , du souil 1965. P 237.

قولهم-،كما أنه يمكننا أن نفسر أن الفاعل يركز على اكتساب الموارد والكماليات والتمتع بالماديات وحتى تحقيق حلم الزواج بالأجنبيات -الذي بدوره يفتح الباب أمام آفاق واعدة- ما يؤثر على فاعلينا في الركض وراء تحقيق حلم الهجرة وراء البحر.

السؤال الثاني: في رأيك، لماذا يهجر شبابنا خدمة الأرض في الجزائر ويرحب بها في أوروبا؟

ولانتاج سوسيولوجيا تفهمية أكثر تعمقا وتفكيرا، حاولنا تأكيد تأثير ثقافة العولمة على شبابنا من خلال التعمق أكثر في الحقيقة الكامنة وراء رغبة الشباب في الهجرة إلى أوروبا بطرح سؤالنا الأخير حول رأيه في الهدف الذي يدفع الشباب إلى خدمة الأرض هناك، وبالمقابل يهجرها في بلده.

الإجابة: يصرح المبحوث رقم "06" تصريحه: «**هنا لْفلاحة ما عندهاش قيمة، بصح في سبابنا لْفلاح أولْخدام فوق راس، تخدم ونت تتقلش...**» ويضيف: «**خدمة لْفلاحة عندهم فيها دراهم، أو على حساب ما تتعب تخلص... لْخدام عندنا يقصوه أو خاصة لْفلاح...**».

التحليل: نفهم أن الفلاحة في مجتمعنا واقتصادنا أنها تفتقر إلى قيمتها الحقيقية، حيث يقمع ويقصف الفلاح والعامل المجد الذي يحمل على عاتقه غبن إنتاج لقمة العيش، لأن إنتاج الغذاء ليس بالأمر الهين والسهل فهو من أصعب الأعمال، وهي تتطلب عزيمة وصبرا وإرادة وروح معنوية عالية حتى يتمكن الشباب من مزاولتها.

فالروح المعنوية العالية مهمة جدا في ثقافة الانجاز والعمل لأنها تعبر عن الدافعية نحو العمل، غير أنه من قول المبحوث نلاحظ أن الروح المعنوية والدافعية للانجاز نحو العمل الفلاحي جد متدنية، لأن العوامل الثقافية هي من أهم العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية، وإذا كانت الدوافع والقيم والاتجاهات عناصر ثقافية فإنها هي التي تحدد إلى حد بعيد النمو الاقتصادي ومستوى التطور ودرجة العقلانية في التصرفات والسلوك.

الإجابة: في نفس الرؤية، يصرح المبحوث رقم "18" بقوله: «**واش جاب لْجاب بلاد نور لبلاد لْميزيرية... لْفلاحة عندنا ميزيرية او لْفلاح محقور بزاف، بصح عندهم لْفلاح بحقو او بضمان نتاعو... يقيموه فوق لازم**» ويضيف: «**كي تدي حقك تخدم من قلبك او زيد أوروبا قاع les jeunes يحوسو يحرقو ليها...**».

التحليل: عند تتبع تصريح المبحوث نلاحظ، أن ثقافة الشباب تدور حول ثلاثة فضاءات ثقافية وهي[1]: الفضاء الثقافي التقليدي والفضاء الثقافي المحلي والفضاء الثقافي المعولم، فعبارة: « **واش جاب لجاب، بلا نور لْبلاد لْميزيرية...**» وتشير إلى طغيان ثقافة العولمة على ذهنية فاعلينا لأن العولمة تقصف قيمة الولاء للوطن وكل مظاهر الحنين وحرارة الوطنية ذات المرجعيات التاريخية، وهنا نفهم أن الفاعل يتصور أوروبا بلد "كنوز ونور" والوطن بلاد "**لْميزيرية**" وفي ذلك إعلاء لقيمة الآخر على حساب قيمة الذات ووسمها بالتخلف والدونية والتنكر للوطن ولخدمة الارض التي هي مركز انبعاث حريته الحقيقية والمستديمة.

فلا يوجد عقاب أقسى على الشباب حينما يجد نفسه مخدوعا أو أنه ضحية، وليس هناك أقسى عقاب على النفس البشرية أن لا تتحقق يوما الطموحات والآمال والاحلام التي نسجتها وزرعتها في أرض الوطن ولم تأت بأهدافها المتوقعة، وأن كل ما تعايشه من ظواهر لا تعدو أن تكون مجرد أوهام قد كشفت الحقيقة عن زيغها وانحرافها وأظهرت خداعها.

ونلمس في عبارة: «**لْفلاحة عندنا ميزيرية او لْفلاح محقور بزاف...**» توحي بثقافة محلية المتميزة بتجاذباتها وتناقضاتها التي تظهر ضمن الواقع الاجتماعي أي أنها تعبر عن الواقع الذي آلت إليه الفلاحة والفلاح من فشل وتراجع وتقهقر، أما عبارة: «**كي تدي حقك تخدم من قلبك...**» فتميزها ثقافة تقيلدية أصيلة متمثلة في مكونات الثقافة الشعبية والعادات والتقاليد والقيم البناءة، وهنا يرجع الشباب

[1]- يزيد عباسي: مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر ص دراسة الميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل – القطب الجامعي تاسوست، جيجل- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 135.

إلى ثقافته التقليدية الأصيلة إلى ثقافة العمل " العمل من صميم القلب" وذلك عندما يعترف بقيمة العمل الفلاحي على أنها مهنة يعلو ويترقى بها الفاعل، عندما يأخذ حقه وأجره فعلا.

وما يلاحظ أن الفضاء المعولم يمتد ليغير نظرة الشباب التقليدية نحو الفلاحة ويكرس لديهم الإحساس بعدم قدرة ثقافتهم التقليدية على موازاة ومسايرة المستجدات الحداثية، مما يخلق لديهم نظرة دونية إزاء الوطن والفلاحة وثقافتها البناءة المتجدرة في جذوره التقليدية واتجاه الهوية الجزائرية بالذات، وهو ما نلمسه في عبارة «... **أوروبا قاع les jeunes يحوسو يحرقو ليها**...»، فالشباب يقلدون الذين نجحوا ماديا في حياتهم ولا يولون اهتماما للفلاحة بل يفضلون الشخص الثري غير العامل على الشخص العامل المجد الذي يسعى للحصول على قوته لأن كل الابواب تكون مغلقة في وجه هذا الأخير بينما العكس بالنسبة للأول.

الخاتمة:

رغم أن شبابنا من محيط فلاحي وريفي بامتياز وعلى صلة دائمة بالفلاحة، إلا أنهم يصنفون الفلاحة في آخر المهن وذلك بسبب التغير الاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي الذي حصل في المجتمع وتأثير ثقافة الكسب السريع وسلوكيات الاستهلاك التفاخري، مع بروز الهجرة إلى أوروبا التي تعد هدفا استراتيجيا وخارطة طريق يحقق من خلالها طموحاته بعيدا عن امتهان الفلاحة في أرض الوطن.

مناقشة الفرضيات

مناقشة الفرضيات:

يمكن القول: أنه فبالنسبة **للفرضية الأولى**: المتمثلة في "الاستغلال غير العقلاني لعائدات الريع أنتج ثقافة ريعية اتكالية لدى شبابنا لا تؤمن بالعمل الفلاحي"، يتم اختبارها من خلال محورين: لنجد في مقابلاتنا مع مبحوثينا، أن الدولة الريعية لا تميل إلى الإنتاج وإنما إلى البحث وترسيخ التبعية، فالحكومة من خلال تعاملها مع الفلاح، تؤكد أنها ليست بحاجة إلى فلاحين منتجين بل إلى فلاحين تابعين خاضعين، فسياستها اتجاه الفلاح تضعفه دوما، وبذلك يبقى تابعا لها ولسياستها وقراراتها القاضية بعدم تمكينه من التحكم في موارده، وبذلك تحول بينه وبين إرادته في التنمية والتطور، لأن نقطة الانطلاق في ديناميكية الحداثة هي استقلالية المجتمع الفلاحي عن المجتمع السياسي من أجل تحرير المجتمع الاقتصادي وخاصة الفلاح، فمادام الفلاح مرتبط بالدولة يعمق أكثر تبعيته وتبعية المجتمع كافة للسلطة السياسية في غذائه، فالفلاح لا يمكن أن يكون حرا ومنتجا في ظل ارتباطه بالدولة واعتماده على مواردها لأن انتظاره من الحكومة تتصدق عليه لن يعطيه المكانة التي يستحقها بل يبقى دوما رهينة لها، ممّا يرهن الفلاحة بشكل عام.

وبالتالي فالفلاحة ليست المصدر الحقيقي في توفير الغذاء بل هو "البترول" فالريوع هي التي تغطي حاجيات المجتمع الغذائية، ما ولد لدى الفاعل ثقافة ريعية تناقض تماما الفلاحة وحب الأرض والانتماء إلى الريف، فالحكومة الجزائرية تصرف ملايين الدولارات لأجل توفير الغذاء لكنها لا تدخر أي جهد للدعم الحقيقي للفلاح.

هذه الممارسات أنتجت لدى شبابنا ثقافة ريعية، يلجأ الفاعلين إلى العمل الحكومي باعتباره يوفر امتيازات الراحة والعمل الدائم ومدخول شهري مضمون، وهو بدوره وسيلة استراتيجية تمتن العلاقات الشخصانية ويقوي أواصر الصداقة والمحاباة يستغلها الفاعل ليذلّل أمامه الصعوبات والعراقيل.

إضافة إلى ذلك، يتقاعس شبابنا عن الفلاحة وتعويضها بالتجارة، فالتجارة مهنة لاقت رواجا خاصة في أيامنا هاته لتميزها بالربح السريع وتكوين ثروات في ظرف قياسي ،كسب الرهان Enjeu

وتحديد الهدف، لتظهر ثقافة الشطارة والقنص والنصب والإحتيال، المهم الكسب مهما كان نوعه وبغض النظر عن مشروعيته ويضحي بقيمة الأرض التي تنحصر وتنكمش كثقافة وكمستقبل واعد، ومايعقد الوضع أكثر، توجه فاعلينا للعمل بعقود لأن سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة هي توظيف اكبر عدد ممكن من الشباب، لتظهر البطالة المقنعة ويرجع ذلك إلى أن وضع العمل في الجزائر مسيس لا يرقى إلى الإنتاج والإنتاجية فهي سوى سياسة تخذيرية مكممة للأفواه وكسب الوقت.

زد على ذلك ان برامج أونساج المدعمة من طرف الحكومة لأجل إدماج الشباب في مشاريع مختلفة لم تكن مشاريع فلاحية بل تجارية وخدماتية وبذلك توجه الحكومة أنظار الشباب عن الفلاحة، وتنشر لديهم ثقافة القنص من الدولة وتجدر لديه ثقافة الريع وأخذ " الحق " دون القيام بالواجب المتمثل في العمل والإنتاج، فكان لهذه البرامج الدور الأكبر في تخلي الشباب عن العمل الفلاحي، لأنها تكون ثروات سهلة دون محاسبة أو رقابة، وبذلك يتهافت الشباب عليها تاركين الأرض والفلاحة التي همشتها بدورها الحكومة – مسبقا- وبالتالي لقت مهن القنص والربح السريع والسهلة رواجا كبيرا .

إذن يمكن القول: أن الفرضية أثبتت ميدانيا، فشبابنا لديه ثقافة ريعية ناتجة عن الإستغلال غير العقلاني لموارد الريع، وبالتالي الثقافة الريعية فعلا اقصت الفلاحة.

أما بالنسبة **الفرضية الثانية**: "أدى نقص دعم الشباب من طرف الحكومة في مجال الفلاحة إلى تصنيفها ضمن القطاعات المتخلفة"، فإن اختبارها تم عن طريق محورين لنستقرأ فيها:

أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية ومالية قادرة على تطوير الفلاحة، غير أن المشكل لا يكمن في هاته الموارد بل في إدارة الدولة لهذه الموارد، فمن خلال المخططات والبرامج المقدمة تولي الدولة اهتماما بالفلاحة لكن في واقع الأمر الفلاح يعاني الأمرين، فمصير الفلاح الفشل مسبقا إذا لم يدخر جهدا أو مالا، لأن الدعم الذي تقدمه الحكومة للفلاح تتخلله عراقيل جمة فالدولة وبيروقراطيتها مسؤولة عن فشل التنمية الفلاحية، فالفلاح صوريا يستفيد من الدعم لكن واقعيا يعاني القصور والتهميش.

فالإدارة ليست وسيلة لتحقيق التنمية الفلاحية، فهي سبب المشاكل التي يتخبط فيها الفلاح، لأن القائمين على أمور الفلاحة متعمدين إفشال الخطط والبرامج ومنها عملية الدعم الفلاحي مهما كان الفلاح مصرا على العمل والانتاج، هذا الغبن البيروقراطي دفع الفلاح إلى البحث عن أيسر الطرق فعالية وأسرعها لقضاء معاملاته حتى وإن كانت غير مشروعة، لتحل معاملات وسلوكيات وممارسات الاستزلام من أجل أن يستدرك الفلاح دعمه الفلاحي ويتدبر الطريق لإنجاح مشاريعه الفلاحية غير المرغوب فيها أصلا.

وبممارسة الاستزلام ينقسم الفلاحون إلى فئتين، فئة تستفيد من الدعم بكل سهولة والفئة الأخرى مغلوبة على أمرها، كونها لا تمارس التزلق معتمدة على جهدها وعملها، لتطبق ضدها ممارسات المماطلة وأساليب المسايرة والتمويه والمراوغة حتى يتم استسلامها وجرها إلى تلك العلاقات التبادلية، وتظهر حالة اللامساواة في الحصول على الدعم من طرف الأجهزة المختصة ويغيب القانون المنظم للحقوق والوجبات، لأنه ضعيف أمام ممارسات التبادل، فالدعم الفلاحي مضمون للفلاح الذي يمتلك قوة داخل شبكات العلاقات الشخصانية.

كما أن الرقابة والمحاسبة بدورها لا تَسلط على الزبائن والعملاء وإنما على المخالف، الفلاح المتكل على العمل والإنتاج، لتتحول الرقابة إلى أداة رادعة في أيدي سابغي المعروف، وتتحيز إلى الزبائن، مما يدفع فاعلينا إلى النفور والتقاعس عن العمل الفلاحي،

وبالتالي ففرضيتنا الثانية أثبتت بدورها ميدانيا، لأنه فعلا كلما قل الدعم الموجه للفلاحة، كلما هُمشت الفلاحة أكثر وأُبعدت عن سلم أولويات الشباب.

أما بالنسبة **للفرضية الثالثة**: "تأثير العولمة الثقافية على الشباب إذ أخذ بسلبياتها دون النظر إلى إيجابياتها جعلته ينفر من الفلاحة " ليتم إختبارها من خلال محورين: نستقرأ فيها أن ثقافة فاعلينا ثقافة معولمة تعطى للكسب السريع والإستهلاك التفاخري قيما عظمى لا تضاهيها أية قيم، فلم يعد التعلق بالأرض قيمة القيم، ولم تعد مورده وجذوره، فهو لم يعد يرغب في حرثها أو في جني ثمارها ولم

تعد في قمة سلم أولوياته، بل بالعكس الإستراتيجية الوحيدة المتخذة للإفلات من غبنها ومشقتها وعبوديتها هي إستئجارها اوبيعها، المهم الإهتمام لما يعود عليه من أرباح جراء فعل البيع أو الإستئجار.

فقيم العطاء والبذل والتضحية المرتبطة دوما بالأرض ومشاركة المجتمع في انتاج الغذاء، أفقدتها حيويتها قيم دخيلة مستحدثة غازية كقيم التسكع البذخ والإفلات من العوز، بإظهار الماديات وقتل الوقت والهروب من خدمة الأرض وتأجيل الدخول إلى عالم العمل والإنتاج، فما يتبناه شبابنا من مظاهر التخمة وحياة الفراغ والامعنى تترجم إلى حد بعيد ثقافة الإستهلاك المظهري والتشبع المادي وحياة المنفعة الآتية، وتتراجع بدورها صور الجهد طويل النفس، هذه السلوكيات والممارسات يظهرها شبابنا هي في حد ذاتها استراتيجية للإفلات من العمل الشاق والمتعب، أما الشباب الذي لا يزال يمتهن الفلاحة – وهو قلة– فإنه لم يستدرك بعد الذكاء التحايلي ويفتقد إلى استراتيجية واقعية يفرضها الواقع من حوله، فهم لا يمارسون تصرفات "الفايقين" يفتقدون إلى أنماط وسلوكيات اغتنام الفرص وانتهازها واقتناص مهن الكسب السريع.

فوقت اليوم يدفع الشباب الى اختيار المهن الملائمة المتوفرة على الضروري والكمالي وتكون عادة مهنا سهلة ومربحة، تلائم الواقع المعيش المبني على الوجاهة الإجتماعية، هذا الواقع المناقض تماما للواقع الفلاحي وخدمة الأرض وتربية الماشية، فإذا ما أراد الفاعل ربحا ووجاهة وقيمة ودلالة إجتماعية، عليه إصطياد مهنة ملائمة واتباع أسلوبا جديدا في التفكير والتعامل مع الواقع المعولم.

فالواقع الاجتماعي يرى أن الحاجيات المتنامية والمتزايدة لأجيال الشباب المتلاحقة انها استجابة مباشرة للتطورات والتغيرات التكنولوجية والثقافية والإجتماعية شديدة التسارع، ما رجح الكفة إلى بروز قيم مستحدثة سلبية لم تكن معروفة من قبل بل إرتبطت بثقافة العولمة وتأثرت بها ثقافة الشباب وبوسائلها الناقلة لها المتلاعبة بعقول الشباب من خلال الترويج لممارسات وأنماط الكسب السريع والإستهلاك التفاخري بأقل جهد وتكلفة.

فبروز ثقافة العولمة كمتغير مستقبل مؤثر في المجتمع وبالدرجة الإولى في ثقافة شبابه الذي بات ينظر إلى قيم العولمة المادية على أنها محققة للوجاهة وللمكانة الإجتماعية وسط الأفراد والمجتمع، فهي بمثابة رد فعل وخارطة طريق بهما يحقق أحلامه وطموحاته المادية خاصة وأن نظرة المجتمع تقيس الفرد بما لديه من ماديات وكماليات ومظاهر "سيارات ومساكن، ألبسة...الخ" فتمتلك أو لا تمتلك هو جوهر النزعة الإستهلاكية.

كما أن نظرة المجتمع للفلاحة نظرة احتقارية لانها لا ترقى الى مستوى مهنة، لان ثقافة العولمة الملغمة بقيم الماديات والمظاهر لا تتلائم مع الفلاحة التي لا تحقق أرباحا سريعة وهي مناقضة تماما لقيم الكسب السريع والنزعة الإستهلاكية كونها تشترط قيم الصبر والتحمل والثبات وحب الأرض، والمشاركة في قضية صناعة الغذاء، التي ما عادت تهم فاعلينا فالعولمة تقدم مغريات عبر وسائلها المعروفة، لتخلق الإنسان المستهلك على مستوى المجتمع من خلال نشر نمط الحياة الغربية،

وما دام العمل الفلاحي مقصى من أولويات فاعلينا، فإن فاعلنا لو أعطيت له جميع الشروط المادية والمعنوية لإمتهان الفلاحة فإنه لا يمتهنها، لأنها صعبة ومتعبة لا تتلائم مع شباب اليوم الباحث عن السهل واليسير والمربح، فالعمل الفلاحي يعتبر من أعمال الصخرة، غير أن الأصح أن الفلاحة تحتل الصدارة في المجتمعات المتقدمة، فبفعل انتاجها الغذائي أصبحت سيدة القرارات العالمية، فمن غير المعقول أن تستعبد الأرض فلاّحيها، بل هي أساس تحرر الفلاح من التبعية.

فثقافة العولمة اذن: ترمي إلى تصميم نموذج من السلوك ومنظومة قيمية وطرائق للعيش تحتل العقل والفكر وتبرمجه وفقا لأهدافها ومصالحها، فرغم أن مبحوثينا من بيئة فلاحية إلا أنهم يرفضون الفلاحة، فالمعضلة المعقدة هي أن فاعلنا ينفر من الفلاحة في وطنه ويرحب بها في أوروبا وهي بمثابة حلم، خاصة أوروبا الغربية نظرا لما توفره الفلاحة هناك من امتيازات وتحقيق ما يرغب به بسرعة، فهو يريد كل شيء في وقت قياسي ولو تعارض ذلك مع قدراته وامكانياته المتواضعة.

وبالتالي يمكن القول : أن فرضيتنا الثالثة بدورها تحققت ميدانيا، فثقافة العولمة السلبية أثرت بعمق على الفلاحة.

الخاتمة

إن الاستخدام غير الموضوعي للثروة النفطية والإهتمام بالقطاعات غير المنتجة – التوزيعية- ودمج قطاع عريض من الشباب فيها، ولد ثقافة ريعية تطغى عليها العلاقات التبادلية وثقافة تدبير الحال، فالإلتجاء إلى مهن أكثر ربحية وسهولة وإنتهازية، أضحى بموجبها الشباب لا يأبه إلا بما يعود عليه من مصالح خاصة شخصية وآنية، -رغم أن الشباب مورد بشري قادر على الإنتاج والإنجاز-، غير أن المعضلة الخطيرة هي إقصاء عالم الريف والفلاحة من أولوياته، فالفلاحة عمل يفترض على ممتهنيه قيم ومعايير وسلوكيات بناءة تهتم بالأرض والإنتاج والمصلحة العامة، هذه الثقافة الأصيلة التقليدية إندثرت لتخلي الطريق لثقافة القنص والنهب ما لذ وطاب.

زد على ذلك، عدم كفاية الدعم المخصص للفلاحة أدى إلى بروز استراتيجيات شخصانية أكثر فعالية، فأصبح الكل يبحث عن المردودية الشخصية ضاربين عرض الحائط قيم العمل والانتاج، وأضحت قيم الممارسات اللاعقلانية وغير الرسمية هي الطاغية على السطح، سواء من طرف الإداريين المطالبين بالتنظيم وتسيير الدعم الفلاحي أم من طرف الفلاحين المطالبين بالعمل والإنتاج، وأضحى التركيز على استراتيجيات التبادل والتقرب والتملق والتربص هي الضامنة للدعم بدلا من التركيز على كيفية استخلام الدعم لتنمية الفلاحة.

فثقافة الريع داخليا عملت على تسييس الفلاحة وهيكلة القوى العاملة الفلاحية حسب منطقها، أما خارجيا، يؤثر متغير العولمة الثقافية كثيرا على الشباب، فثقافة العولمة جانبان، جانبا ايجابيا يحوي قيم حضارية لها الدور الأكبر في ترقية مجتمعاتها في مقدمتها قيم العمل والأداء وبذل الجهد والمحافظة على الوقت والولاء لمؤسسات المجتمع والوطن، فلو لم تكن هاته القيم موجودة ضمن ثقافة العولمة لما وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من غزو واختراق لأمم المعمورة.

فقيم وسلوكيات العولمة في بعدها الإيجابي تتلاقى وتتفق مع قيم ومعايير الثقافة التقليدية الأصيلة للمجتمع الجزائري التي تحث على الفلاحة وتمجد الولاء للوطن والبناء والنماء....الخ، غير أنه ما يلاحظ اليوم أن المجتمع طرأت عليه تغيرات في ثقافته وخاصة على الثقافة الفلاحية، فلم تعد الفلاحة لها قيمتها

المعهودة كما في السابق لأن الثقافة الريعية الناتجة عن عدم إستغلالها بطريقة عقلانية أعطى للشباب ثقافة محلية مستحدثة تمجد سلوكيات وتصرفات لا علاقة لها بالعمل والجهد والفلاحة أثرت بعمق في إتجاهه نحو العمل الفلاحي أولا كثقافة وثانيا كأسلوب لانتاج فائض القيمة.

فالجزائر لم تستطع بناء مرجعية داخلية لشبابها من خلال مؤسسات التنشئة المختلفة الهادفة إلى تلقين قيم ومعايير وسلوكيات الثقافة الأصيلة، لتتمكن من تثبيت قيمة الفلاحة والأرض في ثقافة شبابها بواسطة آليات ومؤسسات تمكين الشباب وإعطاءه الدور للعمل والإنتاج وإدماجه في برامج تنموية هادفة، فضعف المرجعية الداخلية والتحصينات المنيعة واستخدام الريع بطريقة تتناقض مع عالم الفلاحة اخلى الطريق أمام تغلغل ثقافة العولمة السلبية القاضية بنشر قيم الكسب السريع والنزعة الإستهلاكية التفاخرية، بإضافة إلى أن العولمة صورت الغرب وكأنه جنة أسالت به لعاب الشباب وظهرت لديه رغبة جامحة في الهجرة إلى أوروبا لتحقيق الأحلام وتكوين الثروات السريعة.

فثقافة الريع خدمت كثيرا وإلى حد كبير ثقافة العولمة السلبية وساعدتها على الإنتشار أكثر، لأن الشباب تشرب مسبقا ثقافة الريع لم يتوجه إلى قيم العولمة الإيجابية بل الى قيمها السلبية فقط، فلم نّعد شبابنا جيدا لمواجهة العولمة ولم نكن مستعدين لها،أنتجنا شبابا يسهل إختراقه وغزوه، فتحطيم الثقافة الأصيلة وقيمها الوطنية، هي بمثابة تحطيم الأرض والإقتصاد والوطن والقضاء على قدراته وإمكانياته الحيوية والحية والمتجددة.

إذن يمكن القول أن: ثقافة الريع داخليا وثقافة العولمة خارجيا تعاونتا على تحطيم ثقافة الفلاحة، فموطن الإعضال في الأساس فينا وليس خارجنا ليسهل على الخارج غزونا وجرنا الى فلك التبعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب بالعربية:

1. إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، "مبادئ –مدارس– أنظمة"، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، ط 2، 2001.
2. إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية، "دراسات اقتصادية"، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر،لبنان، ط2، 2009.
3. ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين "القرن الثالث الهجري"، تحقيق وتعليق: ابراهيم بحاز ومحمد ناصر، دار الغرب الاسلامي، دط،دت.
4. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، العمل مع الشباب "نظرية تحليلية تكاملية" الكتاب الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015.
5. أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د ط، د ت، الجزء الخامس.
6. أبو العباس بن سليمان بن علي بن يخلف الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، حققه ابراهيم طلاي،الجزء الثاني، وزارة الثقافة، الجزائر.
7. أبو عيسي محمد بن عيسي الترميذي، الجامع الكبير، المجلد الأول، تحقيق بشار عواد، مصروف، دار الضرب الإسلامي، 1996.
8. أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني المعروف بالشريف الإدريسي، نزهة المشاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، 2002.
9. أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، زيتا غرافيك، الجزائر، 2011.
10. أحمد طالب الإبراهيمي، الثورة الجزائرية "وقائع وأبعاد"، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة، 1972.

11. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993.
12. أسامة عبد الرحمن البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، كويت، 1982.
13. إسماعيل الشطى وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث مناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2006.
14. إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، "في المغرب"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، ب ت.
15. اسماعيل عبد الفتاح عبد الباقي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية، "عربي، انجليزي" .www.kotobarabia.com
16. إسماعيل علي سعد، محمد أحمد بيومي، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي " دراسة تطبيقية" دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، دط، دت.
17. اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر "مخطوطة"، الجماعة العربية الديمقراطية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 2011.
18. إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ب ط، ب ت.
19. باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
20. بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر 2000.
21. بشير محمد، الثقافة والتسيير في الجزائر "بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
22. ثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط3، 2005.

23. جميل حمداوي، علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، شبكة الألوكة، دون طبعة، دون تاريخ: www.alukah.net,

24. حازم الببلاوي، دور الدولة الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة،مصر، ب ط، 1997.

25. حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في الوطن العربي "قراءة اجتماعية –سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس"، سلسلة أطروحات الدكتوراه "59"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

26. حسان حلاق، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، لبنان.

27. حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985.

28. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط10، د/ت.

29. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، البحث في تغيرات الأحوال والعلاقات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 200.

30. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتعريف محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP سلسلة التراث،الجزائر، ب ط، ب ت.

31. حمدي عبد العظيم، عوامة الفساد العولمة، منهج نظري وعملي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

32. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف " مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1989.

33. خلدون حسن نقيبب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر " دراسة بنائية مقارنة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ط2.

34. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

35. رحيمة الطيب عيساني، العولمة الإعلامية وآثارها على مشاهدي الفضائيات الأجنبية، عالم الكتب الحديث إربد للنشر والتوزيع، 2010.

36. رقية خلف حمدي الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه "103"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

37. زين محمد الرماني، الاستهلاك في حياتنا، اضاءات الاقتصادية – أربعون نموذجا، شبكة الوكالة.www alukah.net، 1439هـ.

38. سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد شريف، السياسة الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

39. سعيد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد " 1932-1978"، قصر الكتاب، البليدة، ب ط، سنة 1997.

40. سماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر"مخطوطة"،الجماعة العربية للديمقراطية،مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية،2011.

41. سيد عويس، الحركات الدينية المتطرفة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1988.

42. سيكوس ناجي، السياسة الاقتصادية الاشتراكية، ترجمة محمد صقر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 1982.

43. شارلز هنري تشرشل، حياة الامير عبد القادر، ترجمة وتعليق وتقديم: أبو القاسم سعدالله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2015.

44. شريف رضا، الهوية العربية الإسلامية والإشكالية العولمة عند الجابري، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

45. شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، البناء الشامي المقدسي المعروف بالمشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريد المسيحية، 1906.

46. صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي "حاضره ومستقبله"، منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2010.

47. ضياء مجيد الموسوي، دراسة في الخروج من أزمة البطالة والسكن والعنوسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

48. عبد الحميد براهيمي، المغرب في مفترق الطرق "في ظل التحولات العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 1996.

49. عبد الحميد براهيمي، في اصل الماساة الجزائرية"شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958_1999،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2001.

50. عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد السياسي، دط، دت، الكويت.

51. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار ابن الجوزي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

52. عبد الرحمن تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

53. عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

54. عبد العاطي السيد، صراع الأجيال، دراسة في ثقافة الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

55. عبد الغني عماد، سوسيولوجية الثقافة، "المفاهيم والإشكالات من الحداثة إلى العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

56. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث "دراسة سوسيولوجية"، ترجمة: فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1983.

57. عبد اللطيف بن اشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية،المطبعة التجارية،ترجمة عبد الحميد اتاسي، الجزائر، دط، دت.

58. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، "محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962"، ترجمة: نخبة من الأساتذة، راجعه: عبد السلام شحاذة، دققه وأشرف عليه: محمد يحي ربيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ب ط.

59. عبد الله العروي، مفهوم الدولة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط9، 2011.

60. عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع " النظرية الكلاسيكية"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.

61. عبد الملك المقرمي، الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين، بيروت، 1991، ب ط.

62. عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، العراق، 1969.

63. عثمان بن حمدان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث ANEP، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2006.

64. عزت حسين، الجرائم الماسة بالنزاهة بين الشريعة والقانون "دراسة مقارنة"، الهيئة لمصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987

65. عزمي بشارة، المجتمع المدني "دراسة نقدية " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط6، 2012.

66. عشراتي سليمان، الشخصية الجزائرية"الارضية التاريخية والمحددات الحضارية"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.

67. علي بوعناقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،7200.

68. عمار بوحوش، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، مجلد الأول، دار الغرب الاسلامي،2007.

69. عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

70. العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

71. عيون عبد الكريم،جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،دط،1985.

72. فريدة قاسي، الدولة في فكر الامير عبد القادر،"1832- 1847" منشورات بونة للدراسات والنشر،عنابة، الجزائر،1433هـ-2012.

73. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة :محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

74. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية وتحديات الأمن الغذائي، "حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

75. فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1983.

76. كابان فليب، دورتيه جان فرانسوا، علم الاجتماع، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

77. كارل ماكس، رأس المال "DAS Kapital"، الجزء الأول، ترجمة : راشد البراوي، كلية التجارة، جامعة فؤاد الأول، مكتبة النهضة المصرية، 1947.

78. كافية رمضان، أنماط التنشئة الأسرية في المجتمع العربي، حوليات كلية التربية في جامعة قطر، العدد 07، 1990.

79. كريمة كمال، فساد الكبار، الرشاوى" الحمولات، نهب المال العام، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 1996.

80. لورانس إ.هاريزون، صمويبل ب. هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، ط2، ص 500.

81. ماجد الزيود، الشباب والقيم في العام المتغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

82. ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأدرن، 2006.

83. مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق.

84. مجموعة من المؤلفين، الازمة الجزائرية"الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

85. مجموعة من المؤلفين، التمثيل السياسي وعلاقته بالتنمية "دراسة في إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، دار الكنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، العدد الثامن، 2013.

86. مجموعة من المؤلفين، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي"63"، بيروت، سنة 2013.

87. مجموعة من المؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية "سياسات التنمية وفرص العمل–دراسات قطرية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

88. مجموعة من المؤلفين، شباب اليوم في ظل العولمة وازمة المواطنة، إعداد: بحري صابر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2019.

89. محمد أحمد غانم، الإطار القانوني للرشوة عبر الوطنية، دار الجاهلية الجديدة الازاريطية، مصر، 2007.

90. محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986.

91. محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغير، "دراسة سوسيو أنثروبولوجية في التغيير الاجتماعي"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

92. محمد السويدي، مقدمة لدراسة المجتمع الجزائري "تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغييرفي المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، دت.

93. محمد العربي فلاح، آفة الشعوب نظمها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

94. محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقصات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، "تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ب ط، 1976.

95. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ب ط، 1999.

96. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

97. محمد بوضياف،مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2008.

98. محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر"التجربة والآفاق" دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

99. محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ب ط، 1990.

100.محمد سيد فهمي، إدارة الأزمة مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

101.محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2009.

102.محمد عابد بري، العصبية والدولة: فكر ابن خلدون" معالم نظرية حلدونية في التاريخ الإسلامي " مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1992، بيروت.

103.محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، "حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس 160هـ-296هـ"، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط 3، 1408هـ-1987م.

104.محمد محمد بيومي خليل، انحرافات الشباب في عصر العولمة، الجزء الاول، دار قباء للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

105.محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2010.

106.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

107.مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية"نظريات وسياسات وموضوعات"،دار وائل للنشر،عمان، 2007.

108.مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات الدولية، مطبعة دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2008.

109.مصطفى حجازي، الإنسان المهدور "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

110.مصطفى عبد القادر، الشباب بين الطموح الإنتاجي والسلوك الاستهلاكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.

111.مصطفي حجازي التخلف الاجتماعي "مدخل إلى تسيكولوجية للإنسان المقهور"، معهد الإنماء العربي المتخلف الاجتماعي، بيروت ط3، 1984.

112.مصطفي مرضى، المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية "معالم ودلالات"، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية "انسانيات". Insaniyat paysans Alger ?7/1999:

113.معن خليل عمر، البناء الاجتماعي " أنساقه ونظمه" دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

114.ملكة الأبيض، الثقافة وقيم الشباب، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق،سوريا، 1984.

115.منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

116.موريس انجرس،مهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية"تدريبات عملية"، ترجمة بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2010.

117.ناصر جابي، مواطنة من دون استئذان، منشورات الشهاب، الجزائر، 2006، ب ط.

118.ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد "من خلال حالة الجزائر" ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر، 2010.

119.هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة"الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة:عدنان عباس علي،عالم المعرفة،الكويت،1998.

120.هربرت شيللر،المتلاعبون بالعقول ترجمة :عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

121.هشام شرابي، النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة: محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1993.

122.هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1981.

123.هنري أرفون، فلسفة العمل، ترجمة عادل العلوا، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط2.

124.يحي مرسي عيد بدر، فوزي رضوان العربي، الإدراك المتغير للشباب المصري، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. _PIERRE DOURDIEU ;QUETION DE LA SOCIOLOGIE ;Edition de minuit ;paris ;1980.

2. Abdel Hamid Brahimi, l'économie algérienne, OPU, Alger, 1991.
3. ali aremz l'algéri et la modernité, copésria imprimerie delimas, bordeux ,1948.
4. Ali- El-Kenz , les enjeux d'une crise, revue du monde musulman et de la méditerranée, vol65, no 5665, 1999.
5. Ammor Benhalima, le système bancaire algérien, texte et réalité, édition dahleb, Alger, 1999.
6. Benaouda hemel, système prodictif algérien et indépendance universitaire, 1983.
7. Destanne De Bernis Gerard , les industries industrialisantes et les options Algérienne, Rerue Tiers_monde, n° 97, en date juillet septembre, 1971.
8. Goerge Freidmann, pierre naville, traité de sociologie de treavail, colin, Tom 01, Paris, 1961.
9. Grawtz Madleine, méthode de science sociales, édition dalloz, 11éme édition , 2001.
10. Hamid M, Temmar, stratégie de développement indépendant, le cas Algérie: un bilan paris : office des publications universitaires, 1987".
11. IDDIR ABDERRAHMANE ;LINDUSTRIE ;ALGèRIENNE BILAN ET PERSPECTIVES ;IMPRIMERIE HASNAOUI ; ALGER ; ALGèRIE ; 2008.
12. Jean – françois Médard ,le rapport de clientèle : du phénomène social à l'analyse politique , revue français des sciences politique, février ,1976.
13. José Allouche et géralidine schmidt, les outils de la décision stratégique, Paris, la découverte, 1995.
14. Maurise Angers, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, çasbah université, Alger, 1997.
15. Max weber, économie et société, introduction de hinnerk bruhns, introduction par catherinee colliot-théléne et françoise laroche, la découverte, 1998.
16. michal crozier, le monde desmpployes fe bureau resultats d'une enquete ,menee dans sept compagnies d' assurances parisiennes ,paris ,ed , du souil 1965.
17. Michel crozier, Erhard freidberg, l'acteur et le système, les contraintes de l'action collective, paris , edition de seuil, 1977.
18. Michel de coster, françois pichault, traite de sociologie du travail, Paris, bruxelles, de boeck et larcier, 2ed, 1998.
19. Michel foudriat, sociologie des organisation,paris , pearson, education, France , ed,200 7.

20. Ministère de l'agriculture, plan nationale de développement agricole dispositif de soutien par de FNRDA, 2000.
21. Ministre de l 'agriculture, statistique agricole, superficies et production, série B, 2002-2003, janvier.
22. Mohamed boukhabza, monde rural , contraintes et mutations , Alger, opu , 1982.
23. Mohamed El – Hocine Banissad, Economie du développement de l'Algérie 19"62-1978", 2éme édition, Algérie, OPU, 1981.
24. Nadir Mohamed Tayeb, l'agriculture dans la planification en Algérie de 1967 à 1977, OPU, 1982, Alger.
25. Ourdia anseur, usage et besoins en information des agriculteurs en Algérie, thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, université lumière Lyon 2, 2009.
26. philipp Bernoux, la sociologie des organisation, Edition du seuil, Paris, 1985
27. Pierre Bourdieu Et Abdelmalek Sayed, Paysans-Dèracines, Bouleversement Morphologiques Et Chengements Culturels En Algerie, Paris, Etudes rurales, No12, Jan –Mar 1964.
28. Pierre Bourdieu , l'échange différé crée la stratégie, dans :jean etienne et henri mendras, les grands thémes de la sociologie , paris, armond colin, 1999.
29. Pierre bourdieu, question de la sociologie, édition de minuit, Paris, 1980.
30. RONALD ROBERTSON ;GLOBALISATION SOCIAL THEORY AND GLOBAL CULTUR ;LONDON ; SAGE 1992.
31. Ronald Robertson, Globalisation social theory and Global culture, London, sage, 1992.
32. Slimane Badrani, l'agriculture algérienne depuis 1966, étatisation ou privatisation, OPU, Alger, 1981.
33. Touraine Alaine, les sociétés dépendantes : Essais sur l'Amérique latine, duculot, paris, 1976.

الأطروحات الجامعية:

1. آيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، "انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، 2010.

2. حامة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لتحليل شهادة دكتوراه، علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق وعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرةن 2012-2013.

3. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2007، جامعة الجزائر.

4. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة "1980-2009"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013-2014.

5. عدة عابد، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 "دراسة حالة ولاية تيارت"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017- 2018.

6. علّة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر "قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي"، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

7. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005-2006.

8. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2007-2008.

9. كبدالي سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2012- 2013.

10. محمد العيد مطمر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع "هواري بومدين أنموذجا" أطروحة دكتوراه دولة،قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار،عنابة، السنة الجامعية 2004-2005.

11. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"دراسة حالة ولاية غرداية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،، السنة الجامعية 2009-2010.

12. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2013-2014.

13. هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستقلال لفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

14. يزيد عباسي، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر "دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل -القطب الجامعي تاسوسيت جيجل- " أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015- 2016.

الملتقيات والمجلات العلمية:

1. بسمة عوامي، ثلايجية نورة، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة، الملتقي الدول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17و 18 أفريل 2006.
2. بلعيور الطاهر، هبة ياسف، استراتيجية إدارة التميز" الفكرة والتطور"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد السادس، جوان 2018.
3. بن مسعود عطا الله، بوثلجة عبد الناصر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلة دورية محكمة تصدرها جامعة زيان عاشور، العدد الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد التاسع عشر، أوت 2014.
4. بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، جامعة الجزائر.
5. بوضرسة زهير، التنظيم الحديث للمؤسسة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013-2014.
6. جلال أمين، تنمية أم تغريب، مجلة الهلال، القاهرة، أكتوبر، 1995.
7. حسيبة لولي، الثقافة الرقمية في وسط الشباب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29 جوان 2017.
8. حصة تلفزيونية على القناة الأرضية "الحوار الإقتصادي"، تصريح أحد المحللين السياسيين، يوم الثلاثاء 19 مارس 2014، على الساعة 21:15.
9. الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
10. رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر "واقع وأفاق"، جامعة سطيف 01، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015.

11. سفيان عمراني، خير الدين معطى الله،الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "دراسة نقدية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.

12. شقيق عبد الغني، النخب المحلية والعلاقات الزبونية "دراسة في بعض آليات إعادة إنتاج النفوذ بالمجال القروي المغربي"، جامعة ابن طفيل، القنيطرة المغرب.

13. عبد الحميد بوقصاص، تداعيات الهجرة الريفية- الحضرية والنمو الحضري في الجزائر، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار.

14. عبد العالي دبلة، يزيد عباسي، ثقافة الشباب بين التأطير المعرفي والواقع الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي العدد11، 30 جوان 2015.

15. عبد القادر خريبش، التحليل الاستراتيجي عند "ميشال كروزييه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني، 2011.

16. عبد القادر خريبش، دراسة سوسيونسقية في علم اجتماع التدبير، "بحث ميداني في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007- 2008.

17. فايز العسوي، سكان الجزائر "دراسة ديمغرافية"، مجلة كلية الآداب، العدد 52، جامعة الإسكندرية، 2003.

18. قاسم ميلود، الفساد والبيروقراطية ودورها في تآكل مضامين الديمقراطية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 29 جوان 2017.

19. مفتاح حسين بالحاج،نمط الالستهلاك الاسري بين المظهري "والتفاخري والاعتيادي"في ظل التغيرات المجتمعية،كلية الآداب، جامعة مسراتة، مجلة الآداب، العدد الثامن.

20. نوري ادريس، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة " اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة" سياسات عربية، دراسات وأوراق تحليلية.

21. يوسف حديد، نعيم بوعموشة، المواطنة في الجزائر بين دلالة المفهوم وتحديات الواقع، "شباب اليوم في ظل المواطنة وأزمة الهوية"، تحرير وإشراف: بحري صابر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، أفريل 2019.

المناشير والمقررات:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية،اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، اوت، 2006.

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مداخلة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب الشغل في تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد يوم 22 فيفري 2001.

2.الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017، المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

3.الخبير الاقتصادي" عبد المالك سراي"، جريدة الشروق، 12 أكتوبر 2014، العدد 4523.

4.المجلس الوطني الاقتصادي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟.

5.مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

6.المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

7.الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني1976.

8.المعاجم:

9.جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزءالثاني، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982.

10. جيرار بن سوسان، جورج لابيكا، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، دار محمد علي للنشر، صفاقس، دار الفرابي، بيروت، أكتوبر، 2003..

11. ر. بودون، ف.بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

12. عبد الوهاب الكيالي، الجزء الخامس، موسوعة السياسة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دط، دت.

13. فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار هدني، الجزائر، 2003.

14. فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، دار النشر، أكاديمية لبنان، 2001.

15. مرعي توفيق، أحمد بلقيس، الميسر في علم النفس الاجتماعي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1984.

المواقع الالكترونية:

1) وكالة الدراسات الاقتصادية حول الأمن الغذائي العالمي في سبتمبر 2012

www.elkhaber.com/ar/economie/301123/.html/05/09/2012.

www.eha-chaab.com 11/01/2016

الملاحق

الملحق الأول: دليل المقابلة.

في إطار إنجاز أطروحتنا حول العمل الفلاحي والشباب في المجتمع الجزائري –دراسة سوسيولوجية على عينة من شباب ولاية تيارت–، نتقدم إليكم بصفتكم شباب له دراية بالعمل الفلاحي بمجموعة من الأسئلة للاستفادة منكم في عملية التحليل والتأويل والخروج بنتائج ومعطيات حول موضوع الدراسة.

نحيطكم علما بأن أجوبتكم لن تستعمل إلا في إطار البحث العلمي الأكاديمي فقط.

الفرضية الأولى: الاستخدام غير العقلاني لعائدات الريع أنتج ثقافة ريعية اتكالية لدى الشباب لا تؤمن بالعمل الفلاحي.

المحور الأول: الدولة الريعية ومصادرة القطاع الفلاحي.

1) – في رأيك، هل الحكومة بحاجة إلى فلاحين منتجين؟ ولماذا؟
2) – في رأيك، هل يمكن للفلاحة تحقيق نقلة نوعية في ظل الاستيراد المكثف للغذاء؟ ولماذا؟

المحور الثاني: العقلية الريعية تضعف قيمة العمل الفلاحي.

1) – ما الذي يميز عملك عن العمل الفلاحي؟
2) – في رأيك، ما هي الأعمال التي لاقت رواجا لدى شبابنا اليوم؟ ولماذا؟

الفرضية الثانية: أدى نقص دعم الشباب من طرف الدولة في مجال الفلاحة إلى تصنيفها ضمن القطاعات المتخلفة.

المحور الأول: نقص الدعم الحقيقي للفلاحة وهجرة الشباب لها.

1) – في رأيك، هل الإمكانيات المتوفرة قادرة على تنمية الفلاحة –ولو نسبيا–؟
2) – ما رأيك في الدعم الذي تقدمه الحكومة للفلاحة؟ وهل هو كاف لتفعيلها؟

المحور الثاني: استراتيجية قضاء المصالح وعزوف الشباب عن العمل الفلاحي.

1)-هل كل الفلاحين يستفيدون من الدعم الفلاحي بطريقة عادلة وقانونية؟

2)-كيف يتم تطبيق الرقابة والمحاسبة على الفلاحين المستفيدين من الدعم الفلاحي؟ ومارأيك فيها؟

3) -في رأيك، ما هي الطرق الضامنة لحصول الفلاح على دعمه الفلاحي وتجنبه العراقيل المختلفة؟

الفرضية الثالثة: تأثيرات العولمة الثقافية على الشباب، إذ أخذ بسلبياتها دون النظر إلى ايجابياتها جعلته ينفر من الفلاحة.

المحور الأول: قيم الكسب السريع والاستهلاك التفاخري تؤثر سلبا على قيمة الفلاحة.

1) -ما رأيك في الشباب الذي لا يزال يمتهن الفلاحة؟

2) -لوأُعطيت لك جميع الشروط الضرورية لامتهان الفلاحة، فهل تمتهنها؟ ولماذا؟

المحور الثاني: الهجرة إلى أوروبا بديل استراتيجي عن الفلاحة في الجزائر.

1) -لو سمحت لك الفرصة، فهل تمتهن الفلاحة في أوروبا؟ ولماذا؟

2) -في رأيك، لماذا يهجر شبابنا خدمة الأرض في الجزائر ويرحب بها في أوروبا؟

الملحق الثاني: الجدول الخاص بالمبحوثين يوضح الخصائص والمتغيرات المتعلقة بهم.

المبحوثين	السن	الجنس	المهنة	ملكية الأرض	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	مكان الاقامة	تاريخ اجراء المقابلة
01	30	ذكر	تاجر	لديه أراضي خاصة به وبالوالد	ثانوي	أعزب	ضواحي بلدية قرطوفة	15 جانفي 2020
02	26	ذكر	عقد ما قبل التشغيل	ملكية خاصة بالوالدين	ثانوي	أعزب	بلدية قرطوفة	17 جانفي 2020
03	24	ذكر	شبكة اجتماعية	أملاك خاصة بالعائلة	متوسط	أعزب	ضواحي بلدية الرحوية	20 جانفي 2020
04	29	ذكر	موظف	أرض متوارثة	ليسانس	أعزب	ضواحي بلدية الرحوية	03 مارس2020
05	30	ذكر	موظف	لديه أرض فلاحية خاصة به	ليسانس	متزوج	بلدية واد ليلي	09 مارس 2020
06	25	ذكر	بطّال	عقد امتياز للوالد	ابتدائي	أعزب	بلدية واد ليلي	13 مارس 2020
07	25	ذكر	عقد ما قبل التشغيل	بدون أرض	ثانوي	أعزب	ضواحي بلدية واد ليلي	10ماي 2020
08	26	ذكر	بطّال	أرض متوارثة	ثانوي	أعزب	ضواحي بلدية سيدي الحسني	14 ماي 2020
09	30	ذكر	موظف	عقد امتياز خاص بالوالد	ليسانس	متزوج	ضواحي بلدية سيدي الحسني	21ماي 2020
10	30	ذكر	موظف	بدون أرض	ليسانس	مطلق	بلدية سيدي الحسني	29 ماي 2020

11	30	ذكر	شبكة اجتماعية	لديه عقار فلاحي خاص به	ابتدائي	أعزب	بلدية ملاكو	5 جوان 2020
12	26	ذكر	عقد ما قبل التشغيل	عقد امتياز خاص بالوالدين	ليسانس	أعزب	ضواحي بلدية ملاكو	07 جوان 2020
13	29	ذكر	بطّال	أرض متوارثة	ثانوي	أعزب	بلدية مدريسة	15 جوان 2020
14	27	ذكر	شبكة اجتماعية	أرض متوارثة	متوسط	أعزب	بلدية مدريسة	22 جوان 2020
15	27	ذكر	تاجر	عقد امتياز للوالد	ليسانس	أعزب	قرية بيبان المصباح	25 جوان 2020
16	28	ذكر	موظف	ملك خاص بالوالد	ليسانس	أعزب	ضواحي قرية بيبان المصباح	26 جوان 2020
17	24	ذكر	بطّال	ملكية الأرض	ابتدائي	أعزب	بلدية الدحموني	28 جوان 2020
18	25	ذكر	بطّال	بدون أرض	متوسط	أعزب	بلدية الدحموني	29 جوان 2020
19	30	ذكر	تاجر	أرض متوارثة	ثانوي	متزوج	بلدية الدحموني	30 جوان 2020
20	27	ذكر	عقد ما قبل التشغيل	أرض متوارثة	ليسانس	أعزب	ضواحي بلدية الدحموني	02 جويلية 2020

الملحق الثالث: التعريف بولاية تيارت.

تيارت ولاية جزائرية، كانت تسمى في القديم باللغة البربرية "تيهرت" أي اللبؤة وكانت لها عدة تسميات: تاهرت، تاقدمت، تاغزوت، تنقارتيا[1] وتقع في الشمال الغربي للوطن ولها موقع استراتيجي إذ تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب يحدها من الشمال ولايتي غليزان وتيسمسيلت ومن الجنوب الأغواط والبيض ومن الغرب معسكر وسعيدة ومن الشرق ولاية الجلفة، وتبعد عن ولاية مستغانم بـ 180 كلم، وهي أقرب نقطة منها إلى البحر الأبيض المتوسط وتبلغ مساحتها 20673 كلم^2 (7.982 ميل^2)[2] وترتفع مدينة تيارت بـ 1080 متر عن سطح البحر وذلك لكونها تقع على جبل عزول "جزء من السلسلة الجبلية للأطلسي التلي المكسو بأشجار السرو والصنوبر الجبلي" [3].

وموقع ولاية تيارت في منطقة الهضاب العليا يعني أن مناخها قاري وحار جاف صيفًا وبادر شتاءا، وهي شديدة البرد كثيرة الغيوم والثلج، كثيرة الأنداء والصباب والأمطار، حيث يبلغ متوسط تهاطل الأمطار من 300 إلى 500 ملم سنويا وتصل درجة الحرارة إلى تحت الصفر في الشتاء في حين يكون الجو حارا تصل درجة الحرارة إلى 40 درجة مئوية صيفا[4].

[1] .- https://m.marefa.org

[2] . https://m.marefa.org

[3] . - ar.m.wikipedia.arg

[4] . - ar.m.wikipedia.arg

الملحق الرابع: الخصائص الفلاحية لتيهرت من خلال المصادر التاريخية وكتب الرحالة والجغرافيين.

وصـــف الجغرافيون وأشـــهرهم الرحالة غنى تاهرت بالخيرات والموارد الفلاحية النباتية منها والحيوانية بأوصـــاف مختلفة ومتعددة منها قول "البكري": «... وهي على نهر يأتيها من جهة القبلة يســـمى مينة وهو في قبلتها ونهر آخر يجري من عيون تجتمع تســـمى تاتش ومن تاتش شـــرب أهلها وبساتينها وهو في شرقيها وفيها جميع الثمار وسفرجلها يفوق سفرجل الأفاق حسنا وطعما ومشما وسفرجلها يسمى بالفارس...»[1].

ويصـفها "الإدريسـي" بقوله: «... وبها ناس وجمل من البرابر ولهم تجارات وبضـائع وأسـواق عامرة وبأرضـها مزارع وضـياع جمة وبها من نتاج البراذين والخيل كل حسـن وأما البقر والغنم بها فكثيرة جدا وكذلك العســـل والســـمن وســـائر غلاتها كثيرة مباركة وبمدينة تاهرت مياه متدفقة وعيون جارية تدخل أكثر ديارهم ويتصـــرفون بها ولهم على هذه المياه بســـاتين وأشـــجار تحمل ضـــروبا من الفواكه الحسنة وبالجملة إنها بقعة حسنة»[2].

وأبدع "المقدسـي" في وصـفها حيث قال: «... هي بلخ المغرب قد أحدق بها الأنهار والتفت بها الأشجار وغابت في البساتين ونبعت حولها الأعين وجل بها الإقليم وانتعش فيها الغريب واستطابها اللبيب يفضـلونها على دمشـق وأخطأوا وعلى قرطبة وما أظنهم أصـابوا وهو بلد كبير كثير الخير رحب، رفق طيب، رشيق الأسواق، غزيز الماء، جيد الأهل، قديم الوضع، محكم الرصف، عجيب الوصف»[3].

---

[1] – أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، زيتا غرافيك، الجزائر، 2011، ص 69.

[2]– أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني المعروف بالشريف الإدريسي، نزهة المشاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، 2002، ص 255-256.

[3]– شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، البناء الشامي المقدسي المعروف بالمشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريد المسيحية، 1906، ص 228.

وعبر عنها "القلقشندي" بقوله: «... وهي مدينة جليلة، كانت قديما تسمى بغداد المغرب... وبها البساتين الكثيرة المؤنقة والفواكه الحسنة، والسفرجل الذي ليس له نظير طعما مشما»[1].

وذكرها "ابن حوقل" بقوله: «... ولهم مياه كثيرة تدخل على أكثر دورهم، وأشجار وبساتين وحمامات وخانات وهي أحد معادن الدواب والماشـــية والغنم والبغال والبراذين الفراهية ويكثر عندهم العسل والسمن وضروب الغلات»[2]، وهذا ما أكده "اليعقوبي": «... هو بلد زرع وضرع»[3].

وتشير المصادر التاريخية أن الرستميون كانوا يملكون مجالات ضخمة من الأراضي الزراعية وفرتها الوديان ومجاري المياه الكثيرة التي تحيط بعاصمتهم تاهرت[4]، كون مدينة تاهرت تقع بين نهرين كبيرين، نهر مينة ونهر آخر يجري إليها من عيون تتجمع تسمى تاتش، وهذان النهران يصبان في وادي ينبع من عين بجبل سوفج من الشمال ووادي آخر يسمى قسنى، ويضاف إلى هذه الوديان -وفيرة المياه- كميات ضخمة من الأمطار الغزيرة كان لها أثرا كبيرا في تكوين السهول الخصبة في المغرب الأوسط[5]، كما تمتاز بجودة الهواء النقي وقابلة للعمارة والتعمير.

وبهذا الموقع الجغرافي المتنوع عرفت الدولة الرستمية زراعة متطورة شملت مختلف أقاليمها[6]، وما ساعد على ازدهار الفلاحة وجود إمكانيات مادية والمساعدات الممنوحة من طرف الأئمة كما فعل الإمام "عبد الرحمن بن رستم" في توزيع المال على الفقراء في المجتمع التاهرتي ما أرسى طبيعة نشطة

[1]- أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د ط، د ت، الجزء الخامس، ص 111-112.

[2] - ابن حوقل النصيبي، مصدر سبق ذكره، ص 86.

[3] - بوركبة محمد، الجزائر الاجتماعية في عهد الدولة الرستمية"160 -296هـ/777-909م، دارالكفاية، الجزائر،2013 ص 279.

[4]- محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، "حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس 160هـ-296هـ"، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط 3، 1408هـ-1987م، ص 231.

[5]- المرجع نفسه، ص 231.

[6]- بوركبة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 281.

وحركية دؤوبة في المدينة، فشـرع الناس ومنهم الفلاحين خاصـة كما قال ابن الصـغير": «في العمارة والبناء وإحياء الموات وغرس البساتين وإجراء الأنهر واتخاذ الرحاء والمستغلات»[1].

واعتنى الرستميون كثيرا بكميات المياه الوفيرة المتدفقة إلى عاصمتهم فشقوا القنوات التي توصلها إلى بسـاتينهم ومزارعهم وكانت أهم المزروعات التي جادت في المنطقة القصـبر والكتان والسـمسـم والحبوب* ... بسـاتين الفاكهة التي كان السـفرجل من أحسـن أنواعها الذي يقال أنه يتفوق على سفرجل سائر الآفاق حتى لقد اشتهرت تاهرت بهذا الإقليم الزراعي الخصيب الذي يحيط بها فأطلق عليها عراق المغرب[2].

كما تحدثت الدراسات التاريخية أنه رغم الحروب وسياسة الأرض المحروقة التي شنتها فرنسا ضد "الأمير عبد القادر"، إلا أنه كان على يقين أنه من الضروري أن تعتني دولته بالزراعة وتربية الأنعام لسـد الحاجات الأسـاسـية، خاصـة وأن منطقة تاقدمت تحتوي على موارد طبيعية هامة كوفرة المياه وخصوبة الأرض ووجود الغابات والأحراش، وكثرة السهول الواسعة ونظرا للأهمية الاستراتيجية لمنطقة تاقدمت في قدرتها على إنتاج الغلال وجلب القبائل تحت راية الأمير، إذ قال عنها "الأمير": «... فإن تاقدمت كانت ستصبح مدينة كبيرة، وهمزة وصل للتجارة بين التل والصحراء، وقد سر العرب بموقعها وجاءوا إليها في غبطة لأنها تمنحهم فرصـا كبيرة للربح، وبالإضـافة إلى ذلك كانت تاقدمت شوكة في عين قبائل الصحراء المستقلة، فهم لا يستطيعون الهروب مني ولا الترحيب بي، وقد سيطرت عليهم بمجرد التحكم في حاجاتهم البدنية، فما دامت الصحراء لا تنتج الحبوب فهم مضطرون إلى أن

[1]- ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين"القرن الثالث الهجري"، تحقيق وتعليق:ابراهيم بحاز ومحمد ناصر،دار الغرب الاسلامي،دط،دت ص 31.

*- وما يدل على أن منطقة تاهرت منطقة فلاحية وفيرة الإنتاج الفلاحي خاصة في مادة القمح، تلك الرواية التي سقاها "الدرجيني" حول "أبي مرداس" مصاهر أحد علماء الإباضية في جبل نفوسة والذي كان ينتقل في كل موسم حصاد إلى تاهرت حيث يقوم بجمع ما تبقى من الأراضي المزروعة من الحبوب ويجمع مقدار سنة كاملة وذلك بعد انتهاء عملية جمع المحصول، المصدر: أبو العباس بن سليمان بن علي بن يخلف الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، حققه ابراهيم طلاي،الجزء الثاني،وزارة الثقافة، الجزائر، ص 293.

[2]- محمد عيسى الحريري، مرجع سبق ذكره، ص 231.

يأتوا إلي للتموين، لقد بنيت تاقدمت فوق رؤوسهم، وعندما شعروا بذلك سارعوا إلى عرض طاعتهم»[1].

ولما أدرك "الأمير" أن بلاده أرض زراعية والمنتج الأساسي فيها هو الفلاح، سهل التنمية بإلغاء ضريبة الخراج التي كانت مفروضة من قبل والتي شكلت عبئا على الأرض ومحاصيلها وقد شجع هذا التدبير الفلاح على العمل فاعتنى بممتلكاته واستعان بأدوات بدائية لحراثة أرضه فكان يستهلك مع أفراد عائلته بقسما من محاصيله ويودع الزائد في مخازن لينفق عند الضرورة على الأغراض العسكرية[2] وانصب اهتمام "الأمير" خاصة على إنتاج المحصول الأساسي لشعبه، حيث كانت مطاميره* الوسيلة الناجحة التي يستعملها أهالي القرى فهم يحفرون ما يتراوح بين أربعين وخمسين مطمورا يتسع كل منها لحوالي ألف بوشل[3]، وهذه المطامير هي التي كان لها الدور الأساسي في التصدي لسياسة حرق الأراضي من طرف السفاح "بيجو".

[1]- شارلز هنري تشرشل، حياة الامير عبد القادر، ترجمة وتعليق وتقديم: أبوالقاسم سعدالله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر،2015، ص 180.

[2]- فريدة قاسي، الدولة في فكر الامير عبد القادر،"1832- 1847" منشورات بونة للدراسات والنشر، عنابة، الجزائر،1433هـ- 2012، ص254.

* المكان الذي يختاره للحفر يكون جافا رملي التربة ويتخذ شكل آنية ضخمة من الفخار وتملط حيطان المطمور بكثافة بسمك قدم ثم يعبأ بالقمح الذي يكون من السعة، بحيث يكفي لدخول رجل وهو يقع على حوالي ثلاثة أقدام تحت سطح الأرض، وهذا الفم يملط بدوره ثم يغطى بالتراب حتى يكون المطمور على مستوى الأرض المحيطة به والتراب المستخرج من الحفر ينقل بعيدا ولا يكاد يمضي شهر أو شهران حتى ينموا العشب على فم المطمور ويختفي كل أثر له ولا يعرف أحد غريب شيئا عنه، المرجع: فريدة قاسي، المرجع نفسه، ص 254.

[3]- نفسه، ص 254.

الملحق الخامس: الموارد الفلاحية لولاية تيارت.

تمتلك ولاية تيارت كغيرها من الولايات الجزائرية موارد فلاحية جمة منها:

1_**الموارد الطبيعية**: للموارد الطبيعية مكانة جد هامة في الاعداد لمواسم فلاحية ناجحة ومن هذه الموارد:

أ- الأرض: يتميز مورد الأرض بتجدده وغناه بالمواد التي تحتاجها الفلاحة وهي مورد لا يمكن استراده أو تصديره لأنه عنصر انتاجي ثابت متجدد إذا أُحسن استغلاله، وتصنف أراضي ولاية تيارت من أخصب الأراضي الفلاحية بالغرب الجزائري[1]، وتتميزَ الولاية بالطابع الفلاحي الرعوي

[1]- www.eha-chaab.com 11/01/2016.

وتتربع على محيط فلاحي واسع يمثل 80% من المساحة الاجمالية للولاية بمساحة صالحة للزراعة تقدر بـ 688725* هكتار أي 43% من المساحة الاجمالية.[1]

المساحة الصالحة للزراعة والمقدرة بـ 688725 هكتار تنقسم إلى ثلاث مناطق3:

المنطقة الأولى: "عالية القدرات الانتاجية": مساحتها 165189هكتار تعادل[2]23% من المساحة الصالحة للزراعة، تتميز هذه المنطقة بتربية ثقيلة وكمية الأمطار تفوق 350 ملم/السنة.

المنطقة الثانية "المتوسطة القدرات": مساحتها 262.228 هكتار تعادل 28% من المساحة الصالحة للزراعة، المساحة المخصصة للزراعة لهذا الموسم الفلاحي2020 تقدر بـ 128950 هكتار، كمية الأمطار تتراوح من 200-300 ملم/السنة.

المنطقة الثالثة "ضعيفة القدرات": مساحتها 270.308 هكتار تعادل 39% من المساحة الصالحة للزراعة وكمية الأمطار أقل من 150ملم/السنة وتتميز بزراعة الشعير وتربية المواشي.

وتتوزع الأراضي الفلاحية للولاية على النحو التالي:[3]

- المساحة الفلاحية الاجمالية 1.589.531 هكتار.
- المساحة الصالحة للزراعة 688.725 هكتار منها المسقية 32871 هكتار.
- المساحة المراعي 420606 هكتار.
- مساحة الغابات 154200 هكتار.
- الحلفاء 326000 هكتار.

* نظرا لعملية التوسيع العمراني للولاية تم اعادة النظر في المساحة الفلاحية المستعملة، حيث كانت تقدر بـ 707622 هكتار وأصبحت تقدر بـ 688725 هكتار.

[1] - مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

[2] - المرجع نفسه.

[3]- مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

كما يتوزع العقار الفلاحي لولاية تيارت إلى[1]:

طبيعة المستثمرات	عدد المستثمرات	المساحة "ها"
الخواص	19600	306393
الامتياز الفلاحي	152323	374034
المزارع النموذجية	07	7598

وتتوزع الأراضي الفلاحية المستعملة حسب الصفة القانونية إلى[2] :

أراضي خاصة بالأملاك الدولة وتقدر مساحتها بـ 505286 هكتار بنسبة 73%.

أراضي خواص وتقدر مساحتها بـ183439 هكتار بنسبة 27%.

ب- المياه : يعد الماء هو الأخر عنصر ضروري ومورد حي تتطلبه الفلاحة باستمرار وتضم ولاية تيارت مجموعة من الأودية والسدود والآبار نذكر منها:[3]

- السدود: وعددها 03 سدود تقدر السعة بـ 19 مليون م^3 بما فيها 1.5 مليون م ^{3} مخصصة للسقي التكميلي بالنسبة للحبوب، وتقدر السدود الصغيرة بـ 04 سدود تقدر السعة بـ 5249000 مليون م^3.
- محيطات السقي: محيط الدحموني بمساحة تقدر بـ 4000 هكتار.
- الآبار: 3130 وحدة بحيث يقدر معدل التدفق الاجمالي بحوالي 9330 ل/ثا، أما الآبار العميقة فكانت 3055 وحدة بحيث يقدر معدل التدفق الاجمالي بحوالي 18333 ل/ثا.
- الحواجز المائية: تقدر بـ 13 وحدة والسعة بـ 6751000 مليون م^3.
- الشبكات السقي: ومنها:

أ- السقي بالتقطير:6465 هكتار.

ب- السقي بالرش: 23180 هكتار على مجموع المساحة المسقية 32871.

[1] - المرجع نفسه.

[2] - نفسه.

[3] - نفسه.

ت- السقي بالغمرة: 3226 هكتار على مجموع المساحة المسقية 32871.

2- **الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية أهم الموارد التي تتوفر للمجتمع، فالخبراء في قوة الدولة يؤكدون على العامل البشري في تقدم المجتمعات وذلك بتعليمه وتكوينه وتمكينه في كل المجالات وخاصة المجالات الإنتاجية ومنها الفلاحية، وتتوفر الولاية على موارد بشرية يبلغ عدد سكانها 917411 نسمة وعدد سكان أريافها 231575 نسمة أي ما يقارب 25% من مجموع سكان الولاية منها 79173 نسمة عمال في قطاع الزراعي لسنة 2016[1]، غير أنه - في رأينا-أنّ نسبة هؤلاء الفلاحين قليلة مقارنة بسكان الريف والولاية عامة، ناهيك عن الصعوبات والعراقيل التي يتعرض لها الفلاح عند تقربه من الهيئات والمؤسسات المختصة بالشأن الفلاحي، هذه الظروف مجتمعة -للأسف- لا تؤهل تطور وتقدم الفلاحة بالولاية.

[1] - عدة عابد، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016 "دراسة حالة ولاية تيارت"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017- 2018، ص238.

الملحق السادس: المنتجات الفلاحية للولاية.

تعد المنتجات الفلاحية الحيوانية والنباتية مخرجات القطاع الفلاحي وقد قُدر الإنتاج الفلاحي للولاية لسنة 2019 كما يلي[1]:

- قيمة الانتاج 71 مليار دج.
- الترتيب الوطني 12.
- نسبة النمو 5.88%.
- النسبة المؤوية للولاية مقارنة بالنتاج الوطني 3%.

وتنقسم المنتجات الفلاحية للولاية إلى :

أ- الانتاج النباتي[2]: تحتص الولاية بمستوى هام على المستوى الوطني في انتاج الحبوب بنسبة 13 % وعرفت الولاية خلال السنوات الأخيرة تنوعا حقيقيا في الانتاج الفلاحي والذي مكنها من الحصول على مرتبة مميزة في تمويل السوق الوطنية، والنشاط الرئيسي للولاية هو زراعة الحبوب بالدرجة الأولى ولكن في السنوات الأخيرة عرفت الولاية تنوعا كبيرا في الانتاج الفلاحي خاصة بالنسبة للخضر "البصل

[1] – مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

[2] – مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني، مكتب الانتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

والبطاطا" والذي مكنها من احتلال مرتبة مهمة في تموين السوق الوطني إلى جانب مكانتها الرائدة في انتاج الحبوب وتوزع الانتاج النباتي في الولاية لسنة 2019 كما يلي:

المنتوج	المساحة "ها"	الانتاج "ق"	الترتيب الوطني
القمح الصلب	128223	1987900	1
القمح اللين	49638	471600	1
الشعير	1144825	1136000	1
الخرطال	7492	76200	1
مجموع الحبوب	2998355	3671700	1
الأعلاف	32398	857774	7
الحبوب الجافة	8440	57800	8
الخضر منها	14126	5569892	9
البطاط	6470	2323442	7
البصل	8420	2724000	4
الكروم	527	26000	17
الأشجار المثمرة	7451	319420	17
الزيتون	3269	64000	31

وتسخر بموارد جد هامة مادية لغرض انجاح المواسم الفلاحية للولاية وتتمثل هذه الموارد خاصة في العتاد الفلاحي المتمثل أساسا في[1]:

-الجرار حيث بلغ عدد 5600 جرار.

- آلات الحرث عددها 7720 آلة.

[1] – مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

- آلات الحصاد عددها 1381 آلة..

- آلات البذور والتسمين 1360 آلة.

- آلات المعالجة 420 آلة.

- المقطورات 3350 مقطورة.

- خزان الماء وعددها 2171 خزان.

- المطاحن عددها 06 قدرتها 8547.6 ق/اليوم.

- ب الانتاج الحيواني:[1]

المنتوج	الانتاج	الترتيب الوطني
اللحوم الحمراء "ق"	350440	3
اللحوم البيضاء "ق"	109368	14
انتاج الحليب "الوحدة 310 لتر"	103320 منها 72413 حليب البقر	8
انتاج البيض 310وحدة	10415	37
انتاج العسل "ق"	704	25
انتاج الصوف "ق"	25900	4

ويسمى هذا الانتاج بعدة أجهزة وآليات توفرها الدولة للولاية ومنها[2]:

- غرف التبريد بلغ عددها 29 وقدرتها 39565 م^3.
- المعاصر عددها 02 قدرتها 35ق/سا.

[1] - مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني، مكتب الانتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

[2] - المرجع نفسه.

- الملبنات عددها 3 قدرتها 65000 لتر.
- مسالخ اللحوم الحمراء بلغ عددها 11 قدرتها 548 رأس /اليوم.
- مذابح اللحوم الحمراء بلغت 02 قدرتها 325 رأس /اليوم.
- مذابح ومسالخ اللحوم البيضاء 33 قدرتها 12645 كلغ/اليوم.
- وحدة تغذية الأنعام بلغت 28 قدرتها 9506 طن /اليوم.

ب–الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني: بإضافة إلى انتاج النباتي تمتلك الولاية ثروة حيوانية لا بأس بها مما يؤهلها إلى انتاج حيواني مختلف الأنواع ومنه تم رصد امكانيات الولاية من خلال الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني لسنة 2019 كما يلي[1]:

الأصناف	عدد الرؤوس
عدد رؤوس الأبقار منها الأبقار الحلوب	43872 25637
عدد رؤس الأغنام منها عدد النعجات	2526114 2068718
عدد رؤوس الماعز منها عدد العنزات	149653 98007
عدد رؤوس الإبل منها الناقة	120 80
عدد رؤوس الخيول منها الفرس	5983 3590
الديك الرومي	308300
دجاج البيض	75376 5018360

[1]– مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني، مكتب الانتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، يوم 2020/03/15.

دجاج اللحم	

الملخص:

تقدم دراستنا اشكالية سوسيولوجية تتمثل في فهم وتفسير ظاهرة عزوف الشباب عن العمل الفلاحي، انطلاقا من براديغم سوسيولوجي يرى أن التوجه للعمل الفلاحي في تراجع مستمر وخاصة عند الشباب.

متقصدين الميدان باختبار ثلاث فرضيات رئيسية، ومستخدمين المنهج الفهمي وتقنية المقابلة–نصف موجهة– محاولين بذلك اسقاط نظرية التحليل الاستراتيجي –في تحليل دراستنا– على عينة نمطية تم سحبها بواسطة الفرز القائم على الخبرة.

لنختم دراستنا في الأخير، أن الشباب فعلا يحمل ثقافة ريعية ويتجه نحو مهن الراحة والكسب السريع ويميل لمظاهرالاستهلاك التفاخري، أوالهجرة نحو الخارج لامتهان الفلاحة لغرض الحصول على العوائد المالية، وبالتالي تكون النتيجة فقدان العمل الفلاحي مكانته كقيمة ثقافية وكمصدر لانتاج فوائض القيم.

الكلمات المفتاحية: العمل؛ العمل الفلاحي؛ الشباب.

Abstract

Our study presents a sociological problem represented in understanding and explaining the phenomenon of young people's reluctance to work in agriculture, based on a sociological paradigm that believes that the trend of agricultural work is in continuous decline, especially among young people. Using the understanding method and the half-guided interview technique, they tried to project the strategic analysis theory in the analysis of our study onto a typical sample drawn by experience-based sorting. Finally, young people actually carry a rentier culture and tend towards professions of comfort and quick earnings and tend to manifestations of ostentatious consumption, or migration abroad to practice agriculture for the purpose of obtaining financial returns, and thus the result is that agricultural work loses its status as a cultural value and as a source of production of surplus values.

Keywords: work; agricultural work; youth.

Résumé:

Notre étude présente un problème sociologique représenté dans la compréhension et l’explication du phénomène de la réticence des jeunes à travailler dans l’agriculture, basé sur un paradigme sociologique qui croit que la tendance du travail agricole est en déclin continu, en particulier chez les jeunes. En utilisant la méthode de compréhension et la technique d’entrevue semi-guidée, ils ont essayé de projeter la théorie de l’analyse stratégique dans l’analyse de notre étude sur un échantillon typique tiré par tri basé sur l’expérience. Enfin, les jeunes portent en fait une culture de rente et tendent vers des professions de confort et de revenus rapides et tendent à des manifestations de consommation ostentatoire, ou à la migration à l’étranger pour pratiquer l’agriculture dans le but d’obtenir des rendements financiers, et donc le travail agricole perd son statut de valeur culturelle et de source de production de plus-values.

Mots-clés: travail; travail agricole; jeunesse.